الجامعـــــــة الأردنيـــــــة
كليـة الاقتصـاد والعلـوم الاداريـــة
قســـم الاقتصـــاد والأحصـــاء

الانفـاق العـام وأثـره علـى الاقتصـاد الأردنـــي

٧٠٨٧٦

اعـــــداد

سـامي عبـد الرحيـم الزيـــود

مجرد

باشـــــراف

الـدكتـور " محمـد هيثـم " الحـورانـــي

قـدمت هـذه الدراسـة اسـتكمالا لمتطلبـات درجـة الماجسـتير فـــي
الاقتصـاد بكليـة الاقتصـاد والعلـوم الاداريـة فـــي
الجـامعـــة الأردنيـــة
سـنة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراسة

الموضوع		الصفحة
الاهداء		أ
شكر وتقدير		ب
محتويات الدراسة		د
قائمة الجداول		ى
قائمة الملاحق		ش
المقدمة		ث
الفصل الأول : السياسة المالية والنفقات العامة في الدول النامية		
١٠١	مقدمة	١
١٠١	**المبحث الأول : طبيعة السياسة المالية في البلدان النامية ودور النفقات العامة في التنمية الاقتصادية**	٢
١٠١٠١	طبيعة السياسة المالية في البلدان النامية	٢
٢٠١٠١	دور النفقات العامة في التنمية الاقتصادية	٦
٢٠١	**المبحث الثاني : هيكل النفقات العامة في البلدان النامية**	١٢
١٠٢٠١	تحليل هيكل النفقات العامة حسب التصنيف الاقتصادى	١٢
٢٠٢٠١	تحليل هيكل النفقات العامة حسب التصنيف الوظيفي	١٥
٣٠١	**المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها في الدول النامية**	١٨
١٠٣٠١	تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال مؤشرى المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدى لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي	١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضـــوع		الصفحـــة
٢٠٣٠١	تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية باستخدام تحليل مسجريف وروستو	٢٠
٣٠٣٠١	تحليل أثر ارتفاع الأسعار على تزايد النفقات العامة في الدول النامية	٢٢
٤٠٣٠١	تحليل أثر الزيادة السكانية على تزايد النفقات العامة في الدول النامية	٢٣
	الفصل الثاني: تحليل النفقات العامة في الاردن	
٠٢	مقدمة	٢٧
١٠٢	**المبحث الأول: خصائص المالية العامة في الاردن**	٢٨
١٠١٠٢	أهداف السياسة المالية في الاردن	٢٩
٢٠١٠٢	هيكل المالية العامة في الاردن	٣٠
٢٠٢	**المبحث الثاني: تحليل تطور حجم النفقات العامة وظاهرة تزايد هذه النفقات وأسبابها في الاردن**	٥١
١٠٢٠٢	**المحور الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦**	٥١
٢٠٢٠٢	**المحور الثاني: تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها في الاردن**	٦٠
١٠٢٠٢٠٢	تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال مقارنة الحجم المطلق للنفقات العامة بالاسعار الجارية وبالأسعار الثابتة	٦١
٢٠٢٠٢٠٢	تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال أهميتها النسبية الى الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي	٦١

٢٧٨٠٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضـــوع		الصفحـــة
٣٠٢٠٢٠٢	تحليل ظاهـرى تزايـد النفقـات العامـة مـن خـلال مؤشـرى المرونـة الدخليـة للنفقـات العامـة والميـل الحـدى لهـا نسـبة الى الناتـج القومـي الاجمالـي	٦٤
٤٠٢٠٢٠٢	**نماذج التحليل الكلي في تفسير أسباب ظاهرة تزايـد النفقـات العامـه فـي الاردن**	٦٧
١٠٤٠٢٠٢٠٢	قانـون ڤاجنـر	٦٧
٢٠٤٠٢٠٢٠٢	نمـاذج التنميـة في تزايـد النفقـات العامـة	٧١
٣٠٤٠٢٠٢٠٢	تحليـل بيكـوك ووايزمـان لظاهـرة تزايـد النفقـات العامـة	٧٤
٤٠٤٠٢٠٢٠٢	تحليـل كولـم	٧٧
٥٠٢٠٢٠٢	**نماذج التحليل الجزئي في تفسير أسباب ظاهرة تزايـد النفقـات العامـة فـي الاردن .**	٧٩
١٠٥٠٢٠٢٠٢	العوامـل السـياسـية	٧٩
٢٠٥٠٢٠٢٠٢	التغيـرات الديموغرافيـة	٨٠
٣٠٥٠٢٠٢٠٢	أرتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار	٨٢
٣٠٢	**المبحث الثالث : توزيـع النفقات العامـة على القطاعـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والشـمولية فـي الاردن**	٨٥
١٠٣٠٢	**القطاعات الشـمولية**	٩١
١٠١٠٣٠٢	قطاع الدفـاع	٩١
١٠١٠٣٠٢	قطاع الخدمات العامـة	٩٣
٢٠٣٠٢	**قطاعات الخدمات الاجتماعيـة**	٩٥
١٠٢٠٣٠٢	قطاع التعليـم	٩٥
٣٠٢٠٣٠٢	قطاع الصحـة	٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضـــوع	الصفحـــة
٣٠٢٠٣٠٢ قطاع الضمان الاجتماعي والرفاه	٩٨
٤٠٢٠٣٠٢ قطاع الاسكان والمراكز الاجتماعية	١٠٠
٣٠٣٠٢ قطاعات الخدمات الاقتصادية	١٠٢
١٠٣٠٣٠٢ مجموعة قطاعات الانتاج السلعي	١٠٤
١٠١٠٣٠٣٠٢ قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٠٤
٢٠١٠٣٠٣٠٢ قطاع الصناعة والتعدين والأنشاءات	١٠٦
٣٠١٠٣٠٣٠٢ قطاع الكهرباء والمياه والغاز	١٠٧
٢٠٣٠٣٠٢ مجموعة قطاعات البنية التحتية	١٠٨
١٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاع النقل	١٠٨
٢٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاع المواصلات	١٠٩
٣٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاع الدراسات والأبحاث	١١٠
٤٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاعات الخدمات الاقتصادية الأخرى	١١١
٤٠٣٠٢ قطاعات الخدمات الأخرى	١١٢
الفصل الثالث : تحليل الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني	٣
٠٣ مقدمة	١١٤
١٠٣ المبحث الأول : تحليل الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي ومستوى التشغيل في الاردن	١١٥
١٠١٠٣ تحليل الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي	١١٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضـــوع		الصفحـــة
١٠١٠١٠٣	المحـور الأول : تحليـل أثـر النفقـات العامـــــة على الناتــج القومـــي الاجمالـــي باســـــتخدام التحليـل القياســـي عبر نمـوذج ســـانت لويـــس	١١٦
٢٠١٠١٠٣	المحور الثاني : تحليـل أثر النفقـات العامـــــة علـى الناتـج القومـــي الاجمالـــي باســـــتخدام المضاعـــف	١٢٤
٢٠١٠٣	**أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الاردن**	١٤٠
١٠٢٠١٠٣	المحور الأول : تحليـل الأثر المباشـر للنفقـــــات العامـــة على مســتوى التشـغيل فـــي الاردن	١٤١
٢٠٢٠١٠٣	المحور الثاني : تحليل الأثـر غير المباشـــــــر للنفقـات العامـة على مســتوى التشـغيل فـــــي الاردن	١٤٧
٢٠٣	**المبحث الثاني : أثـر النفقات العامـة على الاســتهلاك الخـــاص والاســتثمار فـــي الاردن**	١٥٦
١٠٢٠٣	**أثر النفقـات العامـة علـى الاسـتهلاك الخاص فـــي الاردن**	١٥٦
١٠١٠٢٠٣	المحـور الأول : تحليـل الأثـر المباشـر للنفقـات العامـــة على الاســتهلاك الخـــاص	١٥٦
٢٠١٠٢٠٣	المحـور الثانـي : تحليـل الأثـر غير المباشـر للنفقـــــات العامـة علـى الاسـتهلاك الخاص مـن خـلال المضاعـــف	١٦٧
٢٠٢٠٣	**أثـر النفقـات العامـة علي الاسـتثمار فـي الاردن**	١٧١
١٠٢٠٢٠٣	المحـور الأول : تحليـل الأثـر المباشـر للنفقات العامـــة علـــى الاســتثمار	١٧١
٢٠٢٠٢٠٣	المحـور الثاني : تحليـل الأثر غير المباشـــر للنفقـــــات العامـة علي الاســتثمار	١٧٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضوع	الصفحة
٣٠٣ المبحث الثالث : تحليل أثر النفقات العامة على المستوى العام للاسعار في الاردن	١٧٩
١٠٣٠٣ المحور الأول : تحليل مفهوم التضخم والاتجاهات العامة للأسعار في الاردن	١٧٩
١٠١٠٣٠٣ تحليل مفهوم التضخم	١٧٩
٢٠١٠٣٠٣ الاتجاهات العامة للأسعار في الاردن	١٨٤
٢٠٣٠٣ المحور الثاني : تحليل أثر النفقات العامة على مستويات الأسعار في الاردن	١٨٨
١٠٢٠٣٠٣ تحليل أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار من خلال دراسة فجوة الطلب الكلي	١٨٨
٢٠٢٠٣٠٣ تحليل أثر النفقات العامة على ارتفاع الأسعار من خلال تحليل الفجوة التضخمية النقدية	٢٠٠
الاستنتاجات والتوصيات	
اولا : الاستنتاجات	٢١٥
ثانيا : التوصيات	٢٢٦
الملاحق	٢٣٣
المراجع	
المراجع العربية	٢٤٦
المراجع الانجليزية	٢٥٣
الملخص باللغة الانجليزية	I

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمـــــة الجـــــداول

رقم الجـــدول	عنـوان الجـــدول	الصفحـــــة
١ ــ ١	النفقات الجارية والرأسمالية كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة (مضافا اليها صافي الاقراض) مصنفة حسب التصنيف الاقتصادى في الدول النامية والمتقدمة عام ١٩٨٤	١٤
١ ــ ٢	هيكل النفقات العامة في الدول النامية والمتقدمة مصنفة حسب التصنيف الوظيفي وبالنسبة المئوية من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤	١٦
١ ــ ٣	مرونة النفقات العامة والميل الحدى لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي في عدد من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٥	١٩
١ ــ ٤	الزيادات الحقيقية والزيادات الناتجه عن ارتفاع الأسعار في حجم النفقات العامة في عدد من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤	٢٤
١ ــ ٥	أثر تزايد السكان على النفقات العامة في مجموعة من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤	٢٦
٢ ــ ١	تطور الايرادات العامة وأهميتها النسبية في الاردن خلال الفترات ١٩٧١ ــ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠، ١٩٨١ ــ ١٩٨٦	٣١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢ ـ ٢	تطور الايرادات المحلية في الاردن والأهمية النسبية لها خلال الفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٣٣
٢ ـ ٣	تطور الايرادات الضريبية وغير الضريبية والأهمية النسبية لهما في الاردن للفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٣٤
٢ ـ ٤	تطور ايرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة والأهمية النسبية لهما في الاردن خلال الفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٣٥
٢ ـ ٥	تطور الايرادات الخارجية والأهمية النسبية لها في الاردن خلال الفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٣٨
٢ ـ ٦	تطور المساعدات الخارجية وأهميتها النسبية الي اجمالي الايرادات الخارجية والايرادات العامة في الاردن للفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٣٩
٢ ـ ٧	تطور القروض الخارجية وأهميتها النسبية الي اجمالي الايرادات الخارجية والى اجمالي الايرادات العامة في الاردن للفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٤٠
٢ ـ ٨	مؤشرات الدين العام الخارجي في الاردن للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	٤٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢ ـ ٩	معدل خدمة الدين العام الخارجي في الاردن للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	٤٤
٢ ـ ١٠	تطور حجم النفقات العامة وأهميتهُ النسبية الى الناتج القومي الاجمالي في الاردن للفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٤٥
٢ ـ ١١	تطور العجز وأهميتهُ النسبية الي الناتج القومي الاجمالي في الاردن للفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٤٧
٢ ـ ١٢	تطور حجم الدين العام الداخلي وأهميتهُ النسبية الي الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	٤٨
٢ ـ ١٣	الأهمية النسبية لمكونات الدين العام الداخلي الى اجمالي رصيد الدين العام الداخلي غير المسدّد في الاردن للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	٤٩
٢ ـ ١٤	تطور حجم النفقات العامة وأهميتهُ النسبية الى الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٥٤
٢ ـ ١٥	تطور حجم النفقات الجارية وأهميتهُ النسبية الى اجمالي النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٥٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢ ـ ١٦	تطور حجم الانفاق على الدفاع والأمن الداخلي وأهميتهُ النسبية الى النفقات العامة والنفقات الجارية والناتج القومي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٥٧
٢ ـ ١٧	تطور حجم النفقات الرأسمالية وأهميتهُ النسبية الى اجمالي النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٥٩
٢ ـ ١٨	تطور حجم النفقات العامة بالأسعار الثابتة في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧	٦٢
٢ ـ ١٩	المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدى لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي في الاردن خلال الفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، والفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٦٥
٢ ـ ٢٠	النتائج الاحصائية لتطبيق قانون ڤاجنر على الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٦٨
٢ ـ ٢١	الحجم النسبي للقطاع العام في الاردن للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦	٧١
٢ ـ ٢٢	تطور نفقات الدفاع والأمن الداخلي والأهمية النسبية لها في الاردن لعدد من السنوات المختارة منذُ عام ١٩٦٥ الى ١٩٨٦	٧٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢ ـ ٢٣	تطور الانفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والرفاة في الاردن خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥	٧٦
٢ ـ ٢٤	مرونة النفقات العامة والميل الحدي لها نسبة الى الايرادات العامة في الاردن لعدد من الفترات الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥	٧٨
٢ ـ ٢٥	التزايد الحقيقي والظاهري للنفقات العامة في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦	٨٣
٢ ـ ٢٦	الانفاق العام على القطاعات الشمولية والأهمية النسبية لهذا الانفاق في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٩٢
٢ ـ ٢٧	الانفاق العام على القطاعات الاجتماعية وأهميتهُ النسبية في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٩٤
٢ ـ ٢٨	تطور حجم الانفاق العام على المدارس والجامعات وكليات المجتمع والأغراض التعليمية الأخرى في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢ ـ ٢٩	تطور عدد المراكز الصحية والعيادات الحكومية في الاردن خلال السنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦	٩٧
٢ ـ ٣٠	الأهمية النسبية للأنفاق العام على الاعانات والتحويلات الجارية والضمان الاجتماعي والرفاه في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٩٩
٢ ـ ٣١	تفصيل الأنفاق العام على قطاع الاسكان والمراكز الاجتماعية في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	١٠١
٢ ـ ٣٢	الأنفاق العام على قطاع الخدمات الاقتصادية والأهمية النسبية لهذا الأنفاق في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	١٠٣
٢ ـ ٣٣	الانفاق العام على قطاعات الخدمات الأخرى والأهمية النسبية لهذا الانفاق في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	١١٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣ ـ ١	معاملات بيتا بين الناتج القومي الاجمالي كمتغير تابع والنفقات العامة وعرض النقد كمتغيرات مستقله في الاردن	١٢٠
٣ ـ ٢	معاملات المرونة بين كل من النفقات العامة وعرض النقد كمتغيرات مستقلة والناتج القومي الاجمالي كمتغير تابع في الاردن	١٢٢
٣ ـ ٣	معاملات المرونة بين المتغيرات المستقلة والتابعة الواردة في المعادلات ($\bar{٢}$ ، $\bar{٤}$ ، $\bar{٥}$ ، $\bar{٦}$ ، $\bar{٨}$)	١٣٧
٣ ـ ٤	تطور القوى العاملة الاردنية ومعدل نموها ونسبتها الى عدد السكان الاردنيين والى مجمل عدد السكان خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٤٢
٣ ـ ٥	القوى العاملة الاردنية موزعة حسب النشاط الاقتصادي في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٤٤
٣ ـ ٦	تطور عدد الوظائف في الوزارات والدوائر الحكومية الاردنية ومعدل نموها السنوي للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧	١٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣ ـ ٧	مقارنة معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو نفقات الأجور والرواتب مع معدل نمو المنسبين للتعين في الاردن للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧	١٤٨
٣ ـ ٨	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة في الاردن للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦	١٤٩
٣ ـ ٩	تطور حجم نفقات الاستهلاك الحكومي النهائية وأهميتها النسبية الى اجمالي الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٥٧
٣ ـ ١٠	تطور حجم انفاق الحكومة على الرواتب والأجور والعلاوات والأهمية النسبية لهُ في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦	١٥٨
٣ ـ ١١	الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من الأجور والرواتب والعلاوات الى الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦	١٦٠
٣ ـ ١٢	تطور حجم النفقات التحويلية والتقاعد وأجور النقل وعلاوات السفر والميدان والايجارات واغاثة النازحين وأهميتهُ النسبية الى اجمالي النفقات الجارية والعامة في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦	١٦٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣ ـ ١٣	الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من النفقات التحويلية والتقاعد وأجور النقل وعلاوات السفر والميدان والايجارات واغاثة النازحين الي اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦	١٦٣
٣ ـ ١٤	معاملات بيتا بين المتغير التابع (Cp) والمتغيرات المستقلة (Cp_{t-1} , Y-T-E , E)	١٦٦
٣ ـ ١٥	تطور حجم الاستثمار العام في الاردن وأهميتهُ النسبية الي اجمالي الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٧٣
٣ ـ ١٦	معاملات بيتا بين المتغير التابع (Ip) والمتغيرات المستقلة (I_G , T , Cp_{t-1})	١٧٥
٣ ـ ١٧	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٨٥
٣ ـ ١٨	معدل التضخم في بعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥	١٨٧
٣ ـ ١٩	معدل التضخم (بالمتوسط) في عدد من بلدان العالم خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥	١٨٨
٣ ـ ٢٠	اجمالي فائض الطلب المحلي ونسبتهُ الي الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) في الاردن ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٩٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣ ـ ٢١	معدل النمو السنوى المركب للفجوة التضخمية في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٩٢
٣ ـ ٢٢	حجم ونسبة مساهمة النفقات العامة في اجمالي فائض الطلب المحلي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٩٣
٣ ـ ٢٣	حجم ونسبة مساهمة النفقات الخاصة في تكوين اجمالي فائض الطلب المحلي في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٩٥
٣ ـ ٢٤	معاملات بيتا بين المتغير التابع (ΔDX_t) والمتغيرات المستقلة (ΔC_t , ΔG_t)	١٩٨
٣ ـ ٢٥	معاملات المرونة بين التغيرات في كل من النفقات العامة والنفقات الخاصة والتغيرات في اجمالي فائض الطلب المحلي	١٩٩
٣ ـ ٢٦	تطور حجم عرض النقد بمفهومهٔ الضيق (M_1) وبمفهومه الواسع (M_2) في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢٠٢
٣ ـ ٢٧	قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الاردني حسب المفاهيم (M_1 , M_2) لعرض النقد خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢٠٤
٣ ـ ٢٨	تطور معامل الاستقرار النقدي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢٠٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٣ ـ ٢٩	مقارنة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل نموه مع الزيادة في عرض النقد (M_2) ومعدل نموه في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢٠٨
٣ ـ ٣٠	تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة من الجهاز المصرفي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢١٢
٣ ـ ٣١	التغّير في العوامل الموثرة في عرض النقد حسب المفهوم الضيق (M_1) في الاردن للفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦	٢١٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١	النفقات العامة موزعة على القطاعات المختلفة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٢٣٣
٢	الأهمية النسبية للانفاق العام على القطاعات المختلفة كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٢٣٤
٣	الأهمية النسبية للانفاق العام على القطاعات المختلفة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٢٣٥
٤	قيم المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في حساب مضاعف الانفاق الحكومي في الاردن بأسعار ١٩٨٠	٢٣٦
٥	القوى العاملة الاردنية موزعة حسب النشاط الاقتصادى خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢٣٧
٦	تحويلات العاملين في الخارج ونسبتها الى الاستهلاك الخاص والمستوردات والناتج القومي في الاردن خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢٣٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
٧	الانفاق العام والخاص على الاستهلاك والاستثمار في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٢٣٩
٨	اجمالي الانفاق العام على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والشمولية والقطاعات الأخرى والأهمية النسبية لهذا الانفاق من اجمالي النفقات العامة في الاردن للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥	٢٤٠
٩	حل نموذج مضاعف الانفاق الحكومي رقم (١)	٢٤١
١٠	نتائج تقدير المعادلات السلوكية في نموذج مضاعف الانفاق الحكومي رقم (١) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)	٢٤٣
١١	نموذج بيكوك Peacock وشاو Shaw	٢٤٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــــة

يحظـى موضـوع تزايـد النفقـات العامـه* حاليـا باهتمـام خـاص مـن قبـل الهيئـات الرسـمية والأوسـاط الماليـة والمصرفيـة فـي الاردن ، نظـرا لما ترتـب علـى تزايـد النفقـات العامـة من عجـز مستمر فـي الموازنـة العامـة ، الأمـر الـذى دفـع بالحكومـة الى تمويـل هـذهِ النفقات بالعجـز ، وفـي ضـوء عـدم مرونـة الجهـاز الانتاجـي فـي الاردن وظـروف الركـود الاقتصـادى التي يعيشـها وارتفـاع الميـل الحـدى للمسـتوردات ترتـب على كـل ذلـك تراجـع ميـزان المدفـوعات الاردنـي ونقـص فـي احتياطـي المملكـة من العملات الصعبـة ، ومع ذلـك فان النفقـات العامـة ذات أثـر يمكـن أن يكـون ايجابيـا لكونهـا احـدىأدوات السياسة المالية الفعّالـة فـي التأثيـر علـى متغيـرات النشـاطالاقتصادى ، وخاصـة الناتـج القومـي الاجمالـي ومستوى التشـغيل والاسـتهلاك الخـاص والاسـتثمار ،كذلـك يمكـن أن تعتبـر أحـدى أدوات كبـح جمـاح التضخـم والحـد مـن ارتفـاع معـدلات الأسـعار ، وقـد جاءت هـذهِ الدراسـة فـي ظـل ظـروف ومتغيرات مسـتجدة يعيشـها الاقتصـاد الاردنـي حاليـا هادفـة الـى مـا يلـي :-

أ. تحليـل هيكـل النفقـات العامـة فـي الـدول الناميـة والوقـوف علـى دورها فـي التنميـة الاقتصاديـة بالاضافـة الى تحليـل ظاهـرة تزايـد النفقـات العامـة فـي هـذهِ الـدول وأسـباب زيادتهـا .

ب . تحليـل هيكـل الماليـة العامـة فـي الاردن مـن أجـل الوصـول الـى أهـم الخصائـص التي اتسـمت بها الماليـة العامـة فـي الاردن .

جـ. تحليـل تطور النفقات العامـة في الاردن مـن أجـل الوصول الى أهـم الخصائص التي اتسـمت بهـا النفقـات العامـة فـي الاردن .

د. دراسـة توزيـع النفقـات العامـة علـى القطاعـات المختلفـة فـي الاقتصـاد الاردنـي .

هـ. تحليـل ظاهـرة تزايـد النفقـات العامـة فـي الاردن وتقصـي أسـبابهـا .

---

* أسـتخدم تعبير النفقـات العامـة فـي هـذهِ الدراسـة للدلالـة علـى النفقات الحكوميـة العامـة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و. تحليل وتقدير وتقييم الأثار الاقتصادية للنفقات العامة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الاردني وهي : الناتج القومي الاجمالي ، مستوى التشغيل ، الاستهلاك الخاص ، الاستثمار ، والمستوى العام للأسعار.

من أجل تحقيق هذهِ الأهداف تم الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل الجهات الرسمية كالبنك المركزى الاردني ودائرة الاحصاءات العامة ووزارة المالية والجمعية العلمية الملكية ، البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وخاصة ما يتعلق منها بالمالية العامة والنفقات الحكومية ، وقد تم تحليل ومعالجة هذهِ البيانات باتباع اساليب التحليل الاحصائي والقياسي في تقدير الاثار الاقتصادية للنفقات العامة وذلك من خلال استخدام الحاسوب الالكتروني ، بالاضافة الى الاعتماد على الادبيات الاقتصادية في المالية العامة والاقتصاد الكلي في تفسير النتائج الكمية .

تتكون هذهِ الدراسة من ثلاثة فصول : تناول **الفصل الأول** : بالبحث والتحليل هيكل النفقات العامة في الدول النامية والوقوف على دورها في التنمية الاقتصادية وتحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في هذهِ الدول وتقصي أسباب زيادتها، أما **الفصل الثاني**: فقد تناول تحليل النفقات العامة في الاردن عبر ثلاثة مباحث رئيسة ، تم في المبحث الأول : تحليل هيكل المالية العامة في الاردن من أجل الوصول الى أهم خصائصها عبر فترة زمنية تمتد من عام ١٩٧٠ الى ١٩٨٦ ، أما المبحث الثاني : فقد تناول تحليل تطور النفقات العامة منذُ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٦ وتحليل ظاهرة تزايد هذهِ النفقات وأسبابها في الاردن . وفي المبحث الثالث : تم تحليل توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة في الاقتصاد الاردني . أما **الفصل الثالث** : فقد عالج بالتحليل والتقدير والتقييم الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الاردني ، وقد جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث رئيسة : تم في المبحث الأول :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحليل وتقدير وتقييم الأثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي ومستوى التشغيل ، أما المبحث الثاني : فقد عالج الأثار الاقتصادية للنفقات العامة المباشرة وغير المباشرة على الاستهلاك الخاص والاستثمار ، وفي المبحث الثالث : تم تحليل أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار من خلال أثر هذهِ النفقات على تكوين تضخم الطلب وتكوين فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد الاردني ، وفي هذا المبحث تم التطرق الى أثر النفقات العامة على ميزان المدفوعات الاردني • ومن ثم وردت الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة والتوصيات التي رأت الدراسة أنها مهمة في سبيل معالجة المشاكل التي تعترض الدور الايجابي المناط بالنفقات العامة ومعالجة الأثار السلبية التي ترتبت على زيادة النفقات العامة ، بالاضافة الى المساهمة في ايجاد حلول للقضايا التي تعترض الاقتصاد الاردني حاليا •

وأخيرا وليس أخرا ، أقدّم هذهِ الدراسة للباحثين والمهتمين في هذا الموضوع وكلي أمل أن تساهم في توفير مادة علمية تكون ذات فائدة وعون لهم •

والله المستعان - وهو جلّ شأنهِ - ولي التوفيق

الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠ مقدمة

تؤدي السياسة المالية دورا هاما في الدول النامية ، وتعتبر من الأدوات الاقتصادية الفعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي العام ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، وتتسم الدول النامية بمجموعة من الخصائص التي يستلزم معها التركيز على دور السياسة المالية لمعالجة وتحسين هذه الخصائص التى أبرزها : انخفاض الدخل الفردي وانخفاض التكوين الرأسمالي وانخفاض الكفاءة الانتاجية ، بالاضافة الي عدم عدالة توزيع الدخل الفردي فيها .

تعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع أن تساهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادى اذا استخدمت بشكل أمثل فجاء هذا الفصل هادفا الى التعرف على طبيعة السياسة المالية وأهدافها في الدول النامية ، وتحليل دور النفقات العامة في التنمية الاقتصادية ، ودراسة هيكل هذه النفقات ، وتطور حجمها ، وأسباب زيادتها في مجموعة من الدول النامية ، التي جاء اختيارها على ضوء توفر البيانات عنها بصورة كافية ودقيقة .

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث هي :-

المبحث الأول : طبيعة السياسة المالية في البلدان النامية ودور النفقات العامة في التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : هيكل النفقات العامة في الدول النامية .

المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها في البلدان النامية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠١ المبحث الأول : طبيعة السياسة المالية في البلدان النامية ودور النفقات العامة في التنمية الاقتصادية ٠

١٠١٠١ طبيعة السياسة المالية في البلدان النامية ٠

تضع العديد من الدول النامية خططا وبرامج انمائية طموحة ، تهدف الى التخلص من التخلف وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ، وتتبنى في سبيل تحقيق ذلك العديد من السياسات والتي من بينها السياسة المالية ٠ ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها : الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها (١) ، ويعرّفها بعض الاقتصاديين بأنها استعمال الحكومة لنفقاتها وايراداتها لانتاج الحاجات المرغوبة ، وتجنب الأثار غير المرغوب بها على الاقتصاد الوطني (٢) ، هذا الاستعمال الذي يتضمن تكيفا كميا لحجم النفقات العامة والايرادات العامة ، وتكيفا نوعيا لاوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الايرادات بغية تحقيق أهداف مُعيّنة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لخطط التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (٣) ، وهذا يعتبر هدفا أساسيا للسياسة المالية في هذه البلدان ، بينما تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة الى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي ، حيث أن الدول المتقدمة استكملت نموها الاقتصادي وكوّنت جهازا انتاجيا قويا ومرنا يستطيع انتاج كميات وفيرة من المنتجات قد يقصر الطلب الكلي عن استيعابها بسبب زيادة الادخار على الاستثمار ، حيث يؤدي نقص الطلب عن مستوى التشغيل الكامل في فترات الكساد الى تدهور الانتاج وانتشار البطالة مع وفرة الموارد الانتاجية وقدرة الجهاز الانتاجي على تشغيلها ،

---

(١) العُمري ، هشام : **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، (جامعة بغداد، ١٩٨٦)ص ٤٠١ ٠

(٢) Chelliall, R.J.: **Fiscal Policy In Under-developed Countries**, Second Edition, (Unwin University Book, Newdelhi, 1969), P.8 ٠

(٣) فوزي ، عبد المنعم : **دراسة مقارنة للسياسة المالية في البلدان العربية** ، (دار المعارف للنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٨) ، ص ٦ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما تؤدي زيادة الطلب زيادة كبيرة تفوق قدرة الاقتصاد على الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل من جهة أخرى الى التضخم ، كما يحدث في فترات الانتعاش والازدهار الاقتصادي . من هنا كان هدف السياسة المالية في الدول المتقدمة في المقام الأول تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية لاستبعاد البطالة من جهة ، والاتجاهات التضخمية من جهة اخرى ، وذلك عن طريق الحيلولة دون قصور الطلب الكلي أو تقلب مستواهُ بالتعويض عن تقلب الانفاق الخاص بالانفاق الحكومي زيادة أو انخفاضا حسب الاحوال السائدة كسادا أو انتعاشا (١) . هذا التحليل الكينزي الذي ثبتت صحتهُ في الدول المتقدمة ، أغرى الكتاب الاقتصاديين بتطبيق الافكار والطروحات الكينزية ، لايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية كالركود والبطالة ، وانخفاض الانتاج ، غير أن الأوضاع والظروف السائدة في هذه البلدان تختلف أساسا عن تلك التي يفترضها كينز . ان البلدان النامية عموما تعاني من ضعف في مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرتهِ على تشغيل مواردها الانتاجية العاطلة ، مما يترتب عليه ضعف فعالية مضاعف الانفاق الحكومي في احداث زيادة هامة في الدخل ، وذلك لأن أي زيادة في الانفاق تذهب الى زيادة الدخل النقدي وليس الدخل الحقيقي أو العمالة مما يؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي ومن ثم ارتفاع الاسعار وزيادة المستوردات وهذا ما أشار لهُ راو Rao من أن نظرية المضاعف تعمل في الدول النامية بالنسبة الى الدخل النقدي وليس بالنسبة الى الدخل الحقيقي أو العمالة ، بسبب ما يعانيه جهاز العرض فيها من ضعف في مرونتهِ (٢) . ان بناء جهاز انتاجي قوي يعتمد أساسا على توفير رأسمال منتج في الاقتصاد والذي يعتبرهُ نيركسيه Nurkse في نظريتهِ " حلقة الفقر الخبيثة " الرابط الرئيسي بين جانبي العرض والطلب وأن فقر جميع الدول النامية يمكن ارجاعه الى حد ما الى نقصٍ في التجهيزات الرأسمالية المناسبة بسبب انخفاض الميل للاستثمار،

---

(١) القاضي ، عبد الحميد : **تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة** ، (جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٩) ص ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) Rao.: "Investment, Income Multiplier In An Under-developed Countries", (**Economc Review,** Vol. 1, No. 1, 1952) P. 60 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقلة القدرة على الادخار (١)، لذلك فان تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية وتمويل التنمية الاقتصادية ، لا بدّ أن يحتل المكان الاول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في البلدان المتخلفة التي تتطلع الى رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها ، خاصة اذا ما علِم انه من الصعب جدا خلق تراكم رأسمالي عن طريق القطاع الخاص نتيجة لانخفاض دخل وادخار القطاع الخاص واحجام رأس المال المحلي عن الاستثمار . لقد أثبتت الدراسات (٢) التي أجرتها الأمم المتحدة على سبعين دولة نامية وعلى نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار في كل دولة أن عدد السكان الكلي في (٢٥) دولة من بين السبعين دولة محل الدراسة يزيد عن نصف السكان الاجمالي لمجموع هذه الدول ، وأن الدخل السنوي للفرد من سكان الـ (٢٥) دولة يقل عن ١٠٠ دولار ، هذا الانخفاض في معدلات الدخول الفردية ترتب عليه انخفاض معدلات الادخار والاستثمار التي تعتبر ضرورية لرفع معدلات النمو الاقتصادي ، وأظهرت دراسة لليونتيف (٣) Leontief يقيس فيها احتياجات البلدان النامية من الاستثمارات بناء على معدل النمو المرغوب تحقيقه ، اذ قدّر أن تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٤ ـ ٦٪ يتطلب معدلا متوسطا للاستثمار يبلغ ٢٠٪ من الدخل القومي ، وأن تحقيق معدل نمو يتراوح بين ٧-٨٪ يحتاج الى معدل استثمار يبلغ ٣٠٪ من الدخل القومي ، أما اذا كان معدل النمو المطلوب ٩-١٠٪ فان معدل الاستثمار لا بد أن يتراوح ما بين ٣٥ الى ٤٠٪ من الدخل القومي ، وهذا معدل عالٍ يجعل عملية التكوين الرأسمالي قضية ضرورية يتعيّن على البلدان النامية العمل على تحقيقها .

---

(١) Nurkse , R.: **Problems of Capital Formation In Under-developed Countries,** (Oxford University Press,New York, 1967), P. 9 .

(٢) العُمري ، هشام : **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، مرجع سابق ، ص ٤١٦ .

(٣) مرسي ، فؤاد : **التخلف والتنمية " دراسة في التطور الاقتصادي"**، (دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢) ص (١٢٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان للسياسة المالية دورا كبيرا في العمل على توفير التكوين الرأسمالي اللازم لعمليات التنمية الاقتصادية ، اذ أن المالية العامة والسياسة المالية ذات معنى كبير ودور مهم لمواجهة مشاكل التكوين الرأسمالي في الدول النامية ، ومهمة في تخطيط التنمية الاقتصادية لانه لا توجد خطة تنمية الا بوجود خطة مالية مقابلة لها (١) .

ولتحقيق تكوين رأس المال عن طريق السياسة المالية لا بدّ من زيادة الايرادات العامة على النفقات الحكومية الجارية وذلك بزيادة ايرادات الدولة من ضرائب ورسوم وما في حكمها ، ومن دخل المشروعات والأملاك الحكومية ، أو عن طريق تبني سياسة ترشيد الانفاق العام لتقليل ما قد يحصل للنفقات العامة من عناصر الضياع ، واستخدام فائض الايرادات العامة على النفقات الجارية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لقد أوضح نيركسيه Nurkse أن استخدام السياسة المالية لتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ليس فكرة نظرية مجردة ، فقد اعتمدت التنمية اليابانية في مراحلها المبكرة على قيام الحكومة بتوفير رأس المال اللازم للأشغال العامة والتوسع الصناعي عن طريق الضرائب المرتفعة والتوسع الأئتماني الذي لم يكن لهُ أثر تضخمي بقدر ما قابله من نمو القطاع النقدي في الاقتصاد ، وتمكنت من بناء نموها الصناعي دون تضخم كبير (٢) ، لذلك على البلدان النامية انتهاج سياسة مالية تعمل على توفير التمويل اللازم لخططها وبرامجها التنموية ، ولا يعني ذلك اغفال جانب الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر أحد العوامل المهمة في نجاح التنمية الاقتصادية ، من هنا فان توجيه السياسة المالية في البلدان النامية بصفة اساسية نحو تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية يخدم في الوقت نفسه أهداف الاستقرار الاقتصادي بها عن طريق دعم وتنويع انتاجها وبالتالي تقليل حساسيتها للتقلبات الخارجية ، اضافة الى ذلك فان عملية خلق التكوين الرأسمالي وتوفير مصادر تمويل التنمية الاقتصادية التي تضطلع بها السياسة المالية يمكن أن يؤدى الى التقليل من تفاوت الدخول في هذه البلدان عن طريق زيادة الضرائب المباشرة على الدخول المرتفعة واعادة انفاقها بصورة نفقات تحويلية على الطبقات الفقيرة .

---

(١) Nurkse , R.: OP. Cit, P. 143 .

(٢) القاضي ، عبد الحميد : مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١٠١ دور النفقات العامة في التنمية الاقتصادية

تعتبر النفقات العامة احدى أدوات التدخل للتأثير على معدلات النمو الاقتصادي ، وللوقوف على أثر النفقات العامة على هذه المعدلات سوف يتم استخدام النماذج التي وضعها كل من مسجريف Musgrave وهارود Harrod حيث وجد مسجريف ان معدل النمو الاقتصادي المطلوب يكون على النحو التالي (١):

$$R^r = \frac{\Delta I^r_n}{I^r_{n-1}} = \frac{\Delta Y^r_n}{Y^r_{n-1}} = s[t+\alpha(1-t)-g(1-\gamma)]$$

$$= St + S\alpha - S\alpha t - sg + sg\gamma \qquad \ldots (1)^*$$

---

(١) Musgrave, R. A.: The Theory of Public Finance, (McGraw-Hill Press, New York, 1960) PP. 484-488 .

* تم الحصول على المعادلة رقم (١) كما يلي :

افترض مسجريف أن الزيادة في الدخل القومي خلال الفترة (n) الناتجة عن الطاقة الانتاجية يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

$$Y_n^c - Y^c_{n-1} = \Delta Y_n^c \qquad \ldots(1)$$

$$\Delta Y_n^c = S(I_{n-1} + \gamma G_{n-1}) \qquad \ldots(2)$$

يشير الرمز ΔY_n^c : الزيادة في الدخل القومي ، I_{n-1} : الاستثمار الخاص في السنة السابقة، γ = معامل يشير الي النسبة من النفقات العامة (G) التي تذهب الى الاستثمار ، S = معدل الزيادة في الدخل القومي نسبة الى الزيادة في التكوين الرأسمالي .

واذا نُظر الي الدخل القومي من زاوية الانفاق (Y^e_n) يمكن التعبير عنه بالمعادلات التالية :

$$Y_n^e = C_n + I_n + G_n \qquad \ldots(3)$$

$$C_n = (1-\alpha)(1-t)Y^e_n \qquad \ldots(4)$$

$$G_n = g Y^e_n \qquad \ldots(5)$$

=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيـــث أن :

R^r = معـــدل النمـو الاقتصـادي المطلـوب

S = الزيادة في الدخـل نسبة الىالتكوين الرأســمالي

α = الميــل الحــدي للأدخـــار

t = معـــدل الضريبـة على الدخـــل

g = معامـل يشـير الى نسـبة النفقـات العامة من الدخـل

γ = معامـل يشـير الى ذلك الجزء من النفقـات العامة الــذي يذهـب الى زيادة الطاقـة الاستثمارية

I_n^r = الاستثمـار الخاص المطلوب في السـنة (n)

I_{n-1}^r = الاســتثمار الخاص المطلوب في السـنة السـابقة (n-1)

Y_n^r = الدخـل القومـي المطلــوب في السـنة (n)

Y_{n-1}^r = الدخـل القومـي المطلوب في السـنة (n-1)

Δ = رمز يشــير الى التغيـــر

=

لذلـــك فان : $\Delta Y_n^e = \frac{\Delta In}{\alpha(1-t)+t-g}$ ...(6)

وتحت الظـروف التوازنيـة فان الزيـادة في الدخـل الناتجـة من جانـب الانفـاق تســـــاوي الزيادة في الدخـل الناتجـــة عن الطاقـــة الانتاجيـة وتســـاوي الزيادة المطلوبـة فـــــي الدخـــل (ΔY^r) أي أن :

$$\Delta Y_n^e = \Delta Y_n^c = \Delta Y_n^r$$

بمســاواة المعادلـة رقـم (٢) مـع المعادلـة رقـم (٦) نحصـل على المعادلـه التالية وهـــي :

معـادلـــة دومـــــر Domar

$$\frac{\Delta In}{I_{n-1} + \gamma g Y_{n-1}^r} = S\,[\,\alpha(1-t)+t-g] \quad \ldots (7)$$

ومنهـــا يتوصـــل مســجريف الى المعادلـــة رقم (٨) .

$$R^r = \frac{\Delta Y_n^r}{Y_{n-1}^r} = \frac{\Delta I_n^r}{I_{n-1}^r} = S[t+\alpha(1-t)-g(1-\gamma)] \quad \ldots (8)$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وباجراء تفاضل للمعادلة رقم (١) نحصل على المعادلات التالية :

$$\frac{\delta R^r}{\delta t} = S - S\alpha = +S(1-\alpha) > 0 \qquad \ldots (2)$$

$$\frac{\delta R^r}{\delta g} = -S+S\gamma = -S(1-\gamma) \begin{cases} < 0, \text{if } \gamma < 1 \\ = 0, \text{if } \gamma = 1 \\ > 0, \text{if } \gamma > 1 \end{cases} \qquad \ldots (3)$$

$$\frac{\delta R^r}{\delta \gamma} = +Sg > 0 \qquad \ldots (4)$$

يظهر من المعادلة رقم (٤) أن زيادة النفقات العامة الاستثمارية يترتب عليها زيادة معدل النمو الاقتصادي المطلوب ، كذلك يظهر من المعادلة رقم (٣) انه اذا كانت $\gamma < 1$ أي أن نسبة النفقات العامة الاستثمارية منخفضه فان أي زيادة في نسبة النفقات العامة الى الدخل القومي (g) لا تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادى المطلوب، حتى ولو كانت $\gamma = 1$ فان معدل النمو الاقتصادي المطلوب يساوي صفرا . أما اذا أفترضنا حالة الموازنة المتوازنة فان $t=g$ وبالرجوع الى المعادلة (١) فانها تصبح على النحو التالي تحت افتراض أن : $t=g$

$$R^r = \frac{\Delta I^r_n}{I^r_{n-1}} = \frac{\Delta Y^r_n}{Y^r_{n-1}} = S[\alpha+(\gamma-\alpha)g] \qquad \ldots (5)$$

باجراء تفاضل لهذه المعادلة فانها تصبح على النحو التالي :

$$\frac{\delta R^r}{\delta g} = +S(\gamma-\alpha) \begin{cases} > 0, \text{if} \alpha < \gamma \\ = 0, \text{if } \gamma = \alpha \\ < 0, \text{if } \alpha > \gamma \end{cases} \qquad \ldots (6)$$

$$\frac{\delta R^r}{\delta \gamma} = +Sg > 0 \qquad \ldots (7)$$

من المعادلة رقم (٦) يتبين أن أي زيادة في (g) سوف تؤدي الى زيادة معدل النمو المطلوب (R^r) اذا كان $\alpha < \gamma$ وأن هذا المعدل لم يتغير اذا كان $\alpha = \gamma$ بينما ينخفض معدل النمو المطلوب (R^r) اذا كانت $\alpha > \gamma$ ، وهذا يعني أن معدل النمو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المطلوب يزداد بزيادة الانفاق العام شريطة أن يذهب الى الاستثمار وليس الى الادخار . وتشير المعادلة رقم (٧) الى أن النفقات الاستثمارية تؤدي الى زيادة معدل النمو المطلوب ، أما الى أي مدى يتجه الانفاق العام نحو الاستثمار فهذا يتوقف على العلاقات السلوكية للقطاع العام التي تُقرِّر الاستهلاك والاستثمار وعلى السياسة المالية للبلد . ومن أجل توضيح نموذج مسجريف رقميا فلو افترض أن :

$$S=0.4 \quad \alpha=0.2 \quad t=0.5 \quad g=0.3 \quad \gamma=0.6$$

فان

$$R^r = 0.4\ [0.5+0.2(1-0.5) - 0.3(1-0.6]$$
$$= 0.192$$

أما اذا افترض أن (g) نسبة النفقات العامة الى الدخل القومي زادت أي أصبحت $g = 0.7$ وأن نسبة ما يذهب من النفقات العامة الى الاستثمار (γ) انخفضت أي أصبحت $\gamma = 0.1$ فان معدل النمو المطلوب يصبح :

$$R^r = 0.4\ [0.5+0.2(1-0.5)-0.7(1-0.1)]$$
$$= 0.4(-0.03) = -0.012$$

وهذا يعني أنهُ على الرغم من أن (g) زادت ألا أن (γ) انخفضت وبالتالي فان زيادة الانفاق العام نسبة الى الدخل القومي (g) في ضوء انخفاض نسبة ما يذهب منها الي الاستثمار أدت الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي بينما لو كانت قيمة $\gamma=0.9$ في ضوء $g=0.7$ فان معدل النمو الاقتصادي سوف يزداد ويصبح يساوى $R^r = 0.212$

هذا وقد تمت الاشارة سابقا الى أن من أهم المعوّقات التي تعترض طريق التنمية في البلدان النامية ، هي مشكلة التكوين الرأسمالي التي اعتبرها نيركسيه هي السبب في فقر جميع الدول النامية بسبب انخفاض الميل للاستثمار وقلة القدرة على الادخار . وأكد هذا التوجه هارود R.Harrod الذي أوضح أن معدل النمو يعتمد اعتمادا كبيرا على الميل المتوسط للادخار وعلى حجم التكوين الرأسمالي من خلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نموذجه المعروف بـ "Gap Model" [(١)]، والذي يكون على النحو التالي :-

$$G.C = S \qquad \ldots (1)$$

حيث أن G = معدل نمو الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة ويمكن تمثيلها بـ $\frac{\Delta Y}{Y}$

C = صافي التراكم الرأسمالي خلال فترة زمنية معينة منسوبا الى التغير في الدخل وتمثل بـ $\frac{I}{\Delta Y}$

S : الميل المتوسط للادخار وتمثل بـ $\frac{S}{Y}$

لذلك تصبح المعادلة رقم (١) على النحو التالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} \cdot \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \qquad \ldots (2)$$

ويمكن ترتيب المعادلة رقم (٢) على النحو التالي :

$$G = SK$$

K = معدل التغير في الدخل نسبة الى رأس المال ($\frac{\Delta Y}{I}$)

اذا افترض أن معدل نمو الدخل المطلوب هو (G*) وأن K ثابتة فانه يمكن الوصول الى المعادلة التالية

$$\frac{G^*}{K} = P \qquad \ldots (3)$$

حيث أن P : تمثل رأس المال اللازم لتحقيق معدل النمو المطلوب في الدخل وأن الفرق بين P و S يعرف بفجوة الادخار . ان البلدان النامية تعاني من اتساع الفجوة ما بين الادخار والاستثمار نتيجة انخفاض معدلات الدخول الفردية فيها الناتجة عن انخفاض الدخل القومي ، مما يجعل هذه البلدان تلجأ الى ملء هذه الفجوة عن طريق زيادة الانفاق الحكومي ، الذى يترتب عليه نتيجة لعمل مضاعف الانفاق الحكومي زيادة في معدل النمو المطلوب (المخطط) . اضافة الى تأثير النفقات العامة على معدل النمو المطلوب ، فانها تؤثر في معدل النمو الطبيعي Actual Rate والذي عرّفه دومر Domar على أنه المعدل الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الطلب الفعلي (اجمالي النفقات) والذي

---

(١) طريف ، جليل : **قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، (البنك المركزي الاردني ، عمان ١٩٨٤) ، ص ١٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يشكل الانفاق الحكومي احد مكونات هذا الطلب (١)، ويمكن من خلال اجراء تغيرات في النفقات العامه زيادة معدل النمو الطبيعي ومن ثم معدل النمو الاقتصادي ، ومن الجدير بالذكر أنه ليست كل النفقات الحكومية تؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي والتأثير عليه ، فالنفقات التي تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي هي النفقات المنتجة التي ذكرها هانسن A. Hansen (٢) والتي تؤدي الى :

أ. احداث الدخل ب. تطوير المهارات وزيادة الانتاج جـ. زيادة الفاعلية والكفاءة الانتاجية د. احداث رأس المال هـ. تلبية الحاجات العامة وما عدا ذلك تعتبر نفقات غير منتجة ، اضافة الى تأثير نوعية النفقات العامة على النمو الاقتصادي، فالانفاق على التعليم والصحة من شأنه رفع معدل الانتاجية ، والانفاق على مشروعات البنية التحتية كالنقل، والمواصلات ، تعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية ، وتشكّل ما يُعرف بعنق الزجاجة في البلدان النامية . ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي تقوم به النفقات العامة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وأهمية دور القطاع العام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

---

(١) Keiser, N.: Macroeconomics, Fiscal Policy And Economic Growth, (Johnwill, New York, 1966), PP. 216-226 .

(٢) Keiser, N.: OP. Cit, PP. 1-11 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١ المبحث الثاني : هيكل النفقات العامة في البلدان النامية .

صاحب الاتساع المستمر في نطاق الانفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه، تغير في هيكله ، أي في الأهمية النسبية لكل نوع من انواع النفقات العامة الى اجمالي النفقات العامة وفق ما تهدف اليه السياسات المالية المتبعة في البلدان النامية . يتناول هذا المبحث تحليل هيكل النفقات العامة والتعرف على مكوناته في البلدان النامية والذى يساهم في مساعدة المخططين ومتخذي القرارات في تحديد مستوى ونوع النفقات الملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان تحليل هيكل النفقات العامة يعتمد على الطريقة التي تصنف بها هذه النفقات ، وفي هذا المبحث سيتم تصنيف النفقات العامة بالاعتماد على التصنيف المعتمد والمتبع من صندوق النقد الدولي ، والذي يستخدم التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي وفي التصنيف الوظيفي يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للنشاطات التي تقوم بها الدولة والخدمات التي تقدمها ، أما التصنيف الاقتصادي فيتم فيه تقسيم النفقات العامة الى جارية ورأسمالية ومن ثم تحليل النفقات الجارية والرأسمالية الى مكوناتها المختلفة. ان هذين التصنيفين للنفقات العامة أُستخدِما من قبل كثير من الاقتصاديين في تحليلهم لهيكل النفقات العامة سواء في الدول النامية أو المتقدمة(١).

١٠٢٠١ تحليل هيكل النفقات العامة حسب التصنيف الاقتصادى .

إعتمادا على التصنيف الاقتصادى للنفقات العامة سيتم دراسة النفقات الجارية والرأسمالية كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة ، يظهر الجدول (١ ــ ١) الأهمية النسبية للنفقات الجارية والرأسمالية كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة في الدول النامية والدول المتقدمة عام ١٩٨٤ ، حيث شكلت

---

(١) Prest, A.R.: **Public Finance In Developing Countries**, Third Edition, (Weidfeld and Nicolson, London, 1985) PP. 18-19 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النفقات الجارية في الدول النامية حوالي ٧٤٪ من اجمالي النفقات العامة، وقد تركزت معظم النفقات الجارية على السلع والخدمات والاعانات والتحويلات الجارية حيث بلغت نسبة الانفاق على هذه البنود ٣٣٪ ، ٢٨٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ . أما النفقات الرأسمالية فقد شكلت ما نسبتهُ ١٦٪ من اجمالي النفقات العامة في العام نفسه . ان مقارنة الدول النامية مع الدول المتقدمة تظُهر أن النفقات الجارية في البلدان المتقدمة تشكل غالبية انفاقها العام، اذ بلغت نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامه في الدول المتقدمة ٩٤٪ ، بينما شكّلت النفقات الرأسمالية في هذه الدول ٥٪ من اجمالي النفقات العامة ، وهذا يعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت اليها الدول المتقدمة ، حيث أنها قطعت شوطا كبيرا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، حتى يمكن القول أنها وصلت الى مرحلة النضج وتسعى حاليا الى توفير مستوى المعيشة الأفضل والأمثل لسكانها ، اضافة الى ما يقوم بهِ القطاع الخاص من دور استثماري كبير ، خاصه في المشاريع ذات المردود الاقتصادي ، مما أدى الى انخفاض النفقات العامة الرأسمالية في الدول المتقدمة وتزايد النفقات الجارية التي تركز معظمها على الاعانات والتحويلات الجارية حيث بلغت نسبتها ٥٦٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ ، أما الانفاق على السلع والخدمات فيها فقد بلغت نسبتهُ ٢٧٪ .

لذلك يمكن القول ان الدول المتقدمة تتشابه مع الدول النامية في أن معظم النفقات العامة بها هي نفقات جارية لكن الاختلاف يبدو واضحا في هيكل النفقات الجارية ، ففي حين احتل الانفاق على الإعانات والتحويلات الجارية المرتبة الأولى من جملة النفقات الجارية في الدول المتقدمة ، يلاحظ أن الانفاق على السلع والخدمات احتل المرتبه الأولى من اجمالي النفقات الجارية في الدول النامية ، مما يشير الى أن البلدان النامية هي بلدان استهلاكية بالدرجة الأولى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (١ - ١)

النفقات الجارية والرأسمالية كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة (مضافا اليها صافي الاقراض) مصنفة حسب التصنيف الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة عام ١٩٨٤

النفقات / الدول *	الدول النامية	الدول المتقدمة
٠١ النفقات الجارية	٧٤	٩٤
ـ الانفاق على السلع والخدمات	٣٣	٢٧
ـ مدفوعات الفوائد	١٣	١١
ـ الاعانات والتحويلات الجارية	٢٨	٥٦
٠٢ النفقات الرأسمالية	١٦	٥
٠٣ صافي الاقراض (الاقراض ـ المسدد منه **	١٠	١
المجمـوع	٪١٠٠	٪١٠٠

المصـدر :

Ineternational Monetary Fund: Government Finance Statistics, Year Book (Washington, D.C., 1986) PP. 64-75 .

* الدول النامية تشمل : (٤٢) دولة أفريقية و (١٧) دولة اسيوية و (٨) دول اوروبية (قبرص ، اليونان ، هنغاريا ، مالطه ، البرتغال ، رومانيا ، تركيا ، يوغسلافيا) و (٣٢) دولة من دول امريكا الجنوبية و (١٠) دول من دول الشرق الاوسط. أما الدول المتقدمة فتشمل (١٧) دولة متقدمة .

** يعتبر صافي الاقراض من وجهة نظر صندوق النقد الدولي (IMF) إنفاق مستقل لا يصنّف مع النفقات الجارية أو الرأسمالية ، ويقصد به القروض التي تقدمها الحكومة والمؤسسات العامة الى القطاع الخاص .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٢٠١ تحليل هيكل النفقات العامة حسب التصنيف الوظيفي ٠

ان استخدام التصنيف الوظيفي لدراسة هيكل النفقات العامة يعتبر مهما ، لأنه يبين المجالات التي يتم عليها توزيع النفقات العامة ، يظهر الجدول (١ ـ ٢) النفقات العامة مصنفة حسب التصنيف الوظيفي في البلدان النامية والمتقدمة ، حيث شكّل الانفاق على الدفاع نسبة مرتفعة بلغت ٤ر١٣٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ وهي نسبة قريبة من نسبة الانفاق على الدفاع في الدول المتقدمة والتي بلغت ١٥٪ في العام نفسه ، ويعود ارتفاع هذه النسبة في الدول النامية الى سعي هذه البلدان الى دعم قواتها المسلحة وتجهيزها بأحدث الأجهزة والمعدات الحربية وهي بالطبع ذات تكلفه عالية ، كذلك فأن نشوء فكرة (السلم المسلح *) ، أملت على الدول النامية رصد المبالغ الضخمة لاغراض الدفاع وتوفير القوة اللازمة لها ، وكمثل ذلك بسبب الفشل في حل القضايا المتنازع عليها سلميا ٠

ويلاحظ من الجدول (١ ـ ٢) ، ارتفاع نسبة الانفاق على الخدمات الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث بلغت هذه النسبة ٢٣٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ ، بينما بلغت نسبة الانفاق على الخدمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة نسبة منخفضة لا تزيد عن ٨٪ من اجمالي النفقات العامة في العام نفسة ٠ وارتفاع نسبة الانفاق على

---

* تعرف أحيانا بالعسكرة الدائمة أو الحرب الباردة ٠

أنظر :

حشيش ، عادل : **اقتصاديات المالية العامة** ، (مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣) ص ص ١٠١ ـ ١١٥ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (١ ـ ٢)

هيكل النفقات العامة في الـدول الناميـــة والمتقدمـــة مصنفـة حسب التصنيف الوظيفي وبالنسـبة المئوية من اجمالـــي النفقـات العامـة عـام ١٩٨٤

(٪)

الانفـاق / الـدول *	الـدول الناميـــة	الـدول المتقدمـة
٠١ الدفـاع	١٣٫٤٤	١٤٫٩٨
٠٢ التعليم	٣٫٩٧	٩٫٨٠
٠٣ الصحـة	٤٫٢٢	١١٫٥٣
٠٤ الضمان الاجتماعي والرفاه	١٦٫٠٧	٣٦٫٧٦
٠٥ الخدمات الاقتصادية	٢٣٫١٨	٨٫٢٧
٠٦ الاسكان والمراكز الاجتماعية	٢٫١٣	٢٫٣٥
٠٧ النفقات الاخرى **	٣٦٫٩٩	١٦٫٣١
المجمـوع	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر :

International Monetary Fund: **Government Finance Statistics,** Year Book, (Washington, D.C., 1986) PP. 55-62.

* الدول النامية تشمل : (٤٢) دولة افريقية و (١٧) دولة أسيوية و (٨) دول أوروبية (قبرص، اليونان ، هنغاريا ، مالطه ، البرتغال ، رومانيا ، تركيا ، يوغسلافيا) و (٣٢) دولة من دول امريكا اللاتينيه (١٠) دول من دول الشرق الأوسط .
والدول المتقدمة تشمل (١٧) دولة متقدمة .

** تشمل نفقات الادارة العامة والأمن الداخلي والادارة المالية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخدمات الاقتصادية يعتبر مؤشرا جيدا في موازنات هذه البلدان التي تسعى الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، واختزال الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة التي وصلت الى مرحلة متقدمة في تنميتها الاقتصادية جعلها تهتم أكثر في توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها ، حيث أحتل الانفاق على الرفاه والضمان الاجتماعي المرتبة الأولى ، من اجمالي النفقات العامة اذ بلغت نسبة الانفاق على هذا البند في الدول المتقدمة ٣٧٪ من اجمالي النفقات العامة في حين بلغت هذه النسبة في الدول النامية ١٦٪ عام ١٩٨٤ . أما الانفاق على التعليم والصحة فكان نصيبه منخفضا في الدول النامية اذ بلغت نسبة الانفاق عليهما ٩٧ر٣٪ ، ٢٢ر٤٪ على التوالي وهي نسب منخفضة مقارنة مع الدول المتقدمة التي بلغت نسبة الانفاق فيها على التعليم والصحة ٨ر٩٪ ، ٥ر١٢٪ على التوالي ، ويلاحظ كذلك من الجدول (١ - ٢) ، أن النفقات الأخرى والتى شملت نفقات الادارة العامة ، الأمن الداخلي والادارة المالية قد شكّلت نسبة مرتفعة في البلدان النامية ، حيث بلغت نسبتها ٣٧٪ من اجمالي النفقات العامة مقارنة مع ١٦٪ في الدول المتقدمة ، ويعود ارتفاع هذه النسبة في الدول النامية الى اهتمام هذه الدول في تحقيق الاستقرار الداخلي من ناحية ومن ناحية اخرى فان معظم هذه الدول مدينه ، مما يلقي اعباء كبيرة على موازناتها العامة في سبيل تسديد القروض وفوائد الديون المترتبة عليها بعكس الحال في الدول المتقدمة التي لا تعاني من ارتفاع في حجم مديونيتها الخارجية بل ربما اتسمت موازناتها العامة بالفائض .

وبشكل عام فان هيكل النفقات العامة في الدول النامية يتسم بارتفاع نسبة النفقات الجارية فيها وانخفاض نسبة النفقات الرأسمالية الى اجمالي النفقات العامة ، اضافة الى أن معظم النفقات العامة في هذه البلدان تتركز على الادارة العامة والأمن الداخلي والادارة المالية والدفاع اذ شكّل الانفاق على هذه البنود حوالي نصف النفقات العامة عام ١٩٨٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠١ المبحث الثالث : ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها في الدول النامية

أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر المألوفة في اقتصاديات العديد من الدول النامية في الوقت الحاضر، ومن أجل تحليل هذه الظاهرة وأسبابها في الدول النامية سيتم استخدام عدة مؤشرات ،كما يلي :

١٠٣٠١ تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال مؤشر المرونة الدخلية للنفقات العامه والميل الحدى لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي ٠

أجرت الدراسة قياسا كميا لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشرى المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدى لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي في مجموعة من الدول النامية ،التي تم اختيارها على أساس مدى توفر البيانات بصورة كافية عنها من ناحية ومن ناحية أخرى تمثل الأربع قارات التي يوجد بها معظم الدول النامية ، وهذان المؤشران استخدمهما مسجريف Musgrave في تحليل ظاهرة النفقات العامة في الولايات المتحدة الامريكية (١) ٠ يظهر الجدول رقم (١ ـ ٣) مرونة النفقات العامة والميل الحدى لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي في عدد من البلدان النامية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ ٠

ويُفسر مقياس المرونة الدخلية للنفقات العامة على أنه اذا كان معامل المرونه أكبر من واحد صحيح ، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفُوق معدلات النمو في الناتج القومي الاجمالي ٠ ففي الهند بلغ معامل المرونة للنفقات العامة نسبة الى الناتج القومي الاجمالي ١٫٥٥ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ثم انخفض الى ١٫١ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وأرتفع مرة أخرى الى ٢٫٢ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وفي الفترات الثلاث يلاحظ أن معامل المرونه في الهند يفوق الواحد الصحيح وهذا يعني أن النفقات العامة كانت تنمو بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ، وما ينطبق على الهند ينطبق على باقي دول العينة خاصة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ٠

---

(١) Musgrave, R.A. and Musgrave, P.B.: **Public Finance In Theory And Practice,** (McGraw-Hill Book Company, New York, 1976), P. 136 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (١ ـ ٣)

مرونة النفقات العامة والميل الحـدي لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي في عـدد من البلـــدان النامية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥

الفترات / الدولـــة	مرونة النفقات العامة نسبة الى * الناتج القومي الاجمالـــي			الميل الحدي للنفقات العامة نسبة الى ** الناتج القومـي الاجمالـــــي		
	١٩٧٥ـ٧٠	١٩٨٠ـ٧٦	١٩٨٥ـ٨١	١٩٧٥ـ٧٠	١٩٨٠ـ٧٦	١٩٨٥ـ٨١
البرازيل	٠ر٩١	٠ر٩١	٢ر٢	٠ر٠٩	٠ر٠٩	٠ر٤٤
الهنـــد	١ر٦	١ر١	٢ر٢	٠ر١٥	٠ر١٤	٠ر٣٠
الباكستان	١ر٠٥	٠ر٩٣	١ر٢	٠ر١٨	٠ر١٦	٠ر٢٢
جنوب افريقيا	١ر٤٦	٠ر٧٦	١ر٤٨	٠ر٣٢	٠ر١٨	٠ر٣٥
اليونان	١ر٣٤	٠ر٨٨	١ر٥٤	٠ر٢٦	٠ر٢١	٠ر٤٣

المصدر : تم احتسابهُ من المصـادر التاليـــة :

١. International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** Year Book, (Washington, D.C., 1986), Country: Tables.

٢. International MonetaryFund: **International Financial Statistics,** Year Book, (Washington, D.C., 1985), Country Tables.

---

* تعـرف مرونة النفقات العامـة على أنهـا : نسبة الزيادة في النفقات العـامة الى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي ورياضيا يمكن التعبير عن المرونة كما يلـي :

$$\frac{\dfrac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}}{\dfrac{GNP_t - GNP_{t-1}}{GNP_{t-1}}}$$

حيث أن E : النفقات العـامة ، GNP : الناتج القومي الاجمالي ، t : الوحدة الزمنيـــة

** يعـرف الميل الحدى على أنهُ : التغير في النفقات العامة الى التغير في الناتج القومي الاجمالي ورياضيا يكون الميل الحـدي :

$$\frac{E_t - E_{t-1}}{GNP_t - GNP_{t-1}}$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان تطبيق مؤشر الميل الحدى للنفقات العامة نسبة الى الناتج القومي الاجمالي يشير ايضا الى ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية ، حيث أن هذا المؤشر يقيس الزيادة في النفقات العامة نسبة الى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي ، ففي الهند بلغ الميل الحدى للنفقات العامة ١٥ر٠ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وأنخفض بشكل طفيف الى ١٤ر٠ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ثم عاد وارتفع الى ٣٠ر٠ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وهذا يعني أنهُ اذ زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل ١٠٠ مليون روبية فان النفقات العامه تزداد بمعدل ٣٠ مليون روبية ٠

ان هذه الظاهرة تنطبق على باقي الدول النامية خاصة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ مقارنة مع الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، اذ من الملاحظ أن النفقات العامة شهدت تزايدا كبيرا في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ مقارنة مع الفترتين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وهذا ناتج عن أن العالم في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ شهد بداية ركود اقتصادي وقد فرض هذا الوضع على البلدان النامية ضرورة زيادة الانفاق العام لتحريك الفعاليات الاقتصادية والاستمرار في دفع عملية التنمية الاقتصادية ٠

٢٠٣٠١٠ تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامه باستخدام تحليل مسجريف وروستو٠

إن تحليل مسجريف Musgrave وروستو Rostow يربط التزايد في النفقات العامة مع مراحل النمو الاقتصادى ، حيث يبين روستو أن عملية النمو الاقتصادى الكاملة تمر بخمس مراحل هي : مرحلة المجتمع التقليدى ، مرحلة ما قبل الانطلاق ، مرحلة السير في طريق النضوج ، مرحلة النضوج ، مرحلة الاستهلاك الكبير ، وهذه المراحل الخمس عُرفت بنظرية مراحل النمو الاقتصادى لروستو Rostow [1] ، حيث يبين روستو أن مرحلة المجتمع التقليدى هي المرحلة التي تتسم

---

(١) Rostow, W.: **The Take-off Into Self Susstaind Growth In the Economics of Under-development,** (Oxford University Press, New York, 1958), PP. 157 -. 158 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بانخفاض في الانتاجية ، وفي معدلات الادخار ، وسيطرة القطاع الزراعي ، وتخلف التكنولوجيا أما المرحلة الثانية وهي مرحلة توفير شروط الانطلاق والتي لخصها روستو : بزيادة نسبة الاستثمارات المنتجة من ٥٪ الى أكثر من ١٠٪ من الدخل القومي ، وظهور قطاع يكون رائدا في التنمية الاقتصادية حددهُ روستو بالقطاع الصناعي . من أجل تحقيق المرحلة الثانية من مراحل النمو الاقتصادى تكون للحاجه ملحة الى إقامة مشاريع البنية التحتية ، كالطرق والموانيء والكهرباء والمياه ... الخ . وهذا يتطلب من الدول النامية زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات الرأسمالية التي تعتبر ضرورية لتحقيق شروط الانطلاق التي تحدث عنها روستو Rostow ، وهذا ما أظهرتهُ الدراسة عند تحليل الجدول رقم (١ - ١) حيث اتضح أن النفقات الرأسمالية شكلت ١٦٪ من اجمالي النفقات العامة في الدول النامية ، مقابل ٥٪ حققتها الدول المتقدمة عام ١٩٨٤ . أما في المرحلة الثالثة ، مرحلة السير في طريق النضوج ، فتستمر الحكومة في تقديم السلع الاستثمارية . ولكن الاستثمار العام يكون مكملا لنمو الاستثمار الخاص في هذهِ المرحلة وبالمقابل تزداد النفقات الاجتماعية ، وعندما يصل الاقتصاد الى مرحلة النضوج يرى روستو ان هيكل الانفاق سوف يتغير من انفاق على خدمات البنية الاقتصادية الى نفقات تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية كالانفاق على التعليم والصحة ، ويكون الاقتصاد بذلك قد بلغ المرحلة الخامسه وهي مرحلة الاستهلاك الكبير [(١)] ، وهذا ما اتضح من خلال تحليل الجدول رقم (١ - ٢) ، حيث كانت نسبة الانفاق على الضمان الاجتماعي والرفاة والتعليم والصحة مرتفعة في الدول المتقدمة ، بينما أتسمت بالانخفاض في الدول النامية ، حيث أن البلدان النامية لم تصل مرحلة النضوج بعد ، مما ألقى على عاتقها القيام بتنفيذ المشاريع الانمائية وزيادة الانفاق على المشروعات الاقتصادية حتى تستطيع توفير شروط الانطلاق اللازمة للنمو الاقتصادى . ويعتقد مسجريف Musgrave انهُ ما أن يتم الوصول الى المرحلة الخامسة من مراحل النمو الاقتصادى وعندما تصبح الاستثمارات الكلية تشكّل نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي ، فان نصيب استثمارات القطاع العام فيها سوف ينخفض وبالتالي تنخفض النفقات العامة ، علما بأن البلدان النامية لم تصل بعد الى هذهِ المرحلة [(٢)] .

---

(١) Jackson, P.M. and Brown, C.V.: **Public Sector Economics**,(Martin Robertson, Oxford, 1978), PP. 86-88 .

(٢) Musgrave, R.A. and Musgrave, P.B.: OP. Cit., PP. 152-153 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من المتغيرات المهمة التي تفسر ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية ، إرتفاع مستويات الاسعار والزيادة السكانية ولا شك أنهما يساهمان في زيادة النمو السريع للنفقات العامة ، ومن أجل تحليل دور هذين العاملين في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية ، تم اختيار عينة مكونة من (١٠) بلدان جاء اختيارها في ضوء توفر البيانات الكافية فيها عن مستوى الاسعار وعدد السكان وحجم النفقات العامة ، وذلك للوقوف على دور كل من ارتفاع مستوى الاسعار ، وزيادة عدد السكان في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية .

٣٠٣٠١ تحليل أثر ارتفاع الاسعار على تزايد النفقات العامة في الدول النامية .

ان انخفاض القوة الشرائية للنقود ، يؤدى الى أن تدفع الدولة عددا من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل ، وذلك من أجل الحصول على ذات المقدار من السلع والخدمات الذى كانت تشتريه في السابق ، وهذا يعني بوضوح أن الزيادة في النفقات العامة قد تعود الى ارتفاع الاسعار ، لا الى زيادة كمية السلع والخدمات التى انتجتها النفقات العامة أى لا تعود الى زيادة الدخول الحقيقية التي قامت بتوزيعها هذه النفقات (١) ، ومن الملاحظ أن ارتفاع الاسعار لا يؤدى الى ارتفاع جميع أنواع النفقات العامة بل الى ارتفاع الجزء المخصص منها لتنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ، أما الجزء المخصص لخدمة الدين العام فأنه يتأثر بارتفاع الاسعار بصورة عكسية ، أى أن الدولة تستفيد على حساب مصلحة الدائنين لأنها سوف تدفع الفوائد وأصل الدين بعملة منخفضة القيمة (٢) . وقد أجرت الدراسة تحليلا كميا لقياس أثر ارتفاع الاسعار على زيادة النفقات العامة باستخدام النفقات العامة بالأسعار الثابتة على اعتبار أن سنة الأساس هي عام ١٩٨٠ .

---

(١) المحجوب ، رفعت : **المالية العامة ، الكتاب الأول : النفقات العامة** ، (دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٦٦) ، ص (٧٠) .

(٢) صدقي ، عاطف : **مبادىء المالية العامة** (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢) ، ص ص (١٤٨ - ١٤٩) .
أنظر أيضا :
Buchanan, J.M. and Flowers, M.R.: **The Public Finance**, Fifth Edition, (R.D. IRwin, Inc., U.S.A. 1980), P. 65 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يظهر الجدول رقم (١ ـ ٤) أثر ارتفاع الأسعار على زيادة النفقات العامة في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤ ، ففي الهند ارتفعت أسعار المستهلك من ١٠٠٪ عام ١٩٨٠ الى ٧ر١٤٧٪ عام ١٩٨٤ ، وقد انعكس هذا الارتفاع في الاسعار على حجم النفقات العامة ، حيث بلغت نسبة الزيادة فيها الناتجة عن ارتفاع الاسعار ٤ر٦٢٪ من الزيادة الكلية في النفقات العامة بالمقابل فأن الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بلغت ٦ر٣٧٪ خلال هذهِ الفترة ونفس الحال يمكن مشاهدتهُ في كل من الباكستان والاردن والبحرين والكويت ، أما في غينيسا والبرازيل وايران وفنزويلا فان الصورة تبدو أكثر حدة من ناحية أثر ارتفاع الاسعار على زيادة حجم النفقات العامة ، ففي غينيا أرتفعت أسعار المستهلك من ١٠٠٪ عام ١٩٨٠ الى ١ر٨٢٤٪ عام ١٩٨٤ ، ونتيجة هذا الارتفاع الكبير في الأسعار انعكس ذلك على تزايد حجم النفقات العامة بحيث بلغت نسبة الزيادة في النفقات العامة التي تعود الى ارتفاع الاسعار ٥ر١٠٦٪ ، أى أن جميع الزيادة التي حصلت في حجم هذهِ النفقات نتجت عن ارتفاع الاسعار ، أما الزيادة الحقيقية فقد انخفضت بمقدار ٥ر٦٪ ، وهذا يعني أن كمية السلع والخدمات التي انتجتها النفقات العامة قد انخفضت في عام ١٩٨٤ مقارنة مع عام ١٩٨٠ ، وهذا الحال ينطبق على البرازيل وايران وفنزويلا ، بشكل عام يمكن القول أن أرتفاع الأسعار ذو أثر كبير على تزايد حجم النفقات العامة في الدول النامية ، ويعتبر من الأسباب المفسّرة لتزايد هذهِ النفقات وجعل منها ظاهرة عامة ومألوفة في اقتصاداتها .

٤٠٣٠١ تحليل أثر الزيادة السكانية على تزايد النفقات العامة في الدول النامية .

تساهم الزيادة السكانية في زيادة حجم النفقات العامة ، وذلك أن مزيدا من المواليد يعني اعباء جديدة على الحكومة في مجالات عديدة كالتعليم والصحة ، وبعض الاقتصاديين يرى أن زيادة السكان يترتب عليها زيادة في النفقات العامة بصفة عامة لسببين : أن نسبة الزيادة في السكان تكون أعلى في الطبقات الفقيرة منها في الطبقات الغنية ، حيث تتطلب الطبقات الفقيرة من الدولة كثيرا من النفقات ، بينما يتمتع أفرادها بالاعفاءات من الضرائب وثاني هذهِ الاسباب : أن ازدياد عدد السكان يستلزم حجما أكبر من الخدمات والوسائل الفنية مما يستدعي نفقات أكثر (١) .

---

(١) رياض عطية ، محمود : **موجز في المالية العامة** ، (دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠) ص (٩٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (١ ـ ٤)

الزيادات الحقيقية والزيادات الناتجة عن ارتفاع الأسـعار في حجم النفقات العامة في عدد من البلدان النامية
خـلال الفتـرة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤

البنود ** / الدولـة	حجم النفقات العامه *		أسـعار المستهلك		الزيادة في النفقات العامة	النفقات العامة بأسعار ١٩٨٠	الزيادة الحقيقية في النفقات العامة	الزيادة الحقيقيه (٪) من الزيادة الكليـة	الزيادة في النفقات العامه الناتجه عن ارتفاع الأسعار	الزيادة الناتجة عن ارتفاع الأسعار (٪) من الزيادة الكلية
	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٠	١٩٨٤						
الدولـة	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
الهنـد	١٦٧ر٠٢	٣٤٦ر٠٠	١٠٠	١٤٧ر٧	١٧٨ر٩٨	٢٣٤ر٣٦	٦٧ر٢٤	٣٧ر١	١١١ر٧٤	٦٢ر٤
الباكستان	٤١٠٨٤	٨٢٦٢٧	١٠٠	١٣٤ر١	٤١٥٤ر٣	٦١٦١٥ر٩٦	٢٠٥٣١ر٩٦	٤٩ر٤	٢١٠١١ر٠٤	٥٠ر١
الاردن	٥٠٠ر٣٨	٧٦١ر٩١	١٠٠	١٢٦ر٢	٢٦١ر٥٣	٦٠٣ر٧٣	١٠٣ر٣٥	٣٩ر٥	١٥٨ر١٦	٦٠ر٥
البحرين	٣١٧ر٢	٥١٠ر٤	١٠٠	١٢٥ر٢	١٩٣ر٢	٤٠٧ر٧	٩٠ر٥	٤٦ر٨	١٠٢ر٧	٥٣ر٢
الكويت	٢١٤٧	٣٠٤٧	١٠٠	١٢٢ر٦	٩٠٠	٢٤٨٥ر٣	٣٣٨ر٣	٣٧ر٦	٥٦١ر٧	٦٢ر٤
غينيا	٤٦٦٨	٢٦٦٩٤	١٠٠	٨٢٤ر١	٢٢٠٢٦	٣٢٣٩ر١٧	١٤٢٨ر٨٣-	٦ر٥ -	٢٣٤٥٤ر٨٣	١٠٦ر٥
فنزويلا	٥٥٨٦١	٨٥٩٨٧	١٠٠	١٥١ر٨	٣٠١٢٦	٥٦٦٤٤ر٩٣	٧٨٣ر٩٣	٢ر٦	٢٩٣٤٢ر٠٧	٩٧ر٤
البرازيل	١٢١٧	٣٣٦٨٤	١٠٠	٢٩٢٤	٣٢٤٦٧	١١٥١ر٩٨	٦٥ر٠٢-	٠ر٢ -	٣٢٥٣٢ر٠٢	١٠٠ر٢
بنما	٨٨٦ر١	١١٤٦ر٣	١٠٠	١١٦	٢٦٠ر٢	٩٨٨	١٠١ر٩	٣٩ر٢	١٥٨ر٣	٦٠ر٨
ايران	٢٣٦٧ر٦	٣٥٩٨ر١	١٠٠	١٥٨ر٨	١٢٢٠ر٥	٢٢٦٥ر٨	١٠١ر٨-	٨ر٣-	١٣٣٢ر٣	١٠٨ر٣

المصدر :

International Monetary Fund: **International Financial Statistics**, Year Book, (Washington D.C., 1986), Country Tables.

* حجم النفقات العامة بالوحدات النقدية لكل دولة على النحو التالـي :
الهنـد : بلايين الروبيـات ، الباكسـتان : ملايين الروبيات ، الاردن : ملايين الدنانير ، الكويت : ملايين الدنانير ، البحرين : ملايين الدنانير ، غينيا : ملايين السـيزو ، فنزويلا : ملايين بوليفرز ، البرازيل : ملايين كروزوز ، بنما : ملايين بوليبوز ، ايران : بلايين الريالات .

** تـم احتسـاب هذا الجـدول على النحو التالي :ـ
الاعمده (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) : بيانات مأخـوذة من المصدر المذكور اعلاه

العمـود (٥) = عمود (٢) ـ عمود (١) ، عمود (٦) = $\frac{\text{عمود (٢)}}{\text{عمود (٤)}} \times ١٠٠٪$

عمود (٧) = عمود (٦) ـ عمود (١) ، عمود (٩) = عمود (٢) ـ عمود (٦)

عمود (٨) = $\frac{\text{عمود (٧)}}{\text{عمود (٥)}} \times ١٠٠٪$ ، عمود (١٠) = $\frac{\text{عمود (٩)}}{\text{عمود (٥)}} \times ١٠٠٪$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن الزيادة السكانية تؤدي الى زيادة النفقات العامة حتى لو لم يحدث تحسّن وتوسع في أنواع الخدمات المقدمة ، أي أن الزيادة في النفقات العامة تحدث بسبب الحاجة الى نفس نوع الخدمات الأمر الذي يوجب على الدولة أن تزيد منها فيزداد انفاقها تبعا لذلك ، أجرت الدراسة تحليلا كميا لأثر الزيادة السكانية على تزايد النفقات العامة في بعض الدول النامية كما يُظهر الجدول (١ ـ ٥) ، ففي الهند بلغت نسبة المبالغ المخصصة لمواجهة الزيادة السكانية ٩ر٥٪عام ١٩٨٤ من اجمالي النفقات العامة في العام نفسه ،كذلك الحال في الاردن حيث بلغت نسبة المبالغ المخصصة لمواجهة الزيادة السكانية ٣ر١٠٪من النفقات العامة عام ١٩٨٤ ، وما ينطبق على الهند والاردن ينطبق على باقي الدول النامية ، مع ملاحظة أنه في البلدان التي تعاني من ارتفاعات حادة وعالية جدا في مستويات الاسعار كالبرازيل وغينيا فان نسبة المبالغ المخصصة لمواجهة الزيادة السكانية تكون منخفضه حيث بلغت هذه النسبة في هاتين الدولتين ٣ر٠٪ ، ٤ر٢٪ من النفقات العامة عام ١٩٨٤ ، على التوالي .

وبشكل عام يمكن القول ان زيادة أعداد السكان تؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة في الدول النامية ، خاصة وأنها بلدان تتصف بأرتفاع معدلات النمو السكاني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (١ ـ ٥)

أثر تزايد السكان على النفقات العامة في مجموعة من البلدان النامية
خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤

البنود ** / الدولة	النفقات العامة * بالأسعار الجارية عام ١٩٨٤	عدد السكان بالمليون نسمة		الزيادة في عدد السكان مليون نسمة	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة عام ١٩٨٠	المبالغ المخصصه لمواجهة الزيادة السكانية (بالمليون)	المبالغ المخصصه لمواجهة الزيادة السكانية ٪ من النفقات العامة عام ١٩٨٤
		١٩٨٠	١٩٨٤				
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)ـ(٢)	(٥)	(٦)=(٥)×(٤)	(٧)=(٦)÷(١)×١٠٠٪
الهند	٣٤٦ر٠٠	٦٦٢ر٦٠	٧٤٥ر٠١	٨١ر٤١	٢٥ر١٧	٢٠٤٩ر٠٨	٥ر٩
الباكستان	٨٢٦٢٧	٨٢ر٥٨	٩٣ر٢٩	١٠ر٧١	٤٩٧ر٥	٥٣٢٨ر٢٢	٦ر٤
الاردن	٧٦١ر٩١	٢ر٩٢	٣ر٣٨	٠ر٤٦	١٧١ر٣٦	٧٨ر٨	١ر٠
البحرين	٥١٠ر٤	٠ر٣٥	٠ر٣٨	٠ر٠٣	٩٠٦ر٠٠	٢٧ر١٨	٥ر٣
الكويت	٢٠٤٧	١ر٣٧	١ر٦٤	٠ر٢٧	١٥٦٢ر١٥	٤٢٣ر١٣	١٣ر٩
غينيا	٢٦٦٩٤	٤ر٥٨	١٥ر١٣	١ر٦١	٤٠٤ر٥٠	٦٥١ر٢٤	٢ر٤
فنزويلا	٨٥٩٨٧	١٥ر٠٢	١٦ر٨٥	١ر٨٣	٣٧١٩	٦٨٠٥ر٧٧	٧ر٩
البرازيل	٣٣٦٨٤	١٢١ر٢٩	١٣٢ر٥٨	١١ر٢٩	١٠ر٠٣	١١٣ر٢٣	٠ر٣
بنما	١١٤٦ر٣	١ر٩٠	٢ر١٣	٠ر٢٣	٤٦٦ر٣٧	١٠٧ر٢٦	٩ر٣
ايران	٣٥٩٨ر١	٣٨ر٣٥	٤٣ر٤١	٥ر٠٦	٦١ر٧٤	٣١٢ر٤	٨ر٦

المصدر : بالنسبة للحقل (١) : الجدول (١ـ٤)
بالنسبة للحقول (٢) ، (٣) : International Monetary Fund: International Financial Statistics, Yeaf Book, (Washington, D.C., 1986), Country Tables.

بالنسبة للحقل (٥) = العمود (٦) في الجدول (١ ـ ٤) ÷ العمود (٢) في هذا الجدول .
بقية الحقول تم احتسابها .

* النفقات العامة بالوحدات النقدية الواردة في الجدول (١ـ٤) .

** للمزيد من التفصيل حول هذه الطريقة في احتساب أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة .
أنظر :
كداوي ،طلال " الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٧" ،مجلة تنمية الرافدين ،العدد العاشر ، ١٩٨٤ ، ص ص (١٤١ ـ ١٧٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠ مقدمـــــــة

واجـه الاردن منـذُ تأسـيسة تحـديات صعبـة فـي مجالات التنميـة الاقتصاديـــــة والاجتماعية ، فقـد نتج عن نكبـة سـنة ١٩٤٨ تدفـق مئـات الألـوف من اللاجئيـن الـى ضفتي الاردن ، وصـار لزامـا علـى الحكومـة أن تجابـة هـذه الزيـادة السـكانية المفاجئـة ، بالاضافـة الـى مواجهـة متطلبـات النمـو الطبيعـي فـي عـدد السـكان ، وذلـك بتقـــديم المساعدات المباشـرة واتاحة فرص العمـل والتوسـع في تقديم الخدمات العامة الصحيـــة والتعليميـة والمواصـلات والنقـل وسـواها ، ناهيـك عن التكاليـف الباهظـة لمتطلبـات الدفـاع والأمـن التي كانـت وما زالـت لهـا الأولويـة الأولـى فـي هـذا البلـد بقصـد مواجهـــــة العـدوان ٠ ولا يخفـى أن هـذه المسؤوليات والتبعـات باهظـة التكاليـف ، وتشـكل عبئـا ثقيـلا علـى موارد وقـدرات المملكـة ، خاصـة وأن مصادر الثروة الطبيعيـة المستغلة محدودة اضافـة الـى تدنـي مسـتوى الدخـل القومـي فيهـا ٠

هـذا الوضـع الحرج الـذى مـرّ بـة الاردن منـذُ تأسيس المملكـة وحتى بدايـة تنفيـذ خـطة التنميـة الثلاثيـة (٧٣ ـ ١٩٧٥) ، دعـا الحكومـة الى اتبـاع سـياسـة التوسـع فـي الانفـاق العـام في مختلـف المجالات الانمائيـة والخدمات الاساسية كالتعليم والصحـة والمواصلات ٠٠٠ الخ ، وهـذا التوسـع في الانفـاق العـام لم يقتصـر على هـذه الفتـــرة وانمـا امتـد الـى مـا بعـد عام ١٩٧٥ نتيجـة شـروع الحكومـة فـي تطبيـق الخـطط التنمويـة المتلاحقـه * ، وقـد انعكـس هـذا التوسـع على تزايـد حجـم النفقـات العامـة حتـــى أصبحـت ظاهـرة تزايـد النفقـات العامـة ،ظاهـرة مألوفـة في ماليـة الحكومـة الاردنيـــة ، اضافـة الى مـا حـدث مـن تغيرات فـي هيكـل النفقـات العامة بين نفقـات متكـــررة ورأسـمالية ، وتغير فـي التوزيـع القطاعـي لهـذه النفقـات على المجالات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة ٠

---

* لقـد تم تطبيق ثلاث خطط تنموية بعد عام ١٩٧٥ وهي خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وخطة التنمية الخمسـية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وخطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في هذا الفصل سوف نتناول بالدراسة والتحليل النفقات العامة في الاردن على النحو التالي : ـ

المبحث الأول : خصائص المالية العامة في الاردن ٠

المبحث الثاني : تحليل تطور حجم النفقات العامة وظاهرة تزايد هذه النفقات وأسبابها في الاردن ٠

المبحث الثالث : التوزيع القطاعي للنفقات العامة في الاردن ٠

١٠٢ ٠ المبحث الأول : خصائص المالية العامة في الاردن ٠

دخل الاردن حقبة الثمانينات بعد ثلاثة عقود من الجهد المتواصل في مجالات التنمية والتحديث ، حددّت ابعادهُ الاعتبارات والأحداث السياسية التي عاشتها المنطقة منذُ الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولة قبل جيلين ٠ يتوجب على المجتمع الاردني أن يجابة خلال الجيل القادم التحدي الناجم عن مواصلة السعي للوصول الى مراتب متقدمة من التطور ، وعن مواجهة القضايا الرئيسة التي لازمت الاقتصاد الاردني منذُ الخمسينات والستينات والقضايا التي برزت خلال مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السبعينات ، وظروف الركود والكساد التي يعيشها الاردن حاليا ٠ أمام جميع هذه الاعتبارات التي عاصرها الاردن وعاشها ، انتهج اسلوب التخطيط الاقتصادي الذى حدد من خلالهِ الأهداف التنموية البعيدة المدى التي يسعى الى تحقيقها باستخدام سياسات متعددة من بينها السياسة المالية ، التى ترتكز على عدة مقومات منها : الايرادات العامة ، والنفقات العامة ، والدّين العام الداخلي والخارجي وجميعها تشكل ما يُعرّف بهيكل المالية العامة ٠ نتيجة هذا الترابط بين مكونات المالية العامة ، وأثرها في تحقيق أهداف السياسة المالية ودور الأخيرة في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية بصورة عامة الى جانب السياسات الأخرى ، فانهُ سوف يتم بحث هذه الجوانب عبر الأجزاء التالية :ـ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- أهداف السياسة المالية في الاردن .
- هيكل المالية العامة في الاردن :ـ

١. الايرادات العامة .
٢. مديونية الاردن الخارجية والعبء الحقيقي للديون الخارجية .
٣. النفقات العامة .
٤. العجز أو الوفر في الميزانية .
٥. الدين العام الداخلي .

١٠١٠٢ أهداف السياسة المالية في الاردن

من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الواردة في خطط التنمية المتتابعة ، انتهجت الحكومة سياسات متعددة من بينها السياسة المالية التي ترمي الى تحقيق أهداف معينة تخدم في مجموعها تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الاردن ، وتتلخص أهم أهداف السياسة المالية بما يلي :ـ

١. ضبط النفقات وترشيدها وزيادة الايرادات المحلية وتبسيط اجراءات تحصيلها ، بحيث تغطي النفقات الجارية بأكملها ، وتساهم بنسب متزايدة في تمويل النفقات الراسمالية (١) .
٢. زيادة المدخرات وحشد الموارد وتشجيع الاستثمار وزيادة كفاءته (٢) .
٣. الحد من التضخم وحماية ذوي الدخل المحدود والمتدني من اثاره الضارة (٣) .
٤. توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة (٤) .
٥. دعم تصدير المنتجات المصنّعة وتشجيع تحوّل الصناعات للتصدير واعتماد التقنيات الحديثة (٥).

---

(١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة : **قانون الموازنة العامة لعام ١٩٨٧** ، ص ٧ .

(٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) المجلس القومي للتخطيط : **خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** ، ص ٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٦ اعتماد المؤسسات العامة على مواردها الذاتية لتغطية كامل نفقاتها الجارية والرأسمالية ضمن مدة زمنية محدّدة ، مع العمل على دمج الدوائر والمؤسسات المتشابهة والمتكاملة (١) .

٠٧ ابقاء عبء الدين الداخلي والخارجي ضمن حدود معقولة ، وأن لا تزيد خدمة الدين الخارجي عن نسبة مقبولة من مجموع صادرات الاردن من السلع والخدمات وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج (٢) .

٢٠١٠٢ هيكل المالية العامة في الاردن .

سوف يتم دراسة هيكل المالية العامة في الاردن من خلال تحليل مكوناتها الرئيسة ، وهي الايرادات العامة بنوعيها الداخلية والخارجية ، والنفقات العامة ، ومن ثم الوقوف على العجز أو الوفر في الميزانيات العامة ، والدين العام الداخلي وتحليل مديونية الاردن الخارجية والعبء الحقيقي للديون الخارجية ، وذلك من أجل الوصول الى أهم الخصائص التي اتسمت بها المالية العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ .

٠١ الايرادات العامة .

يظهر الجدول (٢ ـ ١) . تطور الايرادات العامة في الاردن وأهميتها النسبية الى الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق للفترات ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦ .

---

(١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة : **قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٨٨** ، ص ص ١٤ ـ ١٥ .

(٢) المجلس القومي للتخطيط : **خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** ، ص ٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ـ١)

تطور الايرادات العامة وأهميتها النسبية في الاردن

خلال الفترات ٧٠ـ١٩٧٥ ، ٧٦ـ١٩٨٠ ، ٨١ـ١٩٨٦

البنـــود / الفتـرات	الايرادات العامة (مليون دينار) (١)	معدل النمـــو السنوي المركب ٪ (٢)	٪من الناتـــج القومي الاجمالي بسـعر السـوق (٣)	٪من اجمالـــي النفقات العامة بالأسعار الجارية (٤)
٧٠ـ١٩٧٥	٦٨٤ر٤	١٩ر٦	٤٥ر٥	٩٣
٧٦ـ١٩٨٠	١٧٩٠ر٤	٢٢ر٤	٤٣ر٥	٨٨
٨١ـ١٩٨٦	٤١٥٥ر٧	٦ر٩	٣٩ر٤	٩١

المصـــدر :

الحقـــل (١) - البنك المركزي الاردني ، **النشـرة الاحصائيـة الشـهرية** ، آب، عـــدد ٨ ، ١٩٨٧ ، ص ٤ .

- البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٣** ، عـدد خاص، جـدول (٣٧) .

بقية الحقـول : تم احتســابها

يلاحـظ مـن الجـدول (٢ـ١) أن حجم الايرادات العامة قـد ارتفـع من ٦٨٤ر٤ مليـــون دينـــار في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٤١٥٥ر٧ مليون دينـــار في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، أمـا معـدل النمو السـنوي المركـب فقـد ارتفـع مـن ١٩ر٦٪ فـي الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الـــى ٢٢ر٤٪ فـي الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ثم انخفـض بشـكل كبير الـى ٦ر٩٪ فـي الفتـــــرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، ويعـود سـبب هـذا الانخفاض الى تدنـــي حجم المساعدات الماليـة التـي كان يتلقاهـا الاردن خاصة من الدول العربيـة ، كما سـيتم توضيحـة عنـد الحديـث عـن الايرادات الخارجيـــة للاردن . أمـا الأهميـة النسـبية للايرادات العامـة الى الناتـج القومـي الاجمالـي . فقـد انخفضـت من ٤٥ر٥٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٣٩ر٤٪ في الفتـــــرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ نتيجة انخفـاض الأهميـة النسـبية للايرادات الخارجيـة الى الناتـج القومـي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجمالي والتي انخفضت من ٢٥٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ٤ر١٦٪ في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦* . كذلك يشير الجدول (٢-١) الى أن الايرادات العامة لم تغطّ النفقات العامة في هذه الفترات الثلاث ، مما يعني أن الموازنة العامة كانت دائما في عجز حيث غطّت الايرادات العامة ٩٣٪ من النفقات العامة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥، و٩١٪ في الفترة ١٩٨١-١٩٨٦، ثم انخفضت هذه النسبة الى ٨٨٪ في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، نتيجة زيادة النفقات العامة وخاصة الرأسمالية منها الناتجة عن توجه الحكومة الى انشاء المصانع كمصنع الاسمدة والبوتاس وبناء المرافق الحيوية الأخرى كمطار الملكة علياء وتوصيل شبكات المياة والمجاري . تنقسم الايرادات العامة الى ايرادات محلية وايرادات خارجية وسوف يتم تحليل تطور الايرادات المحلية والخارجية على النحو التالي :-

أ. الايرادات المحلية .

يُظهر الجدول (٢-٢) تطور الايرادات المحلية والأهمية النسبية لها في الاردن للفترات الثلاث ، حيث ارتفع حجم الايرادات المحلية من ٢ر٣٠٣ مليون دينار في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ الى ٦ر٢٤٢٤ مليون دينار في الفترة ١٩٨١-١٩٨٦، كذلك شهدت الأهمية النسبية للايرادات المحلية الى الناتج القومي الاجمالي ارتفاعا طفيفا من ٢٠٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ٢٣٪ في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ . ان هذا التطور في الأهمية النسبية للايرادات المحلية يظهر من خلال ارتفاع نسبة الايرادات المحلية الى اجمالي الايرادات العامة ، اذ ارتفعت هذه النسبة من ٣ر٤٤٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ٣ر٥٨٪ في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، وهذا يعني أن الحكومة في الفترة الأخيرة قد اعتمدت في تمويل موازناتها العامة على ايراداتها المحلية بالدرجة الأولى . لقد كان من أهم أهداف السياسة المالية للحكومة زيادة الايرادات المحلية وضبط النفقات الجارية ، بحيث تصبح الايرادات المحلية تغطي كامل النفقات الجارية ، وبالنسبة لهذا الهدف فانه لم يتحقق الى الآن لكن مع ذلك حصل تحسن ملحوظ اذ ارتفعت نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية من ٦٠٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ الى ٨٨٪ في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ .

---

* أنظر الجدول (٢-٥)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٢ ـ ٢)

تطور الايرادات المحلية في الاردن والاهمية النسبية لها

خلال الفترات ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	الايرادات المحلية (مليون دينار) اردني (١)	معدل النمو السنوي المركب ٪ (٢)	٪من الناتج القومي الاجمالي (٣)	٪من الايرادات العامة (٤)	٪من النفقات الجارية (٥)
٧٠ ـ ١٩٧٥	٣٠٣ر٢	١٨ر٥	٢٠	٤٤ر٣	٦٠
٧٦ ـ ١٩٨٠	٨٢٢ر٣	١٤ر٢	٢٠ر٠	٤٥ر٩	٦٥
٨١ ـ ١٩٨٦	٢٤٢٤ر٦	١٠ر١	٢٣	٥٨ر٣	٨٨

المصـــدر :

الحقل (١) ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الأحصائية الشهرية** ، آب ، عـدد ٨ ، ١٩٨٧، جـدول (١) ص ٤ ٠

ـ البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية عدد خاص ١٩٦٤ـ ١٩٨٣**، جدول (٣٧)

بقية الحقول : تم احتسابها ٠

تتألف الايرادات المحلية من الايرادات الضريبية التي تتكون : من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة،ومن الايرادات غير الضريبية كرسوم البرق والهاتف والبريد ، والفوائد والأرباح ، الايرادات المختلفة الأخرى ٠

يظهر الجدول (٢ ـ ٣) تطور الايرادات الضريبية وغير الضريبية والأهمية النسبية لهما في الاردن للفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ٠ شكلت الايرادات الضريبية معظم الايرادات المحلية للاردن بحيث استأثرت بما نسبتهُ ٦٩٪ من الايرادات المحلية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ارتفعت هذه النسبة الى ٨٠٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم انخفضت الى ٧١٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، بالمقابل فان الايرادات غير الضريبية قد شكلت ما نسبته ٣١٪ من الايرادات المحلية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، انخفضت هذه النسبة الى ٢٠٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ثم ارتفعت الى ٢٩٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ . نتيجة ارتفاع نسبة الايرادات الضريبية الى اجمالي الايرادات المحلية فقد انعكس ذلك على تزايد العبء الضريبي حيث ارتفع من ١٤٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ١٦٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، أما في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ فقد بلغ العبء الضريبي ١٦ر٤٪ وهذا الارتفاع ناتج عن زيادة الايرادات الضريبية في هذه الفترة بمعدل أكبر من معدل زيادة الناتج القومي الاجمالي .

جدول (٢ ـ ٣)

تطور الايرادات الضريبية وغير الضريبية والأهمية النسبية لهما في الاردن

للفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	الايرادات الضريبية			الايرادات غير الضريبية		
	مليون دينار اردني	٪ من الايرادات المحلية	٪ من الناتج القومي الاجمالي (العبء الضريبي *)	مليون دينار اردني	٪ من الايرادات المحلية	٪ من الناتج القومي الاجمالي
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
٧٠ ـ ١٩٧٥	٢٠٨ر٤	٦٩	١٤	٩٤ر٨	٣١	٦
٧٦ ـ ١٩٨٠	٦٥٥ر٨	٨٠	١٦	١٦٦ر٥	٢٠	٤
٨١ ـ ١٩٨٦	١٧٢٧ر٦	٧١ر٠	١٦ر٤	٦٩٧ر٠	٢٩	٦ر٦

المصدر :ـ

الحقول (١ ، ٤) ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ص ٤١ .

ـ البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص، جدول (٣٧) .

بقية الحقول : تم احتسابها .

* يُعرّف العبء الضريبي على انهُ نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج القومي الاجمالي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان معظم الايرادات الضريبية في الاردن ناتجة عن ايرادات الضرائب غير المباشرة حيث احتلت المرتبة الاولى في نسبة مساهمتها في الايرادات المحلية ، أما الضرائب المباشرة فقد احتلت المرتبة الثالثة بعد الايرادات غير الضريبية في نسبة مساهمتها في الايرادات المحلية ،كما يظهر الجدول (٢ ـ ٤)

جدول (٢ ـ ٤)

تطور ايرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة والأهمية النسبية لهما في الاردن

خلال الفترات ٧٠ـ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	الضرائب المباشرة				الضرائب غير المباشرة			
	مليون دينار اردني (١)	% من الايرادات الضريبية (٢)	%من الايرادات المحلية (٣)	%الناتج القومي الاجمالي (٤)	مليون دينار اردني (٥)	%من الايرادات الضريبية (٦)	%من الايرادات المحليه (٧)	%من الناتج القومي الاجمالي (٨)
٧٠ـ١٩٧٥	٢٧ر٧	١٣ر٣	٩ر٣	١ر٨	١٨٠ر٧	٨٦ر٧	٥٩ر٧	١٢ر٢
٧٦ـ١٩٨٠	١١٢ر٢	١٧ر١	١٣ر٧	٢ر٧	٥٤٣ر٦	٨٢ر٩	٦٦ر٣	١٣ر٣
٨١ـ١٩٨٦	٣٤٦ر٣	٢٠	١٤ر٠	٣ر٣	١٣٨١ر٣	٨٠	٥٧ر٠	١٣ر١

المصدر :

الحقول (١ ، ٥) : ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧، ص ٤١ .

ـ البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، جدول (٣٧) .

بقية الحقول : تم احتسابها .

ففي الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ شكّلت الضرائب غير المباشرة ٧ر٥٩٪ من الايرادات المحلية و ٧ر٨٦٪ من اجمالي الايرادات الضريبية ، مما انعكس ذلك على أهميتها النسبية الى الناتج القومي الأجمالي فبلغت نسبتها ٢ر١٢٪ وبذلك احتلت الضرائب غير المباشرة المرتبة الأولى في مساهمتها في الايرادات المحلية ، يليها بعد ذلك الايرادات غير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضريبية التي شكّلت ٣١٪ من الايرادات المحلية و ٦٪ من الناتج القومي الأجمالي ، واحتلت الضرائب المباشرة المرتبة الثالثه حيث شكّلت ٣ر١٣٪ من الايرادات الضريبية و ٣ر٩٪ من الايرادات المحلية و ٨ر١٪ من الناتج القومي الاجمالي .

أما في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وهي الفترة التي شهدت ازدهارا اقتصاديا في الاردن ، فقد شهدت الضرائب المباشرة تزايدا في أهميتها النسبية ،اذ ارتفعت نسبتها الى الايرادات المحلية الى ٧ر١٣٪ ، وكذلك كنسبة من الناتج القومي الاجمالي وصلت نسبتها الى ٧ر٢٪ مقارنة مع ٨ر١٪ في الفترة السابقة ، أما الضرائب غير المباشرة فقد تناقصت أهميتها النسبية الى حصيلة الايرادات الضريبية . فبلغت نسبتها ٩ر٨٢٪ لكن لا تزال تستحوذ على نصيب الأسد من الايرادات المحلية اذ بلغت نسبتها الى الايرادات المحلية في هذه الفترة ٣ر٦٦٪ ، كذلك ارتفعت أهميتها النسبية الى الناتج القومي الأجمالي الى ٣ر١٣٪ مقابل ٢ر١٢٪ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، لذلك يمكن القول ان الضرائب المباشرة وغير المباشرة قد ازدادت حصيلتها في هذه الفترة مما انعكس على أهميتها النسبية الى الايرادات المحلية في الوقت الذي شهدت فيه الأيرادات غير الضريبية انخفاضا في أهميتها النسبية اذ شكّلت ٢٠٪ من الأيرادات المحلية و ٤٪ من الناتج القومي الأجمالي ، بالرغم من هذا الأنخفاض ألا أنها لا تزال تحتل المركز الثاني بعد الضرائب غير المباشرة في نسبة المساهمة في الايرادات المحلية . أما في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ وهي فترة الركود الاقتصادي التي عاشها الاردن ولا يزال يعيشها حاليا ، تناقصت الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة الى ٥٧٪ من الايرادات المحلية و ١ر١٣٪ من الناتج القومي الاجمالي بالمقابل تزايدات الأهمية النسبية للضرائب المباشرة اذ شكّلت ٠ر١٤٪ من الايرادات المحلية و ٢٠٪ من الايرادات الضريبية ، وقد انعكس ذلك التطور على أهميتها النسبية الى الناتج القومي الاجمالي اذ بلغت نسبتها اليه ٣ر٣٪ مقابل ٧ر٢٪ في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب ٠ الايـرادات الخارجيـــة

يظهـر الجـدول (٢ ـ ٥) تطـور الايرادات الخارجيـة وأهميتهـا النسـبية الـى اجمالـي الايرادات العامـة والناتـج القومـي الاجمالـي خلال الفترات الثـلاث ، حيـث سـجّلت الايرادات الخارجيـة ارتفاعـا في معـدل نموهـا السـنوي المركب اذ بلـغ ٦ر٢٠٪ خـلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وهو معـدل يفـوق معـدل نمـو الايرادات المحلية الـذي بلـغ في هـذه الفترة ٥ر١٨٪ ، كذلك شـكّلت الايرادات الخارجيـة في هذه الفتـرة أكثر مـن نصـف الايرادات العامـة وحوالـي ربع الناتـج القومـي الاجمالـي ، ويُفسّـر هـذا الارتفـاع فـي الأهميـة النسـبية للايرادات الخارجيـة الى ارتفـاع حجم المسـاعدات الخارجيـة التـي كان يتلقاهـا الاردن من الـدول العربيـة كما سـيتم توضيحـهُ لاحقـا ٠

أما فـي الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فقـد زادت الايرادات الخارجيـة بمعـدل نمـو سـنوي بلـغ ٢ر٢١٪ بسـبب اسـتمرار تدفـق المساعدات الخارجية للاردن مما أدى الـى زيادة الايرادات الخارجيـة بمعـدل نمو مرتفـع فـي الوقت الـذى شـهدت فيـه الايـرادات المحليـة انخفاضـا في معـدل نموهـا السـنوي الـذى بلـغ ٢ر١٤٪ ، وفـي هـذه الفتـرة ايضا شـكّلت الايرادات الخارجيـة أكثر مـن نصف الايرادات العامـة اذ بلـغـت نسـبتها ٥٤٪ ٠

أمـا في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، فقـد ازدادت الايرادات الخارجيـة للاردن بمعـدل نمو سـنوي مركـب منخفـض بلـغ ٢٦ر١٪ ، كذلك تناقصـت الأهميـة النسـبية لهـذه الايـرادات الى اجمالـي الايرادات العامـة والناتج القومـي الاجمالي اذ بلـغـت ٧ر٤١٪ ، ٤ر١٦٪ علـى التوالـي ٠ ان هـذا التراجـع الكبير الـذى حـدث في معـدل نمـو الايرادات الخارجية وفـي أهميتهـا النسبيه سـواء الى اجمالـي الايرادات العامـة أو الناتـج القومـي الاجمالـي نتـج عن الأنخفاض الحـاد في حجـم المسـاعدات الماليـة التى يتلقاهـا الاردن مـن الـدول العربيـة نتيجـة ظروف الكسـاد وعـدم الاسـتقرار السـياسـي التى شـهدتها المنطقـة العربية عمومـا ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٢ ـ ٥)

تطور الأيرادات الخارجية والأهمية النسبية لها في الاردن

خلال الفترات ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	الأيرادات الخارجية (مليون دينار اردني) (١)	معدل النمو السنوي المركب ٪ (٢)	٪من الايرادات العامة (٣)	٪من الناتج القومي الاجمالي (٤)
٧٠ـ١٩٧٥	٣٨١ر٢	٢٠ر٦	٥٥ر٧	٢٥ر٠
٧٦ـ ١٩٨٠	٩٦٨ر١	٢١ر٢	٥٤ر١	٢٣ر٥
٨١ـ ١٩٨٦	١٧٣١ر١	١ر٢٦	٤١ر٧	١٦ر٤

المصدر :-

الحقل (١) ـ البنك المركزي الأردني ، **النشرة الأحصائية السنويه** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (١) .

ـ البنك المركزي الأردني ، **بيانات احصائية سنوية ، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجداول (٣٨) و (٤٤) .

بقية الحقول : تم احتسابها

يظهر الجدول (٢ ـ ٦) تطور المساعدات الخارجية في الأردن خلال الفترات الثلاث ، حيث تزايدت المساعدات الخارجية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بمعدل نمو سنوي بلغ ٩٪ وبلغ حجمها في هذه الفترة ٣٢٥ر٣ مليون دينار أي ما يعادل ٨٥ر٣٪ من اجمالي الايرادات الخارجية و ٤٧ر٥٪ من اجمالي الايرادات العامة في هذه الفترة . أما في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فقد بلغ حجم المساعدات الخارجية ٦٨٩ر٨ مليون دينار وارتفع معدل نموها الى ٢٥ر٩٪ لكن أهميتها النسبية انخفضت مقارنة مع الفترة السابقة لها الى ٧١ر٣٪ من الايرادات الخارجية و ٣٨ر٦٪ من الايرادات العامة . أما في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ فقد انخفض معدل نمو المساعدات الخارجية بشكل كبير نتيجة لاوضاع الركود التي عاشتها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا تـزال تـعيشـها الـدول الخليجيـه حاليـا ونتيجة لاندلاع نيران الحرب العراقية الايرانيـة بالاضافـة الى توقـف بـعض الـدول كليبيـا عن الوفاء بالتزاماتهـا للاردن حيث بلـغ فـي هـذه الفترة ـ ١ر٧٪ ، وانخفضت ايضا أهميتهـا النسـبية الى الايرادات الخارجية حيـث شكّلت ٦٠٪ منها وشكّلت ١ر٢٥٪ من الايرادات العامـة وهي نسبة تقريبا تساوي نصف النسبة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ .

جـدول (٢ ـ ٦)

تطور المساعدات الخارجيـة وأهميتها النسـبية الى اجمالـي الايرادات الخارجية والايرادات العامـة للفترات ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	المساعدات * الخارجيـة (مليون دينار إردني) (١)	معدل النمو السنوي المركب (٪) (٢)	٪من الايرادات الخارجيـة (٣)	٪ من الايرادات العامـة (٤)
٧٠ ـ ١٩٧٥	٣٢٥ر٣	٩ر٠	٨٥ر٣	٤٧ر٥
٧٦ ـ ١٩٨٠	٦٨٩ر٨	٢٥ر٩	٧١ر٣	٣٨ر٦
٨١ ـ ١٩٨٦	١٠٤٠ر٥	ـ ١ر٧	٦٠ر٠	٢٥ر١

المصـدر :

الحقل (١) : ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (٢٨) .

ـ البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خـاص ، جـدول (٣٨) .

بقية الحقول : تم احتسابها .

* تشـمل المساعدات الاقتصادية والفنية المنتظـرة .

هـذا الانخفـاض في الأهمية النسـبية للمساعدات الخارجيـة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، أدى الى توجـه الحكومـة الى الاقتراض الخارجـي . الجدول (٢ ـ ٧) يُظهـر تطـور القروض الخارجية وأهميتها النسـبية الى اجمالـي الايرادات الخارجية واجمالـي الايرادات العامـة خلال الفتـرات الثلاث ، حيث شكّلت القـروض الخارجيـة ٤٠٪ من الايـرادات الخارجيـة في الفترة ١٩٨١ـ١٩٨٦، مقابـل ٧ر٢٨٪ ، ٧ر١٤٪ ، فـي الفترتين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ على التوالـي ، كذلـك شـكّلت القـروض الخارجيـة ٦ر١٦٪ من الايرادات العامـة مقابل ٥ر١٥٪ ، ٢ر٨٪ في الفترتيـن ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ على التوالـي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ـ ٧)

تطور القروض الخارجية وأهميتها النسبية الى اجمالي الايرادات الخارجية والى اجمالي الايرادات العامة في الاردن للفترات ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	القروض * الخارجيه (مليون دينار) (١)	معدل النمو السنوي المركب (٪) (٢)	٪ من الايرادات الخارجية (٣)	٪ من الايرادات العامة (٤)
٧٠ ـ ١٩٧٥	٩ر٥٥	٦ر٣٠	٧ر١٤	٢ر٨
٧٦ ـ ١٩٨٠	٣ر٢٧٨	٣ر٢٨	٧ر٢٨	٥ر١٥
٨١ ـ ١٩٨٦	٦ر٦٩٠	٢ر٢٦	٠ر٤٠	٦ر١٦

المصدر : ـ

الحقل (١) : ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عـدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جـدول (٢٦) ٠

ـ البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عـدد خاص ، جـدول (٣٦) ٠

بقية الحقـول : تم احتسـابها ٠

* تشـمل القروض الحكوميـة والقـروض المكفولـة من قبـل الحكومـة ٠

٢ ٠ مديونية الاردن الخارجية والعبء الحقيقي للديون الخارجيـة ٠

من أجـل الوقـوف على أهـم مؤشـرات مديونيـة الاردن الخارجيـة ، فانه سـوف يتـم الاعتمـاد على بعض المقاييـس التي من شـأنها أن توضح العـبء الحقيقـي المترتـب علـى القـروض الخارجيـة خاصـة بعـد أن لوحـظ من الجـدول (٢ ـ ٧) توجّـه الحكومـة الـى القـروض الخارجيـة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ علـى أثر الانخفاض الحـاد في المسـاعدات الخارجية للاردن ، وهـذه المقاييـس يمكن تلخيصهـا بما يلـي (١) :ـ

---

(١) طريف ، جليل : **قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، (البنك المـركزي الاردني ، دائرة الدراسات والابحاث ، ١٩٨٤)، ص ٦١ ٠

أنظر ايضا : البنك المركزي الاردني ، **التقرير السنوي الثالث والعشرون** ، ١٩٨٦ ، ص ٤٨ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ. رصيد الدين القائم منسوبا الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات .

ب. رصيد الدين القائم منسوبا الى الناتج القومي الاجمالي .

ج. الاحتياطيات من الذهب والعملات الاجنبية منسوبة الى رصيد الدين القائم .

د. معدل خدمة الدين العام الخارجي .

يظهر الجدول (٢-٨) بعض مؤشرات الدين العام الخارجي في الاردن للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، حيث ارتفع رصيد القروض الخارجية غير المسدد للاردن من ٨ر٣٨٥ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٧ر١١١٠ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي تضاعف حوالي ثلاثة أضعاف ، وبلغ معدل النمو السنوي المركب لهُ ١٦٪ وهو معدل يفوق معدل النمو السنوي المركب للناتج القومي الاجمالي والذى بلغ ٨ر٧٪ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . للوقوف على حجم المديونية الخارجية والعبء الحقيقي للديون الخارجية في الاردن ، فانه سوف يتم استعراض بعض مُؤشرات الدين العام الخارجي في الاردن .

أ. المؤشر الأول : رصيد الدين القائم غير المسدد منسوبا الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

حسب هذا المؤشر ارتفعت مديونية الاردن الخارجية من ٨ر٥١٪ عام ١٩٨٠ الى ٨ر١٠٢٪ عام ١٩٨٦ ، وهذا يعني أن الصادرات من السلع والخدمات لم تكن كافية عام ١٩٨٦ لتغطية هذا الرصيد المتراكم غير المسدد من القروض الخارجية نتيجة انخفاض قيمة الصادرات من السلع والخدمات الى ٧ر١٠٨٠ مليون دينار عام ١٩٨٦ مقابل ٦ر١٢٢١ مليون دينار عام ١٩٨٥*.

ب. المؤشر الثاني : رصيد الدين القائم غير المسدد منسوبا الى الناتج القومي الاجمالي .

يبين هذا المؤشر أن مديونية الاردن الخارجية قد ارتفعت من ٤ر٣٢٪ عام ١٩٨٠ الى ٩ر٥٧٪ عام ١٩٨٦ ، حيث أن استخدام هذا المؤشر ينطوي على امكانية ترجمة هذا الناتج الى سلع يمكن تصديرها للخارج ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية ، لكن الوضع في الاردن يتسم بالمساهمة الكبيرة للقطاعات الخدمية في الناتج القومي الاجمالي والتى قدرت عام ١٩٨٦ بـ ٧٣٪ ،

---

* أنظر : الجدول رقم (٢-٨) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينما ساهمت قطاعات الانتاج السلعي بالنسبة المتبقية والبالغة ٢٧٪ (١) . لذلك فان استخدام هذا المؤشر لا يعكس بالضرورة القيمة الحقيقية لحجم تلك المديونية أو اعبائها ، انطلاقا من أن جزءا كبيرا من هذا الناتج تم الحصول عليه من قطاعات الخدمات، فاستخدام هذا المؤشر قد يقود الى نتائج غير معبرة عن الصورة الحقيقية لمديونية الاردن الخارجية (٢) .

جـ. المؤشر الثالث : الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية منسوبة الى رصيد الدين القائم.

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس حجم المديونية الخارجية ، فالنسبة للاردن حسب هذا المؤشر كانت احتياطيات الاردن من الذهب والعملات الاجنبية تبلغ حوالي ضعف رصيد الدين العام غير المسدد عام ١٩٨٠ ، وقد بلغت نسبة الأحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية الى رصيد الدين القائم ١٠٦ر٢٪، ولكن نتيجة للتزايد الكبير في حجم الدين العام غير المسدد فان هذه النسبة أخذت بالأنخفاض حتى وصلت الى ٧٤٪ عام ١٩٨٦ ، أي أن رصيد الاردن من الذهب والعملات الأجنبية لم يغطّ عام ١٩٨٦ الا ٧٤٪ من رصيد الدين المتراكم غير المسدد ، ان هذه المؤشرات تؤكد ان الاتجاه العام لمديونية الاردن الخارجية هو التزايد لذلك ومن أجل الوقوف على العبء الحقيقي للقروض الخارجية فقد جرت العادة على استخدام معيار تسديدات القروض الذى يشمل تسديدات الأقساط والفوائد نسبة الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ، وممكن أخذها كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي ، وهذا هو المؤشر الرابع الذى اطُلق عليه معدل خدمة الدين العام الخارجي .

---

(١) البنك المركزي الاردني ، **التقرير السنوي الثالث والعشرون** ، ١٩٨٦ جدول (١) ، ص ١٤٣ .

(٢) طريف ، جليل : **قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ـ ٨)

مؤشـرات الدين العـــام الخارجـــي في الاردن للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	الرصيـــد القائم غير المســـدد مليون دينار اردني (١)	٪ مـن الناتـــج القومـــي الاجمالي (٢)	٪مـــن الصـادرات من السلع والخدمات (٣)	الاحتياطيات من الذهب والعمـلات الأجنبيـــة مليون دينار (٤)	الاحتياطيات ٪ مـــن الرصيـــد القائم غير المسدد (٥)	الناتـــج القومـي الاجمالي مليون دينار (٦)	الصادرات من السلع والخدمات مليون دينار (٧)
١٩٨٠	٣٨٥ر٨	٣٢ر٤	٥١ر٨	٦٢٤ر٨٧	١٠٦ر٢	١١٩٠ر١	٧٤٤ر١
١٩٨١	٥٤٠ر٩	٣٦ر٥	٥٢ر١	٦٧١ر٧٠	١٠٢ر٤	١٤٨٢ر٧	١٠٣٧ر٩
١٩٨٢	٦٢٤ر٥	٣٧ر٢	٥٥ر٧	٦٣٢ر٤٠	١٠١ر٣	١٦٧٣ر٤	١١٢١ر٩
١٩٨٣	٨١٥ر١	٤٦ر١	٧٣ر٨	٧٢٩ر٦٠	٨٩ر٥	١٧٦٩ر٣	١١٠٣ر٨
١٩٨٤	٩٥٩ر٧	٥١ر٧	٧٦ر٣	٧٤٠ر٩٠	٧٧ر٠	١٨٥٤ر٥	١٢٥٨ر٠
١٩٨٥	١٠٥٤ر٦	٥٧ر١	٨٦ر٣	٧٨١ر٤٠	٧٤ر٠	١٨٤٩ر٢٠	١٢٢١ر٦
١٩٨٦	١١١٠ر٧	٥٧ر٩	١٠٢ر٨	٨٢١ر٩٠	٧٤ر٠	١٩١٧ر٤	١٠٨٠ر٧

المصـــدر :

الحقول (١ ، ٤ ، ٦ ، ٧) ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشـهرية** عدد ٨ ، الجداول (١ ، ٧) .

ـ البنك المركزي الاردني ، **التقارير السنوية للأعـوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦** ، ص ٥٠ ، ٤٨ ، ٤٨ على التوالي .

بقية الحقول : تم احتســابها .

د. **المؤشـر الرابـع : معـدل خدمة الدين العـام الخارجي للاردن .**

تم احتســاب معـــدل خدمة الدين العام الخارجـــي للاردن خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، الجـدول (٢ ـ ٩) ، يُبيـــــن أن معـدل خدمة الدين العـام الخارجي المتمثـــل في تسـديدات القـروض الخارجيـة (الأقسـاط + الفوائـد) كنسـبة مئوية من الصادرات مـــن السـلع والخدمـات وكنســبة مئوية من الناتـج المحلـي الاجمالي ، فكنسـبة مئوية مـن الصادرات من السـلع والخدمـات أرتفـع معـدل خدمـة الدين مـن ٤ر٥ ٪ عام ١٩٨٠ الى ٩ر١٢٪ عـــام ١٩٨٦ ، ويعـود هـذا الارتفـاع الى انخفاض حجم الصادرات من السـلع والخدمات وارتفـــاع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حجم تسديدات القروض الخارجية من ٤٠ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ١٣٩ر٦ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي تضاعف حوالي ٣ر٤ أضعاف خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ وبلغ معدل النمو السنوي المركب لتسديدات القروض الخارجية حوالي ١٨٪ وهو معدل يفوق معدل النمو السنوي المركب للصادرات من السلع والخدمات والذى بلغ ٦٪ في الفترة نفسها . أما كنسبة مئوية من الناتج المحلي الأجمالي فيظهر الجدول (٢ ـ ٩) أن هذه النسبة قد ارتفعت من ١ر٤٪ عام ١٩٨٠ الى ٧ر٨٪ عام ١٩٨٦ . جميع المؤشرات تؤكد أن مديونية الاردن الخارجية آخذة بالازدياد وأن عبء الدين الخارجي آخذ بالازدياد أيضا . وارتفاع حجم المديونية الخارجية وعبء الدين الخارجي مؤشر على لجوء الحكومة الى الاقتراض الخارجي لتمويل النفقات العامة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، نتيجة الانخفاض في الأهمية النسبية للمساعدات الخارجية الى اجمالي الايرادات العامة في هذه الفترة .

جدول (٢ ـ ٩)

معدل خدمة الدين العام الخارجي في الاردن للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	التسديدات (اقساط + فوائد) (مليون دينار) (١)	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دينار) (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) (٣)	التسديدات (٪) من الصادرات من السلع والخدمات	التسديدات (٪) من الناتج المحلي الاجمالي (٤)
١٩٨٠	٥ر٤٠	١ر٧٤٤	٣ر٩٨٤	٤ر٥	١ر٤
١٩٨١	١ر٧٦	٩ر١٠٣٧	٢ر١١٦٤	٣ر٧	٥ر٦
١٩٨٢	٢ر٨١	٩ر١١٢١	٢ر١٣٢١	٣ر٧	١ر٦
١٩٨٣	٤ر٨٠	٨ر١١٠٣	٧ر١٤٢٢	٣ر٧	٧ر٥
١٩٨٤	٧ر٩٢	٠ر١٢٥٨	٤ر١٤٩٩	٤ر٧	٢ر٦
١٩٨٥	٤ر١٢٠	٦ر١٣٢١	٣ر١٥٧٣	٩ر٩	٧ر٧
١٩٨٦	٦ر١٣٩	٧ر١٠٨٠	٦ر١٦١٣	١٢ر٩	٨ر٧

المصدر :ـ

الحقول (١،٢،٣) ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ جدول (١) .

ـ البنك المركزي الاردني ، **التقارير السنوية للاعوام ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦** ص ٥٠ ، ٤٨ ، ٤٨، على التوالي .

بقية الحقول : تم احتسابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٣ النفقات العامة *

يظهر الجدول (٢ ـ ١٠) تطور حجم النفقات العامة والأهمية النسبية لها الى الناتج القومي الاجمالي في الفترات الثلاث ، حيث بلغ حجم النفقات العامة ٣ر٧٣٦ مليون دينار في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ارتفع الى ٢ر٤٥٨٨ مليون دينار في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، وأظهر معدل النمو السنوي المركب للنفقات العامة انخفاضا في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ حيث بلغ ٦ر٨٪ ، لكن بالرغم من هذا الانخفاض الا انهُ يفوق معدل النمو السنوي المركب للايرادات العامة والذي بلغ في الفترة نفسها ٩ر٦٪ ، أما الأهمية النسبية للنفقات العامة الى الناتج القومي فقد بلغت ٤٩٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ارتفعت الى ٥٠٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ثم انخفضت الى ٥ر٤٣٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ . وبالرغم من توجّه الحكومة الأخير الى ضبط النفقات العامة وخاصة الجارية منها ألا أن الأهمية النسبية للنفقات العامة الى الناتج القومي الاجمالي تفوق الأهمية النسبية للايرادات العامة ، التي بلغت ٤ر٣٩٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ .

جدول (٢ ـ ١٠)

تطور حجم النفقات العامة وأهميتهُ النسبية الى الناتج القومي الأجمالي في الاردن في الاردن للفترات ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	النفقات العامة (مليون دينار) (١)	معدل النمو السنوي المركب ٪ (٢)	٪ من الناتج القومي الاجمالي (٣)
٧٠ ـ ١٩٧٥	٣ر٧٣٦	٤ر١٧	٤٩
٧٦ ـ ١٩٨٠	٧ر٢٠٤٠	٢ر١٨	٥٠
٨١ ـ ١٩٨٦	٢ر٤٥٨٨	٦ر٨	٥ر٤٣

المصدر :-

الحقل (١) ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (١)

بقية الحقول : تم احتسابها

* سوف يتم تحليل النفقات العامة بشكل تفصيلي في المبحث الثاني من الفصل الثاني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠ العجز أو الوفر في الموازنة العامة للحكومة ٠

يعرف العجز عادة على أنهُ الفرق السالب بين الأيرادات العامة والنفقات العامة وأهم ما تتسم به الموازنة العامة في الاردن هو العجز نتيجة التوسع في النفقات العامة وعدم كفاية الايرادات العامة لتغطيتها يظهر الجدول (٢ ـ ١١) العجز في موازنات الحكومة الأردنية خلال الفترات الثلاث ، حيث ارتفع حجم العجز من ٩ر٥١ مليون دينار في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الي ٣ر٢٥٠ مليون دينار في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الي ٥ر٤٣٢ مليون دينار في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، كذلك ارتفعت الأهمية النسبية للعجز بالنسبة للناتج القومي الأجمالي من ٥ر٣٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٦٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ثم انخفضت الى ١ر٤٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ٠ أما اذا تم اعتبار القروض الخارجية كأحد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة وليس كجزء من الأيرادات العامة فان نسبة العجز الى الناتج القومي الأجمالي ارتفعت من ٢ر٧٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الى ٨ر١٢٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ثم انخفضت الى ٦ر١٠٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ٠ ويلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع في الفترة الأخيرة مقارنة مع نفس المعدل في حالة اعتبار القروض الخارجية كجزء من الايرادات العامة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، ويعود ذلك الى الأهمية النسبية المرتفعة للقروض الخارجية الى الأيرادات العامة والتي بلغت ٦ر١٦٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ مقارنة مع ٢ر٨٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ٠ ومن الجدير بالذكر أنهُ قد تم تغطية هذا العجز عن طريق الأقتراض الخارجي والداخلي ، بالاضافة الى السلف العادية والسلف الأستثنائية المقدمة للحكومة من البنك المركزي.(١)

---

(١) البنك المركزي الأردني ، **التقرير السنوي الثالث والعشرون** ، ١٩٨٦ ، ص ٥٤ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٢ ـ ١١)

تطـور العجـز وأهميتـة النسـبية الى الناتـج القومـي الأجمالـي في الأردن

للفترات ٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٨١ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	العجـز (مليون دينار اردني)	٪ من الناتـج القومـي الاجمالـي	العجز باستثناء القروض الخارجية من الايرادات العامة(مليون دينـار اردني)	٪ مـن الناتج القومي الأجمالـي
٧٠ ـ ١٩٧٥	٩ر٥١	٥ر٣	٨ر١٠٧	٢ر٧
٧٦ ـ ١٩٨٠	٣ر٢٥٠	٦ر٠	٦ر٥٢٨	٨ر١٢
٨١ ـ ١٩٨٦	٥ر٤٣٢	١ر٤	١ر١١٢٣	٦ر١٠

المصدر :-

تم احتسـابهٌ من البيانات الواردة في الجداول (٢ ـ ١) ، (٢ ـ ١٠) ٠

٥٠ الدين العـام الداخلـي *.

يظهـر الجـدول (٢ ـ ١٢) تطـور رصيد الدين الداخلـي غير المسدد في الاردن خـلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ٠ حقق حجم الأقتراض الداخلـي تزايـدا خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، حيث ارتفع الرصيد غير المسـدد للدين العـام الداخلـي من ٨٢ر١٩٧ مليون دينـار عام ١٩٨٠ الى ٩٠ر٤١٩ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي ازداد بمعـدل نمو سـنوي مركـب بلـغ ١٢٪ ،كذلـك ازدادت الأهميـة النسـبية لرصيد الدين العام الداخلـي غير المسدد بالنسـبة للناتـج المحلـي الأجمالي من ٢٠٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٦٪ عام ١٩٨٦ ٠

---

* يشتمل على : اذونات الخزينة والسـندات الحكومية والسلف وسـندات المؤسـسات العامة ٠

وفـي عام ١٩٨٦ تم اصدار ما يُعرف بسـندات الخزينة لأول مرة وتتميز هذه السندات التـي يصدرها البنك المركزي بأن العائـد عليها يتحقق من خلال بيعها بأقل من قيمتها الأسمية عنـد الاكتتاب ، ودفع قيمتها الأسمية كاملة عند الأستحقاق كما أن مدة هذه السنوات تبلغ سنتين ، وقد بلـغ اجمالي اصدارات سندات الخزينة عام ١٩٨٦ ما قيمته ٠ر٢٤ مليون دينار ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٢ ـ ١٢)

تطور حجم الدين العـام الداخلـي وأهميتة النسـبية الى الناتـج المحلي الأجمالـي في الاردن

خـلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٦

(بالملـيون دينار اردني)

البنـــود / السـنوات	رصيد الدين العام الداخلي غير المسدد (١)	معدل النمو السنوي المركب (٪) (٢)	٪ من الناتج المحلي الاجمالـي (٣)
١٩٨٠	١٩٧ر٨٢	—	٢٠ر٢
١٩٨١	٢٣١ر٦٥	١٥ر٧	١٩ر٩
١٩٨٢	٢٧٨ر١٥	١٨ر٢	٢١ر١
١٩٨٣	٣١٤ر٠٧	١٢ر٢	٢٢ر١
١٩٨٤	٣٤٢ر٦٧	٨ر٧	٢٢ر٩
١٩٨٥	٣٧٤ر٣٩	٨ر٨	٢٣ر٨
١٩٨٦	٤١٩ر٩٠	١١ر٥	٢٦ر٠

المصـــدر :-

الحقل (١) : ــ البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي الثالث والعشرون** ١٩٨٦ ، ص ٥٥ .

ــ البنك المركزي الأردني ، **التقرير السنوي الثاني والعشـــرون** ، ١٩٨٥، ص ٥٥ .

ــ البنك المركزي الأردني ، **التقرير السنوي الحادي والعشـــرون** ، ١٩٨٤ ، ص ٥٧ .

بقية الحقول : تم احتســابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعتمد الحكومة في اقتراضها الداخلي على اذونات الخزينة والسلف والسندات الحكومية حيث يظهر الجدول (٢ ـ ١٣) أن رصيد الدين غير المسدد للحكومة قد تزايد نسبة الى اجمالي الدين العام من ٩ر٨٩٪ عام ١٩٨٠ الى ٨ر٩٤٪ عام ١٩٨٦ ، بالمقابل انخفض رصيد الدين غير المسدد الناتج عن سندات المؤسسات العامة من ١ر١٠٪ من اجمالي الدين العام غير المسدد عام ١٩٨٠ الى ٢ر٥٪ عام ١٩٨٦ ، وهذا يعني توجّه الحكومة الى التوسع في الأقتراض الداخلي الذي احتلت فيه السلف وخاصة العادية المرتبة الأولى من دين الحكومة المركزية ابتداء من عام ١٩٨٣ حيث شكّلت السلف ٩ر٣٣٪ من اجمالي الدين العام الداخلي موزعة كالتالي (٨ر٣١٪ سلف

جدول (٢ ـ ١٣)

الأهمية النسبية لمكونات الدين العام الداخلي الى اجمالي رصيد الدين العام الداخلي غير المسدد في الاردن للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٦

(بالنسبة المئوية)

السنوات / البنود	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اولا : الحكومة المركزية	**٩ر٨٩**	**٤ر٩٠**	**٦ر٩٠**	**٧ر٩١**	**٤ر٩٢**	**٨ر٩٣**	**٨ر٩٤**
أ. اذونات الخزينة	٤ر٣٣	٢ر٣٢	٨ر٣١	٧ر٣٠	١ر٣٠	٢ر٣٠	٣ر٢٩
ب. السندات الحكومية	٨ر٣٠	٢ر٣٠	٤ر٢٨	١ر٢٧	٨ر٢٦	١ر٢٩	٩ر٢٧
جـ. سندات الخزينة	—	—	—	—	—	—	٧ر٥
د. السلف	**٧ر٢٥**	**٠ر٢٨**	**٤ر٣٠**	**٩ر٣٣**	**ص٣٥**	**ص٣٤**	**٩ر٣١**
ــ عادية	٧ر٢٥	٠ر٢٨	٤ر٣٠	٨ر٣١	٨ر٣٢	٠ر٣٢	٦ر٢٩
ــ الارباح	—	—	—	—	—	—	—
ــ الاستثنائية	—	—	—	١ر٢	٧ر٢	ص٢	٣ر٢
ثانيا : سندات المؤسسات العامة	**١ر١٠**	**٦ر٩**	**٤ر٩**	**٣ر٨**	**٧ر٦**	**٢ر٦**	**٢ر٥**
المجموع ٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

البنك المركزي الاردني **التقارير السنوية للأعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٦** ، ص ١٧٨ ، ١٨٠ على التوالي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عادية ، ١ر٢٪ سلف استثنائية) عام ١٩٨٣ ثم ارتفعت نسبة السلف الى ٥ر٣٥٪ عام ١٩٨٤ . أما قبل عام ١٩٨٣ فقد احتلت اذونات الخزينة المرتبة الأولى من اجمالي الدين العام ، حيث شكلت ٤ر٣٣٪ عام ١٩٨٠ وأخذت هذه النسبة بالانخفاض حتى وصلت الى ٨ر٣١٪ عام ١٩٨٢ و ٣ر٢٩٪ عام ١٩٨٦ ، وفي عام ١٩٨٦ اصدرت الحكومة سندات خزينة بقيمة ٢٤ مليون دينار أي ما يعادل ٧ر٥٪ من اجمالي رصيد الدين العام غير المسدد في هذا العام والبالغ ٩٠ر٤١٩ مليون دينار .

في ضوء التحليل السابق لهيكل المالية العامة في الاردن ، أمكن الوصول الى بعض الخصائص التي اتسمت بها المالية العامة عبر الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، والتي يمكن عرضها كالتالي :

- اعتماد الحكومة في ايراداتها المحلية على الضرائب غير المباشرة .
- تشكل المساعدات الخارجية جزءاً مهما من الايرادات الخارجية للحكومة .
- يظهر مؤشر العبء الضريبي انه آخذ بالتزايد عبر هذه الفترة .
- هناك توجه لدى الحكومة الى الاقتراض الخارجي ظهر ذلك من خلال مؤشرات مديونية الاردن الخارجية ومعدل خدمة الدين العام الخارجي التي أخذت بالازدياد بشكل مرتفع خاصة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ .
- أظهر تحليل النفقات العامة أنها تتزايد بشكل كبير مقارنة مع تزايد الايرادات العامة .
- لا تزال الايرادات المحلية قاصرة عن تغطية النفقات الجارية للحكومة .
- نتيجة توسع الحكومة في النفقات العامة ترتب على ذلك أن السمة العامة للموازنات العامة للحكومة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ هي العجز المستمر .
- أظهر تحليل الدين العام الداخلي أن حجم الرصيد غير المسدد لدين الحكومة المركزية أخذ بالازدياد خلال هذه الفترة بينما هناك تناقص في نصيب المؤسسات العامة من رصيد الدين العام الداخلي .
- هناك توجه جديد لدى الحكومة في التوسع في الاقتراض الداخلي عن طريق استحداث ما يُعرف بسندات الخزينة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٢ المبحث الثاني : تحليل تطور حجم النفقات العامة وظاهرة تزايد هذه النفقات وأسبابها في الاردن ٠

١٠٢٠٢ المحور الأول : تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ في الاردن ٠

تنبع أهمية تحليل تطور حجم النفقات العامة ، من كون أن أى دراسة تهدف الى استقراء الحاضر والتنبوء بالمستقبل ، لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار الفترة السابقة، لذلك جاء هذا المحور هادفا تحليل تطور النفقات العامة والوقوف على الاتجاهات العامة التى سلكتها خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، اضافة الى تحليل مكوناتها الرئيسة : (النفقات الجارية والرأسمالية) والتعرف الى أهميتها النسبية الاجمالي النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي ٠

شهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية واجتماعية واسعة ، فقد وضعت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ بهدف معالجة المشاكل التي ترتبت على احتلال الضفة الغربية والأحداث التي تبعتهُ ، فركزت أهدافها على تحريك الفعاليات الاقتصادية وزيادة فرص العمل بحوالي ٧٠ ألف فرصة عمل ، ثم جاءت خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ في ظروف ومعطيات جديدة كان من أبرزها الازدهار الاقتصادى الذى شهدتهُ المنطقة عموما ، والآثار المترتبة على ارتفاع أسعار النفط وانتاجه في بلدان الخليج العربي والتي انعكست كزيادة كبيرة في حجم تحويلات العاملين في الخارج والقروض العربية للاردن (١) بحيث ارتفع حجم الايرادات الخارجية للاردن مما أدى الى زيادة النفقات العامة بمعدلات نمو سنوية مرتفعة ٠

نتيجة لما اظهرتهُ فترة السبعينات وخاصة النصف الثاني منها من امكانية الاقتصاد الاردني وقدرته على التجاوب مع المستجدات الاقتصادية والتي تمثلت في استيعاب الاستثمارات الجديدة وتحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة ، حيث بلغ معدل النمو السنوى الحقيقي للناتج المحلي بسعر السوق حوالي ١٤٪ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ٠ تم اعداد خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ في جو يسودهُ التفاؤل حول المستقبل حيث

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠** ، ص (١٤) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

افترضت هذهِ الخطة استمرار الاتجاهات الايجابية فيما يتعلق بتدفق المساعدات ورؤوس الاموال العربية للاردن ، ولكن ما حصل كان تدني مستوى الاداء الاقتصادى عما استهدفتهُ الخطة نتيجة للأتجاهات الاقتصادية السلبية التي ظهرت في دول الخليج العربي ، الأمر الذى انعكس على اجمالي الطلب المحلي والخارجي ،أضافة للأوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بحرب الخليج والحرب اللبنانية حيث أدت هذهِ الظروف مجتمعة الى [1] :ـ

- انخفاض حجم التحويلات الى الحكومة المركزية من ٤١٥ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٣٦٤ و ٢٨٩ و ٢٥١ و ٢٩٠ مليون دينار خلال الأعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ على التوالي .

- انخفاض معدل النمو السنوى الحقيقي للصادرات السلعية (من ضمنها اعادة التصدير) ليبلغ خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ما نسبتهُ ٤ر٧٪ مقابل ٢٨٪ استهدفته الخطة . جميع هذه النتائج أدت الى انخفاض حجم النفقات العامة ومعدل نموها السنوى وأهميتها النسبية الى الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي في هذهِ الفترة .

- انخفاض معدل النمو في تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج خلال السنوات الاربع الأولى للخطة وانخفاض حجم هذهِ التحويلات في عام ١٩٨٥ عن مستواها في عام ١٩٨٤ بحوالي ١٥٪ .

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠** ، ص (٢٩) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يُظهر الجدول (٢ ـ ١٤) تطور حجم النفقات العامة وأهميتهُ النسبية الى الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ حيث ارتفع حجم النفقات العامة من ٧ر٨٠ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٦ر١٠٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي زاد بمعدل نمو سنوي مرّكب بلغ ٦ر١٠٪ وقد تضاعف هذا الحجم حوالي ١٢ ضعفاً وكان أعلى معدل نمو سنوي مرّكب بلغتهُ النفقات العامة عام ١٩٧٩ حوالي ٣٥٪ ، أما أدنى معدل نمو فكان عام ١٩٨٣ اذ بلغ ٧ر١٪ ، أما الأهمية النسبية للنفقات العامة في هذه الفترة فقد بلغت ٤٦٪ من الناتج القومي الأجمالي و ٥٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ٠ بالرغم أن الأهمية النسبية للنفقات العامة قد أظهرت انخفاضا في بعض السنوات خاصة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ٠ ألا أن الأهمية النسبية لها تعتبر مرتفعة بشكل كبير مقارنة مع البلدان النامية الأخرى * ٠

هذا التطور في حجم النفقات العامة وفي معدل نموها وأهميتها النسبية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ شمل ايضا النفقات الجارية والرأسمالية ٠ الجدول (٢ ـ ١٥) يظهر تطور حجم النفقات الجارية والأهمية النسبية لها خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، حيث ارتفع حجم النفقات الجارية من ٠ر٥٩ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٢ر٥٧٩ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي زاد بمعدل نمو سنوي مرّكب بلغ ٢ر١٠٪ ، وقد تضاعف هذا الحجم حوالي

---

* بلغت الأهمية النسبية للنفقات العامة في بعض الدول النامية عام ١٩٧٩ على النحو التالي :ـ
الهند : ١٣٪ من GNP و ٣ر١٣٪ من GDP ، الباكستان ١٧٪ من GNP و١٨٪ من GDP
الارجنتين ٧ر١٩٪ من GNP و ٦ر١٩٪ من GDP ٠
أنظر :
International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** YearBook (Washington, D.C., 1985), Country Tables.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ـ ١٤)

تطـور حجم النفقات العـامة وأهميتهُ النسبية الى الناتج القومـي الاجمالـي والناتج المحلـي الاجمالـي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ .

البنود / السنوات	النفقات العـامة (مليون دينـار) (١)	معـدل النمو السـنوي المرّكب (٪) (٢)	٪من الناتـج القومي الاجمالي (٣)	٪ من الناتـج المحلي الاجمالي (٤)
١٩٧٠	٨٠ر٧	ـ	٤٣	٤٦
١٩٧١	٨٣ر١	٢ر٩	٤٢	٤٥
١٩٧٢	١٠١ر٥	١٩ر٩	٤٦	٤٩
١٩٧٣	١١٩ر٥	١٦ر٣	٥٠	٥٤
١٩٧٤	١٤٦ر٦	٢٠ر٤	٥٢	٥٩
١٩٧٥	٢٠٤ر٩	٣٣ر٢	٥٤	٦٧
١٩٧٦	٢٦٢ر٥	٢٤ر٦	٤٧	٦٢
١٩٧٧	٣٣٧ر٩	٢٥ر١	٥٢	٦٦
١٩٧٨	٣٦١ر٥	٢١ر٨	٤٦	٥٧
١٩٧٩	٥١٥ر٦	٣٥ر٢	٥٦	٦٨
١٩٨٠	٥٦٣ر٢	٨ر٨	٤٨	٥٧
١٩٨١	٦٤٧ر١	١٣ر٩	٤٣	٥٥
١٩٨٢	٦٩٣ر٦	٧	٤١	٥٢
١٩٨٣	٧٠٥ر٣	١ر٧	٤٠	٥٠
١٩٨٤	٧٢٠ر٨	٢ر٢	٣٩	٤٨
١٩٨٥*	٨١٨ر٨	١٢ر٧	٤٤	٥٢
١٩٨٦*	١٠٠٢ر٦	٢٠ر٢	٥٢	٦٢
المجموع	٧٣٦٥ر٢	١٠ر٦	٤٦	٥٦

المصدر : ـ الحقل (١) : البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجداول (٣٩ر٤٥) .

البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، ص (٤) .

ـ بقية الحقول : تم احتسابها .

* اعادة تقديـــر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٩ر٨ ضغفا خلال هذه الفترة ، أما الأهمية النسبية للنفقات الجارية فيشير الجدول (٢ ـ ١٥) الى أنها بلغت ٦٣٪ من اجمالي النفقات العامة و ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي وارتفاع هذه النسب لا يقتصر على الاردن وانما معظم البلدان النامية تشهد ارتفاعا في نسبة نفقاتها الجارية الى اجمالي نفقاتها العامة * . لقد كان لنفقات الدفاع والأمن الداخلي الذى توليه الحكومة جلّ اهتمامها دور كبير في ارتفاع نسبة النفقات الجارية في الاردن . الجدول (٢ ـ ١٦) يظهر تطور حجم الانفاق على الدفاع والأمن الداخلي وأهميته النسبية الى أجمالي النفقات العامة والجارية والي اجمالي الناتج القومي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، حيث ارتفع حجم الانفاق على الدفاع والأمن الداخلي من ٢ر٣٨ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٨ر٢٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٦،أي نما بمعدل نمو سنوي مرّكب بلغ ٣ر٩٪ ، كذلك شكّل اجمالي الانفاق على الدفاع والأمن الداخلي حوالي ٣٠٪ ، ٤٥٪ ، ١٥٪ من اجمالي النفقات العامة ، واجمالي النفقات الجارية والناتج القومي الاجمالي على التوالي . وقد كان لحالة الاستقرار التي عاشها الاردن خلال هذه الفترة أثر كبير في انخفاض نسبة الانفاق على الدفاع والأمن الداخلي .

---

* بلغت الأهمية النسبية للنفقات الجارية في بعض الدول النامية عام ١٩٧٧ ما يلي :

الهند : ٨٤٪ من اجمالي النفقات العامة ، ١١٪ من GNP .

الباكستان : ٧٩٪ من اجمالي النفقات العامة ، ١٥٪ من GNP .

الأرجنتين : ٧٢٪ من اجمالي النفقات العامة ، لا تتوفر بيانات عن GNP في هذا العام .

مصر : ٨٢٪ من اجمالي النفقات العامة ، ٤١٪ من GNP .

أنظر :

International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** YearBook (Washington, D.C., 1985), Country Tables.

International Monetary Fund: **Government Finance Statistics,** YearBook, (Washington, D.C., 1980) Country Tables.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ــ ١٥)

تطـــور حجـم النفقـات الجارية وأهميتهُ النسـبية الى اجمالـي النفقـات العامـة والناتج القومـي الاجمالـي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنـــود / السـنوات	النفقات الجارية (مليون دينـــار) (١)	معدل النمـــو السنوي المركب (٪) (٢)	٪ من اجمالـــي النفقات العامـة (٣)	٪مـن الناتـــج القومـي الاجمالي (٤)
١٩٧٠	٥٩ر٠	ـ	٧٣	٣١
١٩٧١	٦٠ر٧	٢ر٨	٧٣	٣١
١٩٧٢	٧٠ر٥	١٤ر٩	٧٠	٣٢
١٩٧٣	٧٨ر٦	١٠ر٩	٦٦	٣٣
١٩٧٤	١٠٣ر٦	٢٧ر٤	٧١	٣٧
١٩٧٥	١٢٥ر٧	١٩ر٣	٦١	٣٣
١٩٧٦	١٨٥ر٩	٣٨ر٦	٧١	٣٣
١٩٧٧	١٩٥ر٦	٥ر٠	٥٨	٣٠
١٩٧٨	٢١٢ر٩	٨ر٥	٥٩	٢٧
١٩٧٩	٣٢١ر٣	٤٠ر٦	٦٣	٣٥
١٩٨٠	٣٣٦ر١	٤ر٥	٦١	٢٨
١٩٨١	٣٩١ر٥	١٥ر٢	٦١	٢٦
١٩٨٢	٤٤٣ر٠	١٢ر٣	٦٢	٢٦
١٩٨٣	٤٥٣ر٧	٢ر٤	٦٤	٢٦
١٩٨٤	٤٨٨ر١	٧ر٣	٦٨	٢٦
١٩٨٥*	٥٤٢ر٠	١٠ر٥	٦٦	٢٩
١٩٨٦*	٥٧٩ر٢	٦ر٦	٥٨	٣٠
المجموع	٤٦٤٧ر٤	١٠ر٢	٦٣	٣٠

المصدر :ـ

ـ الحقل (١) : البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجداول (٣٩ ، ٤٥) .

البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، ص ٠٤

ـ بقية الحقول : تم احتسابها . * اعادة تقدير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٢ ـ ١٦)

تطـور حجم الانفاق على الدفـاع والأمـن الداخلي وأهميتهُ النسبية
الى النفقات العامة والنفقات الجارية والناتج القومي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٦

البنود / السنوات	الانفاق على الدفاع والأمن الداخلي (مليون دينار) (١)	معدل النمو السنوي المركب (٪) (٢)	٪من النفقات الجارية (٣)	٪من النفقات العامة (٤)	٪من الناتج القومي الاجمالي (٥)
١٩٧٠	٣٨ر٢	ـ	٦٥	٤١	٢٠
١٩٧١	٣٨ر٩	١ر٨	٦٤	٤١	٢٠
١٩٧٢	٤٥ر٢	١٤ر٩	٦٤	٣٩	٢١
١٩٧٣	٤٨ر٤	٦ر٨	٦١ر٦	٤٠ر٥	٢٠
١٩٧٤	٥٢ر٦	٨ر٣	٥٠ر٨	٣٢ر٩	١٨ر٨
١٩٧٥	٥٨ر٣	١٠ر٣	٤٦ر٤	٢٨ر٥	١٥ر٥
١٩٧٦	١٠٤ر٨	٥٧ر١	٥٦ر٤	٣٩ر٩	١٨ر٦
١٩٧٧	٩٧ر٠	ـ ٧ر٧	٤٩ر٦	٢٨ر٧	١٤ر٧
١٩٧٨	١٠٥ر٥	٨ر٤	٤٩ر٦	٢٩ر٢	١٣ر٥
١٩٧٩	١٣٧ر٩	٢٦ر٦	٤٢ر٩	٢٦ر٧	١٥ر٠
١٩٨٠	١٤٢ر٩	٣ر٦	٤٢ر٥	٢٥ر٣	١٢ر٠
١٩٨١	١٦٨ر٢	١٦ر٣	٤٣ر٠	٢٦ر٠	١١ر٣
١٩٨٢	١٩١ر٤	١٢ر٩	٤٣ر٢	٢٧ر٦	١١ر٤
١٩٨٣	٢٠٤ر٠	٦ر٤	٤٥ر٠	٢٨ر٩	١١ر٥
١٩٨٤	٢٠٤ر٩	٠ر٤	٤٢ر٠	٢٨ر٤	١١ر٠
١٩٨٥ *	٢٣٢ر٤	١٢ر٦	٤٢ر٩	٢٨ر٣	١٢ر٦
١٩٨٦ *	٢٦٣ر٨	١٢ر٧	٤٥ر٥	٢٦ر٣	١٣ر٩
المجموع	٢١٣٤ر٤	٩ر٣٠	٤٥ر٩	٣٠ر٠	١٥ر٣

المصـــدر :ـ

ـ الحقل (١) : البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجدول (٣٩) .
البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (٢٩) .

ـ بقية الحقول : تم احتسابها .

* اعادة تقدير

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بشكل عام يمكن القول أن حوالي ثلثي النفقات العامة المنفقة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ وحوالي ثلث الناتج القومي الأجمالي يذهب كنفقات جارية وهذا لا يتفق مع أهداف السياسة المالية التي تسعى الى ضبط النفقات الجارية والتوسع في النفقات الرأسمالية من ناحية ، ومن ناحية أخرى العمل على ضبط النفقات الجارية بحيث تكفي الأيرادات المحلية لتغطيتها ، لكن هذا لم يتحقق حتى بعد انتهاء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ والتي توقعت أن يتم تحقيق هذا الهدف الأخير بنهاية عام ١٩٨٥ (١) ، حيث بلغت نسبة النفقات الجارية الى الأيرادات المحلية ١٢٥٪ عام ١٩٨٥*، وكذلك هدفت خطة التنمية الخمسية الثانية الى التوسع في النفقات الرأسمالية بحيث تشكل ٤٩٪ (كمتوسط سنوي) من اجمالي النفقات العامة للأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (٢)، ولكن هذا الهدف لم يتحقق اذ شكلت النفقات الرأسمالية كمتوسط سنوي من اجمالي النفقات العامة ٣٥ر٨٪ للأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، أما النفقات الجارية فشكّلت كمتوسط سنوي من اجمالي النفقات العامة ٦٤ر٢٪ للأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

أما بالنسبة الى تطور حجم النفقات الرأسمالية في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ فيظهر الجدول (٢ ـ ١٧) ، أن حجم النفقات الرأسمالية ارتفع من ٢١ر٧ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٤٢٣ر٤ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي زاد بمعدل نمو سنوي قدرة ١١ر١٪ ، وبالرغم من أن معدل النمو السنوي المرّكب للنفقات الرأسمالية يفوق معدل النمو السنوي المرّكب للنفقات الجارية والذي بلغ ١٠ر٢٪ كما تم الاشارة اليه سابقا ، ألا أن حجم النفقات الجارية يفوق بشكل كبير حجم النفقات الرأسمالية ، حيث بلغ متوسط الانفاق السنوي الجاري ٢٧٣ر٣٨ مليون دينار أما متوسط الانفاق السنوي الرأسمالي فقد بلغ ١٥٩ر٨٧ مليون دينار. أما الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية فتبدو منخفضة

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ص ٣٥ .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط ، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ص ٤٢ .

* توقعت الخطة أن تكون نسبة الايرادات المحلية الى النفقات الجارية ١٠٠ر٤٪ عام ١٩٨٥ ، لكن بلغت هذه النسبة فعلا في هذا العام ٧٨٪ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقارنة مع النفقات الجارية اذ بلغت نسبتها الى اجمالي النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي ٣٧٪، ١٧٪ على التوالي في هذه الفترة كما يظهره الجدول (٢ ـ ١٧) .

جدول (٢ ـ ١٧)

تطور حجم النفقات الرأسمالية وأهميتهُ النسبية الى اجمالي النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	النفقات الرأسمالية (مليون دينار) (١)	معدل النمو السنوي المركب % (٢)	% من اجمالي النفقات العامة (٣)	% من الناتج القومي الاجمالي (٤)
١٩٧٠	٢١ر٧	ـ	٢٦	١٢
١٩٧١	٢٢ر٤	٠ر٣٢	٢٦	١٢
١٩٧٢	٣١ر٠	٣٢ر٢	٣١	١٤
١٩٧٣	٤٠ر٩	٢٧ر٥	٣٤	١٧
١٩٧٤	٤٣ر٠	٥ر٠	٢٩	١٥
١٩٧٥	٧٩ر٢	٥٩ر٠	٣٩	٢١
١٩٧٦	٧٦ر٦	ـ ٣ر٣	٢٩	١٤
١٩٧٧	١٤٢ر٣	٦٠ر٠	٤٢	٢٢
١٩٧٨	١٤٨ر٦	٤ر٣	٤١	١٩
١٩٧٩	١٩٤ر٣	٢٦ر٦	٣٧	٢١
١٩٨٠	٢٢٧ر١	١٥ر٦	٣٩	٢٠
١٩٨١	٢٥٥ر٦	١١ر٨	٣٩	١٧
١٩٨٢	٢٥٠ر٦	ـ ٢ر٠	٣٨	١٥
١٩٨٣	٢٥١ر٦	٠ر٤٠	٣٦	١٤
١٩٨٤	٢٣٢ر٧	ـ ٧ر٨	٣٢	١٣
١٩٨٥ *	٢٧٦ر٨	١٧ر٣	٣٤	١٥
١٩٨٦ *	٤٢٣ر٤	٤٢ر٠	٤٢	٢٢
المجموع	٢٧١٧ر٨	١١ر٦	٣٧	١٧

المصـــدر :ـ

ـ الحقل (١) : البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجدول (٣٩) .

البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، الجدول (١) .

ـ بقية الحقول : تم احتسابها .

* اعادة تقديـــر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٢٠٢ المحور الثاني : تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها في الاردن ٠

ان تحليل تطور حجم النفقات العامة في أيةِ دولة يكشف عن ظاهرة اتجاه تلك النفقات نحو التزايد عاما بعد عام ، حتى يمكن القول أن هذه الظاهرة تُعد في المدى الطويل قانونا من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية .(١) تشير إحصاءات النفقات العامة في الاردن أن هناك تزايدا مستمرا وسريعا في حجم النفقات العامة حيث ارتفع من ٧ر٨٠ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٦ر١٠٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٦، إن وجود هذه الظاهرة يدفع الى دراسة وتحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة في الاردن ، وذلك باختيار فترة زمنية تمتد من عام ١٩٧٠ الى ١٩٨٦ وباستخدام ثلاثة مؤشرات لكل من ڤاجنر Wagner وبيكوك Peacock ومسجريف Musgrave ، حيث تم تطبيق هذه المؤشرات في دراساتهم على بعض الدول ٠ هذه المؤشرات هي (٣،٢) :-

- مقارنة الحجم المطلق للنفقات العامة بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة على اعتبار أن سنة ١٩٨٠ = ١٠٠ هي سنة الأساس * ٠
- النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي ٠
- المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي ٠

---

(١) المكبان ، عبد العال : **مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق** ، الجزء الاول ، (مؤسسة الكتب للطباعة والنشر ،بغداد ، ١٩٧٧) ،ص ٨٤ ٠

(٢) Bhatia, H.L.: **public Finance** (vani Educational Book, Delhi, 1986), PP. 228-244 .

(٣) Musgrave, R.A. and Musgrave, P.B.: **OP. Cit.** PP. 129-151 ٠

* تم اختيار هذا العام لأنة يمثل فترة انتهاء عقد السبعينات وبداية عقد الثمانينات من ناحية، ومن ناحية اخرى لتوفر البيانات عن الأسعار باعتبار أن هذا العام هو سنة الأساس ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٢٠٢٠٢ تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال مقارنة الحجم المطلق للنفقات العامة بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة ٠

أظهر الجدول (٢ ـ ١٤) ان حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية قد ارتفع من ٧ر٨٠ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٦ر١٠٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي تزايد بمعدل نمو سنوي مّركب بلغ ١٠٪ ومن أجل الوصول الى حقيقة التزايد سيتم دراسة النفقات العامة بالأسعار الثابته على اعتبار أن سنة الأساس هي ١٩٨٠ ، حيث يشير الجدول (٢ ـ ١٨) الى أن حجم النفقات العامة بالأسعار الثابته قد ارتفع من ٥ر٢٣٤ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٧ر٧٧٤ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي تضاعف حوالي ٣ر٣ ضعفا وبلغ معدل النمو السنوي المركب لهُ ٧ر٦٪ ٠ هذا التزايد في حجم النفقات العامة شمل ايضا أنواع هذه النفقات ؛ الجارية والرأسمالية٠ فقد ارتفع حجم النفقات الجارية بالأسعار الثابتة من ٥ر١٧١ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٦ر٤٤٧ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٦ر٥٪ ٠ أما النفقات الرأسمالية فقد ازدادت بالأسعار الثابتة من ٦٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٢ر٣٢٧ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٥ر٨٪ ٠

هذا المؤشر يبين أن هناك تزايدا في النفقات العامة ظهر ذلك من خلال تتبّع تطور حجم هذهِ النفقات بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة ، لكن هذا المؤشر وحدهُ لا يكفي اذ لا بدّ من دراسة الأهمية النسبية لهذهِ النفقات وهذا يظهر من خلال استخدام المؤشر الثاني ٠

٢٠٢٠٢٠٢ تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال أهميتها النسبية الى الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي*

أظهر الجدول (٢ ـ ١٤) أن اجمالي النفقات العامة شكّل ما نسبتهُ ٤٣٪ من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٠ ارتفعت هذهِ النسبة الى ٥٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٥٦٪ عام

---

* تم حساب الأهمية النسبية للنفقات العامة على اساس نسبة النفقات العامة بالأسعار الجارية الى الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي ايضا بالأسعار الجارية ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول (٢ ـ ١٨)

تطـور حجـم النفقات العامـة بالأسـعار الثابتـة في الاردن للفتـرة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردني)

البنود / السنوات	النفقات العامة بالأسعار الثابتة ١٩٨٠ = ١٠٠		
	اجمالي النفقات (١)	نفقات جارية (٢)	نفقات رأسمالية (٣)
١٩٧٠	٢٣٤ر٥	١٧١ر٥	٦٣ر٠
١٩٧١	٢٢٦ر٤	١٦٥ر٤	٦١ر٠
١٩٧٢	٢٦٢ر٢	١٨٢ر١	٨٠ر١
١٩٧٣	٢٧٧ر٢	١٨٢ر٣	٩٤ر٩
١٩٧٤	٢٨٤ر٦	٢٠١ر١	٨٣ر٥
١٩٧٥	٣٥٥ر١	٢١٧ر٨	١٣٧ر٣
١٩٧٦	٤٠٨ر٢	٢٨٩ر٠	١١٩ر٢
١٩٧٧	٤٥٨ر٤	٢٦٥ر٤	١٩٣ر٠
١٩٧٨	٤٥٨ر١	٢٦٩ر٧	١٨٨ر٤
١٩٧٩	٥٦٩ر٧	٣٥٥ر٠	٢١٤ر٧
١٩٨٠	٥٦٣ر٢	٣٣٦ر١	٢٢٧ر١
١٩٨١	٦٠٠ر٨	٣٦٣ر٥	٢٣٧ر٣
١٩٨٢	٥٩٩ر٤	٣٨٢ر٨	٢١٦ر٦
١٩٨٣	٥٨١ر٩	٣٧٤ر٨	٢٠٧ر١
١٩٨٤	٥٧١ر٢	٣٨٦ر٨	١٨٤ر٤
١٩٨٥*	٦٢٩ر٨	٤١٦ر٩	٢١٢ر٩
١٩٨٦*	٧٧٤ر٨	٤٤٧ر٦	٣٢٧ر٢

* اعادة تقديـــر

المصدر : تم احتسابها من المصادر التاليـة :

ـ البنك المركزي الاردني، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧، جدول (١)٠

ـ البنك المركزي الاردني، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣**، عدد خاص ، الجدول (٣٩)٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٩ ثم انخفضت الى ٢ر٥٢٪ عام ١٩٨٦ . بالرغم من هذا الانخفاض في الأهمية النسبية لهذه النفقات الى الناتج القومي الاجمالي ألا أن الاتجاه العام لها هو التزايد ، لكن هذا التزايد ليس مستمرا بل يتم بصورة متقطعة ، وهذا ما بيّنه كل من بيكوك Peacock و وايزمان Wiseman ، من أن الزيادة في النفقات العامة تتم بصورة متقطعه وعلى فترات غير مستمرة وعلى درجات أيضا ، واعتُبر هذا مأخذا على قانون ڤاجنر Wagner's Law ، الذى أهمل الى حد كبير عنصر الزمن في أحداث الزيادة في النفقات العامة (١) . أما الأهمية النسبية للنفقات العامة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، فبيّن الجدول (٢ - ١٤) الى أنها بلغت ٤٦٪ عام ١٩٧٠ أرتفعت هذه النسبة الى ٥٩٪ عام ١٩٧٤ ثم انخفضت الى ٥٠٪ عام ١٩٨٣ وعادت وأرتفعت الى ٦٢٪ عام ١٩٨٦ أيضا هذا المؤشر يؤكد أن الاتجاة العام للنفقات العامة هو التزايد لكن بصورة متقطعة وليس مستمرة . إن هذين المؤشرين يؤكدان ظاهرة تزايد النفقات العامة في مالية الحكومة الاردنية في الفترة محل الدراسة وخاصة المؤشر الثاني الذى أظهر ارتفاع نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي الاجمالي اذا ما قورنت مع الحد الذى وضعه كولن كلارك Colin Clark (٢) بقوله اذا زادت النفقات العامة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي عن ٢٥٪ فان هذا يعُد تجاوزا للحد الحرج وبالتالي يؤدى الى ظهور بوادر تضخمية في الاقتصاد ، وفي الاردن يلاحظ أن هذه النسبة تبلغ حوالي ضعف النسبة التي وضعها كلارك حيث بلغت ٤ر٥٤٪ و ٥ر٥٦٪ في عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩ على التوالي ، وأن ارتفاع نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي الاجمالي يساهم في ارتفاع معدلات الأسعار في الاردن *.

---

(١) صادق بركات ، عبد الكريم : **دراسة في الاقتصاد المالي** ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٣) ، ص ص ٣١٣ - ٣١٤ .

(٢) Bhatia, H.L.: OP. Cit., PP. 334-335 .

* سوف يتم تحليل أثر النفقات العامة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (ومنها أثر النفقات العامة على أرتفاع الأسعار) في الفصل الثالث .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٢٠٢٠٢ تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال مؤشر المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدى لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي ٠

يُظهر معامل المرونة الدخلية للنفقات العامة مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي وما اذا كانت هذهِ النفقات ترتبط بصورة منتظمة للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي ، فهو بذلك يقيس العلاقة بين متغيرين هما : التغّير النسبي في النفقات العامة والتغّير النسبي في الناتج القومي الاجمالي عن طريق قسمة الأول على الثاني (١) ، تعتبر النفقات العامة ذات مرونة دخلية مرتفعة اذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح ، أما اذا كان المعامل أقل من الواحد فيعني ذلك أن المرونة منخفضة ٠ الجدول (٢ ـ ١٩) يبين أن معامل المرونة بلغ في الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٦ حوالي ٢ر١ ، وهذا يعني أنهُ اذ زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل نمو يساوى ١٪ فان النفقات العامة تزداد بمعدل ٢ر١٪ ، ويعني أيضا أن النفقات العامة قد أبدت استجابة وحساسية مرتفعة اتجاه التغّير النسبي في الناتج القومي الاجمالي ، مما انعكس على معدل نموها السنوى الذى زاد على معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ٠

أما بالنسبة للنفقات الرأسمالية ، فقد أظهرت استجابة عالية للتغّيرات النسبية في الناتج القومي الاجمالي ، حيث بلغ معامل المرونة ٣٠ر١ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦، بينما كان معامل المرونة للنفقات الجارية أقل حيث بلغ ٩٥ر٠ وهذا يعني أن النفقات الجارية نمت بمعدل نمو أقل من معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ولكنة قريب منهُ ، وبشكل عام فان النفقات العامة حسب هذا المؤشر قد أبدت حساسية عالية اتجاه التغّير النسبي في الناتج القومي الأجمالي ٠

أما مؤشر الميل الحدى للأنفاق العام ، فيُظهر ذلك الجزء من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الذى يذهب كنفقات عامة ، فهو اذن عبارة عن قياس للعلاقة بين الزيادة في النفقات العامة والزيادة في الناتج القومي الاجمالي ٠ وكلما ارتفع الميل الحدى دلّ ذلك على زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من زيادة الناتج القومي الاجمالي ٠ يُظهر الجدول (٢ـ١٩) أن الميل الحدى

---

(١) الكداوى ، طلال : " الأتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٧ " ، **مجلة تنمية الرافدين** ، العدد ١٠ ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٤١ـ ١٧٣ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٢ ـ ١٩)

المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي في الاردن خلال الفترات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ، والفتـرة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	المرونة الدخلية للنفقات العامـــة *			الميل الحدي للنفقات العامـة **		
	اجمالـي النفقات	النفقـات الرأسمالية	النفقـات الجارية	اجمالي النفقات العامة	النفقـات الرأسمالية	النفقـات الجارية
١٩٧٠ـ١٩٧٥	١ر٥	٢ر٦٢	١ر١٢	٠ر٦٦	٠ر٣١	٠ر٣٥
١٩٧٥ـ١٩٨٠	٠ر٨١	٠ر٨٧	٠ر٧٧	٠ر٤٤	٠ر١٨	٠ر٢٦
١٩٨٠ـ١٩٨٦	١ر٣	١ر٤٠	١ر١٨	٠ر٦٠	٠ر٢٧	٠ر٣٣
١٩٧٠ـ١٩٨٦	١ر٢	١ر٣٠	٠ر٩٥	٠ر٥٣	٠ر٢٣	٠ر٣٠

المصـــدر : تم احتسابه من البيانات المنشورة في :ـ

ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، الجدول (١) .

ـ البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ـ ١٩٨٣**، عدد خاص ، الجداول (٣٩ ، ٤٤) .

* تُعرّف المرونة الدخلية للنفقات العامة على أنها معدل (نسبة الزيادة في النفقات العامة الى نسبة الزيادة في GNP) أي أن (م) = التغير النسبي في النفقات العامـــة / التغير النسبي في الناتج القومي الاجمالي

ورياضيا يمكن التعبير عنها

$$E = \frac{\frac{\Delta Gt}{Gt}}{\frac{\Delta GNPt}{GNPt}}$$

حيث أن : E = تشـير الى المرونـة .

G = النفقات العامـة .

GNP = الناتج القومي الاجمالي .

Δ = رمز يشير الى التغير .

** يعرف الميل الحدي للأنفاق العام على انه الزيادة في النفقات العامة نسبة الى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي ورياضيا

$$M = \frac{\Delta Gt}{\Delta GNPt}$$

حيث أن M = تشير الى الميل الحـدي.

للمزيد من التفصيل أنظـــر :ـ

Musgrave, R.A. And Musgrave, P.B.: OP. Cit., P.136 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للنفقات العامة بلغ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ حوالي ٥٣ر٠ وهذا يعني انهُ اذا زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينارا واحدا فان ذلك يؤدى الى زيادة النفقات العامة بمعدل ٥٣ر٠ دينارا ، ويلاحظ أن الميل الحدى للأنفاق بلغ ٦٦ر٠ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥، ثم انخفض الى ٤٤ر٠ في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وعاد وارتفع الى ٦٠ر٠ في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، وهذا يعكس إتجاه النفقات العامة نحو التزايد ،كذلك يلاحظ أن الميل الحدى للنفقات الجارية يفوق الميل الحدى للنفقات الرأسمالية وهذا يعني أن جزءا كبيرا من الزيادة في النفقات العامة الناتجة عن زيادة الناتج القومي الاجمالي يذهب كنفقات جارية مما ينعكس ذلك على ارتفاع أهميتها النسبية الى اجمالي النفقات العامة ٠

أثبتت هذهِ المؤشرات أن ظاهرة تزايد النفقات العامة موجودة في موازنات الحكومة الاردنية وتتركز في النفقات الجارية والتي معظمها نفقات استهلاكية ٠ ان زيادة النفقات الجارية يعني زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي ومن المتوقع زيادة الناتج القومي الاجمالي ،ولكن هذا لا يتحقق في اقتصاد دولة نامية كالأردن ، اذ أن معظم الزيادة في الطلب تذهب الى المستوردات وبالتالي تؤدى الى تسرب أكبر للعملات الصعبة وزيادة العجز في ميزان المدفوعات * ٠ ان وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في مالية الحكومة الاردنية يدفع الى تقصي أسبابها التي قد تختلف في طبيعتها من حيث كونها اقتصادية أو اجتماعية أو ادارية أو سياسية ٠ وسوف يتم بحث جميع هذهِ الأسباب في اطار نموذجين من التحليل قدمهما براون Brown وجاكسون Jackson ويُعتبران من أفضل النماذج التى قُدمت بهذا الشأن وهما : نماذج التحليل الكلي ونماذج التحليل الجزئي (١) .

---

(١) Brown, C.V. and Jackson, P.M.: OP. Cit., PP. 86-92 .

* سوف يتم تحليل أثر النفقات العامة على مجموعة من المتغيرات الكلية ومنها الناتج القومي الاجمالي في الفصل الثالث ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠٢٠٢٠٢ نماذج التحليل الكلي في تفسير أسباب ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاردن ٠

تهدف هذه النماذج الى شرح سلوك الانفاق العام في الزمن الطويل وتحليل النمط الزمني للانفاق العام وتوضيح المتغيرات الكلية التي ساهمت في نموه ـ خلال فترة زمنية معينة وهي أربعة :ـ

- **قانون ڤاجنر في الزيادة الدائمة في النشاط الحكومي ٠**
- **نماذج التنمية في نمو النفقات العامة ٠**
- **تحليل بيكوك ووايزمان ٠**
- **تحليل كولم ٠**

سوف يتم اعطاء لمحة هذه النماذج ، وبعد ذلك تطبيقها على الاقتصاد الاردني والوقوف على مدى قدرتها في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاردن ٠

٤٠٢٠٢٠٢٠١ قانون ڤاجنر Wagner's Law

استرعت ظاهرة تزايد النفقات العامة اهتمام الاقتصادي الالماني ادلف ڤاجنر في القرن التاسع عشر ، فقام بدراسة هذة الظاهرة في عدد من البلدان الأوروبية وخلص الى قانون سمي باسمه ويتلخص بما يلي " اذا نما متوسط الدخل الفردي في الاقتصاد القومي ، فسوف ينمو أيضا الحجم النسبي للقطاع العام [(١)]، ولقد اعتبر مسجريف أن النفقات العامة نسبة الى الناتج القومي الاجمالي مقياسا للحجم النسبي للقطاع العام ومؤشر على تزايد النفقات العامه [(٢)]، وبتطبيق هذا القانون على الاقتصاد الاردني عبر فترة زمنية تمتد من عام ١٩٧٠ الى ١٩٨٦ كما يظهر الجدول (٢ ـ ٢٠) ، حيث يلاحظ أن قانون ڤاجنر بهذه الصيغة ينطبق في بعض السنوات ، ففي عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ نما نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٩ر٢٪ عام ١٩٧١ أرتفع الى ٢ر٧٪ عام ١٩٧٢ ،

---

(١) Shani, B.S.: **Public Expenditure Analysis,** (Rotterdam University Press, Netherland, 1972), PP. 245-249.

(٢) Musgrave, R.A. and Musgrave, P.B.: **Public Finance IN Theory And Practice,** (McGraw-Hill Book company, New York, 1976), P. 131 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ـ ٢٠)

النـاتج الاجمالية لتطبيق قانون فاجنر على الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	النفقات العامة (بالألف دينار) (١)	معدل النمو السنوي للنفقات العامة % (٢)	الناتج القومي الاجمالي (GNP) (بالمليون دينار) (٣)	عدد السكان في الضفة الغربية (بالألف نسمة) (٤)	النفقات العامة % من GNP (٥)	معدل نمو الحجم النسبي للقطاع العام % (٦)	نصيب الفرد من النفقات العامة (بالدينار) (٧)=(١) ÷ (٤)	معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة % (٨)	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي (بالدينار) (٩)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالي % (١٠)	المرونة ** (٨) ÷ (١)
١٩٧٠	٨٠٧٠٦	—	٨٧٠٨٤٦	٥٤٢٠٠	٩٢٠	—	٥٢٠	—	١٦٠٧	—	—
١٩٧١	٨٢١٤٨	٢	٩٩٤٠٠	٥٤٩٠٠	٩٢٠	٢٠٠	٥١٠	٢٠٠	١٨٠٢	١٢٠٠	٢٠٠
١٩٧٢	١٠١٤٥٢	١٩٨	١١٩٢١	٥٥٩٠٠	٩٢٠	٢٠٠	٥١٨	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٧٣	١١٩٥١١	١٦٠٣	١٣٧٥٠	٥٦٤٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢١	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٧٤	١٤٦١٢٢	٢٠٤٠	١٣٢٥٠	٥٧٢٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٧٥	١٠٤٨١٤	٢٢٠٤	١٨١٠٠	٥٨٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٧٦	٢١٤٤٨٤	٤٠٤	١٨٨٩٠٠	٤٢٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٧٧	٢٣٧٨٢٥	١٥٠١	١٩٧١٠٠	٥١٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٧٨	٢١٥٥١٠	٦٠٨	٢٨١٠٠	٤١٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٧٩	٥١٥٦١٤	٢٥٠٨	٩١١٠٠	٥١٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٨٠	٥٤٣١٤٤	٨٠٨	١١٩٠٠٠	٤٨٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٨١	٦٤٢١٠٠	١٢٠١	١٤٨٢٠٠	٤٣٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٨٢	٦٤٢٥٤٥	٢٠٠	١٦٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٨٣	٧٠٥٢٧٤	٩٠٤	١٧١٩٠٠	٤٠٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٨٤	٧١٠٨٠٥	٣٠٤	١٨٥٤٠٠	٣٩٥٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٨٥	***٨١٦٨٤٨	٢٠٠	١٨٤٩٠٠	٤٠٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠
١٩٨٦	***١٠٠٦٢٢	٢٠٠	١٩١٧٠٠	٤١٠٠٠	٩٢٠	٠٠٠	٥٢٠	٢٠٠	١٨٠٢	٠٠٠	٠٠٠

المصدر :

الجدول (١ ، ٢ ، ٤)

- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، الجداول (٢٩ ، ١)
- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، عدد خاص ، الجداول (٤٤ ، ٢٩)
- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، عدد ٢٧ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠
- دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، عدد ٢٠ ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠

بقية الحقول : تم احتسابها

* تعتبر النفقات العامة كنسبة من الناتج القومي الاجمالي مؤشرا على الحجم النسبي للقطاع العام

انظر : Musgrave, R.A. And Musgrave, P.B: OP. Cit., P. 140

** المرونة = معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة / معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

سنة التقدير في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي

*** اعادة تقدير

وبالمقابل فان الحجم النسبي للقطاع العام قد زاد بمعدل نمو من -٣٪ عام ١٩٧١ الى ١٠٪ عام ١٩٧٢ . أما في سنوات اخرى يلاحظ انهُ في الوقت الذى نما فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فان الحجم النسبي للقطاع العام قد انخفض ، ففي عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي ٠ر١١٪ ، ٢٥٪ على التوالي ، بينما انخفض معدل نمو الحجم النسبي للقطاع العام من ٩ر٥٪ عام ١٩٧٤ الى ٨ر٣٪ عام ١٩٧٥ ، وهذا الحال أيضا يمكن ملاحظته بالنسبة لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وهذا لا يتطابق مع قانون ڤاجنر . هناك عدم توافق اخر ما بين قانون ڤاجنر والنتائج الاحصائية في جدول (٢ ــ ٢٠)، اذ يلاحظ انهَ انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ولكن الحجم النسبي للقطاع العام ازداد كما في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧، هذه النتائج تؤكد عدم انطباق قانون ڤاجنر على الاقتصاد الاردني بما يخص تزايد النفقات العامة ، ومرد ذلك أن ڤاجنر اعتمد على العوامل الاقتصادية المتمثلة في نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي واعتبارهُ أن الدخل الفردي هو المقرر الوحيد لتزايد النفقات العامة ، حيث تبين من الجدول (٢ ــ ٢٠) أنهَ في بعض السنوات كانت المرونة تفوق الواحد الصحيح خاصة في فترة الخطة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٥ ، وهذا يعني أن نصيب الفرد من النفقات العامة ازداد بمعدل نمو أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، وتفسير ذلك أن هذه الفترة اتسمت بانخفاض الدخل الفردي وتوجه الحكومة الى الشروع في تنفيذ استراتيجية تنمية اقتصادية مخططة ، مما دفعها الى ضرورة التوسع في الانفاق العام لتمويل مشاريع التنمية المخطط لها في خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ ــ ١٩٧٥) ، كذلك الحال يمكن ملاحظتهُ في الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ ، أما في الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ حيث شهدت انتعاشا اقتصاديا وارتفاعا في مستويات الدخول والمعيشة فان معامل المرونة فيها أقل من واحد صحيح ، وهذا يعني أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات كان أقل من معدل نمو نصيبة من الناتج القومي الاجمالي ، مما يؤكد أن نمو الدخل الفردي ليس المقرر الوحيد لزيادة النفقات العامة ، فهناك عوامل سياسية واجتماعية ومالية وادارية لها دور كبير في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أنه لا يمكن اعتبار أن النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، هي المؤشر الوحيد على الحجم النسبي للقطاع العام ، بل هناك مؤشرات أخرى استخدمها مسجريف Musgrave (١) ، كما يظهرها الجدول (٢ - ٢١) ، حيث يُظهر المؤشر الأول وهو النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أن الاتجاه العام لها هو التزايد خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، بحيث بلغت هذه النسبة ٥٣٪ عام ١٩٨٢ ارتفعت الى ٦٢٪ عام ١٩٨٦ ، أما المؤشر الثاني وهو الايرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي يظهر أن الحجم النسبي للقطاع العام اتسم تقريبا بالثبات خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ حيث بلغت النسبة ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، أما المؤشر الثالث وهو النفقات التحويلية كنسبة مئوية من الدخل الشخصي فيظهر أن الحجم النسبي للقطاع العام قد ارتفع من ٢ر٥٪ عام ١٩٨٢ الى ٤٪ عام ١٩٨٦ .

---

(١) Musgrave, R.A And Musgrave, P.B. : OP. Cit., P. 131 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ــ ٢١)

الحجم النسـبي للقطاع العـام فـي الاردن للفتـرة ١٩٨٢ ــ ١٩٨٦

(٪)

السنة / الحجم النسبي للقطاع العام	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٥٣	٥٠	٤٨	٥١٫٦	٦٢
الايرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الأجمالي	٢٠	٢١	٢٠	٢١	٢٠
النفقات التحويلية كنسبة مئوية من الدخل الشخصي	٢٫٥	٢٫٧	٢٫٨	٣٫٥	٤

المصدر : تم احتسابهُ من البيانات المنشورة في :ـ

ــ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ،عدد ٨، ١٩٨٧ ، ص ص ٤٣ـ٤٤ .

ــ دائرة الاحصاءات العامة ، **الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦** ، ص ص ٢١ـ٤٧ .

٢٠٤٠٢٠٢ نماذج التنمية في تزايد النفقات العامة .

تم تطوير هذه النماذج من قبل روستو Rostow ومسجريف Musgrave حيث يعتقدان انهُ في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية تكون الحاجة ملحة الى الخدمات الاجتماعية كالطرق والموانيء وشبكات الكهرباء ، وهذه النشاطات يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار بها لانخفاض مردودها الاقتصادي وارتفاع تكلفتها ، لذلك تتحمل الحكومة عبء القيام بها وتكون نسبة استثمارات القطاع العام الى اجمالي الاستثمارات مرتفعة في هذه المرحلة . وفي المرحلة الثانية وهي المرحلة الوسطى حيث تبدأ أسواق رأس المال بالتطوّر ويترك المجال أمام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القطاع الخاص للقيام بالأنتاج الصناعي ومع ذلك تستمر الحكومة في تقديم السلع الاستثمارية حيث يكون الاستثمار العام في هذهِ المرحلة مُكملا للاستثمار الخاص. بتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الاردني ، نجد أن الاردن أنشا منذ عام ١٩٥٢ مجلسا للأعمار مُهمتة اعداد مشاريع وبرامج التنمية ومراقبة انفاق قروض التنمية والتطوير التي كان يتلقاها الاردن من بريطانيا ، وفي عام ١٩٦١ كلّفت الحكومة مجلس الاعمار اعداد خطة للتنمية للفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ ووضع المجلس مشروعا بلغت تكاليفهُ ٣ر١٢٧ مليون دينار اردني ، وفي ضوء هذا البرنامج قُدرت استثمارات القطاع العام بحوالي ٣ر٨٠ مليون دينار ، أي ما يعادل ١ر٦٣٪ من اجمالي الاستثمارات ويساهم القطاع الخاص بالنسبة المتبقية والبالغة ٩ر٣٦٪ من اجمالي الاستثمارات . في أواخر عام ١٩٦٢ كلّفت الحكومة مجلس الاعمار بتعديل الخطة بحيث يصبح المخطط لسبع سنوات من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ وكان مجموع الاستثمارات المخططة ٢٧٦ مليون دينار يضطلع القطاع العام بـ ٥٣٪ منها ويساهم القطاع الخاص بالنسبة المتبقية والبالغة ٤٧٪ (١).

من الملاحظ في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ أن جهود القطاع العام تركزت في توفير مشاريع البنية الاقتصادية الاساسية ، لذلك وجهت الحكومة نسبة كبيرة من الاستثمارات العامة لانشاء الطرق وبناء المرافق والتسهيلات في ميناء العقبة ، وتطوير الخدمات الحكومية الأساسية في الميادين التعليمية والصحية والاجتماعية (٢)، مما انعكس ذلك على زيادة النفقات العامة التي يشكّل الاستثمار العام جزءا منها . تعتبر استثمارات الحكومة في خدمات البنية الأساسية ضرورية للأنتقال الى المرحلة الوسطى في التنمية الاقتصادية والتي جاءت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ لتشكّل بدايتها ، حيث بلغت الاستثمارات الفعلية

---

(١) عبدالله صايغ ، يوسف : **اقتصادات العالم العربي**، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢) ، ص ص ٣٤٥ ـ ٣٥٠ .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط: **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠**، ص (١) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في هذه الخطة ٢٢٩ مليون دينار كان اسهام القطاع العام منها حوالي ٤٤ر٥٪ [١]، وفي الفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ بلغت الاستثمارات الفعلية ١٢٢١ر٩ مليون دينار ساهم القطاع العام بـ ٤١٪ منها بينما ساهم القطاع الخاص بالنسبة الباقية والبالغة ٥٩٪ من اجمالي الاستثمارات [٢].

أما في خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ ــ ١٩٨٥) ، فقد بلغت الاستثمارات الفعلية * ٣٠٦٤ر٤٩ مليون دينار أي ما يعادل ٢٣٤١ر١ مليون دينار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ [٣]. أما خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ ــ ١٩٩٠ ، فقد قدّرت الاستثمارات المخطط لها بـ ٣١١٥ر٥ مليون دينار على أن يكون نصيب القطاع العام منها ما نسبتهُ ٥٢ر٥٪ بينما يساهم القطاع الخاص بما نسبتهُ ٤٧ر٥٪ من اجمالي الاستثمارات [٤]. إن الاردن ومنذُ بداية تجربتهِ التنموية فتح المجال أمام القطاع الخاص في الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ، وأخذ على عاتقهِ القيام بمشاريع البنية الاساسية وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاه الاجتماعي ، فليس شرطا أن يتم هذا التحول في المرحلة الأخيرة من مراحل التنمية كما يعتقد روستو ، انما الأمر يتوقف على الأولويات التي توليها الحكومة الاهتمام اثناء اعداد وتنفيذ برامجها وخططها التنموية ، وعلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت وتمر بها . وبشكل عام يمكن القول أن نماذج التنمية التي قدمها مسجريف وروستو تفسر زيادة النفقات العامة في الاردن ، حيث أن أي خطة تنمية توضع لا بدّ من وجود خطة مالية مقابلة لها تبين مصادر الايرادات اللازمة لتمويلها ، وحجم ونوع النفقات المراد انفاقها ، فزيادة الاستثمارات الحكومية تعني زيادة النفقات العامة .

---

(١) مهيار، صادق : **أوجه التمويل والانفاق لمشاريع خطة التنمية الثلاثية** ، الجمعيه العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٧٧ ، ص (١٣) .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط: **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ــ ١٩٨٠**، ص (٣٣) .
المملكه الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط: **خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥**، ص (٥) .

(٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط: **خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** ، ص ص ٣٨ ــ ٣٩ .

(٤) المملكة الاردنية الهاشمية : وزارة التخطيط ، **خطة التنمية الخمسية ١٩٨٦ـ١٩٩٠**، ص (١) .

* لم تتوفر بيانات عن مقدار نصيب القطاع الخاص والعام من اجمالي الاستثمارات الفعلية في هذه الفترة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٤٠٢٠٢٠٢ تحليل بيكوك ووايزمان لظاهرة تزايد النفقات العامة

يرى بيكوك ووايزمان أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تحدث نتيجة لتأثير عاملين [١]:-

أثر الاحلال: يؤدى الى أن يحل الانفاق العام المتزايد والسريع محل الانفاق التدريجي ، نتيجة الحروب والقلاقل الاجتماعية التى تؤدى الى احداث قفزة سريعة وعنيفة في النفقات العامة عندئذ تلجأ الدولة في سبيل تمويل هذه النفقات الى فرض المزيد من الضرائب التي قد تُقابل بالقبول لدى المواطنين خلال هذه الفترات ، وحتى بعد انتهاء الحروب أو الهزات الأجتماعية فان النفقات لا تعود الى مستواها السابق ، الأمر الذى يتطلب اعادة تعمير ما دمرته الحرب.

التأثير الرقابي: ينشأ نتيجة وعي المواطنين بالمشكلات الاجتماعية وتقبلهم للعبء الضريبي الأمر الذى يشجع الحكومة على توسيع دائرة خدماتها لتحسين الأحوال الاجتماعية واشباع الحاجات التي كانت مهملة . وبتطبيق هذا النموذج على الاردن يلاحظ أن نفقات الدفاع والأمن الداخلي شكلت نسبا مرتفعة من موازناته ، انطلاقا من حرصه الدائم على دعم قواته المسلحة وتجهيزها بأحدث الأسلحة ، الجدول (٢ ــ ٢٢) يظهر تطور نفقات الدفاع والأمن الداخلي في الاردن لعدد من السنوات المختارة ، حيث تزايدت هذه النفقات بصورة واضحة خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ الى ١٩٧٣ وهي الفترة التى شهدت معظم الحروب مع اسرائيل ، مما انعكس ذلك على تزايد نفقات الدفاع والأمن التي شكلّت نسبة مرتفعة من اجمالي النفقات العامة بلغت ٤٢٪ ، ٤٨٪ ، ٥٢٪ ، ٤١٪ في الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ على التوالي ، كذلك بلغت نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي ٢٠٪ ، ٢٣٪ ، ٤ر٢٣٪ ، ٢٠٪ في الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٣ على التوالي . أما في الفترة ١٩٧٧ ــ ١٩٨٦ وهي الفترة التى شهدت استقرارا سياسيا فقد اتجهت نفقات الدفاع والأمن (على الرغم انها تزايدت بالحجم المطلق) كنسبة من الناتج القومي الاجمالي واجمالي النفقات العامة نحو الانخفاض بحيث بلغت نسبتها ٦ر١٤٪ ، ٧ر٢٨٪ عام ١٩٧٧ على التوالي . وفي عام ١٩٨٢ شكّلت نفقات الدفاع والأمن الداخلي ٥ر٢٧٪ من اجمالي النفقات العامة و ٤ر١١٪ من الناتج القومي الاجمالي ، ومن هنا يتضح دور الحروب وعدم الاستقرار الداخلي والخارجي في المساهمة في زيادة نفقات الدفاع والأمن ومن ثم زيادة اجمالي النفقات العامة ، الى جانب تأثير الاحلال

---

(١) Brown, C.V. and Jackson, P.M: OP. Cit., P. 89 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول (٢ ـ ٢٢)

تطـور نفقات الدفاع والأمـن الداخلـي والأهمية النسـبية لـها في الاردن

لعـــدد من الســنوات المختــارة منـــذُ عـــام ١٩٦٥ الى ١٩٨٦

البنـــود / السـنوات	نفقات الدفـــــاع والأمن (بالألـــف دينـــــــار) (١)	٪ من اجمالـــــي النفقات العامـــــة (٢)	٪ من الناتـج القومـــي الاجمالـــي (٣)
١٩٦٦/٦٥	٢٢٢١٣	٤٧ر٠	١٢ر٣
١٩٦٧	٢٨٥٥٧	٤١ر٩	٢٠ر٠
١٩٦٨	٣٨٤٦٣	٤٧ر٨	٢٣ر٠
١٩٦٩	٤٦١٦٥	٥٢ر٢	٢٣ر٤
١٩٧٣	٤٨٣٩٧	٤٠ر٥	٢٠ر٠
١٩٧٧	٩٦٩٨٢	٢٨ر٧	١٤ر٦
١٩٨٢	١٩١٣٦٨	٢٧ر٥	١١ر٤
١٩٨٥	٢٣٢٤١٧	٢٨ر٣	١٢ر٦
١٩٨٦	٢٦٣٨٣١	٢٦ر٣	١٣ر٩

المصـــــدر :

الحقـــل (١) : ـ البنك المركزي الأردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، الجـــدول (٩) .

ـ البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجداول (٣٩ ، ٤٥) .

بقيـــة الحقـــول : تم احتســـابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في تزايد النفقات العامة ، فأن الأثر الرقابي ساهم الى حد كبير في تزايد النفقات العامة ويبرز ذلك من خلال اهتمام الحكومة في تحسين الأحوال الاجتماعية للسكان وذلك من خلال زيادة الانفاق على الضمان الاجتماعي والرفاه وعلى التعليم والصحة كما يظهر الجدول (٢ ـ ٢٣) ، حيث ارتفع حجم الانفاق على الضمان الاجتماعي والرفاه من ١٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٥٤ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي تضاعف حوالي ثلاث أضعاف خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، كذلك الحال بالنسبة للانفاق العام على التعليم والصحة ، وبشكل عام يمكن القول أن تحليل بيكوك ووايزمان استطاع أن يفسر الى حد كبير التزايد في النفقات العامة في الاردن ٠

جدول (٢ ـ ٢٣)

تطور الانفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والرفاه في الاردن

خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥

(بالمليون دينار اردني)

السنوات / البنود	١٩٧٥	١٩٨٥
التعليم	١٦ر٥٢	٨٦ر٥٦
الصحه	٧ر٤٤	٢٧ر٠٠
الضمان الاجتماعي والرفاه	١٦ر٧٩	٥٤ر٨٥

المصدر : الملحق الاحصائي ، رقم (١) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٤٠٤٠٢٠٢٠٢ تحليل كولم

يفسر كولم Colum ظاهرة تزايد النفقات العامة بنتيجة التزايد في الايرادات العامة (١)، وبتطبيق هذا التحليل على الاردن فان الجدول (٢ ـ ٢٤) يُظهر نتائج هذا التحليل ٠ حيث أن مرونة النفقات العامة بالنسبة الى الايرادات العامة أكبر من واحد صحيح في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ ، وهذا يعني أن النفقات العامة ازدادت خلال هذه الفترة بمعدل نمو يفوق معدل نمو الايرادات العامة ، كما أن ذلك يعني انهُ اذا زادت الايرادات العامة بمعدل نمو يساوي ١٪ فان النفقات العامة تزداد بمعدل ٢ر١٪ ، وما ينطبق على هذه الفترة ينطبق على الفترتين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ و ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ حيث بلغت المرونة فيها ١ر٣٨ و ١ر١٤ على التوالي * ٠

أما في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ فيظهر معامل المرونة الذي بلغ ٥ر٠ أن معدل نمو الايرادات في هذه الفترة يفوق معدل نمو النفقات ، بحيث انهُ اذا زادت الايرادات بمعدل نمو ١٪ فان النفقات تزداد بمعدل ٥ر٠٪ وهذا يعني أن الحكومة قد عمدت الى ضبط النفقات في هذه الفترة مقابل التوسع في الحصول على الايرادات العامة ولعل هذه النتيجة تتفق مع ما اظهرهُ الجدول (٢ ـ ٢٠) من أن معدل النمو السنوي للنفقات العامة في هذه الفترة اتجه للانخفاض بشكل كبير ، وتفسير ذلك يرجع الى ظروف الركود الاقتصادي التي يعيشها الاردن والمنطقة عموما في هذه الفترة ، بحيث ان زيادة النفقات العامة في ظل وجود جهاز انتاجي غير مرن سوف يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم حدوث التضخم بالاضافة الى زيادة الطلب على المستوردات وما يعنيه هذا من عجز متزايد في ميزان المدفوعات ٠

---

(١) أحمد البطريق ، يونس : **مقدمة في علم المالية العامة** ، (الاسكندرية ، ١٩٧٧) ، ص٦٤٠

* ان ارتفاع معدل المرونة يعني أن الحكومة لم تأخذ بمبدأ أولوية النفقات العامة ولا بمبدأ توازن الميزانية ، بمعنى أن هدف الايرادات العامة لم يعد قاصراً على تغطية النفقات العامة ولا النفقات العامة محدّدة فقط في ضوء تلك الايرادات الأمر الذي يشير الى وجود عجز في ميزانية الحكومة الاردنية ٠
للمزيد من التفصيل أنظر :

المحجوب ، رفعت : **المالية العامة ، الكتاب الأول : النفقات العامة** ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٣٤ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ــ ٢٤)

مرونـة النفقات العامـة والميـل الحـدي لها نسـبة الى الايرادات العامـة فـي الاردن

لعدد مـن الفترات الزمنيـة الممتـدة مـن عام ١٩٧٠ ــ ١٩٨٥

البنـــود / الفتـــرات	١٩٧٠ـ١٩٧٥	١٩٧٥ـ١٩٨٠	١٩٨٠ـ١٩٨٥	١٩٧٠ـ١٩٨٥
مرونة النفقات العامة نسبة الى الايرادات العامة *	١ر٣٨	١ر١٤	٠ر٥٠	١ر٢٠
الميل الحدى للنفقات العامة نسبة الى الايرادات العامة**	١ر١٥	١ر١٦	٠ر٥٥	١ر٠٢

المصـــدر : تم احتســـابها

* تعـرف المرونة على أنهـا معـدل (نسبة الزيادة في النفقات العامة الى نسبة الزيادة في الايرادات العامـة) ويمكـن التعبير عنها كما يلـي :-

التغير النسبي في النفقات العامة = معدل النمو السنوى للنفقات العامة

التغير النسبي في الايرادات العامة معدل النمو السنوى للايرادات العامة

** الميل الحدى للنفقات العامـة = التغير في النفقات العامة

التغير في الايرادات العامـة

أما الميل الحـدي للأنفـاق العـام نسـبة الى الايرادات العامـة فيشـير الجـدول (٢ ــ ٢٤) الى انـهُ بلـغ ١ر٠٢ في الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٥ ، وهـذا يعنـي أنـهُ اذا زادت الايرادات بمعدل دينـار واحـد فان النفقـات العامـة تزداد بمعدل ١ر٠٢ دينـار ،كذلـك فـي الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ فان زيادة الايـرادات العامـة بمعدل دينـار واحـد يـؤدي الى زيـادة النفقـات العامـة بمعدل ١ر١٦ دينـار وكذلك الحـال ينطبق على الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ ، أمـا في الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ ، فان الميـل الحـدي للأنفـاق العـام نسبة الى الايرادات العامـة منخفض وبلـغ ٥٥ر٠ دينـار ، أيضا هـذا التحليـل يفسـر ظاهـرة تزايـد النفقـات العامـة فـي الاردن ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥٠٢٠٢٠٢ نماذج التحليل الجزئي في تفسير أسباب ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاردن ٠

يشرح هذا النموذج التفاصيل الدقيقة لعملية النفقات العامة وحساب المتغيرات التي أدت الى النمو السريع في هذه النفقات (١) ، ومن الجدير بالذكر أن كلا النموذجين يساهمان في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا النموذج يقوم على مجموعة من الأسس التى تشرح التزايد في النفقات العامة وهي :-

- العوامل السياسية
- التغيرات الديموغرافية
- المستوى العام للأسعار

ويمكن تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الاردني كما يلي :-

١٠٥٠٢٠٢٠٢ العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا بالغا الأهمية في تحديد مستوى مخرجات القطاع العام من السلع والخدمات وتحديد كميات هذه السلع المطلوب انتاجها ونوعية هذه السلع ، ويختلف الوضع حسب النظم السياسية في كل دولة ، ففي الدول الديمقراطية النيابية تتحدد مخرجات القطاع العام من خلال اعضاء مجلس الأمة أو المجلس النيابي الذين يصوتون على قرارات الانفاق الحكومي ٠ ففي الاردن نصت احكام الدستور على عدم جواز فرض اية ضريبة وعدم تخصيص أي جزء من الأموال العامة وأن لا ينفق لأي غرض مهما كان نوعه الا بقانون (٢)، وعادة يُصدر رئيس الوزراء بلاغا تُحدّد بموجبة العمليات الضرورية للاعداد الموازنة للسنة المالية المقبلة ، بالاضافة الى الاسس والتعليمات التي يجب اتباعها من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية عند اعدادها لمشروع موازناتها للسنة المالية المقبلة ، وعلى ضوء هذا البلاغ تقوم كل مؤسسة ودائرة بوضع موازنتها للسنة المالية

---

(١) Brown, C.V. And Jackson, P.M: **OP. Cit.**, PP. 92-107

(٢) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة : **الموازنة العامة والسياسة المالية للدولة ، عمان ، ١٩٧٤** ، ص ص ٢٣ ـ ٢٤ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقبلة وارسالها الى دائرة الموازنة العامة حيث تجري هذه الدائرة مناقشة لكل موازنة على حدا ، وبعد ذلك يرفع مشروع الموازنة الى مجلس الوزراء الذي يقوم باستعراض هذا المشروع واتخاذ القرار المناسب بشأنه (١) وبعد اقراره من قبل مجلس الوزراء يحال الى مجلس الأمة الذي يناقش المشروع ويتخذ القرار الذي يراه مناسبا بشأنه وعادة تكون الموافقة . ويعتبر اقرار المشروع من قبل مجلس الأمة وخاصة مجلس النواب تعبيرا عن تفضيلات المواطنين للسلع والخدمات المطلوب انتاجها وتوفيرها بشكل يخدم جمهور المواطنين ، لذلك تتأثر النفقات العامة بالقرار السياسي حولها ، فقد تزداد نفقات الدفاع بموجب القرار السياسي الذي يملي ضرورة زيادتها وقد تزداد نفقات التعليم والصحة مثلا بسبب اجماع مجلس الأمة على ضرورة زيادتها وهذا يعني زيادة في اجمالي النفقات العامة .

٢٠٥٠٢٠٢٠٢ التغيرات الديموغرافية

يُقصد بالتغيرات الديموغرافية ، التغيرات في عدد السكان ومعدلات نموهم وتركيبهم العمري والنوعي ، وجميع هذه التغيرات تؤدي الى زيادة النفقات العامة ، فارتفاع معدل النمو السكاني يؤدي الى زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل توفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها ، كذلك فان تركيب السكان العمري يساهم في تحديد مستوى النفقات العامة ، فارتفاع نسبة من هم فوق سن ٦٥ سنة يقتضي من الحكومة توفير خدمات التأمين الصحي والعجز والضمان الاجتماعي لهم ، وارتفاع نسبة من هم دون سن ١٥ عاما يعني ضرورة توفير الخدمات التعليمية والصحية والسلع الضرورية لهم والحال أيضا بالنسبة لتوزيع السكان الجغرافي ، فتركز السكان في مدينة واحدة يعني زيادة الضغط على الخدمات الموجودة فيها وبالتالي زيادة النفقات العامة لتوفير الخدمات العامة وتحسين مستواها .

---

(١) المالكي ، عبدالله : **السياسة المالية في الأردن** ، (البنك المركزي الأردني ، دائرة الدراسات والأبحاث ، عمان ، ١٩٧٠) ، ص ١٠٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي الاردن يقدّر معدل نمو السكان الأجمالي بـ ٩ر٣٪ منهُ ٤ر٣٪ معدل نمو طبيعي و ٥ر٠٪ معدل صافي الهجرة في عام ١٩٨٦ (١)، وبلغت نسبة السكان ممن هم دون سن ١٥ عاما في الاردن ٧ر٤٥٪ عام ١٩٥٠ من اجمالي السكان وما نسبتهُ ٤ر٤٩٪ عام ١٩٨٠ ومن المتوقع أن تنخفض هذهِ النسبة الى ٨ر٤٧٪ عام ١٩٩٠ ، وهذهِ المعدلات مرتفعة مقارنة مع مصر وسوريا حيث بلغت هذهِ النسبة فيهما ٥ر٣٩٪ ، ٥ر٤٧٪ عام ١٩٨٠ على التوالي (٢)، أن ارتفاع نسبة من هم دون سن ١٥ عاما يعني المزيد من الخدمات التعليمية والصحية والنقل ... الخ ، وتوفير مثل هذهِ الخدمات يقتضي مزيدا من الانفاق عليها . تشير بعض الدراسات (٣) انهُ اذا كان الهدف فقط استمرار مستوى الخدمات الصحية كما هي عليهِ حاليا في الاردن ، فان الاردن يحتاج مستقبلا وحتى عام ٢٠١٠ الى زيادة في الخدمات الصحية بنسبة ١٤٠٪ اذا بقي معدل الخصوبة كما هو عليه حاليا ٤٠ ـ ٤٥ لكل ألف من السكان ، أما اذا انخفضت نسبة الخصوبة فانهُ سوف يتم توفير ٢٠٪ من الزيادة في الخدمات الصحية يمكن أن تستعمل لتحسين مستوى هذه الخدمات . ولقد بينت بعض الدراسات (٤) ان ارتفاع معدلات النمو السكاني الناتجه عن ارتفاع نسبة الخصوبة تؤدى الى ضغط على الخدمات التعليمية ، فاذا بقيت نسبة الالتحاق بالمراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية على حالها ، فان عدد طلاب المدارس سيبلغ في الضفة الشرقية وحدها ٥ر١ مليون طالب بحلول عام ٢٠٠٠، ولو بقيت كلفة الطالب عام ٢٠٠٠ كما هي بأسعار عام ١٩٨٤ فان هذا يعني أن الانفاق السنوى الجارى على التعليم المدرسي سيبلغ ١٥٠ مليون دينار، واذا ادخل بعض التحسين في نوعية التعليم ورفعت نسبة عدد المدرسين الى عدد الطلاب فلا بدّ أن يزداد عدد المعلمين من ٤٧٠ر٤٠ ألف معلما عام ١٩٨٤ الى حوالي ٧٥ ألف مدرس عام ٢٠٠٠ .

---

(١) الحوراني ، "محمد هيثم" : **دراسة تحليلية للبطالة في الاردن** ، بحث قدّم الى المؤتمر الاقتصادى الأول ، اربد ، جامعة اليرموك ، ٥ كانون أول ، ١٩٨٨ ، ص (٧) .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة العمل : **ندوة السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص (٢٣٨) .

(٣) وزارة العمل : **ندوة السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي**، مرجع سابق ،ص (٢٤٣) .

(٤) العناني ، جواد : " القضية السكانية في الاردن " ، **صحيفة الرأى الاردنية** ، عدد (٦٢٠٣)، الثلاثاء ١٩٨٧/٦/٣٠ ، ص (١٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أيضا نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني وعلى افتراض أن عدد سكان الضفة الشرقية سيصل الى ٤ر٥ مليون نسمه عام ٢٠٠٠، فانهُ لا بدّ من زيادة عدد الأبنية المدرسية لاستبدال الأبنية المستأجرة حاليا من أجل استيعاب الطلاب الجدد بحوالي ٥٠٠ مدرسة جديدة تستوعب الواحدة منها ٢٠٠٠ طالب أو استثمارات رأسمالية قدرها ٣٥٠ مليون دينار على الأقل ، وكل ذلك يتطلب مزيدا من الانفاق العام خاصه وأن الاردن يفتقر الى الموارد الطبيعية ورأسمالهُ هو الانسان الذى يعتبر الاستثمار به لا يقل أهمية عن الاستثمار المادى . ان هذهِ الدراسات تؤكد دور العوامل السكانية المتمثلة في ارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة نسبة من هم دون سن ١٥ عاما في زيادة النفقات العامة من خلال زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية ... الخ .

٣٠٥٠٢٠٢٠٢ ارتفاع المستوى العام للأسعار

يعتبر ارتفاع مستوى الأسعار من أهم الأسباب التى تؤدى الى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية (١)، لذلك يعتقد بعض الاقتصاديين أن دراسة النفقات العامة وتطورها بدون استبعاد أثر أرتفاع الأسعار أمر مبالغ به ولا يعطي الصورة الحقيقية لتزايد النفقات العامة (٢)، أى لا بدّ من اعتماد أرقام النفقات العامة بالأسعار الثابتة ، وفي الاردن من أجل الوقوف على أثر ارتفاع الأسعار على تزايد النفقات العام تم اعتماد ارقام النفقات العامة بالأسعار الثابته على اعتبار أن ١٩٨٠ = ١٠٠ ، فالجدول (٢-٢٥) يظهر التزايد في النفقات العامة الناتج عن ارتفاع الأسعار في الاردن للفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ . حيث يتضح من هذا الجدول أن النفقات العامة بالأسعار الجارية قد ازدادت من ٩ر٢٠٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٢ر٥٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ ،كذلك ارتفعت الأسعار من ٧ر٥٧٪ عام ١٩٧٥ الى ١٠٠٪ عام ١٩٨٠، أما النفقات العامة بأسعار عام ١٩٨٠ فقد ازدادت من ١ر٣٥٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٢ر٥٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٠، هذا الارتفاع في مستوى الأسعار انعكس على تزايد النفقات العامة بحيث بلغت نسبة الزيادة الناتجة عن ارتفاع الأسعار ٤٢٪ من اجمالي الزيادة في النفقات العامه ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، أما الزيادة الحقيقية في النفقات العامة فبلغت ٥٨٪ من اجمالي الزيادة في النفقات العامة .

---

(١) أحمد حشيش ، عادل : **أصول المالية العامة** ، (مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢) ، ص (١٠٩) .

(٢) Due, J.F.: **Government Finance, An Economic Analysis,** Third Edition, (R.D IRwin, Inc., U.S.A., 1963), PP. 4-42

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ـ ٢٥)

التزايـد الحقيقـي والظاهـري للنفقـــات العامـة في الاردن
للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردني)

البنود / السنوات	النفقـات العامـة بالأسعار الجارية	الرقـم القياسي لتكاليف المعيشة ١٩٨٠ = ١٠٠	النفقات العامه بالأسعار الثابتـه ١٩٨٠ = ١٠٠	الزيادة في النفقـات العامـة بالأسعار الجاريـة	الزيادة الحقيقية فـي النفقات العامة	% من اجمالـي الزيادة فـي النفقـات العامـه	الزيادة الظاهرية فـي النفقات العامـه	%من اجمالي الزيادة فـي النفقـات العامـه
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١٩٧٥	٢٠٤ر٩	٥٧ر٧	٣٥٥ر١	٣٥٨ر٣	٢٠٨ر١	٥٨	١٥٠ر٢	٤٢
١٩٨٠	٥٦٣ر٢	١٠٠ر٠	٥٦٣ر٢	—	—	—	—	—
١٩٨٦	١٠٠٢ر٦*	١٣٠ر٠	٧٧١ر٢	٤٣٩ر٤	٢٠٨	٤٧	٢٣١ر٤	٥٣

المصـــــدر :

الحقول (١ ، ٢) :

ـ البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشـهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، ص ٤ ٠

International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** Year Book, (Washington, D.C., 1985), P. 384.

بقيـة الحقـول : تم احتسابها كما يلـي :ـ

$$\text{الحقل (٣)} = \frac{\text{عمـود (١)}}{\text{عمـود (٢)}} \times ١٠٠$$

الحقـل (٤) = التغيرات في العمود (١) مثلا ٢ر٥٦٣ ـ ٩ر٢٠٤ = ٣ر٣٥٨

الحقـل (٥) = التغيرات في العمود (٣) مثلا ٢ر٥٦٣ ـ ١ر٣٥٥ = ١ر٢٠٨

$$\text{الحقل (٦)} = \frac{\text{عمـود (٥)}}{\text{عمـود (٤)}} \times ١٠٠٪$$

الحقـل (٧) = عمـود (٣) ـ عمـود (١)

$$\text{الحقـل (٨)} = \frac{\text{عمـود (٧)}}{\text{عمـود (٥)}} \times ١٠٠٪$$

* اعـادة تقديـــر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان عامل ارتفاع الأسعار يظهر تأثيرة بصورة واضحة أكثر من خلال مقارنة التزايد في النفقات العامة ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ، حيث ازدادت النفقات العامة من ٢ر٥٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ بالأسعار الجارية الى ٦ر١٠٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، بالمقابل ارتفعت الأسعار من ١٠٠٪ عام ١٩٨٠ الى ١٣٠٪ عام ١٩٨٦ ، ولو استبعد أثر ارتفاع الأسعار لوجد أن النفقات العامة قد ازدادت بالأسعار الثابتة من ٢ر٥٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٢ر٧٧١ مليون دينار عام ١٩٨٦، لذلك فان نسبة الزيادة في النفقات العامة الناتجة عن ارتفاع الأسعار تبلغ ٥٣٪ من اجمالي الزيادة في النفقات العامة ، بينما الزيادة الحقيقية بلغت نسبتها ٤٧٪ من اجمالي الزيادة الكلية ما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦، إضافة الى جميع الأسباب التي تم ذكرها في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاردن فهناك أسباب أخرى تتمثل بكونها اما إدارية كتزايد اعداد الموظفين وسوء التنظيم الاداري والاسراف في ملحقات الوظائف العامة كالسيارات والتلفونات والأثاث الفاخر، واما فنية كاختلاف الطرق المحاسبية وأسس احتساب النفقات كما سيتم توضيحه في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٢ المبحث الثالث : توزيع النفقات العامة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والشمولية ٠

تمثل دراسة توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة جانبا حيويا في الدراسات المالية ، نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به النفقات العامة في تحقيق ما تصبو اليه الدولة من أهداف في مختلف المجالات ، حيث أن نشاط الحكومة يكشف عن نفسه في واقع الحياة الاجتماعية عن طريق ما تقوم به من انفاق عام ، لذلك جاءت هذه الدراسة هادفة الى التعرف على طبيعة وأهمية النشاط الحكومي (من خلال مؤشر الانفاق) في كل قطاع ، والتعرف على سياسة الحكومة الانفاقية والأولويات التي توليها الحكومة اهتمامها عند اقرارها مشاريع الموازنة ، بالاضافة الى الوقوف على المجالات التي تتركز فيها النفقات العامة وهذا يمكننا من الحكم على مدى سلامة السياسة الانفاقية للحكومة ، ومن أجل تحليل توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة يجب تحديد ما يلي :

أولا : فترة الدراسة

تمتد فترة الدراسة من عام ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ وهي الفترة التي أمكن الحصول فيها على بيانات كافية ودقيقة عن توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة حيث تم اعتماد البيانات المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والتي تغطي المصادر المتوفرة منها هذه الفترة فقط ولا تتوفر بيانات في الاحصاءات الاردنية عن توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة * ٠

---

* من خلال مخاطبة صندوق النقد الدولي (IMF) تبين انه لا تتوفر بيانات عن توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة للفترة السابقة لعام ١٩٧٥ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : الأساس المحاسبي المستخدم في الدراسة

سوف يتم تحليل توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفه اعتمادا على كل من الاساس النقدي * وأساس الالتزام ** ، حيث أن الاردن اعتمد الاساس النقدي في حساب الايرادات العامة والنفقات العامة منذُ عام ١٩٥١ ، وذلك استنادا الى المادة " ٣١ " مكرره من النظام المالي رقم " ١ " لسنة ١٩٥١ والتي أضيفت اليهِ في ١٩٥٥/٧/١٦ ٠ نتيجة للمشكلات التي اصبحت تواجهها الأجهزة المحاسبية في الدولة ، والتي تمثلت بالنفقات المتحققة في سنة معينة ولم تدفع في تلك السنة لعدم معرفة قيمتها وحجمها الا عند تقديم المطالبات بها ،

---

* **الأساس النقدي**

يعرف هذا الأساس بأن تُثبّت العمليات المالية في وقت قبض أو دفع النقدية ، سواء كانت المقبوضات أو المدفوعات تخص المدة التي أجريت فيها أم مُددا مالية أخرى ، أي بغض النظر عما اذا كانت هذهِ الايرادات أو المصروفات تخص السنة الحالية أو السابقة أو اللاحقة، وهذا يعني أن الايرادات لا تتحقق الا عند القبض وأن النفقات لا تتحقق الا عند الدفع ٠

** **أساس الالتزام**

وهو أن يتضمن الحساب الختامي المصروفات التي تم الارتباط بها خلال السنة المالية المعنية سواء دُفعت هذه النفقات خلال هذه السنة أو بعدها ، ويعني ذلك تحميل السنة المالية بنفقات ملتزم ومرتبط بها وقد تدفع في سنة لاحقة ٠

أنظر :

- الفوارعة ، عبد الحليم والعلاوين، موسى : **المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها في الاردن** ، (الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٨٢) ص ٥ ٠
- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة : **الموازنة والسياسة المالية العامة للدولة** ، (عمان ، ١٩٧٤) ص ٢ من ملحق النظام الحاسبي ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استقدمت وزارة المالية خبراء لدراسة النظام المحاسبي وأوصوا بتطبيق نظام الالتزام الذي وضع موضع التنفيذ في السنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ ، واستمر الاردن على هذا الحال الى عام ١٩٧٨ ، حيث أخذت الحكومة بالعمل على الحد من استخدام هذا الأساس كما جاء في المادة " ١٠ " من النظام المالي رقم " ٣٨ " لسنة ١٩٧٨ والصادر بمقتضى المادة " ١١٤ " من الدستور والذي اعطى لوزير المالية بتنسيب من وزير الدائرة أو الوزارة الحق في تدوير أرصدة الالتزامات المتعاقد عليها خلال السنة لمدة لا تتجاوز السنة واذا دعت الضرورة أكثر من ذلك فلمجلس الوزراء الحق في تدويرها لمدة أكثر من سنة بناء على تنسيب من وزير المالية • نظرا للعيوب التى تعرض لها كل من الأساس النقدي واساس الالتزام والتي منها أن الأخير يُظهر النفقات العامة بصورة مضخّمة بسبب تحميل السنة اعباء والتزامات لم يتم انفاقها فعلا وانما تدفع في سنة لاحقة، كذلك فان الأساس النقدي لا يشمل كافة الحقائق الضرورية لتصوير المركز المالي السليم وبيان نتائج الأعمال الصحيحة ، حيث يقوم فقط بتسجيل العمليات النقدية من صرف وقبض فعلي ويتجاهل الالتزامات الأخرى بين الدولة والغير ، والتي لم تحصل ولم تصرف خلال السنة المالية وعلاجا لعيوب هذا الأساس فقد اعتمد الكثير من الدول ما يُعرف بالاساس النقدي المعدل * • ان هذه الاسس الثلاثة تعرضت للانتقاد في جوانب كثيرة ، مما حدا ببعض الدول الى الشروع

---

* **الأساس النقدى المعدل**

يُعّرف بأن تقوم الحكومة بخصم مبالغ من اعتمادات الموازنة (على الرغم من عدم صرف ودفع قيمتها) ، بأحد أنواع حسابات التسوية على أن يصرف المبلغ بعد ذلك من حساب المصروفات في السنة المالية التالية ، وفي هذه الحالة لا تُحمّل السنة المالية التالية بمصروفات خاصة بسنة لاحقة •

أنظر :

علي الدين ، سليمان : **الملامح الرئيسية للمحاسبة الحكومية** ، (المنظمة العربية للعلوم الادارية ، عمان ، ١٩٧٤) ، ص (٨) •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في تطوير أنظمتها المالية والمحاسبية متخذة اساس الاستحقاق * في اثبات عملياتها المالية ومنها الاردن حيث قامت وزارة المالية ومن خلال لجنة خبراء باعداد مشروع للنظام المالي الموحد . ورفع الى مجلس الوزراء لأستكمال اقراره حسب الأصول الدستورية المتبعة ، وقد ورد في المادة " ٥/أ " من هذا المشروع أساس الاستحقاق المحاسبي في اثبات العمليات المالية المختلفة لكافة دوائر ومؤسسات الدولة ، لكن لغاية الآن لم يطّبق هذا الأساس في الاردن ، أما صندوق النقد الدولي فيعتمد الأساس النقدي في حساب النفقات العامة لجميع دول العالم وبالنسبة للدول التي تعتمد أساس الالتزام في حساب نفقاتها فان الصندوق يقوم بتعديلها على الأساس النقدي .

ثالثا : مجال الدراسة

يشمل مجال الدراسة جميع أنواع النفقات العامة عدا النفقات المخصصة للأغراض التالية والتي تم استثناؤها من قبل صندوق النقد الدولي ** :-

- نفقات تسديد القروض وفوائدها .
- نفقات البرق والبريد .
- نفقات الاذاعة والتلفاز .
- نفقات الطيران المدني .

---

* **أساس الاستحقاق**

يُعرّف هذا الاساس في أن تتضمن حسابات السنة المالية جميع الايرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات التي قامت بها المنشأة خلالها ، دون اعتبار للتاريخ الذى حصلت أو دفعت فيه ، وتعطي هذه الطريقة للسنة المالية شخصية قائمة بذاتها حيث يضاف اليها جميع الحقوق وتستحق عليها جميع الالتزامات التي تنشأ خلالها ، ويقتضي الأخذ بهذا الأساس اجراء التسويات اللازمة لتحديد ما يخص كل سنة مالية من ايرادات ومصروفات وتحميلها بها . ومن مزايا هذا الاساس انه يُظهر كافة المصروفات والايرادات الخاصة بالسنة المالية الواحدة مما يجعل التقارير المالية أكثر فائدة لرسم السياسات المالية والتخطيط السليم لها .

أنظر : دهمش ، نعيم : " دراسات وأبحاث في المحاسبة الحكومية " **معهد الادارة العامة** ، عمان ، ١٩٧٥) ، ص ص ١١ - ١٢ .

** أنظر : International Monetary Fund: Government Finance statistics, Year Book, (Washington, D.C., 1986), P. 517 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- نفقات العدل .
- الايرادات المعادة .
- النفقات المعادة .

رابعا : اسلوب التحليل

سيتم تحليل توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات وتطورها عبر فترة الدراسة ، ألا أن دراسة الحجم المطلق وحدهُ لا يعطي مؤشرا دقيقا عن مدى استئثار كل قطاع من النفقات العامة ، كما أن دراسة معدلات نمو النفقات العامة في كل قطاع يعتبر مفيدا لغايات الدراسة ، لكن هذا لا يكفي اذ سيجري تحليل للأهمية النسبية للنفقات العامة في كل قطاع من خلال دراسة النفقات العامة في كل قطاع كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .

تتكون القطاعات الرئيسة التي سيتم على أساسها تحليل توزيع النفقات العامة من ما يلي :-

- **القطاعات الشمولية** * وتتكون من :-
  أ. الخدمات العامة : تشمل الادارة العامة والأمن الداخلي .
  ب. الدفاع .
- **قطاعات الخدمات الاجتماعية** وتتكون من :-
  أ. التعليم .
  ب. الصحة .
  جـ. الضمان الاجتماعي والرفاه .
  د. الاسكان والمراكز الاجتماعية .

---

* اطلق على قطاع الخدمات العامة والدفاع اسم القطاعات الشمولية وذلك اعتمادا على تسميتها كما وردت في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦- ١٩٩٠، الجداول (١٠ ، ١١ ، ١٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **قطاعات الخدمات الاقتصادية** وتتكون من :-

أ. الدراسات والأبحاث .

ب. الزراعة ، الغابات وصيد الأسماك .

ج. الصناعة ، التعدين ، والانشاءات * .

د. الكهرباء ، الماء ، الغاز .

هـ. النقل .

و. المواصلات .

ز. خدمات اقتصادية أخرى : تشمل خدمات السياحة والتموين .

- **قطاعات الخدمات الأخرى** ، وتشمل الخدمات الثقافية والشؤون الدولية والخدمات الاعلامية عدا الاذاعة والتلفاز .

---

* لم يكن قطاع الانشاءات قطاعا مستقلا قبل عام ١٩٨٦ ، ولكن ابتداء من هذا العام تم استحداث قطاع الانشاءات كقطاع مستقل نظرا للأهمية النسبية المتزايدة التي أكتسبها والتي تمثلت بتزايد الانفاق الرأسمالي على المعدات والالات الانشائية خلال السنوات السابقة لعام ١٩٨٦ ، حيث كانت النفقات والاستثمارات على هذا القطاع في الخطط التنموية السابقة لعام ١٩٨٦ تُوزع ضمن القطاعات الأخرى .

أنظر :

وزارة التخطيط ، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦- ١٩٩٠** ، ص ١٠١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٣٠٢ القطاعات الشمولية

يظهر الجدول (٢-٢٦) تطور الانفاق على القطاعات الشمولية ومعدل نموه والأهمية النسبية لهُ ، حيث بلغ الانفاق على هذهِ القطاعات ٧٠ر٧٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٢٣٤ر٦٩ مليون دينار عام ١٩٨١ ثم تزايد الى أن وصل الى ٢٧٥ر٣٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للانفاق على هذه القطاعات ٨ر١١٪ . أما الأهمية النسبية للأنفاق العام على هذه القطاعات كنسبة مئوية من مجمل النفقات العامة فقد بلغت ٣٨ر٩٧ ٪ عام ١٩٧٥ أرتفعت الى ٤٢ر٩٧٪ عام ١٩٨١ و انخفضت الى ٣٩٪ عام ١٩٨٥ ، وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي فقد اظهرت الأهمية النسبية اتجاها نحو الانخفاض حيث بلغت هذهِ النسبة ٢٢ر٦٨٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفضت الى ٢٠ر١٣٪ عام ١٩٨١ الى ١٧ر٠٦٪ عام ١٩٨٥ ، ويُعزى هذا الانخفاض الى أن اجمالي النفقات العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي قد اظهرت انخفاضا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، حيث بلغت هذه النسبة ٤٦٪ عام ١٩٨١ انخفضت الى ٤٣ر٥٪ عام ١٩٨٥ * .

١٠١٠٣٠٢ قطاع الدفاع

تولي الحكومة الاردنية اهتماما كبيرا للدفاع وتعطية الأولوية في سياساتها المالية والاقتصادية ، حيث تسعى الى حشد الطاقات المتاحة لدعم القوات المسلحة وتوفير كل متطلبات التطوير التقني للمؤسسات العسكرية من اسلحة وأجهزة ومعدات حربية ، لقد ترجمت الحكومة الاردنية هذا التوجّة من خلال مؤشر الانفاق العام على هذا القطاع . الجدول (٢ — ٢٦) يظهر حجم الانفاق على الدفاع ومعدل نموهِ وأهميتة النسبية ، حيث بلغ الانفاق على الدفاع ٤٨ر٣٠ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ١٣٨ مليون دينار عام ١٩٨١ ثم وصل الى ١٨٩ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي تزايد بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ ٩ر١١٪ ، أما الأهمية النسبية اذا أخذت كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة فقد اتسمت تقريبا بالثبات خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٧٥ — ١٩٨٥ حيث بلغت هذهِ النسبة حوالي ٦١ر٢٦٪ عام ١٩٧٥، ثم ارتفعت الى ٩٣ر٢٦٪ عام ١٩٨٥ ، أما الأهمية النسبية للانفاق على

---

* أنظر : الملحق الاحصائي ، رقم (٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ــ ٢٦)

الانفاق العام على القطاعات الشمولية وأهميته النسبية

في الاردن للفتـــرة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥

(بالمليون دينار اردنـــي)

البنـــود / السنوات	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥
١٠ القطاعات الشمولية	٧٠ر٧٥	٢٣٤ر٦٩	٢٧٥ر٣٥
٪ من اجمالي النفقات العامة	٣٨ر٩٧	٤٢ر٩٧	٣٩ر٢٤
٪ من الناتج المحلي الاجمالي	٢٢ر٦٨	٢٠ر١٣	١٧ر٠٦
معدل النمو السنوى المركب (٪)	١١ر٨	١١ر٨	١١ر٨
أ٠ الدفـــاع	٤٨ر٣٠	١٣٨ر٠٠	١٨٩ر٠٠
٪ من اجمالي النفقات العامة *	٢٦ر٦١	٢٥ر٢٧	٢٦ر٩٣
٪ من الناتج المحلي الاجمالي	١٥ر٤٨	١١ر٨٤	١١ر٧١
معدل النمو السنوى المركب (٪)	١١ر٩	١١ر٩	١١ر٩
ب٠ الخدمات العامـــة **	٢٢ر٤٥	٩٦ر٦٩	٨٦ر٣٥
٪ من اجمالي النفقات العامة	١٢ر٣٦	١٧ر٧٠	١٢ر٣١
٪ من الناتج المحلي الاجمالي	٧ر٢٠	٨ر٢٩	٥ر٣٥
معدل النمو السنوى المركب (٪)	١١ر٧	١١ر٧	١١ر٧

المصدر: الملحق الاحصائي ، الجـــداول (١ ، ٢ ، ٣) ٠

* يلاحـظ بأن هـذه النسـبة قد تكـون أقـل من ذلـك بسـبب أن إجمالـي النفقات العامـــة هنا معدلـــة على الاسـاس النقـدى من ناحية ومـن ناحيـة أخـرى تم اسـتثناء بعـــض أنواع النفقـات الأخـرى من الحساب اذ أن هـذه النسـبة اذا تم حسابها من المصـادر المحلية لوجدنا أنهـا بلـغت ٢٣٪ في عامـي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ ٠
أنظـــر: البنك المركزى الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عـدد (٨) ، ١٩٨٧ ، ص (٤٤) ٠

** تشـمل النفقـات الإدارة العامـة والأمـن الداخلـي ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدفاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الأجمالي فأظهرت ارتفاعا خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ اذ شكّلت في معظم سنوات هذه الفترة حوالي ١٥٪ ، أما في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ فشكّلت هذه النسبة حوالي ١١٪ من اجمالي الناتج المحلي ، ويعود هذا الانخفاض في الفترة الأخيرة الى انخفاض اجمالي النفقات العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي كما تم الاشارة الى ذلك سابقا ٠

٢٠١٠٣٠٢ قطاع الخدمات العامة

تشمل الخدمات العامة ، خدمات الادارة العامة (التي تشمل بدورها الخدمات التي تقدمها المؤسسات الادارية ، كديوان الخدمة المدنية ومعهد الادارة العامة ورئاسة الوزراء) والأمن الداخلي ٠ لقد أولت الحكومة الاردنية اهتماما كبيرا لهذا القطاع وحرصت على توفير كل أسباب الاستقرار الداخلي ، وذلك بدعم جهاز الأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني ، كذلك حرصت الحكومة على تطوير العملية الادارية من خلال انشاء معاهد متخصصة كمعهد الادارة العامة بالاضافة الى دور ديوان الخدمة المدنية في هذا المجال ٠ لقد ترجمت الحكومة هذا الاهتمام من خلال سياستها الانفاقية على قطاع الخدمات العامة بحيث يظهر الجدول (٢ ـ ٢٦) أن حجم الانفاق العام على هذا القطاع قد تزايد من ٢٢٫٤٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٨٦٫٣٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي زاد بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ ١١٫٧٪ ، أما الأهمية النسبية للانفاق على الخدمات العامة كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة فقد بلغت حوالي ١٢٪ في معظم السنوات التي شملتها فترة الدراسة ، وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، شكّلت النفقات على هذا القطاع ٧٫٢٪ عام ١٩٧٥ ارتفعت الى ٨٫٢٩٪ عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى ٥٫٣٥٪ عام ١٩٨٥ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٣٠٢ قطاعات الخدمات الاجتماعيـــــة

تشـــــمل قطاعات الخدمات الاجتماعية ، خدمات التعليم والصحةوالضمان الاجتماعي والرفاة والاسكان والمراكز الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأخرى، ونظرا لأهمية هـذهِ القطاعات فـــي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودورها في خدمـة المواطن وتحسين مستواه الاجتماعي والاقتصـادى، فقد أولتـها الحكومة جانبا كبيرا من الاهتمام من خلال سياستها الانفاقية، اذ بلـغ الانفاق على هذهِ القطاعات ١٥ر٤٧ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٥١ر١٨٦ مليون دينار عام ١٩٨٥ أى تزايـــد بمعدل نمو سنوى مركب بلـغ ١٢٪ كما يظهـر ذلك الجدول (٢ ـ ٢٧)، أما الأهمية النسبية للانفاق على قطاعات الخدمات الاجتماعية كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة، فيشير الجـــــدول (٢ ـ ٢٧) الى أنها ارتفعت من ٩٧ر٢٥٪ عام ١٩٧٥ الى ٥٨ر٢٦٪ عام ١٩٨٥، وكنسبة من النـاتـــج المحلي الاجمالي بلـغت ١١ر١٥٪ عام ١٩٧٥ وانخفضت الى ٥٥ر١١٪ عام ١٩٨٥ . لقـد تركز انفـــاق القطاعات الاجتماعية في قطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي ، بينما استأثر قطـــــاع الاسكان والخدمات الاجتماعية بنسبة أقل وسوف يتم مناقشة الانفاق على هـذهِ القطاعات كمـــا يلـــي :

١٠٢٠٣٠٢ قطـــاع التعليـــم

يشمل هذا القطاع الجامعات وكليات المجتمع الحكومية والمدارس بجميع أنواعها ووزاة التربية والتعليم ومكاتب المديريات الموزعة على مختلف مناطق المملكة . يظهر الجدول (٢ـ ٢٧) تطـور الانفاق على التعليم في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ حيث بلـغ الانفاق على التعليم ٥٢ر١٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ أرتفع الى ٥٦ر٨٦ مليون دينار عام ١٩٨٥، أى أزداد بمعدل نمو سنوى مركّب بلـــغ ٧ر١٣٪ ، لقد حظي قطاع التعليم بأهتمام كبير من جانب الحكومة تمثل في تبنيها سياسة تهـدف الى التطوير النوعي والكمي للتعليم اضافة الى تزايد اعداد الملتحقين بالمدارس والجامعـــــات وكليات المجتمع، مما ترتب عليهِ زيادة الانفاق على هذا القطـــاع .

حيث بلـغت الأهمية النسبية للانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي النفقات العامة ٩٪ عـــام ١٩٧٥ ارتفعت الى ٣٤ر١٢٪ عام ١٩٨٥، وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت هذهِ النسبة ما بين ٥ر٣٪ الى ٥ر٥٪ خلال فترة الدراسة . نتيجة لأهتمام الحكومة في زيادة عدد المؤسســـات التعليمية وتحسين مستواها والعمل على تطوير التعليم ونشـرهِ ، فقد تركز معظم الانفاق علـــى قطاع التعليم في المدارس ، كما يظهر الجدول (٢ـ ٢٨) بحيث بلـغ الانفاق على المدارس ٩٨ر١١ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع هذا الحجم الى ٢٣ر٣٥ مليون دينار عام ١٩٨١ الى ٧٦ر٦٤ مليـــون دينار عام ١٩٨٥ ، أى بلـغت نسبة الانفاق على المدارس حوالي ٥٧ر٧٢٪ من اجمالي الانفاق علـــى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ـ ٢٧)

الإنفاق العام على قطاعات الخدمات الاجتماعية وأهميته النسبية

فـي الاردن للفتـــــرة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

(بالمليون دينار اردنـي)

البنـــــود / السنـــــوات	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥
١٠ قطاعات الخدمات الاجتماعيـــة	٤٧ر١٥	١٥٠ر٩٦	١٨٦ر٥١
٪ مـن اجمالي النفقات العامـة	٢٥ر٩٧	٢٧ر١٤	٢٦ر٥٨
٪ مـن الناتج المحلي الاجمالي	١٥ر١١	١٢ر٩٥	١١ر٥٥
معدل النمو السنوى المركـــب (٪)	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠
أ٠ قطاع التعليـــم	١٦ر٢٥	٤١ر٥١	٨٦ر٥٦
٪ من اجمالي النفقات العامـة	٩ر١٠	٧ر٦٠	١٢ر٣٤
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	٥ر٣٠	٣ر٥٦	٥ر٣٦
معدل النمو السنوى المركـــب (٪)	١٣ر٧	١٣ر٧	١٣ر٧
ب٠ قطاع الصحـــة	٧ر٤٤	٢٠ر٤٨	٢٧ر٠
٪ من اجمالي النفقات العامـة	٤ر١٠	٣ر٧٥	٣ر٨٥
٪ من الناتج المحلي الاجمالـي	٢ر٣٨	١ر٧٦	١ر٦٧
معدل النمو السنوى المركـــب (٪)	١١ر٤	١١ر٤	١١ر٤
جـ٠ قطاع الضمان الاجتماعي والرفـاة	١٦ر٧٩	٧٥ر٠٤	٥٤ر٨٥
٪ من اجمالي النفقات العامـة	٩ر٢٥	١٣ر٧٤	٧ر٨٢
٪ من الناتج المحلي الاجمالـي	٥ر٣٩	٦ر٤٤	٣٠ر٤٠
معدل النمو السنوى المركـب (٪)	٧	٧	٧
د٠ قطاع الاسكان والمراكز الاجتماعيـــة	١ر٩٨	٤ر١٥	٥ر٦٨
٪ مـن اجمالي النفقات العامـة	١ر٠٩	٠ر٧٦	١ر٨١
٪ من الناتج المحلي الاجمالـي	٠ر٦٣	٠ر٣٦	٠ر٣٥
معدل النمو السنوى المركـب (٪)	٩ر٧	٩ر٧	٩ر٧

المصـــدر : الملحـــق الاحصائي، الجـــداول (١ ، ٢ ، ٣) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول (٢ ـ ٢٨)

تطور حجم الانفاق العـام على المدارس والجامعات وكليات المجتمع والاغراض التعليمية الأخرى في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

(بالمليون دينار اردنـــي)

السـنوات / البنود	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ *
اجمالي الانفاق على التعليـم	١٦ر٥٢	٢٣ر٣٦	٢٧ر٠٧	٣٠ر٩٨	٤٣ر٥٥	ـ	٤١ر٥١	٦٥ر٨٨	٧٥ر٧٣	٦٨ر٦٤	٨٦ر٥٦
ـ المدارس	١١ر٩٨	١٥ر٣٧	١٦ر٦٢	١٩ر٣٨	٢٦ر٧٣	ـ	٣٥ر٢٣	٤٨ر٩٠	٥٠ر٤٢	٥٠ر١٧	٦٤ر٧٦
ـ الجامعات	٢ر٣٩	٥ر٣١	٦ر٧٠	٦ر٩٨	١١ر٢١	ـ	ـ	٩ر٠٨	١٤ر٠٧	٦ر١٣	١٣ر٤٠
ـ أخـرى	٢ر١٥	٢ر٦٨	٣ر٧٥	٤ر٦٢	٥ر٦١	ـ	ـ	٧ر٩٠	١١ر٢٤	١٢ر٣٤	٨ر٤٠

المصدر : International Monetary Fund: **Government Finance Statistics,** Year Book, (Washington, D.C, 1986) P. 517 .

* تم احتسابها في وزارة المالية وفق نماذج خاصة لارسالها الي صندوق النقد الدولي (IMF) .

(ـ) غير متوفـــرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التعليم عام ١٩٧٥ ارتفعت هذهِ النسبة الى ٨٥٪ عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى ٧٥٪ عام ١٩٨٥، وهذا يؤكد ان تزايد اعداد الملتحقين بالمدارس وزيادة اهتمام الدولة بتطوير التعليم بأنواعهِ المختلفة ونشرهِ، وما يعنية هذا من ضرورة زيادة اعداد المدارس والمعلمين وتوفير الوسائل التعليمية مما ترتب عليهِ زيادة الانفاق على المدارس ، ومن ثم انعكس ذلك على الانفاق على قطاع التعليم.

٢٠٢٠٣٠٢ قطاع الصحة

من القطاعات التي توليها الحكومة الأهتمام قطاع الصحة ، حيث أحتل الانفاق عليهِ المرتبة الثالثة بالنسبة الى مجمل الانفاق على الخدمات الاجتماعية الجدول (٢ـ٢٧) يظهر الانفاق على قطاع الصحة والأهمية النسبية لهذا الانفاق خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، حيث ارتفع حجم الانفاق على هذا القطاع من ٧٫٤٤ مليون دينارعام ١٩٧٥ الى ٢٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أى أزداد بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ١١٫٤٪ أما الأهمية النسبية للأنفاق على قطاع الصحة كنسبة من اجمالي النفقات العامة فقد بلغت ١٠٫٤٪ عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٣٫٧٥٪ عام ١٩٨١ ثم ارتفعت بشكل طفيف الى ٣٫٨٥٪ عام ١٩٨٥، أما كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد تراوحت نسبتها ما بين ١٫٥٪ الى ٢٫٥٪ خلال فترة الدراسة . لقد توسعت الخدمات الصحية بشكل كبير في المملكة ، ولعل هذا التطور في الخدمات الصحية يبدوا واضحا من خلال الجدول (٢ ـ ٢٩).

جدول (٢ ـ ٢٩)

تطور عدد المراكز الصحية والعيادات الحكومية في الاردن
خلال السنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ـ المراكز الصحية	٩٦	٩٩	١٥٠	١٨٨	١٩٧
ـ العيادات القروّية	٢٧٠	٢٧٨	٢٤٥	٢٢٧	٢٢٧
ـ مراكز الأمومة والطفولة	٧٨	٩٣	١٠٠	١٠١	١٠٢
ـ عيادات طب الأسنان	٤٤	٤٦	٥٧	٥٨	٥٨

المصدر : المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة : النشرة الاحصائية السنوية ، العدد (٣٧) ، ١٩٨٦ ، ص ١٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٢٠٣٠٢ قطاع الضمان الاجتماعي والرفاه

يُظهر الجدول (٢ ـ ٢٧) الانفاق العام على الضمان الاجتماعي والرفاه والأهمية النسبية لهذا الانفاق خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، بلغ الانفاق العام على هذا القطاع ١٦٫٧٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٧٥٫٠٤ مليون دينار عام ١٩٨١ ، ثم انخفض الى ٥٤٫٨٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وبهذا يكون قد نما بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ ٧٪ ٠ أما الأهمية النسبية للأنفاق على هذا القطاع كنسبة من اجمالي النفقات العامة فقد ارتفعت من ٩٫٢٥٪ عام ١٩٧٥ الى ١٣٫٧٤٪ عام ١٩٨١ وانخفضت الى ٧٫٨٢٪ عام ١٩٨٥ ، وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت نسبتها ما بين ٢٪ الى ٩٪ في جميع سنوات الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ٠ بالرغم من هذا الانخفاض في الأهمية النسبية لهذه النفقات سواء كنسبة من اجمالي النفقات العامة أو الناتج المحلي الاجمالي ، ألا أنها تشكّل نسبة مرتفعه مقارنة مع الأهمية النسبية للانفاق العام على بنود الخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والصحة والتي سبق الحديث عنها بالتفصيل ٠

ان الارتفاع في حجم الانفاق على الضمان الاجتماعي والرفاه ، ناتج عن ازدياد نفقات الاعانات والتحويلات الجارية والتي يذهب جزء كبير منها الى قطاع الضمان الاجتماعي والرفاه كما يظهر الجدول (٢ ـ ٣٠) ، حيث ارتفع حجم الانفاق على الاعانات والتحويلات الجارية من ٣١٫٥١ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٩٤٫٩١ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ ٧٫٦٪، وبالرغم أن الأهمية النسبية للأنفاق على الاعانات والتحويلات الجارية قد انخفضت من ١٧٫٥٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٧٥ الى ١٣٫٥٪ عام ١٩٨٥ ، ألا أن معظم نفقات الاعانات والتحويلات الجارية قد تضمنتها نفقات الضمان الاجتماعي والرفاه ، حيث ارتفعت نسبة الانفاق هذا البند من ٥٣٪ من اجمالي نفقات الاعانات والتحويلات الجارية عام ١٩٧٥ الى ٨٤٪ عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى ٥٨٪ عام ١٩٨٥ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ــ ٣٠)

الأهمية النسبية للانفاق العام على الاعانات والتحويلات الجارية والضمان الاجتماعي والرفاه في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

البنـــود / السنـــوات	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥
نفقات الاعانات والتحويلات الجارية (مليون* دينـــار)	٣١ر١	٨٩ر٦٤	٩٤ر٩١
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	١٧ر٥	١٦ر٤	١٣ر٥
الانفاق على الضمان الاجتماعي** والرفـــاه كنسبة مئوية من اجمالي الانفاق على الاعانات والتحويلات الجاريـــة (٪)	٥٣	٨٤	٥٨

المصـــدر :

International Monetray Fund: **Government Finance Statistics,** Year Book, (Washington, D.C. U.S.A , 1986) , P. 517 .

* تشمل نفقات الاعانات والتحويلات الجارية :نفقات التقاعـــد والمكافـــات والمساهمات والتعويضات ونفقات الدعم كدعـــم المحروقات والتموين والنفقـــات الطارئـــة واغاثـــة النازحيـــن وأخـــرى ٠

** ورد تسـمية الضمان الاجتماعي تحت المادة ١١٢ من قانون الموازنـــة العامـــة ، أمـــا نفقـــات الرفاه فتشـــمل الاعانات والتعويضات ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠٢٠٣٠٢ قطاع الاسكان والمراكز الاجتماعية

تشمل نشاطات قطاع الاسكان والمراكز الاجتماعية الخدمات التى تقدمها الحكومة لتوفير الأبنية الحكومية والتي تنفُّذ في جزء منها عن طريق وزارة الأشغال العامة ، وخدمات توفير وبناء المراكز الاجتماعية والتي تتولى وزراة العمل والتنمية الاجتماعية مهمة تنفيذها ، الجدول (٢ ـ ٢٧) يظُهر تطور حجم الانفاق على هذا القطاع وأهميتهُ النسبية في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، حيث ارتفع هذا الحجم من ١ر٩٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٥ر٦٨ مليون دينار عام ١٩٨٥، أى ازداد بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٧ر٩٪ ، أما الأهمية النسبية للانفاق على هذا القطاع كنسبة من اجمالي النفقات العامة فقد تراوحت نسبتها ما بين ٥ر٠٪ ـ ٥ر١٪ ، وأقل من ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في جميع السنوات التي شملتها فترة الدراسة .

يلاحظ أنهُ في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ تركز الانفاق على هذا القطاع في المراكز الاجتماعية كما يشير الجدول (٢ ـ ٣١) ، حيث بلغ الانفاق على المراكز الاجتماعية ١ر٤٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ أي ما يعادل ٧٤٪ من اجمالي الانفاق على هذا القطاع ، ارتفع الى ٢ر٥٦ مليون دينار عام ١٩٧٩ أي ما يعادل ٥٦٪ من اجمالي الانفاق على هذا القطاع . أما الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ والتي تمثل مرحلة تطبيق خطة التنمية الخمسية الثانية، فحدث تحّول جذرى في الانفاق على هذا القطاع ، حيث تركز معظم الانفاق في الاسكان بينما كان الانفاق على المراكز الاجتماعية قليلا جدا أو معدوما كما في الأعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، أما في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ شكّل الانفاق على الاسكان ٦٢٪ وعلى المراكز الاجتماعية ٣٨٪ من اجمالي الانفاق على هذا القطاع .

يمكن تفسير ذلك انهُ في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ تم انجاز العديد من المشاريع والمراكز الاجتماعية ، فقد تم انشاء سبعة مراكز جديدة لرعاية وتأهيل المعوقّين وتوسيع مركز قائم بالاضافة الى انشاء أربع دور حضانة تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية ، وانشاء (٢١) دار للحضانة بدعم من الحكومة بالتعاون مع منظمة اليونسكو (١) . أما الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ فقد أظهرت الدارسات أن الحاجة

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** ، ص (٢٧٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ـ ٣١)

تفصيـل الانفاق العـــام علـى قطـاع الاسـكان والمراكـز الاجتماعيـة في الاردن للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

البنـــود / السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ *
اجمالي الانفاق على الاســـكان والمراكز الأجتماعية (مليـــون دينـــار) الانفـــاق علـــى :ـ	١ر٩٨	٢ر٠١	٣ر٢٣	٢ر٨٧	٤ر٥٦	a	٤ر١٥	٨ر٧٥	٧ر٨٣	٤ر٣٢	٥ر٦٨
الاســـكان ** (مليون دينار)	٠ر٥٢	٠ر٤١	١ر٠٠	١ر٠٠	٢ر٠٠	a	٤ر١٥	٨ر٧٥	٤ر٧٨	٢ر٦٠	٥ر٦٨
المراكز الاجتماعية (مليون دينار)	١ر٤٦	١ر٦٠	٢ر٢٣	١ر٨٧	٢ر٥٦	a	—	—	٣ر٠٥	١ر٧٢	—

المصـــدر :ـ International Monetary Fund: **Government Finance Statistics,** Year Book, (Washington, D.C. 1986), P. 517 .

(a) غير متوفـــرة

* تم احتسابها في وزارة المالية وفق نماذج خاصة لارسالها الى صندوق النقد الدولـي ٠

** تشمل نشاط الحكومة في قطاع الاسكان (المتمثل في دور وزارة الاشغال العامة وزارة التنمية الاجتماعية) ولا تشمل نشـــاط مؤسســة الأســكان ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السكنية في المملكة تقدر بحوالي ١٦ ألف وحدة سكنية ، لذلك أبدت الحكومة توجها نحو العمل على توفير السكن الملائم خاصة لذوي الدخل المحدود والمتدني من خلال المساهمة في تمويل بعض المشاريع السكنية ، كذلك شهدت هذه الفترة استحداث الحكومة لدوائر ووزارات جديدة مما يعني توفير الأبنية اللازمة لها ، أو قيام دوائر قائمة بالتوسع ببناء مباني جديدة مما ترتب عليه زيادة الانفاق على الأسكان ٠

٣٠٣٠٢ قطاعات الخدمات الاقتصادية *

تعتبر الخدمات الاقتصادية ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي لاي بلد من بلدان العالم ، وبالنسبة للاردن فان قطاعات الخدمات الاقتصادية هي القطاعات الرئيسة التي يتوقف عليها حجم الناتج القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية ٠ تشمل هذه القطاعات قطاع الزراعة والغابات ، الصناعة والتعدين والانشاءات ، النقل والمواصلات ، الكهرباء والماء والغاز ، الدراسات والأبحاث ، والخدمات الاقتصادية الأخرى ، ونظرا لاهمية هذه القطاعات فان الحكومة الأردنية أولتها اهتماما كبيرا ، واتخذت اجراءات وسياسات عديدة من أجل تطوير هذه القطاعات والنهوض بها وأحد هذه الاجراءات تمثل في زيادة الانفاق العام عليها ٠ يظهر الجدول (٢ ـ ٣٢) تطور حجم الانفاق على القطاعات الاقتصادية والأهمية النسبية لهُ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، حيث ارتفع حجم الانفاق على هذهِ القطاعات من ٦٠٫٧٢ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٥٧٫٩٠ مليون دينار عام ١٩٨٥ أي تزايد بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ ٩٪ ، وعلى الرغم من أن الانفاق على القطاعات الاقتصادية قد اتسم بتزايد حجمهِ المطلق خلال هذه الفترة ألا أن الأهمية النسبية للأنفاق هذه القطاعات بالنسبة الى اجمالي النفقات العامة

---

* سمّيت هذه القطاعات بقطاعات الخدمات الاقتصادية وفقا للتسمية التي اطلقها عليها صندوق النقد الدولي ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ــ ٣٢)

الإنفاق العام على قطاعات الخدمات الاقتصادية وأهميتها النسبية

في الاردن للفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥

(بالمليون دينار اردنـــي)

البنـــود / السنوات	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥
١٠ قطاعات الخدمات الاقتصاديـــة	٦٠٫٧٢	١٥٤٫٦٦	١٥٧٫٩٠
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	٣٣٫٤٤	٢٨٫٣٢	٢٤٫٨٢
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	١٩٫٤٦	١٣٫٢٧	٩٫٧٩
معدل النمو السنوي المركـــب (٪)	٩	٩	٩
١٠ قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٦٫١	٩٫١٨	١٢٫٠٢
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	٣٫٥٨	١٫٦٨	١٫٧١
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	٢٫٠٩	٠٫٧٩	٠٫٧٤
معدل النمو السنوي المركـــب (٪)	٤٫٠	٤٫٠	٤
ب ٠ قطاع الصناعة والتعدين والانشاءات	١١٫٣٨	٤٢٫٢٩	٣٢٫٣٧
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	٦٫٢٦	٧٫٧٤	٤٫٦١
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	٣٫١٥	٣٫١٣	٢٫٠٠
معدل النمو السنوي المركب (٪)	٦٫٤	٦٫٤	٦٫٤
جـ٠ قطاع الكهرباء والمياه والغـــاز	٨٫١٥	١٧٫٣٣	٤٥٫٣٦
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	٤٫٧٦	٣٫١٧	٦٫٤٦
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	٢٫٧٧	١٫٤٩	٢٫٨١
معدل النمو السنوي المركب (٪)	٩	٩	٩
د٠ قطاع التعليـــم	٢٣٫٤٤	٦٨٫٠٧	٤٧٫٤٨
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	١٢٫٩١	١٢٫٤٧	٦٫٧٨
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	٧٫٥١	٥٫٨٤	٣٫٩٥
معدل النمو السنوي المركب (٪)	٤٫٥	٤٫٥	٤٫٥
هـ٠ قطاع المواصلات *	٥٫٢٧	٢٫٤٦	ــ **
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	٢٫٩٠	٠٫٤٥	ــ
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	١٫٦٩	٠٫٢١	ــ
معدل النمو السنوي المركب (٪)	ــ ٦	ــ ٦	
و٠ قطاع الدراسات والابحاث	٢٫٧٨	٦٫٦٢	١٥٫٨٧
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	١٫٥٣	١٫٢١	٢٫٢٦
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	٠٫٨٩	٠٫٥٧	٠٫٩٨
معدل النمو السنوي المركب (٪)	٩٫٤	٩٫٤	٩٫٤
ز٠ قطاع الخدمات الاقتصادية الأخرى ***	٢٫٦٩	٨٫٧١	٤٫٨٠
٪ من اجمالي النفقات العامـــة	١٫٤٨	١٫٦	٠٫٦٨
٪ من الناتج المحلي الاجمالـــي	٠٫٨٦	٠٫٧٤	٠٫٣١
معدل النمو السنوي المركب (٪)	٣٫٨	٣٫٨	٣٫٨

المصدر: الملحق الاحصائي ، الجـداول (١ ، ٢ ، ٣) ٠

* يستثنى منها نفقات الخدمات البريدية والبرق ٠

** لا تتوفر بيانات عن هذا العام ويبدو أنها مشمولة مع قطاع النقل ، حيث أن بنـد نفقات النقل والمواصلات وردت مع بعضها البعض تحت رقـم موحـد في هـذا العـام ٠

*** تشمل الخدمات السياحية وخدمات التعوين ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قد أظهرت انخفاضا حيث بلغت ٣٣٪ عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٢٤٪ عام ١٩٨٥ ، أما الأهمية النسبية لهذهِ النفقات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت ٤٦ر١٩٪ عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٧٩ر٩٪ عام ١٩٨٥ .

من أجل اجراء تحليل اقتصادى لتوزيع النفقات العامة على قطاعات الخدمات الاقتصادية ، تم تقسيم هذهِ القطاعات الى مجموعتين فرعيتين هما *:-

أولا : مجموعة قطاعات الانتاج السلعي ، وتضم :

أ. قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك .

ب . قطاع الصناعة والتعدين والانشاءات .

جـ. قطاع الكهرباء والماء والغاز .

ثانيا : مجموعة قطاعات البنية التحتية ، وتضم :

أ. قطاع النقل .

ب . قطاع المواصلات .

جـ. الدراسات والأبحاث .

د . الخدمات الاقتصادية الأخرى .

١٠٣٠٣٠٢ مجموعة قطاعات الانتاج السلعي :

١٠١٠٣٠٣٠٢ قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك .

يعتبر قطاع الزراعة والغابات من القطاعات الأساسية المهمه في اقتصاد أى بلد نظرا لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الميزان التجارى ودوره في توفير فرص الاستخدام للسكان ، ففي الاردن اتسم هذا القطاع بانخفاض مساهمتهِ في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت بأسعار السوق ٢ر٧٪ عام ١٩٨٥ مقارنة مع قطاعات الصناعة والتعدين والانشاءات التي بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ٥ر٢٣٪ عام ١٩٨٥ (١) ، أما الانفاق على هذا القطاع فقد اتسم بانخفاض أهميتهِ النسبية الى اجمالي النفقات العامة على الرغم من تزايد حجم الانفاق بالأرقام المطلقة خلال الفترة

---

* تم هذا التقسيم على ضوء التقسيم الوارد في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ـ ١٩٩٠ ، ص (٩٤) .

(١) البنك المركزى الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية**، عدد (٨)، ١٩٨٧ ، ص (٧٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، كما يظُهر الجدول (٢ ـ ٣٢) ، حيث ارتفع حجم الانفاق على هذا القطاع من ٦ر٥١ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ١٢ر٠٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أى نما بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٤٪ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، وهو معدل منخفض اذا ما قورن بمعدلات نمو الانفاق على قطاعات الخدمات الاجتماعية كما تم الاشارة الى ذلك سابقا .

إن الأهمية النسبية للأنفاق على قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك كنسبة من اجمالي النفقات العامة بلغت ٥٨ر٣٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفضت الى ٧١ر١٪ عام ١٩٨٥ ، كذلك يلاحظ أن الأهمية النسبية للانفاق على هذا القطاع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من ٠٩ر٢٪ عام ١٩٧٥ الى ٧٤ر٠٪ عام ١٩٨٥ ، يعتبر هذا الانخفاض في معدل تزايد الانفاق على قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك ، الذى يشكّل أحد قطاعات الانتاج السلعي المهمة في الاقتصاد الاردني ظاهرة بحاجة الى اعادة نظر في توجهات الحكومة الانفاقية وهذه الحقيقة تبدو واضحة اذا ما تم مقارنة الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي التي اتسمت بالانخفاض حيث بلغت كما تم الاشارة الى ذلك سابقا ٢ر٧٪ عام ١٩٨٥ ، ولما كانت الأهمية النسبية لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة فانه يجب العمل على الحيلولة دون هذا الانخفاض بعدة طرق واجراءات منها زيادة الانفاق العام على هذا القطاع الحيوي ، الذى يجب أن يحُظي باهتمام كبير نتيجة الأهتمام المتزايد بموضوع الأمن الغذائي من قبل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية ، وكذلك فان الزيادة السكانية العالية وما ترتب عليها من زيادة في الاحتياجات الغذائية جعلت هذا القطاع قاصرا عن تلبية معظم هذه الاحتياجات ، مما ترتب عليه اعتماد الحكومة على الاستيراد لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١٠٣٠٣٠٢ قطاع الصناعة والتعدين والانشاءات

نظرا لأهمية قطاع الصناعة والتعدين والانشاءات المتزايدة في الاقتصاد الاردني لكونهِ يمثل محورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويلعب دورا فعّالا في تحريك الفعاليات الاقتصادية واجتذاب رؤوس الأموال وخلق فرص عمل جديدة ، فان الحكومة الاردنية انتهجت خلال هذهِ الفترة سياسة صناعية تتلخص في ابراز دور القطاع الخاص ودعم الصناعات التي تنمي القدرات والامكانات القادرة على استخدام أحدث أساليب الانتاج المتطورة (١) ، وتتخذ الحكومة العديد من الأجراءات التنظيمية كوضع قانون لتشجيع الاستثمار وتعديل قانوني الجمارك وضريبة الدخل لصالح تطور وتقدم القطاع الصناعي ، واجراءات أخرى ذات أثر مباشر على هذا القطاع تتمثل في الانفاق الحكومي على هذا القطاع ، يظُهر الجدول (٢ ـ ٣٢) تطور الانفاق على هذا القطاع خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، حيث بلغ حجم الانفاق عليه ٣٨ر١١ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٣٧ر٣٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي نما بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٤ر٦٪ . أما الأهمية النسبية للأنفاق على هذا القطاع نسبة الى اجمالي النفقات العامة فقد بلغت ٢٦ر٦٪ عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٦١ر٤٪ عام ١٩٨٥ .

ويمكن تفسير هذا التزايد في الانفاق على قطاع الصناعة والتعدين والانشاءات في هذهِ الفترة الى قيام الحكومة بانشاء العديد من المصانع كانشاء مدينة سحاب الصناعية ، وانشاء المنطقة الحرة في العقبة ، وانشاء مصنع لاستخراج النحاس ومصنع للأسمنت في منطقة الرشادية ومصنع الزجاج في معان ... الخ ، هذا التوسع في انشاء الصناعات ترتب عليهِ زيادة الانفاق الحكومي على المعدات والآلات الانشائية الضرورية لخدمة هذهِ الصناعات ، حيث شهد قطاع الانشاءات نموا كبيرا خلال النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات ، فأرتفعت مساهمتهُ في الناتج المحلي الأجمالي بسعر الكلفة من ٥٪ عام ١٩٧٥ الى ١١٪ عام ١٩٨٠ (٢) .

---

(١) حوار مع معالي وزير الصناعة الاردني ، " **مجلة التنمية الصناعية** " المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، العدد (٥) ، ١٩٨٥ ، ص (١١) .

(٢) البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص . الجدول (٤٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠١٠٣٠٣٠٢ قطاع الكهرباء والمياه والغاز

يحتل قطاع الكهرباء والطاقة أهمية خاصة بسبب ارتباط جميع القطاعات به واعتمادها عليه ، ولذلك أولت الحكومة اهتماما كبيرا بهذا القطاع حتى أصبح الاردن من بين الدول النامية التي تتميز بارتفاع نسبة ايصال خدمات الكهرباء والمياة للسكان اذ وصلت الى ٩٦٪ من مجمل السكان . الجدول (٢ - ٣٢) يظهر الانفاق على هذا القطاع والأهمية النسبية له خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، حيث بلغ الانفاق على الكهرباء والمياة والغاز ٨٫٦٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٤٥٫٣٦ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ ٩٪ خلال هذه الفترة . أما الأهمية النسبية لهذا الانفاق كنسبة من اجمالي النفقات العامة من ٧٦٫٤٪ عام ١٩٧٥ الى ٤٦٫٦٪ عام ١٩٨٥ ، وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت من ٧٧٫٢٪ عام ١٩٧٥ الى ٨١٫٢٪ عام ١٩٨٥ .

ويمكن تفسير هذا الاتجاه في تزايد الانفاق الحكومي على هذا القطاع ، بأن هذه الفترة شهدت انشاء عدد لا بأس به من محطات توليد الكهرباء بلغ عددها (٦) محطات أهمها محطة كهرباء الحسين الحرارية [١] ، وكذلك أنشيء العديد من السدود المائية كسد وادى العرب وتطوير سد الملك طلال بالاضافة الى استغلال المياة الجوفية عن طريق حفر العديد من الآبار فقد تم حفر ٣٧٨ بئرا في المناطق المرتفعة وفي منخفض وادى الاردن [٢] ، كذلك قامت الحكومة باجراء الدراسات المتعددة والمسوح الجيولوجية للتحقق من وجود الغاز الطبيعي الى أن تم اكتشافه في منطقة الريشة [٣] ، بالاضافة الى انشاء محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز ، ولذلك فان جميع هذه المشاريع ادت الى تزايد الانفاق العام على هذا القطاع .

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠** ، ص (٤٦٢) .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة التخطيط: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠** ، ص ص ٤٨٠ - ٤٨٦ .

(٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، وزارة المالية: دائرة الموازنة العامة : **قانون الموازنة العامة لعام ١٩٨٨**، ص (٢٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٣٠٣٠٢ مجموعة قطاعات البنية التحتية

١٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاع النقل

حظي هذا القطاع باهتمام كبير من قبل الحكومة نظرا لما يؤديه من دور كبير في توفير وتهيئة الظروف الملائمة للاسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ انهُ يرتبط بعلاقة قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية كقطاع الزراعة والصناعة والتجارة ، فالانتاج الزراعي والصناعي حتى يمكن تسويقه ونقلهِ الى مراكز التصدير فان الأمر يستلزم توفير وسائل النقل والطرق بأنواعها المختلفة ، وكذلك حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية من ناحية أقليمية وحتى تشمل كل المناطق في المملكة فان وجود قطاع نقل متطور يعتبر ضروريا لتحقيق هذهِ الأهداف . يشمل قطاع النقل الطرق البرية التي تستخدم للنقل بواسطة الحافلات والشاحنات ، والطرق البحرية والموانيء ووسائل النقل الأخرى كالقطارات ، ونتيجة لاحساس الحكومة بأهمية الدور الذي يلعبهُ قطاع النقل فانهُ استأثر بالمرتبة الأولى من اجمالي الانفاق على القطاعات الاقتصادية ، والمرتبة الثانية من اجمالي الانفاق العام بعد الدفاع ، يظهر الجدول (٢ ـ ٣٢) حجم الانفاق على قطاع النقل وأهميتهُ النسبية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، حيث بلغ حجم الانفاق على هذا القطاع ٢٣٫٤٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٦٨٫٠٧ مليون دينار عام ١٩٨١ ، ومن ثم انخفض الى ٤٧٫٤٨ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٥٫٤٪ ، إن الأهمية النسبية للأنفاق على هذا القطاع كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة فقد بلغت ١٢٫٩١٪ عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٦٫٧٨٪ عام ١٩٨٥ ، وكذلك الحال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت ٧٫٥٪ عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٢٫٩٥٪ عام ١٩٨٥ ، ولقد شهدت الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ تأسيس ثلاث شركات مشتركة من خلال التعاون العربي في مجال نقل البضائع والمسافرين ، فتأسست الشركة الاردنية للنقل البرى عام ١٩٧٦ والشركة الاردنية العراقية للنقل البحرى عام ١٩٧٦ ، أضافة الى انشاء أربعة أرصفة للبضائع بطول ٧٢٠ مترا في العقبه [١] .

---

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص (٤٠٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاع المواصلات

يعتبر قطاع المواصلات من قطاعات البنية التحتية التي أولتها الحكومة اهتماما كبيرا من خلال خططها التنموية المتعاقبة ، والتي ركزت على ضرورة تعميم الخدمة الهاتفية وتحديثها بشكل مستمر ولقد قامت الحكومة بالعمل على توفير الخدمات الهاتفية لكل مناطق المملكة وادخلت المقاسم الالكترونية في خدماتها ، وادخلت خدمات البريد السريع والفرز الالي وأيضا قامت مؤسسة المواصلات بدعم الاتصالات الدولية وذلك بانشاء محطة أرضية عام ١٩٧٩ للعمل مع القمر الصناعي المحلق فوق المحيط الأطلسي (١) ، الجدول (٢ ـ ٣٢) يظهر الانفاق العام على قطاع المواصلات والأهمية النسبية لهذا الانفاق خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، حيث بلغ حجم الانفاق على قطاع المواصلات ٢٧ر٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ انخفض الى ٥٢ر٢ مليون دينار عام ١٩٨٤ ، أما معدل النمو السنوي فيظهر انهُ انخفض بمعدل ٦٪ خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ . إن الأهمية النسبية كنسبة من اجمالي النفقات العامة اتجهت نحو الانخفاض حيث بلغت ٩ر٢٪ عام ١٩٧٥ انخفضت الى ٤٢ر٠٪ عام ١٩٨٤ ، وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد تراوحت هذهِ النسبة ما بين ١٣ر٠٪ ـ ٧ر١٪ في معظم سنوات فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ .

يمكن تفسير هذا الاتجاة في الانفاق على قطاع المواصلات الى انهُ حقق معدلات نمو عالية حتى عام ١٩٧٦ حيث تم في هذهِ الفترة انشاء الشبكات الأساسية الضرورية لتوفير الخدمات الهاتفية ، وهي بالطبع ذات تكاليف عالية الأمر الذى يقتضي زيادة الانفاق العام ، ولكن ابتداء من عام ١٩٨١ أخذ الانفاق يعود الى مستوياتهِ الطبيعية بسبب اكتمال الشبكات الأساسية وتجهيزها اضافة الى أن توفير بقية الخدمات يعتبر ذو تكلفة أقل مما انعكس على انخفاض حجم النفقات العامة على هذا القطاع .

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط : **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** ، ص (٢٠٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاع الدراسات والأبحاث

بدأ اهتمام الاردن في وضع سياسات وطنية للعلوم والتكنولوجيا منذُ أوائل الستينات حيث تم تشكيل مجلس البحث العلمي الاردني عام ١٩٦٤ ، وقام هذا المجلس بدعم البحوث العلمية ، ونمت قدرة الاردن على اجراء البحوث العلمية من خلال ظهور عدد من المؤسسات العلمية ومنها الجامعات الثلاث *، ودائرة الدراسات والأبحاث في البنك المركزي ومديرية البحث والارشاد الزراعي والجمعية العلمية الملكية ، كما حقق الاردن انجازات كبيرة في مجال اعداد القوى البشرية المدربة من خلال خطط التعليم المتتابعة، وكذلك وضع الخطط الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب توفير البيانات الاحصائية والمعلومات الدقيقة والمنتظمة وحفظها وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة ووضعها تحت تصرف الباحثين ومتخذي القرارات ، لذلك أُنشئت دائرة الاحصاءات العامة التي تتحمل الجزء الاكبر من اعباء تجميع المعلومات ونشرها ٠

لقد ترجمت الحكومة الأردنية اهتمامها بنشر وتوسيع قاعدة الدراسات والأبحاث العلمية من خلال تزايد الانفاق العام على هذا البند كما يظهر الجدول (٢ ــ ٣٢) ، حيث بلغ الانفاق على الدراسات والأبحاث ٢ر٧٨ مليون دينار عام ١٩٧٥ أرتفع الى ١٥ر٨٧ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أي ازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٤ر٩٪ ٠ أما الأهمية النسبية للانفاق على الدراسات والأبحاث كنسبة من اجمالي النفقات العامة فقد ارتفعت من ٥٣ر١٪ عام ١٩٧٥ الى ٢٦ر٢٪ عام ١٩٨٥ ، وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت ما بين ١٣ر٠٪ الى ١٪ في جميع سنوات فترة الدراسة ٠

---

* تم حديثا انشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠٢٠٣٠٣٠٢ قطاعات الخدمات الاقتصادية الأخرى

تشمل هذه القطاعات الخدمات السياحية التي تقدمها وزارة السياحة والخدمات التموينية التي تقدمها وزارة التموين ، ونظرا لما يتمتع به الاردن من امكانات ومعالم سياحية تمثلت في المواقع الآثرية والتاريخية والدينية والسياحية أولت الحكومة قطاع السياحة اهتماما كبيرا لدوره الفعّال في زيادة الدخل القومي وخلق فرص العمل ودعم ميزان المدفوعات ، وتمثل هذا الاهتمام من جانب الحكومة في اتخاذ الاجراءات بالمشاركة الفعالة مع القطاع الخاص لاستكمال المرافق والخدمات السياحية ، حيث تم خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ تنفيذ العديد من المشاريع السياحية منها توسيع مركز زوّار عمان وتطوير موقعي جرش والبتراء وتطوير شاطيء البحر الميت والعقبه ومنتزهات دبين ومنطقة الازرق ومشروع حمامات ماعين المعدنية ، أما في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ فقد تم انشاء الكلية الفندقية وصيانة المواقع السياحية ... الخ (١). أما بالنسبة الى الخدمات التموينية فان القطاع الخاص يتولى القيام بمعظم هذا النشاط ، لكن الحكومة أخذت على عاتقها تحمّل جزء من هذا النشاط يتمثل في استيراد وتوزيع عدد محدد من السلع التموينية الأساسية بقصد توفيرها للمواطنين بأسعار محددة وانشاء صوامع للحبوب ومستودعات لحفظ اللحوم والخضار والفواكه وجميع هذه الأجراءات تقتضي زيادة الانفاق العام عليها .

يظهر الجدول (٢ ـ ٣٢) الانفاق العام على الخدمات الاقتصادية الأخرى والأهمية النسبية لهذا الانفاق خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، حيث بلغ حجم الانفاق على هذه الخدمات ٢٫٦٩ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٤٫٨ مليون دينار عام ١٩٨٥، أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٣٫٨٪ ، أما الأهمية النسبية كنسبة من اجمالي النفقات العامة فقد بلغت ١٫٤٨٪ عام ١٩٧٥ ارتفعت الى ١٫٦٪ عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى ٠٫٦٨٪ عام ١٩٨٥ .

---

(١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠٣٠٢ قطاعات الخدمات الأخرى ٠

تشمل هذهِ القطاعات الخدمات الثقافية والاعلامية عدا الخدمات التى تقدمها مؤسسة الاذاعه والتلفزيون ، وتسعى الحكومة الى ايلاء الشباب المزيد من الرعاية والعناية واقامة المرافق الرياضية في المملكة كلما امكن ذلك (١) ، ففي هذهِ الفترة اقامت مؤسسة رعاية الشباب نحو ٢٦٣ مركزا شبابيا منها ٥٠ ناديا ثقافيا ،كذلك قامت مؤسسة نور الحسين بالأشراف على الأنشطة الفنية والثقافية والاجتماعية مثل مهرجان جرش ومدرسة اليوبيل ، وأنشئت أندية للحفاظ على التراث الشعبي ،أما على الصعيد الاعلامي فقد أولت الحكومة هذهِ الخدمات اهتماما كبيرا ، ففي عام ١٩٨٢ تأسست الشركة الاردنية للانتاج التلفزيوني والاذاعي والسينمائي برأسمال قدرهُ خمسة ملايين دينار اردني تساهم فيها الحكومة بنسبة ٥١٪ ، وكذلك تم في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ انشاء دور وكالة الأنباء الاردنية ومديرية التدريب والاعلام التنموى التابعة لوزارة الاعلام بالاضافة الى النشاطات العديدة الأخرى (٢) .

يظهر الجدول (٢ ـ ٣٣) الانفاق العام على هذهِ الخدمات والأهمية النسبية لهذا الانفاق خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، حيث بلغ الانفاق على قطاعات الخدمات الأخرى ١٢ر١١ مليون دينار عام ١٩٧٥ ارتفع الى ٠٣ر٥٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ ، أى ازداد بمعدل نمو سنوى مركب بلغ ٨ر٨٪ ٠ أما الأهمية النسبية للأنفاق العام على هذهِ القطاعات فقد بلغت كنسبة من اجمالي النفقات العامة حوالي ١٢ر٦٪ عام ١٩٧٥ ارتفعت الى ٨٤ر٧٪ عام ١٩٨٥ ، أما كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي فقد انخفضت من ٥٦ر٣٪ عام ١٩٧٥ الى ٤١ر٣٪ عام ١٩٨٥ ، ويعود ذلك الى أن اجمالي النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ٠

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** ، ص (٣١٤) ٠

(٢) **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** ، مرجع سابق ، ص (٣٠٦) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٢ ــ ٣٣)

الانفـاق العـام على قطاعـات الخدمات الأخـرى والأهميـة النسـبية لهذا الانفـاق في الاردن خـلال الفتـرة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥

(بالمليـون دينار اردنـي)

البنـود / السـنوات	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٥
الانفاق على قطاعات الخدمات الأخرى *	١١ر١٢	١٩ر٢٢	٥٥ر٠٣
٪ من اجمالي النفقات العامة	٦ر١٢	٤ر٠٦	٧ر٨٤
٪ من الناتج المحلي الاجمالي	٣ر٥٦	١ر٩٠	٣ر٤١
معدل النمو السنوي المركب (٪)	٨ر٨	٨ر٨	٨ر٨

المصـدر : الملحق الاحصائـي ، رقـم (٣ ، ٤ ، ٥)

* تشمل الخدمات الثقافية والاعلامية (عـدا خدمات الاذاعـة والتلفزيون)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الثالـــــــث

تحليـــل الأثـار الأقتصاديـة للنفقـات العامـــــة علـــى مجموعـــة من المتغيـرات الاقتصاديـــة الكليـــة فـــي الأقتصـــاد الاردنـــــــي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٣ مقدمـــــة

تعتبـر النفقات العامـة من أهم أدوات السياسة الماليـة التي يمكـن للدولة بواسطتها زيادة ناتجها القومي الاجمالي ونموها الاقتصادى ، ولكي يتسنى لهذهِ النفقات أن تحـدث آثارا ايجابية في الاقتصاد ، فلا بدّ ان تُرسم السياسة الانفاقية العامة وفقا لما يترتب على هذهِ النفقات من آثار وبما يتفق مع الأثار المرغوب في احداثها لتحقيق أهداف الجماعة ، وهذا ما يطلق عليهِ بعض الاقتصاديين " مبدأ النفقات الوظيفية " ، حيث تصبح النفقات العامة أداة لتأدية وظيفة معينة ووسيلة لتحقيق غاية محددة ، فاذا انتفى الهدف الوظيفي منها انتفت الحكمة من انفاق الدولةِ لها (١)، لذلك كان من الضروري اجراء الدراسات العلمية للآثار الاقتصادية للنفقات العامة ، لأن اجراء مثل هذهِ الدراسات يساهم في تحليل وتقييم آثار النفقات العامة على الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في رسم سياسات رشيدة في الانفاق العام تحقّق الأهداف المرجوة منها .

قامت هذهِ الدراسة بتحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي كما يلي :-

المبحث الأول : تحليل أثر النفقات العامة على الناتج القومي ومستوى التشغيل في الاردن .

المبحث الثاني : تحليل أثر النفقات العامة على الاستهلاك والاستثمار في الاردن .

المبحث الثالث : تحليل أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار في الاردن .

وسوف تعتمد الدراسة اسلوب التحليل القياسي الكمي في تحديد هذهِ الآثار .

---

(١) أحمد حشيش ، عادل : **اقتصاديات المالية العامة** ، (مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢) ، ص ١١٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٣ المبحث الأول : تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج القومي ومستوى التشغيل في الاردن ٠

١٠١٠٣ تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي

أكدت الأدبيات الاقتصادية النظرية واقتصادات المالية العامة على دور النفقات العامة في التأثير على الناتج القومي الاجمالي وفيما يلي توضيح موجز لبعض هذهِ النظريات(١):-

- **النظرية العامة لكينز :** ترى هذهِ النظرية أن الانفاق العام يشكل جزءا من الطلب الكلي ، الأمر الذي يعني أن زيادة الانفاق العام يترتب عليهِ زيادة الطلب على السلع والخدمات ، ومع افتراض أن الجهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة التامة فان الزيادة في الانفاق العام سوف تذهب من خلال ما يُعرف بالمضاعف الى زيادة الناتج القومي الاجمالي ٠

- **نظرية الحافظة المالية :** طوّرت هذهِ النظرية من قبل Baumol وتوبين Tobin ، وترى هذهِ النظرية أن أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي يتوقف على الطريقةِ التي تتّمول بها ، فاذا تم تمويل هذهِ النفقات من الاصدارات النقدية أو الاقتراض الخارجي فان أثر المضاعف سوف يكون أكبر مما لو تم تمويل هذهِ النفقات عن طريق الضرائب أو الاقتراض الداخلي ٠

- **النظرية الحديثة لكمية النقود :** طورت هذهِ النظرية من قبل كل من ملتون فريدمان M.Friedman ومسلمان Meiselman وتؤكد هذهِ النظرية نفس ما أكدتهُ نظرية الحافظة المالية من أن أثر النفقات العامة يتوقف على كيفية تمويلها فتكون ذات أثر توسعي على الناتج القومي الاجمالي اذا تم تمويلها من الاصدارات النقديةِ الجديدة أو من الاقتراض الخارجي ٠

سوف يتم تحليل الآثار الاقتصاديةِ للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي عبر محورين رئيسين هما :-

---

(١) Poddar, A.K And Hunking, N.J. "The Relative Importance of Monetary And Fiscal Policy: An Econometric Case Study of canada", **Indian Economic Journal**, No. 4-5, Vol, XVIII, April, 1971, PP. 461-463.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحور الأول : تحليل أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي باستخدام التحليل القياسي عبر نموذج سانت لويس St. Louis Model .

المحور الثاني : تحليل أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي باستخدام مبدأ المضاعف Multiplier .

١٠١٠١٠٣ المحور الأول : تحليل أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي باستخدام التحليل القياسي عبر نموذج سانت لويس

من أهم السياسات التي تؤثر على الناتج القومي في الاردن السياسة المالية والسياسة النقدية ، وهنا سوف يتم التركيز على دور النفقات العامة كمتغّير يمثل السياسة المالية في الاردن وعلى عرض النقد (M_1) كمتغّير يمثل السياسة النقدية ، وسوف يتم استخدام النموذج القياسي المعروف بنموذج سانت لويس St. Louis Model * والذي طوره جوردن Jordan واندرسون Anderson (١) في تحليل أثر هذين المتغّيرين على الناتج القومي الاجمالي في الاردن ، ويأخذ هذا النموذج الصيغة التالية :-

$$Y_t = \alpha + BM_t + \gamma F_t$$

حيث أن :-

Y = الناتج القومي الاجمالي .

M = المتغّير النقدي (سواء كان عرض النقد أو الكتلة النقدية) .

F = المتغّير المالي (سواء كان النفقات العامة أو الايرادات العامة أو عجز الموازنة .

α = ثابت .

β ، γ = معالم النموذج وهي تبين مقدار تأثير المتغّيرات النقدية والمالية على الناتج القومي الاجمالي .

---

(١) Ackley G.: **Macroeconomic : Theory And Policy,** (Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1978) P. 411.

أنظر ايضا :

Poddar, A.K. And Hunking, N.J.: **The Relative Importance of Monetary And Fiscal Policy,** OP. Cit, P. 466.

* جاء استخدام هذا النموذج لانه من أكثر النماذج التي استخدمت في تحليل أثر السياسة النقدية والمالية على مستوى النشاط الاقتصادي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تم تقدير معالم هذا النموذج في الاردن عبر الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ على اعتبار أن (M) تعني عرض النقد بمفهومه الضيق (M_1)* و (F) تعني اجمالي النفقات العامة حيث ظهرت نتائج التقدير كما يلي :ـ

$$Y = -61.982 + 2.046M + 0.144F \quad **$$

$$(-3.661)\ (12.943)\ (1.860)$$

$R = 0.99859 \quad R^2 = 0.9972 \quad \bar{R}^2 = 0.9969 \quad F = 2537.588 \quad D.W = 1.772$

---

* عرض النقد M_1 = النقد المتداول + ودائع تحت الطلب . أنظر :ـ
البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جدول (٤).

** أجرت الدراسة تقديرا قياسا لتأثير النفقات العامة وعرض النقد على الناتج القومي الاجمالي من خلال معدلات النمو لهذه المتغيرات لنفس الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ كما يلي :ـ

$$\frac{\Delta Y}{Y} = 0.0221 + 0.9586\ \frac{\Delta M}{M} + 0.0007\ \frac{\Delta F}{F}$$

$$(0.513)\quad (3.260)\quad (0.003)$$

$R^2 = 0.5769, \quad \bar{R}^2 = 0.5118, \quad F = 8.864, \quad D.W = 1.985$

يظهر من هذا النموذج أن تأثير النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي منخفض جداً حتى يكاد يكون معدوما بالاضافة الي عدم معنوية هذا التقدير كما يظهر من قيمة (t) والتي بلغت ٠٠٣ر٠ وهذا لا يتفق مع الواقع التطبيقي اذ أن النفقات العامة وخاصة الرأسمالية تساهم في زيادة الناتج القومي الاجمالي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يشير هذا النموذج الى قوة العلاقة الارتباطية ما بين عرض النقد والنفقات العامة كمتغيرات مستقلة والناتج القومي الاجمالي كمتغير تابع ، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) ٩٩٪ ، كذلك يشير هذا النموذج الى أن ٩٩ر٧٪ من التغيرات في الناتج القومي الاجمالي تعزى الى التغيرات في النفقات العامة وعرض النقد وهذا ما يوضحه معامل التحديد أو معامل جودة المطابقة (R^2) ، أيضا يظهر من هذا النموذج أن اختبار دربن واتسن (D.W) يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج * . أما التفسير الاقتصادي لهذا النموذج فيظهر أن النفقات العامة ذات أثر أقل على مستوى النشاط الاقتصادي (المتمثل في الناتج القومي الاجمالي) من عرض النقد بمفهومه الضيق (M_1) ويتبين ذلك من خلال مقارنة معاملات الانحدار للمتغيرات الواردة في النموذج ، حيث بلغ معامل الانحدار ما بين الناتج القومي الاجمالي (Y) والنفقات العامة (F) (١٤٤ر٠) وهذا يعني أنه اذا زادت النفقات العامة بمعدل دينار واحد فان الناتج القومي الاجمالي يزداد بمعدل (١٤٤ر٠) دينارا، ويلاحظ أن معامل الانحدار ما بين الناتج القومي الاجمالي والنفقات العامة أقل من معامل الانحدار بين الناتج القومي الاجمالي(Y) وعرض النقد(M_1) الذى بلغ ٢ر٠٤٦ حيث يعني هذا المعامل انه اذا زاد عرض النقد M_1 بمعدل دينار واحد فان الناتج القومي الإجمالي يزداد بمعدل ٢ر٠٤٦ دينارا ، كذلك يتضح من هذا النموذج أن مستوى النشاط الاقتصادى يتأثر نحو الأفضل

---

* يستدل على عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج من خلال مقارنة القيمة 1.772 مع قيمتي dl ، du في جداول دربن ــ واتسن ، حيث نجد عند مستوى معنوية ٥٪ وعدد مشاهدات = ١٧ وعدد معالم = ٣ حيث بلغت dl = 0.90

du = 1.71

وبما أن قيمة D.W المحسوبة أكبر من قيمة du فهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال زيادة عرض النقد وبشكل أكبر من استخدام النفقات العامة ، حيث يشير اختبار ستيودنت (t)* الى أن قيمة (t) للنفقات العامة أقل من قيمة (t) لعرض النقد ، فقد بلغت قيمة (t) للنفقات العامة ١٫٨٦٠ ولعرض النقد ١٢٫٩٤٣ ، وهذا يعني انهُ بزيادة عرض النقد فان مستوى النشاط الاقتصادى " الناتج القومي الاجمالي " يزداد نحو الأفضل مقارنة مع زيادة النفقات العامة **.

---

* يمكن الحصول على قيمة (t) وفق المعادلة التالية :-

$$t_M = \frac{\hat{B}}{S.EM} = \frac{2.046}{0.1580} = 12.945$$

$$t_F = \frac{\hat{\gamma}}{S.EF} = \frac{0.144}{0.0774} = 1.86046$$

حيث أن :

$\hat{\gamma}$ = معامل الانحدار ما بين النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي .

$S.E_F$ = الخطأ المعياري للنفقات العامة .

$\hat{B}$ = معامل الانحدار ما بين عرض النقد والناتج القومي الاجمالي .

$S.E_M$ = الخطأ المعياري لعرض النقد .

** استخدمت قيمة (t) لمقارنة أفضلية التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

للمزيد من التفصيل أنظر :

Poddar, A.K And Hunking, N.J.: OP, Cit, P. 463.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أيضا يظهر من خلال هذا النموذج القياسي أن تأثير الاجراء المالي المتمثل في زيادة النفقات العامة على مستوى النشاط الاقتصادي أقل سرعة من تأثير الاجراء النقدي المتمثل في زيادة عرض النقد* اذ أن الاحصاء المستخدم في التحقق من هذه النتيجة هو ما يعرف بمعامل بيتا ويرمز لهُ بالرمز (B) فاذا كان هذا المعامل للنفقات العامة أقل منهُ بالنسبة لعرض النقد فيمكن القول أن زيادة عرض النقد ذات تأثير أسرع على الناتج القومي الاجمالي من النفقات العامة ، وبحساب هذا الاحصاء أو المعامل ظهرت النتائج في الجدول (٣ ـ ١) .

جدول (٣ ـ ١)

معاملات بيتا Beta Coefficients
بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (F,M)

المتغيّرات المستقلة / المتغيّر التابع	M	F
Y	0.937	0.062

المصدر : تم احتسابهُ وفق الصيغة الرياضية التالية :

$$^{*}\text{Beta Coeffi.} = \text{reg. Coeffi.} \times \frac{S.DV(X)}{S.DV(Y)}$$

حيث أن :

Beta Coeffi. = معامل بيتا

reg. Coeffi. = معامل الانحدار بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y)

S.DV(X) = الانحراف المعياري للمتغير المستقل (X)

S.DV(Y) = الانحراف المعياري للمتغير التابع (Y)

---

* بتطبيق هذه الصيغة أمكن حساب معامل بيتا كما ورد في الجدول (٣ ـ ١) كما يلي :

$$\text{Beta Coeffi}_M = \hat{B}_M \times \frac{S.DV(M)}{S.DV(Y)}$$

$$= 2.046 \times \frac{309.761}{676.120} = 0.937$$

$$\text{Beta Coeffi.}_F = \hat{\gamma}_F \times \frac{S.DV(F)}{S.DV(Y)}$$

$$= 0.144 \times \frac{291.10722}{676.120} = 0.062$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال الجدول (٣ - ١) يلاحظ أن معامل بيتا للنفقات العامة أقل من معامل بيتا لعرض النقد حيث بلغ هذا المعامل للنفقات العامة ٠٦٢ر٠ ولعرض النقد ٩٣٧ر٠ وهذا المعامل يبين أن مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج القومي الاجمالي) يتأثر بشكل سريع بالتغيرات في عرض النقد وبشكل يفوق التغيرات في النفقات العامة٠

ان جميع النتائج التي تم الحصول عليها تتفق مع مفهوم النظريات الاقتصادية ، حيث ترى النظرية الكينزية أن زيادة كمية النقود (عرض النقد) تؤدى الى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذى يترتب عليه زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الانفاق الكلي ومن خلال آلية المضاعف فان الناتج القومي يزداد ، كذلك ترى نظرية الحافظة المالية أن سعر الفائدة هو الذي يربط بين مستوى الدخل والنقود حيث أن زيادة عرض النقد تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة ، لكن هذا الانخفاض لا ينعكس بشكل مباشر على الاستثمار ، بل أن التغيرات في أسعار الفائدة الناتجة عن زيادة عرض النقد تؤثر على الأسعار النسبية للأصول كالسندات مثلا حيث أن انخفاض أسعار الفائدة يعني ارتفاع أسعار السندات ومن هنا فان عرض النقد يؤثر على قرارات الاستثمار في هذه الأصول (١) . من خلال استعراض وجة نظر النظرية الكينزية ونظرية الحافظة المالية في تأثير عرض النقد على الناتج القومي الاجمالي يمكن القول أن زيادة عرض النقد تعني زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج القومي ، كذلك زيادة الانفاق العام تؤدى الى زيادة الطلب الكلي الفعّال ولكن نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستيراد في الاردن فان أثر هذه النفقات سوف يكون منخفضا عبر مبدأ المضاعف الذى سوف نتناوله بالتحليل في المحور الثاني من هذه الدراسة ٠

---

(١) Poddar, A.K. And Hunking, N.J.: OP. Cit., PP. 461-462 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من المؤشـرات القياسـية الأخـرى التي يمكـن اسـتخدامها لقيـاس مدى تأثيـر النفقات العامـة على الناتـج القومـي الاجمالـي هو ما يعـرف بمعامـل المرونـة الـذي يقيـس درجـة الاسـتجابة بين التـغيرات النسـبية في الناتـج القومـي الاجمالـي والتـغيرات النسبية لكل من النفقات العامـة وعرض النقـد . يظهـر الجـدول (٣ ـ ٢) معامـلات المرونـة بين المتـغيرات المسـتقلة والمتـغير التابـع .

جـدول (٣ ـ ٢)

معاملات المرونة بين كل من النفقات العامة وعرض النقد كمتغيرات مستقلة والناتج القومي الاجمالي كمتغير تابع في الاردن

المتغيرات المستقلة / المتغير التابع	$*_F$	$**_M$
Y	0.07	1.00

المصدر : تم احتسابهُ حسب الصيغة التالية :ـ

$$h = \hat{B} \frac{(\bar{X})}{(\bar{Y})}$$

حيث أن :ـ

h = معامل المرونة .

$\hat{B}$ = معامل الانحدار بين المتغّير التابع والمتغّيرات المستقلة .

$\bar{X}$ = الوسط الحسابي للمتغّير المستقل .

$\bar{Y}$ = الوسط الحسابي للمتغّير التابع .

للمزيد من التفصيل ، أنظر :

شريف ، عصام : **مقدمة في القياس الاقتصادي** ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٣) ، ص ١٨٧ .

$$* \; h_F = 0.144 \; \frac{431.223}{950.7117} \simeq 0.07$$

$$** h_M = 2.046 \; \frac{464.1552}{950.7117} \simeq 1$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتبين من هذا الجدول أن زيادة عرض النقد بنسبة ١٪ يؤدي الي زيادة في الناتج القومي الاجمالي بنفس النسبة ، أي أن المرونة بين التغيرات النسبية في عرض النقد والناتج القومي الاجمالي متكافئة ، مما يعني بعبارة أخرى انهُ اذا نما عرض النقد بمعدل ١٪ فان ذلك يؤدي الي أن ينمو الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق بمعدل ١٪ أيضا . أما بالنسبة الى معامل مرونة الناتج القومي بالنسبة للتغيرات النسبية في النفقات العامة فهو أقل من واحد صحيح وهذا يعني أن درجة الاستجابة أو الحساسية بين التغيرات في الناتج القومي الاجمالي الناتجة عن التغيرات في النفقات العامة قليلة ، بحيث انهُ اذا نمت النفقات العامة بمعدل ١٪ فان الناتج القومي الاجمالي ينمو بمعدل ٠٫٧ ٪ وهو معدل منخفض اذا ما قورن بالتأثير الناتج عن عرض النقد ، لو قارنا معدل مرونة الناتج القومي الاجمالي مع معدل المرونة الذى تم الحصول عليهِ أثناء الحديث عن ظاهرة تزايد النفقات العامة والذى بلغ ١٫٢ * والذى أشار الي أن النفقات العامة كانت تتأثر بشكل سريع بالتغيرات في الناتج القومي الاجمالي ، حيث أشار معامل المرونة والذى يبين انهُ اذا نما الناتج القومي الاجمالي بمعدل ١٪ فان النفقات العامة تنمو بمعدل ١٫٢٪، وهذا يعني أن النفقات العامة حساسة للتغيرات في الناتج القومي الاجمالي ، بينما درجة استجابة الناتج القومي الاجمالي للتغيرات في النفقات العامة منخفضة ، وهذا المؤشر يعكس أن هذا الوضع يحتاج الى اعادة نظر من ناحية كون جزء كبير من الناتج القومي الاجمالي يذهب كنفقات عامة لكن هذهِ النفقات تؤدي الي زيادة منخفضة في هذا الناتج نظراً لكون العلاقة سببية بين النفقات العامة والناتج القومي الاجمالي ، اضافة الى انهُ يمكن القول بما ان معظم النفقات العامة هي نفقات جارية (استهلاكية) فان أثرها على زيادة الناتج القومي الاجمالي منخفض .

---

* تم الحصول على معامل المرونة ١٫٢ اثناء تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاردن ، أنظر المبحث الثاني من الفصل الثاني ، ص (٦٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١٠١٠٣ المحور الثاني : تحليل أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي باستخدام المضاعف ٠

يهدف استخدام المضاعف عند كينز الى بيان أثر الانفاق الاستثماري على الدخل القومي ، وذلك أن زيادة الانفاق الاستثماري يؤدي الى زيادة الدخل القومي ليس فقط بمقدار الاستثمار ولكن بمقادير مُضاعفة يمكن تحديدها عن طريق نظريتهِ في المضاعف (١) ، ان كهن R. F. Kahn قد سبق كينز في هذا المجال وهو أول من أدخل فكرة المضاعف في النظريةِ الاقتصادية ، وقد خلص الى انهُ اذا كان الميل للاستهلاك معروفا ، فان التغيّر في حجم التشغيل يعتبر نتيجة للتغيّر في حجم الاستثمار وقد اتجه الى قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل الكلي ، ومن هنا يتضح أن المضاعف الذى أوردهُ كهن هو مضاعف العمالة أو التشغيل (٢) ، ونظرا لأهمية المضاعف ودوره في التأثير على الناتج القومي الاجمالي ، فقد أخذ الفكر الاقتصادي الحديث يميل الى توسيع فكرة المضاعف لتشمل عناصر أخرى كالانفاق العام والاستهلاك ٠٠٠ الخ ٠ تنبع أهمية دراسة مضاعف الانفاق الحكومي من كون هذا الانفاق يشكل جزءا هاما من الطلب الكلي وبالتالي فان حجم الطلب الكلي يحدّد كل من مستوى الناتج القومي ومستوى التشغيل وانطلاقا من هذهِ الأهمية للمضاعف فقد قامت الدراسة بتحليل أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي على الناتج القومي الاجمالي عبر نموذج تحليلي اشتمل على سوق السلع وسوق النقود ويتكون هذا النموذج من المعادلات التالية :ـ

---

(١) أحمد حشيش ، عادل : **اقتصاديات المالية العامة** ، (مؤسسة الثقافة الجامعيه ، الاسكندرية ، ١٩٨٣) ، ص ١٢٥ ٠

(٢) المحجوب ، رفعت : **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلدان الآخذة في النمو** ، (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١) ، ص (١٠٦) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نموذج رقـــم (١)

$$Y = C+I+G+X-IM \quad ..... \quad (1)$$

$$C = Co+C_1Yd \quad ..... \quad (2)$$

$$Yd = Y-T \quad ..... \quad (3)$$

$$T = to+t_1Y+t_2G \quad ..... \quad (4)$$

$$I = do-d_1R+d_2Y-d_3T \quad ..... \quad (5)$$

$$IM = Mo+M_1Y+M_2Ex \quad ..... \quad (6)$$

$$MS = Md \quad ..... \quad (7)$$

$$Md = fo+f_1Y-f_2R \quad ..... \quad (8)$$

$$X = \bar{X} \quad ..... \quad (9)$$

$$G = \bar{G} \quad ..... \quad (10)$$

$$MS = \overline{MS} \quad ..... \quad (11)$$

$$EX = \overline{Ex} \quad ..... \quad (12)$$

حيـــث أن :

Y = الناتج القومي الاجمالي (GNP) الحقيقي .

C = الانفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي .

Yd = الدخل المتاح الحقيقي .

I = اجمالي الاستثمار (خاص + عام) مضافا اليه التغير في المخزون بالسعر الحقيقي .

R = سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الأسمي ـ معدل التضخم) .

T = الايرادات الضريبيه (مباشرة وغير مباشرة) بالسعر الحقيقي .

G = الانفاق الحكومي الاستهلاكي بالسعر الحقيقي .

X = الصادرات من السلع والخدمات + صافي الدخل من الخارج . بالسعر الحقيقي .

IM = المستوردات من السلع والخدمات بالسعر الحقيقي .

Ex = سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار (دينار/دولار) .

Ms = عرض النقد بمفهومه الضيق M_1 بالسعر الحقيقي .

Md = الطلب على النقود بالسعر الحقيقي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثوابـــت = fo ، Mo ، do ، to ، Co

معالم هذا النموذج = f_2 ، f_1 ، M_2 ، M_1 ، d_3 ، d_2 ، d_1 ، t_2 ، t_1 ، C_1

يظهـــر من هـــذا النمـــوذج الاجمالـــي انـــهُ يتكـــون من (١٢) معادلة ، (٧) منهـا تـعريفيـة وهـــي المعادلات (١ ، ٣ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) ، أمـــا المعادلات الخمس الباقيـــة فهي ســلوكية وهـي (٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨) وفيما يلـي توضيح لمدلول هـذهِ المعادلات :

المعادلة (١) : تشير الى التوازن في سـوق السـلع وتـعني أن الناتـج القومي الاجمالي(Y) يسـاوى الانفاق الاسـتهلاكي الخاص (C) + اجمالي الاسـتثمار مضافـا اليه التـغير فـي المخـزون (I) + الانفاق الحكومي الاسـتهلاكـي (G) + الصادرات من السلع والخدمات مضافا اليها صافـي الدخـل مـــــن الخارج (X) ـ المسـتوردات من السـلع والخدمات (IM) .

المعادلة (٢): تبيـن أن الاسـتهلاك الخاص (C) هو دالة فـي الدخـل المتاح (Yd) حيث أن (Co) ثابت ، (C_1) الميل الحدي للاسـتهلاك وهـــو تحليـل كينز (١) .

المعادلة (٣): تشـير الى أن الدخـل المتاح هو الفرق بين النـاتـج القومـي الاجمالي (Y) وحصيلة الضرائب (T) وهو تحليل مسـجريف (٢) .

المعادلة (٤): فتشير الى أن الايرادات الضريبية(T) هـي دالة فـي النـاتـج القومـــي الاجمالي (Y) وفـي النـفقات الحكومية الاسـتهلاكية (G) ، حيـث أن : (to) ثابـــت ، (t_1) تشير الى الميل الحـدي للاقتطـاع الضريبـــي، (t_2) تشير الى معامل الانحـدار بين الايرادات الضريبية والانفـــاق الحكومي الاسـتهلاكـــي .

---

(١) Ackley G: **Macroeconomic,: The Theory And Policy** (Macmillan Publishing co. Inc. New York, 1978) P. 161 .

أنظر أيضا :

Peacock, A. And Shaw, G.K. : **The Economic Theory of Fiscal Policy,** (George Allen And Unwin Ltd, London, 1971) P. 28.

(٢) Musgrave, R.A. And Musgrave, P.B.: **OP. Cit.,** P. 530 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعادلة (٥): تبين أن اجمالي الاستثمار (I) هو دالة عكسية في أسعار الفائدة (R) حيث أن : (do) ثابت و ($-d_1$) معامل يشير الى العلاقة العكسية ما بين الاستثمار وأسعار الفائدة ، وهذا هو تحليل مسجريف (١)، أما المعلمّه ($+d_2$) فتشير الى العلاقة الايجابية ما بين الاستثمار والناتج القومي الاجمالي * والمعلَمّه ($-d_3$) تشير أيضا الى العلاقة العكسية ما بين الاستثمار والضرائب ، باعتبار أن الضرائب هي اقتطاع من الدخول وبالتالي الحد من الادخار الخاص والاستثمار الخاص ** .

المعادلة (٦): تبين أن المستوردات من السلع والخدمات (IM) هي دالة في الناتج القومي الاجمالي (Y) وفي سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار (Ex) ، حيث أن : (Mo) ثابت ، (M_1) الميل الحدى للاستيراد، (M_2) معامل الانحدار ما بين المتغيرين (IM) و (Ex) .

المعادلة (٧): تشير الى التوازن في سوق النقد أى أن عرض النقد (MS) يساوي الطلب عليه (Md) .

---

(١) Musgrave, R.A. And Musgrave, P.B.: OP. Cit., P. 530 .

* لقد بين موديغليني (Modigliani) أن الاستثمار لا يعتمد على سعر الفائدة فقط وانما يعتمد على عوامل أخرى مثل الناتج القومي الاجمالي وكلفة رأس المال ومعدل الأرباح.للمزيد من التفصيل أنظر :-

Modigliani, F., And Miller, M. "The cost of Capital، Corporation Finance And The Theory of Investment, **The American Economic Review**, No. XLVIII (June, 1958) PP. 261-297.

** قد يُنظر الى الضرائب على أنها ادخار اجباري، لكن في الاردن فان هذه الايرادات الضريبية لا توجهّ الى الاستثمارات الحكومية ، اذ أن هذه الايرادات لا زالت غير كافية هي والايرادات المحلية الأخرى لتغطية نفقات الحكومة الجارية .

أنظر : الفصل الثاني، المبحث الأول ،ص (٣٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعادلة (٨): تبين أن الطلب على النقود يكون بثلاثة دوافع :ـ دافع الاحتياط (fo) ودافع المعاملات ويكون الطلب على النقود في هذه الحالة دالة في الناتج القومي والعلاقة بينهما طردية كما تشير المعلمة $(+f_1)$ ودافع المضاربة وفي هذا الحالة يكون الطلب على النقود دالة عكسية في سعر الفائدة كما تشير المعلمة $(-f_2)$ وهذا هو تحليل كينز (١) واعتمده مسجريف (٢).

المعادلات (٩، ١٠، ١١، ١٢): تبين أن المتغيرات (EX , MS , G , X) تتقرر من خارج النموذج .

يلاحظ من هذا النموذج أن الصلة بين سوق النقد وسوق السلع هو سعر الفائدة(R) ، أن حل هذا النموذج يتوقف على التعويض عن سعر الفائدة في معادلة الطلب على النقود (المعادلة رقم ٨) في معادلة الاستثمار (رقم ٥) ومن ثم تعويض باقي المعادلات في المعادلة رقم (١) *، ومنها يمكن التوصل الى المعادلة التالية :ـ

$$Y = \frac{1}{h} \quad [K] \qquad \ldots \qquad (14)$$

حيث أن :

$$h = 1-C_1(1-t_1) + d_1 \frac{f_1}{f_2} - d_2 + d_3t_1 + M_1$$

$$K = Co - C_1to - C_1t_2G + do + \frac{d_1}{f_2} MS - d_1\frac{fo}{f_2} - d_3to - d_3t_2G + G$$

$$+ X - Mo - M_2Ex$$

وباجراء تفاضل بين المتغيرين (Y) و (G) أمكن الوصول الى مضاعف الانفاق الحكومي كما يلي :ـ

---

(١) Ackley G: **Macroeconomic ; The Theory And Policy**, OP. Cit., P.295.
أنظر أيضا :
Peacock, A., And Shaw, G.K: **The Theory of Fiscal Policy**, OP. Cit., P. 41 .

(٢) Musgrave, R.A., And Musgrave, P.B.: **OP. Cit.**, P. 530.

* أنظر حل النموذج ،الملحق الاحصائي ،رقم (٩) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{I - C_1 t_2 - d_3 t_2}{1 - c_1 (1 - t_1) + d_1 \frac{f_1}{f_2} - d_2 + d_3 t_1 + M_1} \quad \ldots\ldots \quad (15)$$

يطلق مسجريف على مضاعف الانفاق الحكومي بمضاعف السياسة المالية (Fiscal Multiplier) (١) والذي يعني أن التغير في الناتج القومي الاجمالي = التغير في الانفاق الحكومي × قيمة المضاعف . ان المعادلة رقم (١٥) تعني أن قيمة المضاعف تتناسب طرديا مع الميل الحدى للاستهلاك (C_1) ، فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة المضاعف ومن ثم يزداد الناتج القومي الاجمالي ، أي أن زيادة الميل الحدي للاستهلاك تعني زيادة الاستهلاك الخاص ومن ثم زيادة الطلب الكلي الأمر الذى يترتب عليه زيادة الناتج القومي الاجمالي ، كذلك تشير معادلة المضاعف الى أن قيمة المضاعف تتناسب عكسيا مع الميل الحدى للاقتطاع الضريبي (t_1) حيث أن زيادة الميل الحدي للاقتطاع الضريبي تعني تخفيض الدخل المتاح ومن ثم انخفاض الاستهلاك وبالتالي انخفاض الناتج القومي الاجمالي وعكسيا أيضا مع القيمة ($d_1 f_1 / f_2$) التي تعني أن زيادة أسعار الفائدة (R) تعني انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي الأمر الذى يؤدى الى انخفاض الناتج القومي الاجمالي . أيضا فان قيمة المضاعف تتناسب طرديامع القيمة (d_2) اذ كلما زادت نسبة ما يذهب من الدخل الى الاستثمار كلما زاد الناتج القومي الاجمالي عن طريق زيادة الطلب الكلي ، بينما اذا زاد الميل الحدي للمستوردات (M_1) والميل الحدي للاقتطاع الضريبي (t_1) فان قيمة المضاعف تنخفض لأن زيادة (M_1) و (t_1) تعني تسربا من دورة الدخل ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والناتج القومي الاجمالي .

من أجل حساب قيمة مضاعف الانفاق الحكومي في الاردن تم تقدير المعاملات والثوابت في المعادلات السلوكية التي وردت في النموذج بطريقة التقدير على ثلاث مراحل أو ما تعرف بـ [Three-Stage Least squares (3SLS)] (٢) ويعود السبب في اختيار هذه الطريقة لأنها من أفضل طرق التقدير المتعارف عليها

---

(١) Musgrave, R.A., And Musgrave, P.B.: OP. Cit., P. 530 .

(٢) Maddala, G.S: **Econometrics,** (McGRaw-Hill, Inc., U.S.A. 1983), P. 231 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن هذا النموذج إذا تم حلهُ بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) فإن نتائج التقدير القياسي التي يتم الحصول عليها تتسم بأنها متحيزة وغير متسقة، والسبب أن معادلات هذا النموذج تتصف بأنها آنيه (Simultaneous-Equation)، لقد شمل التقدير الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ حيث تم التخلص من آثر أرتفاع الاسعار على أرقام المتغيرات الاقتصادية الواردة في الملحق الاحصائي رقم (٤)، وذلك بقسمة أرقام هذهِ المتغيرات على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة على اعتبار أن عام ١٩٨٠ = ١٠٠ باستثناء سعر الفائدة الحقيقي الذى تم الحصول عليهِ عن طريق (معدل الفائدة الاسمي ـ معدل التضخم)، وبذلك يكون قد تم الحصول على أرقام حقيقية لهذهِ المتغيرات مقارنة بسنة الاساس ١٩٨٠، ان نتائج التقدير يمكن التعبير عنها بالمعادلات التالية *:

$$C = 1.644 + 0.855Yd \quad \ldots\ldots \quad (\bar{2})$$

$$(5.533) \quad (2.583)$$

** $R= 0.988$, $R^2= 0.9785$, $\bar{R}^2= 0.9771$, $F= 682.979$, $D.W= 2.2313$

$$T = -5.998 + 0.133Y + 0.351G \quad \ldots\ldots \quad (\bar{4})$$

$$(-4.239) \quad (7.662) \quad (2.910)$$

$R= 0.9919$, $R^2= 0.9840$, $\bar{R}^2= .9817$, $F= 430.346$, $D.W= 1.7275$

$$I = -447.962 - 14.261R + 0.409Y - 8.818T \quad \ldots\ldots \quad (\bar{5})$$

$$(-5.189) \quad (-4.197) \quad (5.552) \quad (-4.535)$$

$R= 0.965$, $R^2= 0.9298$, $\bar{R}^2= 0.9136$, $F= 57.3975$, $D.W= 1.7344$

---

* اجريت الدراسة تقدير لمعالم هذه النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية [Ordinary Least Squares (OLS)] كما يظهر في الملحق الاحصائي رقم (١٠)، والهدف من هذا التقدير دعم النتائج التي تم الحصول عليها بطريقة التقدير الآني على ثلاث مراحل [Three-Stage Least Squares (3SLS)]

** تم اعتماد هذهِ المؤشرات القياسية كما وردت بطريقة المربعات الصغرى العادية لعدم امكانية الحصول عليها بطريقة التقدير على ثلاث مراحل علما بأن هذهِ المؤشرات عادة ما تكون نفسها للطريقتين (OLS) و (3SLS)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$$Im = -94.354 + 1.006Y + 238.429EX \quad ..... \quad (\bar{6})$$

$$(-3.417) \quad (16.590) \quad (2.778)$$

$$R= 0.9756 \ , \ R^2= 0.9517, \ \bar{R}^2= 0.9447, \ F= 137.794, \ D.W= 1.6451$$

$$Md = 0.624 + 0.004Y - 0.023R \quad ..... \quad (\bar{8})$$

$$(3.967) \quad (31.925) \quad (-2.465)$$

$$R= 0.995, \ R^2= 0.9901, \ \bar{R}^2= 0.9887, \ F= 699.681, \ D.W= 1.7992$$

من خلال نظرة سريعة الى المعادلات ($\bar{2}$، $\bar{4}$، $\bar{5}$، $\bar{6}$ ، $\bar{8}$) يلاحظ أن معظم اشارات المعاملات جاءت كما هو متوقع من هذا النموذج ، حيث تشير المعادلة ($\bar{2}$) الى قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك الخاص والدخل المتاح حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) = ٩٨٨ر٠ ، أما معامل التحديد أو جودة المطابقة المعدل ($\bar{R}^2$) ، فيبين أن ٧ر٩٧٪ من التغيرات في الاستهلاك الخاص يمكن تفسيرها بالتغيرات في الدخل المتاح ، أما اختبار ستيودنت (t) فيشير الى معنوية المعالم المقدرة *، أما اختبار دربن ـ واتسن(D.W Test)فيشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي في هذهِ المعادلة (Non-Serial Correlation) **.

أما التفسير الاقتصادي لهذهِ المعادلة فيعني أن الميل الحدي للاستهلاك في الاردن يقدر بـ ٨٥٥ر٠ وهذا يعني أنهُ اذا زاد الدخل المتاح بمعدل دينار واحد ، فان (٨٥٥ر٠) دينارا تذهب للاستهلاك الخاص ***، أما معامل المرونة (h) ما بين

---

* بلغت قيمة (t)الجدولية عند مستوى معنوية ٩٧٥ر٠ ودرجات حرية (١٥) ، ١٣١ر٢ ٠

** بلغت قيمة دربن ـواتسن (D.W) عند مستوى معنوية ٥٪ ، وعدد مشاهدات = ١٧ ، وعدد معالم = ٢ ، ما يلي : dl=1.02 , du=1.54 وما دام أن قيمة دربن ـواتسن المحسوبة أكبر من (du) فان هذا يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي في هذهِ المعادلة ٠

*** أشارت بعض الدراسات الى أن الميل الحدي للاستهلاك بالاردن يقدر بـ ٨٣ر٠ وهو معدل قريب من المعدل الذى تم تقديرهُ في هذهِ الدراسة ٠

أنظر :

عميرة ، محمد **القوى العاملة الاردنية ودورها في التنمية الاقتصادية** (الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٥) ص ٣١ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاستهلاك الخاص والدخل المتاح كما تظهر نتائج حسابه في الجدول (٣ - ٣) ، فيشير الى انهُ اذا زاد الدخل المتاح بمعدل ١٪ فان الاستهلاك الخاص سوف يزداد بمعدل ٩٨ر٠٪. أما المعادلة رقم (٤) فتظهر قوة العلاقة بين الايرادات الضريبية (T) كمتغّير تابع والناتج القومي الاجمالي (Y) ونفقات الحكومة الاستهلاكية كمتغّيرات مستقلة ، حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) ٩٩١ر٠ ، كذلك يشير معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) الى أن ٩٨٪ من التغيرات في الايرادات الضريبية يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج القومي الاجمالي والتغيرات في نفقات الحكومة الاستهلاكية ، ويشير اختبار ستيودنت (t) الى معنوية المعالم المقدرة ، أما اختبار دربن - واتسن (D.W) فيشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي في هذهِ المعادلة*، والتفسير الاقتصادي لهذهِ المعادلة يعني أن الميل الحدي للاقتطاع الضريبي في الاردن قد بلغ ١٣٣ر٠ ، أي أنهُ اذا زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينار واحد فان الايرادات الضريبية سوف تزداد بمعدل ١٣٣ر٠ دينار ، كذلك اذا زادت نفقات الحكومة الاستهلاكية بمعدل دينار واحد فان الايرادات الضريبية سوف تزداد بمعدل ٣٥ر٠ دينار ، وهذا يؤكد أن الحكومة تلجأ الى تمويل نفقاتها الجارية من الايرادات المحلية التي تشكل الايرادات الضريبية معظمها ، أما معامل المرونة كما يظهرهُ الجدول (٣ - ٣) فقد بلغ ما بين الايرادات الضريبية والناتج القومي الاجمالي (٨٥ر٠) وهذا يعني انهُ اذا زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل نمو ١٪ فان الايرادات الضريبية سوف تزداد بمعدل نمو ٨٥ر٠٪ ، أي أن درجة الاستجابة ليست عالية ما بين التغيرات النسبية في الايرادات الضريبية والتغيرات النسبية في الناتج القومي الاجمالي .

---

* بلغت قيمة دربن - واتسن الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وعدد مشاهدات = ١٧ وعدد معالم = ٣، ما يلي : dl= 0.90 , du= 1.71 وما دام قيمة دربن - واتسن (D.W) المحسوبة أكبر من du فان ذلك يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في المعادلة (Non-Serial Correlation).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمـا المعادلـة رقـم (٥) فتشـير الى قـوة العلاقـة ما بيـن المتغيرات المسـتقلة والمتغير التابـع حيث بلـغ معامـل الارتبـاط المتعـدد (R) ٩٦٥ر٠ ، كذلـك يشـير معامل التحـديد المعـدل ($\bar{R}^2$) الى أن ٤ر٩١٪ من التغيرات في الاسـتثمار يمكـن تفسـيرها بالتغيرات فـي سـعر الفائـدة الحقيقـي (R)والناتج القومـي الاجمالـي (Y) وفـي الايرادات الضريبيـة (T) ، كذلك يشير اختبـار (t) الى معنوية المعالـم المقدرة ، أمـا اختبـار دربن ـ واتسـن فيشـير الى عـدم وجـود مشـكلة ارتبـاط ذاتـي في هـذه المعادلـة عنـد مستوى معنويـة ١٪ *، أمـا التفسـير الاقتصادي للمعادلة رقـم (٥) فيعني أنـهُ اذا زاد سـعر الفائـدة الحقيقـي بمعدل ١٪ فان الاسـتثمار سـوف ينخفض بمعدل ٢٦ر١٤ دينارا، أما اذا أزداد الناتـج القومـي الاجمالـي بمعـدل دينـار فـان الاسـتثمار سـوف يزداد بمعدل ٤٠٩ر٠ دينـار ، واذا زادت الضرائـب بمعـدل دينـار فان الاستثمار سـوف ينخفض بمعـدل ٨ر٨ دينـار ، أمـا معامـل المرونـة ما بيـن الاسـتثمار (I) وسـعر الفائـدة الحقيقـي فقد بلـغ ١٥ر٠ وهو معامـل منخفض جـدا ويعـود السـبب فـي ذلـك الـى أن أسـعار الفائـدة في الاردن تتسـم بالثبـات اذ تراوح سـعر الفائـدة الأسـمي ما بيـن ٥٪ ـ ٥ر٦٪ طيلـة فترة الدراسـة **. أمـا معامـل المرونـة ما بين الاسـتثمار والناتـج القومي الاجمالـي فقد بلـغ ٥ر١ وهو معـدل مرتفـع جـدا مما يعني أن درجة الاسـتجابة أو الحساسـية ما بين التغيرات النسـبية فـي الاسـتثمار والناتج القومي الاجمالـي مرتفعـة ، اذ انـهُ اذا زاد الناتـج القومـي الاجمالـي

---

* وجـد أن قيمة (D.W) عند مستوى معنوية ١٪ وعـدد مشـاهدات = ١٧ وعدد معالـم = ٤ أن du= 0.57 , du= 1.63 وبما أن قيمة (D.W) المحسـوبة أكبر من du فانهُ لا يوجد أرتبـاط ذاتي فـي النمـوذج ٠

** ان سـعر الفائدة في الاردن يجرى تحديده من قبـل البنك المركزي الاردني وسـعر الفائدة الاسـمي الذى تم اعتمادهُ في حساب معدل الفائدة الحقيقي في الاردن هـو سـعر اعـادة الخصم وهو السـعر الذى يعتمدهُ صندوق النقد الدولي (IMF) ليعتبـر مؤشـرا على سـعر الفائدة في جميع دول العالـم ٠

أنظـر :

International Monetary Fund: **International Finanical Statistics,** Year Book, (Washington, D.C. 1985), Country Page.

البنك المركزى الاردني : **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عـدد خـاص ، الجـدول (١٥) ٠

البنك المركزى الاردني : **النشرة الاحصائية السنوية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جدول (١) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بمعدل نمو ١٪ فان الاستثمار يزداد بمعدل نمو ٥ر١٪ ، أما معامل المرونة ما بين الاستثمار والايرادات الضريبية فقد بلغ ـ ١ر٥ . أما المعادلة رقم (٦) فتشير الى أن هناك علاقة إرتباطية قوية ما بين المستوردات من السلع والخدمات والناتج القومي الاجمالي وسعر صرف الدينار بالنسبة للدولار حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) ٩٧ر٠ أما معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) فيبين أن ٩٤٪ من التغيرات في المستوردات من السلع والخدمات يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج القومي الاجمالي وفي التغيرات في سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار ، كذلك يشير اختبار (t) الى معنوية المعالم المقدرة ، أما اختبار دربن ـ واتسن (D.W) فيشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في هذه المعادلة * عند مستوى معنوية ١٪ ، والتفسير الاقتصادي لهذهِ المعادلة يبيّن أن الميل الحدي للاستيراد قد بلغ ١٠٠٪ مما يعني انهُ اذا زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينار واحد فان المستوردات من السلع والخدمات تزداد بمعدل دينارا اردنيا ** .

---

* وجد أن قيمة (D.W) عند مستوى معنوية ١٪ وعدد مشاهدات = ١٧ وعدد معالم = ٣ أن du= 1.43, dl= 0.67 ، وبما أن D.W المحسوبة أكبر من du فانه لا يوجد ارتباط ذاتي في هذهِ المعادلة .

** أظهرت بعض الدراسات أن الميل الحدي للاستيراد من السلع والخدمات قد بلغ في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ (١ر١) ، **أنظر :ـ**

حماد ، خليل ومشعل ، زكية ، " تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، **مجلة ابحاث اليرموك** ، المجلد (٢) ، العدد (٢) ، (جامعة اليرموك ، اربد ، ١٩٨٦) ، ص ١٨٢ .

وأشارت دراسات أخرى الى أن الميل الحدي للمستوردات السلعية في الاردن بلغ خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٧) ، ٨٦ر٠ ، **أنظر :ـ**

Smadi, M. And Amerah, M.: **Composition of Visible Imports: An Industrial Development Potential**,(R.S.S, Amman, 1979),P.10 .

وأوضحت دراسات أخرى أن الميل الحدي للمستوردات في الاردن قد بلغ كمتوسط عام ٦٧ر٠ خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ ، **أنظر :ـ**

المجالي، محمد : **تطور التجارة الخارجية في الاردن للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥** ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧ ، ص ٦٧ .

ويعود السبب في انخفاض الميل الحدي للمستوردات في دراستي المجالي والصمادي ، الى حساب هذا الميل بالأسعار الجارية من ناحية واقتصارهُ على المستوردات السلعية فقط اضافة الى اختلاف طرق التقدير .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويتسم الميل الحدي للاستيراد في الاردن بأنهُ مرتفع ومما يثبت ذلك أن معامل المرونة ما بين المستوردات من السلع والخدمات والناتج القومي الاجمالي كما يظهرها الجدول (٣ ـ ٣) مرتفع اذ بلغ ٣ر١ ، أي أنهُ اذا زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل نمو ١٪ فان المستوردات من السلع والخدمات سوف تزداد بمعدل نمو ٣ر١٪ ويعود السبب الى كون الاقتصاد الاردني اقتصاداً مفتوحا على العالم الخارجي اذ تشكل المستوردات من السلع والخدمات فية نسبة مرتفعة من ناتجة المحلي الاجمالي ، بلغت ٩٤٪ عام ١٩٨٥ و ٨٠٪ عام ١٩٨٦ (١) ، وطبقاً لتعريف هنريكس (H.H. Hinrichs) فان اقتصاد الدولة يعتبر منكشفا للخارج اذا شكّلت المستوردات السلعية نسبة تزيد عن ٢٠٪ من ناتجة المحلي الاجمالي ، أما اذا تراوحت هذهِ النسبة ما بين ١٢٪ ـ ٢٠٪ فان اقتصاد الدولة يعتبر وسطا واذا كانت هذهِ النسبة أقل من ١٢٪ فان الاقتصاد يعتبر مغلقا (٢) ، وحسب هذا المقياس فان الاقتصاد الاردني يعتبر منكشفا للخارج اذ شكلت المستوردات السلعية ٦٨٪ ، ٥٣٪ (٣) من الناتج المحلي الاجمالي عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦ على التوالي * ، أما معامل الانحدار ما بين المستوردات من السلع والخدمات

---

(١) البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧، جدول (٤٧)

(٢) Brid, R.M., And Oldman, O.:**Reading on Taxisation on Development,** (Johns Hopking Press, Maryland, 1967) P. 106 .

(٣) البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جدول (١)

* من مؤشرات الانكشاف الاقتصادى للخارج :
نسبة التجارة الخارجية (صادرات ومستوردات) الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ، ومؤشر الأهمية النسبية للسلعة التصديرية الرئيسة الى مجموع الصادرات ، فقد أشارت الدراسات الى ان هذهِ المؤشرات اذا طبقت على الاردن أثبتت أنهُ منكشف اقتصاديا للخارج ، فحسب مؤشر نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت هذهِ النسبة بالمتوسط ٩ر٨٨٪ خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨٥)وبلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي ٦ر٧٥٪ كمتوسط عام خلال الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٨٥) .
أما مؤشر التركيز السلعي للصادرات الاردنية خلال السنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ وهو يبين الأهمية النسبية للسلع التصديرية الرئيسة الى مجموع الصادرات الوطنية فقد أوضحت هذهِ الدراسات أن الفوسفات والخضروات تشكل أهم سلع التصدير في الاردن اذ بلغت نسبتهما الى مجموع الصادرات الوطنية ٧ر٤٩٪ خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ .
أنظر :ـ

=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وسعر صرف الدينار بالنسبة للدولار فيشير الى انهُ اذا أرتفع سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار فان المستوردات من السلع والخدمات سوف تزداد ولعل ذلك يظهر بوضوح من خلال معامل المرونة بينهما اذ بلغ ٠ر٩٣ أي أنهُ اذا زاد معدل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار بمعدل نمو ١٪ فان المستوردات من السلع والخدمات سوف تزداد بمعدل نمو ٠ر٩٣٪ * . أما المعادلة رقم (٨) فتشير الى العلاقة الارتباطية القوية ما بين الطلب على النقود كمتغير تابع والناتج القومي الاجمالي وسعر الفائدة الحقيقي كمتغيرات مستقله ، اذ بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) ٠ر٩٩٥ ، أما معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) فيبين أن ٩٩٪ من التغيرات في الطلب على النقود يمكن تفسيرها بالتغيرات في الناتج القومي الاجمالي والتغيرات في سعر الفائدة الحقيقي ، أما اختبار (t) فيشير الى معنوية المعالم المقدرة ، كذلك اختبار (D.W) يظهر انهُ لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي في هذهِ المعادلة عند مستوى معنوية ٥٪ ** .

= ـ المجالي ، محمد : **تطور التجارة الخارجية في الاردن للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥** ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧ ، ص ص ١١٧ ـ ١٣١ .

ـ حماد ، خليل ومشعل ، زكية : **تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية** ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٤ ـ ١٧٤ .

* أظهرت السنوات الأخيرة توجها لدى الحكومة بتخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار مما انعكس ذلك على الحد من المستوردات من السلع والخدمات من ناحية ، ومن الناحية الاخرى ارتفاع الأسعار محليا ويعود السبب في ذلك الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستيراد .

** بلغت قيمة (D.W) الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وعدد مشاهدات = ١٧ وعدد معالم = ٣ ، ما يلي : dl=0.90, du=1.71 وبما أن قيمة (D.W) المحسوبة أكبر من (du) فان ذلك يثبت انهُ لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي في هذهِ المعادلة (Non-Serial Correlation)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أمـا التفسـير الاقتصادي للمعادلة رقـم ($\bar{٨}$) فيعني انـهُ اذا زاد الناتـج القومـي الاجمالـي بمعـدل دينـار واحـد فان الطلـب على النقـود من أجـل المعاملات يزداد بمعـدل (٠٠٤ر٠) دينـار ، أمـا اذا انخفض سـعر الفائدة الحقيقـي بمعـدل ١٪ فان الطلـب علـى النقـود من أجـل المضاربـة يزداد بمعـدل ٠٢٣ر٠ دينار، وقـد بلـغ معامـل المرونـة ما بيـن الطلـب على النقود والناتج القـومـي الاجمالـي ٠٨٤ر٠ ، بينما بلـغ بين الطلـب علـى النقود وسـعر الفائـدة حوالـي (٠١ر٠) وهو معـدل منخفض جدا ويعـود السـبب الى ثبـات أسـعار الفائدة الأسـمية (Nominal Intrest Rate) في الاردن كما تم الاشـارة سـابقا الى ذلـك .

جـدول (٣ـ٣)

معامـلات المرونة بين المتغيّرات المستقلة والتابعة الواردة في المعادلات

($\bar{٢}$ ، $\bar{٤}$ ، $\bar{٥}$ ، $\bar{٦}$ ، $\bar{٨}$)

المتغيّرات المستقلة / المتغيّرات التابعة	Yd	Y	G	R	T	Ex
C	0.978	-	-	-	-	-
I	-	0.847	0.533	-	-	-
IM	-	1.308	-	0.152	-5.09	-
Md	-	0.844	-	0.01	-	0.93
	-	1.507	-	-	-	-

المصدر: تم احتسـابهُ وفق الصيغة التاليـة :ـ

$$h = \text{Reg. Coeffi.} \frac{(\bar{X})^*}{(\bar{Y})}$$

حيـث أن :

h = معامل المرونة .

Reg. Coeffi. = معامل الانحدار بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X) .

$\bar{X}$ = الوسط الحسابي للمتغير المستقل (X) .

$\bar{Y}$ = الوسط الحسابي للمتغير التابع (Y) .

---

* بلـغ الوسط الحسابي للمتغيرات الواردة في الجدول ما يلـي :ـ $\bar{C}$= 738.353 ,
$\bar{Y}$= 1001.894 , $\bar{Yd}$= 844.647 , $\bar{G}$= 238.847 , $\bar{R}$= -2.905 , $\bar{T}$= 157.247 .
$\bar{I}$= 271.905 , $\bar{IM}$= 770.647 , $\bar{Md}$= 4.807 , $\bar{EX}$= 3.0182

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بعد هذا التحليل لمدلول المعادلات السلوكية التي تم تقديرها في النموذج رقم (١) سوف يتم احتساب مضاعف الانفاق الحكومي من خلال المعادلة رقم (١٥) كما يلي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-c_1t_2-d_3t_2}{1-c_1(1-t_1)+d_1\frac{f_1}{f_2}-d_2+d_3t_1+M_1}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-0.855\times0.351 - (-8.818\times0.351)}{1-0.855+0.855\times0.133+[-14.261\frac{(0.004)}{(-0.023)}]- 0.409+[-8.818\times0.133]+1.006}$$

$$= \frac{0.700 + 3.095}{0.145 + 0.114 + 2.480 - 0.409 - 1.173 + 1.006}$$

$$= \frac{3.795}{2.163} = 1.755$$

ومعنى هذا المضاعف أن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي بمعدل مليون دينار سوف يؤدى الى زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٧٥٥ر١ مليون دينار اردني ، ويشير هذا المضاعف أن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي سوف يؤدى الى توزيع دخول جديدة ويرتفع تبعا لذلك الميل للاستهلاك الذى سوف يزداد تبعا للميل الحدى للاستهلاك والذى أثبتت الدراسة أنهُ بلغ في الاردن ٨٥ر٠ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، مما يعني انهُ اذا ازداد الدخل المتاح بمعدل دينار واحد فان ٨٥ر٠ دينار سوف تذهب الى الاستهلاك ، وتجدر الاشارة هنا الى أن الميل الحدى للادخار منخفض نسبيا وهذا يشبة ما هو سائد في معظم البلدان النامية ٠ ان زيادة الطلب على الاستهلاك نتيجة ارتفاع الميل الحدى لهُ في الاردن يؤدى الى زيادة الطلب الفعلي ومن ثم زيادة الناتج القومي الاجمالي ، وزيادة الناتج القومي الاجمالي يترتب عليهِ توليد دخول جديدة ومن ثم يزداد الاستهلاك مرة أخرى ويزداد الانتاج أيضا ، وهكذا تستمر الدورة وتحتاج الى فترة زمنية معينة حتى يعطي المضاعف نتيجتهُ التي تتوقف على مدى مرونة الجهاز الانتاجي في الاردن ومرونة السياسة النقدية ، وبما أن الجهاز الانتاجي يتسم بضعف مرونتهِ وثبات أسعار الفائدة فان عمل هذا المضاعف يحتاج فترة زمنية طويلة ، ولكن الأثر النهائي للزيادة الأولية في الانفاق الحكومي الاستهلاكي هو زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٧٥ر١ دينار على أفتراض أن الانفاق الأولي بلغ دينارا واحدا ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بشكل عام يمكن القول أن الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي منخفض نسبيا ، وممكن رفع قيمة هذا المضاعف عن طريق الحد من المستوردات وبالتالي ينخفض الميل الحدي للمستوردات من السلع والخدمات ، فلو افترض أن الميل الحدي للمستوردات انخفض في الاردن الى ٠ر٦٠ فان قيمة مضاعف الانفاق الحكومي ستبلغ ٢ر١٦٠ *، واذا انخفض هذا الميل الى ٠ر٤٠ فان قيمة المضاعف سوف تبلغ ٢ر٤٤ ** ، وهذا يتطلب من الحكومة الحد من ارتفاع الميل الحدي للمستوردات *** .

---

* احتسبت كما يلي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-c_1t_2 - d_3t_2}{1-c_1(1-t_1)+d_1\frac{f_1}{f_2}-d_2+d_3t_1+M_1}$$

$$= \frac{0.700 + 3.095}{0.145+0.114+2.480-0.409-1.173+0.60}$$

$$= \frac{3.795}{1.757} = 2.160$$

** احتسبت كما يلي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{3.795}{0.145+0.114+2.480-0.409-1.173+0.40}$$

$$= \frac{3.795}{1.557} = 2.44$$

*** اتخذت الحكومة مؤخرا اجراءات اقتصادية كتخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار وكان لذلك أثر كبير على تخفيض حجم المستوردات من السلع والخدمات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١٠٣ أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الاردن

في هذا الجزء سوف يتم تحليل أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الاردن ، وتعود أهمية هذا التحليل لأن الاردن يعتمد اعتمادا كبيرا على العنصر البشري في تحقيق أهدافهِ التنمويةِ ، ونظرا لعدم وفرة الموارد الطبيعية فقد اعطى الاردن اهتماما كبيرا للعنصر البشري الذى يعتبرهُ بعض الاقتصاديين بمثابة مفتاح التنمية الاقتصادية (١) ، وقد تمثل هذا الاهتمام في تقديم العديد من الخدمات العامة كالتعليمية والصحية وغيرها التي ترفع من انتاجيتهِ والتي يتطلب توفيرها مزيدا من الانفاق العام ، كذلك تأتي دراسة أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل من الأهمية بمكان ، لأن الاردن يعيش حاليا أزمة بطالة شملت معظم القطاعات ومعظم التخصصات حيث أشارت نتائج الدراسات الى أن معدل البطالة بلغ في الاردن عام ١٩٨٦ حوالي ٨٪ (٢) بينما أشارت دراسات أخرى أن معدل البطالة بلغ ٩ر٦٪ عام ١٩٨٦ ويتوقع أن يصل هذا المعدل الى ١٠٪ عام ١٩٩٠ (٣).

لقد أولت الحكومة الاردنية هذهِ المشكلة اهتماما كبيرا تُرجِّم من خلال تشكيلها لجنة وزارية كلفتها بالبحث عن حلول لمعالجة البطالة ، اضافة الى أن هذهِ المشكلة قد استحثت الباحثين المتخصصين في الجامعات الاردنية ومراكز البحث العلمي ، وذلك من أجل دراسة وتفسير هذهِ الظاهرة ذات الأبعاد السلبية المتعددة على الاقتصاد الاردني (٤) . تعتبر النفقات العامة احد أدوات السياسة

---

(١) Heneman, H.G. And Yoder, D.: **Labor Economics**, Second Edition, (South-Western Publishing Company, U.S.A, 1965), P. 1 .

(٢) الحوراني ، " محمد هيثم " : **دراسة تحليلية للبطالة في الاردن** بحث قُدّم للمؤتمر الاقتصادي الأول ، جامعة اليرموك ، اربد ، ٥كانون أول ١٩٨٨ ، ص ١٥ ، وتحت النشر في مجلة جامعة دمشق ، العدد (١٤) .

(٣) الصمادي ، محمد وآخرون : **مشكلة البطالة في الاردن ، خصائص وتوقعات** ، دائرة البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص ١٠٦ .

(٤) الحوراني ، " محمد هيثم " : **دراسة تحليلية للبطالة في الاردن** ، مرجع سابق ، ص١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المالية التي يمكن للدولة استخدامها من أجل زيادة معدلات الاستخدام وتخفيض معدلات البطالة ، حيث أن زيادة الناتج القومي الاجمالي يترتب عليها زيادة في مستوى التشغيل والعمالة ، وبما أن النفقات العامة هي جزء رئيسي من الطلب الفعلي الذي يترتب على زيادتهِ في حالة افتراض أن الجهاز الانتاجي مرن زيادة الناتج القومي الاجمالي مما ينعكس ذلك على زيادة مستوى التشغيل لذلك فان النفقات العامة تعتبر أحد العوامل المقررة لمستوى التشغيل (١) ، ولقد بين أهمية دور النفقات العامة في تحقيق معدل عالٍ من الاستخدام اقتصاديون آخرون رأوا أن الحكومة من خلال قيامها بالانفاق العام تعمل على خلق فرص عمل جديدة خاصة تنفيذها للمشاريع الاستثمارية التي يتطلب انشاؤها المزيد من الأيدي العاملة علاوة على دورها في تنشيط الفعاليات الاقتصادية في حالة قصور انفاق القطاع الخاص ومن ثم زيادة مستوى التشغيل (٢).

سوف يتم تحليل أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل في الاردن من خلال محورين رئيسين :-

المحور الأول : تحليل الأثر المباشر للنفقات العامة على مستوى التشغيل .

المحور الثاني : تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على مستوى التشغيل .

١٠٢٠١٠٣ المحور الأول : تحليل الأثر المباشر للنفقات العامة على مستوى التشغيل في الاردن .

قبل تحليل الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستخدام لا بدّ من الاشارة الى أن حجم القوى العاملة الاردنية قد ارتفع من ٢٩٩٫٩ ألف عامل عام ١٩٧٠ الى ٥٣٥٫٤ ألف عامل عام ١٩٨٦ أي ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ ٣٫٧٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ كما يظهر الجدول (٣ ـ ٤) . أما كنسبة من مجمل عدد سكان الاردن ،

---

(١) Morgan, T. : **Income And Employment,** Second Edition, (Prentice-Hall, Inc. New York, 1952) PP. 187-217.

(٢) Heneman H.G. And Yoder, D.: **Labor Economics, OP. Cit.,** PP. 410-414 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٣ ـ ٤)

تطور القوى العاملة الاردنية ، ومعدل نموها ونسبتها الى عدد السكان الاردنيين والى مجمـل عدد السـكان خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالألف نسمة)

البنود / السنوات	القوى العاملة الاردنية (١)	معدل النمو السنوي (٪) (٢)	عدد السكان الاردنيين (٣)	مجمل عدد السكان * (٤)	القوى العاملة كنسبة مئوية من عدد السكان الاردنيين (٪) ** (٥)	القوى العاملة كنسبة مئوية من مجمل عدد السكان (٪) (٦)
١٩٧٠	٢٩٩٫٩	—	١٥٠٧٫٨	١٥٠٨٫٢	١٩٫٩	١٩٫٩
١٩٧١	٣١٠٫٨	٣٫٦	١٥٦١٫٤	١٥٦٢٫٠	١٩٫٩	١٩٫٩
١٩٧٢	٣٢٢٫٠	٣٫٦	١٦١٦٫٥	١٦١٧٫٥	١٩٫٩	١٩٫٩
١٩٧٣	٣٣٢٫٨	٣٫٤	١٦٧٣٫٦	١٦٧٥٫١	١٩٫٩	١٩٫٩
١٩٧٤	٣٤٣٫٩	٣٫٣	١٧٣٢٫٩	١٧٣٥٫٠	١٩٫٨	١٩٫٨
١٩٧٥	٣٥٥٫٤	٣٫٣	١٨٠٧٫٣	١٨١٠٫٣	١٩٫٧	١٩٫٦
١٩٧٦	٣٦٧٫٢	٣٫٣	١٨٧٠٫١	١٨٨٩٫٣	١٩٫٦	١٩٫٤
١٩٧٧	٣٧٩٫٥	٣٫٣	١٩٣٢٫٧	١٩٧١٫٦	١٩٫٦	١٩٫٢
١٩٧٨	٣٩٢٫٢	٣٫٣	١٩٨٢٫٥	٢٠٥٧٫٥	١٩٫٨	١٩٫١
١٩٧٩	٤٠٥٫٣	٣٫٣	٢٠٤٤٫٠	٢١٣٣٫١	١٩٫٨	١٩٫٠
١٩٨٠	٤٢٠٫٠	٣٫٦	٢٠٧٤٫٣	٢٢١٨٫٣	٢٠٫٢	١٨٫٩
١٩٨١	٤٣٥٫٤	٣٫٧	٢١٠٤٫٣	٢٣٠٧٫٠	٢٠٫٧	١٨٫٨
١٩٨٢	٤٥١٫٢	٣٫٦	٢١٣٨٫٣	٢٣٩٩٫٣	٢١٫١	١٨٫٨
١٩٨٣	٤٦٧٫٧	٣٫٦	٢٢١٣٫١	٢٤٩٥٫٣	٢١٫١	١٨٫٧
١٩٨٤	٤٨٤٫٧	٣٫٦	٢٢٦١٫٩	٢٥٩٥٫١	٢١٫٤	١٨٫٧
١٩٨٥	٥٠٢٫٤	٣٫٧	٢٣٨٣٫٣	٢٦٩٣٫٧	٢١٫١	١٨٫٦
١٩٨٦	٥٢٥٫٤	٦٫٧	٢٥١٣٫٩	٢٧٩٦٫١	٢١٫٣	١٩٫١
متوسط الفترات						
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥		٣٫٤٠			١٩٫٨٥	١٩٫٨٥
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠		٣٫٣٦			١٩٫٨٠	١٩٫١
١٩٨١ ـ ١٩٨٥		٣٫٦٠			٢١٫١	١٨٫٧
١٩٧٠ ـ ١٩٨٦		٣٫٧٠			٢٠٫٣	١٩٫٣

المصدر : الحقول (١ ، ٣ ، ٤) : الجمعية العلمية الملكية : واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، دراسة غير منشورة .
بقية الحقول : تم احتسابها .

* مجمل عدد السكان = السكان الاردنيين + السكان الوافدين

** تعني معدل المشاركة الاقتصادية العام بين الاردنيين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد شكلت القوى العاملة ما نسبتهُ ٣ر١٩٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ بينما بلغت نسبتها الى عدد السكان الاردنيين ٣ر٢٠٪ ، ويعود الفرق بين هاتين النسبتين الى وجود العمال الوافدين الى الاردن ، كذلك يلاحظ أن الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، قد شهدت انخفاضا في نسبة القوى العاملة الى مجمل عدد السكان اذ بلغت ١ر١٩٪ خلال هذهِ الفترة و ٨ر١٩٪ من عدد السكان الاردنيين ، ويعود هذا الانخفاض في هذهِ النسبة الى هجرة الأيدى العاملة الاردنية الى الخارج وخاصة الى دول التعاون الخليجي نتيجة للازدهار الاقتصادي الذى عاشتهُ هذهِ الدول في هذهِ الفترة ، أما في باقي الفترات فقد شكلت القوى العاملة من مجمل عدد السكان ٨٥ر١٩٪ ، ٧ر١٨٪ في الفترتين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ على التوالي ، وكنسبة من عدد السكان الاردنيين شكلت القوى العاملة ٨٥ر١٩٪ ، ١ر٢١٪ في الفترتين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ على التوالي ايضا .

ان من أبرز سمات القوى العاملة الاردنية أنها تركزت في قطاعات الخدمات التي استوعبت حوالي ٩ر٦٦٪ من اجمالي القوى العاملة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، بينما النسبة الباقية والبالغة ١ر٣٣٪ من القوى العاملة تركزت في قطاعات الانتاج السلعي كما يظهر ذلك الجدول (٣ ـ ٥) ، ومن الملاحظ أن أكثر من نصف النسبة (٩ر٦٦٪) قد تركزت في قطاعات الخدمات الاجتماعية والدفاع الادارة العامة اذ بلغت نسبة القوى العاملة فيها خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ حوالي ٧ر٤٦٪ من اجمالي القوى العاملة ، ان ارتفاع نسبة القوى العاملة في قطاعات الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة يعكس دور الحكومة في المساهمة في رفع معدلات الاستخدام في الاردن ، اذ أن هذهِ القطاعات غالبا ما تكون مسؤولة عنها الحكومة ويتم صرف مخصصاتها من الموازنة العامة كذلك ان ارتفاع هذهِ النسبة يعكس أهمية دور الحكومة في توفير فرص العمل للراغبين في العمل في دوائر ومؤسسات الحكومة المختلفة ، اذ أن توفير فرص العمل لدى الأجهزة الحكومية يعني توفير النفقات اللازمة لها من رواتب وأجور ومكافآت ، ولذلك فان زيادة النفقات العامة وخاصة الجارية منها الموجهة الى الأجور والرواتب يعني في الواقع زيادة فرص العمل واحداث وظائف جديدة ، كذلك يظهر الجدول (٣ ـ ٥) عدم التوازن في توزيع القوى العاملة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين القطاعات الاقتصادية في الاردن ويعكس أيضا صفة هيكلية لازمت الاقتصاد الاردني وهي سيطرة القطاعات الخدمية فيه التي تساهم بحوالي ٦٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي في حين أن قطاعات الانتاج السلعي تساهم بحوالي ٣٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ ٠

جدول (٣ ـ ٥)

القوى العاملة الاردنية موزعة حسب النشاط الاقتصادي

في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالنسبة المئوية)

الفترات / النشاط الاقتصادي	١٩٧٠ـ١٩٧٥	١٩٧٦ـ١٩٨٠	١٩٨١ـ١٩٨٥	١٩٧٠ـ١٩٨٦
اجمالي القوى العاملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الزراعة	١٦ر٨	١٢ر١	٨ر١	١١ر٧
التعدين والصناعة التحويلية	٩ر١	٨ر٧	١٠ر٠	٩ر٤
الكهرباء والماء	٠ر٥	٠ر٦	٠ر٩	٠ر٨
الانشاءات	٩ر٥	١٢ر١	١١ر٨	١١ر٢
التجارة	٩ر٣	١٠ر٠	١٠ر٢	٩ر٩
النقل والمواصلات	٧ر٣	٧ر٣	٨ر٦	٧ر٩
الخدمات المالية	١ر٩	٢ر٢	٣ر٠	٢ر٤
الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة	٤٥ر٦	٤٧ر٠	٤٧ر٤	٤٦ر٧

المصدر : تم احتسابه من الملحق الاحصائي ، رقم (٥) ٠

ان الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستخدام في الاردن يظهر بصورة واضحة من خلال قيام الحكومة باعداد جداول تشكيلات الوظائف التي يتم بموجبها احداث الوظائف المطلوبة في الجهاز الحكومي وعادة ما يكون اعداد هذه الجداول مقرونا برصد النفقات اللازمة لها ٠ ان تحليل تطور عدد الوظائف الحكومية يعكس مدى أهمية الجهاز الحكومي في استيعاب الايدي العاملة كما يشير الجدول (٣ ـ ٦)، حيث أرتفع عدد الوظائف في الوزارات والدوائر الحكومية من ٢٧٠٢٣ وظيفة عام ١٩٧٠ الى ٨٨٣٤٦ وظيفة عام ١٩٨٧ ، أي تضاعف عدد الوظائف حوالي ثلاث مرات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ ، أما معدل النمو السنوي لها فقد بلغ ٧٫٣٧٪ ، ومن الملاحظ أن معدل النمو هذا بلغ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ حوالي ٧٫٥٥٪ وأرتفع في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الى ١١٫٢٪ وهي الفترة التي شهدت ازدهارا اقتصاديا انعكس على موازنة الحكومة من خلال زيادة تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات المالية للاردن ، الأمر الذى أدى الى التوسع في زيادة النفقات العامة واستيعاب المزيد من الأيدى العاملة ، لكن في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ شهد معدل نمو عدد الوظائف الحكومية انخفاضا حيث بلغ ٤٫٤٨٪ ويعود السبب في ذلك الى أن قدرة الجهاز الحكومي على التوظيف تعتمد على الموازنة التي تتأثر بشكل كبير بالأوضاع الاقتصادية حيث تتناقص في ظل الركود الاقتصادي وبالتالي تتضاءل قدرتها على استيعاب مزيد من قوة العمل المحلية (١) . وهذا ما حصل في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ حيث تعرض الاقتصاد الاردني للركود الاقتصادي الأمر الذى انعكس على تدني حجم المساعدات المالية المقدمة للاردن من الدول العربية وتدني حجم التحويلات الخاصة (تحويلات العاملين في الخارج) وانخفاض الدخول المحلية والنتيجة هي انخفاض معدل نمو النفقات العامة الأمر الذى انعكس على قدرة الدولة التوظيفية ،

يبين الجدول (٣ ـ ٧) انهُ في السنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ اتجهت معدلات نمو النفقات العامة نحو الانخفاض بالمقابل اتجهت معدلات نمو المنسبين للتعيين نحو الانخفاض أيضا ، بينما في عام ١٩٨٦ حيث ارتفع معدل نمو النفقات العامة وبلغ ٢١٫٨٪ ارتفع بالمقابل معدل نمو المنسبين للتعيين بحيث بلغ ٢٥٫٤٪ ، لكن يبدو أن هناك اختلاف في اتجاهات معدلات النمو في عام ١٩٨٥ حيث اتجهت معدلات نمو النفقات العامة نحو الارتفاع بالمقابل اتجهت معدلات نمو المنسبين للتعيين نحو الانخفاض ، ويعود السبب في ذلك الى أن هناك نفقات لا تخصص للعاملين في الجهاز الحكومي ،كنفقات تسديد الديون والنفقات الرأسمالية ... الخ .

---

(١) الحوراني ، " محمد هيثم " : **دراسة تحليلية للبطالة في الاردن** ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ـ٦)

تطور عدد الوظائف في الوزارات والدوائر الحكومية الاردنية ومعدل نموها السنوي للســـنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧

البنـــود / السـنوات	عـدد الوظائـــف (١)	معـدل النمو السـنوي البسـيط (٪) (٢)
١٩٧٠	٢٧٠٢٣	ـــ
١٩٧١	٢٧٩٦٢	٣ر٤٨
١٩٧٢	٣٠٤٨٤	٩ر٠٢
١٩٧٣	٣٣٣٣٠	٩ر٣٤
١٩٧٤	٣١٨٣٥	ـ ٤ر٤٩
١٩٧٥	٣٨٣٢٩	٢٠ر٤٠
المتوسـط		**٧ر٥٥**
١٩٧٦	٤٢٦٤٦	١١ر٣٠
١٩٧٧	٤٩٧٢٢	١٦ر٦٠
١٩٧٨	٥٦٧٧٨	١٤ر٢٠
١٩٧٩	٦٠٨٦٥	٧ر٢٠
١٩٨٠	٦٥٠٤١	٦ر٨٦
المتوسـط		**١١ر٢**
١٩٨١	٦٦٢٠٧	١ر٨٠
١٩٨٢	٧٠٥٤٠	٦ر٥٠
١٩٨٣	٧١٧٣٤	١ر٧٠
١٩٨٤	٧٤٤٥٧	٣ر٨٠
١٩٨٥	٧٧٧٠٥	٤ر٣٦
١٩٨٦	٨٢٤٦٤	٦ر١٢
١٩٨٧	٨٨٣٤٦	٧ر١٣
المتوسـط		**٤ر٤٨**
المتوسـط العـام		**٧ر٣٧**

المصدر : الحقل (١) : ديوان الخدمة المدنية ، **التقرير الاحصائي السنوي لعام ١٩٨٧** ، ص ٧٧ .

الحقل (٢) : تم احتسـابهُ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك حتى تكون الصورة أكثر وضوحا فسوف يتم مقارنة معدل نمو نفقات الأجور والرواتب والعلاوات مع معدل نمو المنسبين للتعيين باعتبار أن نفقات الأجور والرواتب هي التي تخصص فعلا للعاملين في الجهاز الحكومي وهذا ما يظهرهُ الجدول (٣ ـ ٧) ، حيث يتضح من هذا الجدول أن معدل نمو نفقات الأجور والرواتب قد اتجه للانخفاض في معظم سنوات الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ ، بالمقابل فان معدل نمو المنسبين للتعيين قد اتجة للانخفاض أيضا باستثناء عام ١٩٨٥ حيث ارتفع معدل نمو نفقات الأجور والرواتب من ٥ر٥٪ عام ١٩٨٤ الى ٩ر١٠٪ عام ١٩٨٥ لكن معدل نمو المنسبين للتعيين قد انخفض من ـ١ر٠٪ عام ١٩٨٤ الى ـ٣ر٤٪ عام ١٩٨٥ ويعود السبب في ارتفاع معدل نمو نفقات الأجور والرواتب عام ١٩٨٥ الى اصدار الحكومة النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية رقم (١٠) لسنة ١٩٨٥ والذى طبق ابتداء من ١٩٨٥/٣/١ ، وتم بموجب هذا النظام زيادة رواتب الموظفين الأساسية بنسبة تتراوح من ٩٪ ـ ٢٥٪ (١) .

بشكل عام يمكن القول أن الحكومة تعتبر موظفا كبيرا للأيدي العاملة الأردنية اذ أن حوالي نصف القوى العاملة الأردنية تتركز في دوائر ومؤسسات الحكومة المختلفة سواء كانت مدنية أو عسكرية كما سبق الاشارة الى ذلك ، فمن خلال ايجاد النسبة بين عدد الوظائف الحكومية عام ١٩٨٦ ومجموع القوى العاملة الاردنية في عام ١٩٨٦ يلاحظ بأن الأجهزة المدنية للحكومة استوعبت حوالي ١٧٪ من مجموع القوى العاملة الاردنية بينما النسبة المتبقية تركزت في الدفاع ، لذلك فان النفقات العامة تترك آثارا مباشرة ايجابية على معدل الاستخدام في الاردن .

٢٠٢٠١٠٣ المحور الثاني : تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على مستوى التشغيل في الاردن .

سوف يتم تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على مستوى التشغيل في الاردن من خلال استخدام مضاعف العمالة ، ويظهر هذا الأثر من خلال أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي ، اذ أن زيادة الناتج القومي الأجمالي تؤدى الى

---

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، ديوان الموظفين : **التقرير السنوي لعام ١٩٨٥** ، ص ١٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ٧)

مقارنة معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو نفقات الأجور والرواتب مع معدل نمو المنسبين للتعيين في الاردن للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧

البنود / السنوات	النفقات العامة (مليون دينار) (١)	معدل النمو السنوي (٪) (٢)	نفقات الأجور والرواتب والعلاوات (مليون دينار) (٣)	معدل النمو السنوي (٪) (٤)	عدد المنسبين للتعيين في وظائف حكومية (٥)	معدل النمو السنوي لعدد المنسبين للتعيين (٦)
١٩٨١	١ر٦٤٧	—	٢ر٨١	—	٦١٨٨	—
١٩٨٢	٥ر٦٩٣	٢ر٧	٦ر٨٨	١ر٩	٨٠٣٨	٧ر١٣
١٩٨٣	٣ر٧٠٥	١ر٧	٨ر٩٥	٢ر٨	٦٠٣٠	ـ ٣ر١٤
١٩٨٤	٨ر٧٢٠	٢ر٢	١ر١٠١	٥ر٥	٦٠٢٨	ـ ١ر٠
١٩٨٥	٧ر٨٠٥	٨ر١١	٨ر١١٢	٩ر١٠	٥٧٧١	ـ ٣ر٤
١٩٨٦	٣ر٩٨١	٨ر٢١	٤ر١٢٥	١ر١١	٧٢٣٦	٤ر٢٥
١٩٨٧	٧ر١٠٠٨	٨ر٢	٨ر١٣٧	٩ر٩	١٠٢٨٠	١ر٤٢

المصدر : الحقول (١ ، ٣) : البنك المركزي الاردني ، **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جدول (٣٠) .

الحقل (٥) : ديوان الخدمة المدنية : **التقرير الاحصائي السنوي** ، ١٩٨٧ ، ص ٨١ .

بقية الحقول : تم احتسابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زيادة معدلات الاستخدام ، فقد أشارت الدراسات [١] الى انهُ في الفترة ١٩٦٧ — ١٩٧٢ بلغ معدل البطالة في الاردن ١٤ — ٢٠٪ بينما كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي يساوى صفرا في هذهِ الفترة ، وفي الفترة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الى ١٢٪ فان معدل البطالة انخفض الى ٢ - ٣٪ ، أما بعد عام ١٩٨٠ حيث أخذ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بالانخفاض فقد ارتفع بالمقابل معدل البطالة كما يوضح ذلك الجدول (٣ - ٨) ، بحيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ٤ر٢٪ عام ١٩٨٦ وبالمقابل بلغ معدل البطالة ٨٪ ومعنى ذلك انهُ كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي فان معدل الاستخدام يزداد وينخفض معدل البطالة .

جدول (٣ - ٨)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة في الاردن للفترة ١٩٦٧ — ١٩٨٦

البنود / السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (٪)	معدل البطالة (٪)
١٩٦٧ — ١٩٧٢	صفر	١٤ — ٢٠
١٩٧٣ — ١٩٧٥	٩ر٥	٨
١٩٧٦ — ١٩٨٠	١٢	٢ — ٣
١٩٨١	٦ر٢	٣ر٩
١٩٨٢	٩ر٥	٤ر٣
١٩٨٣	١ر٣	٤ر٨
١٩٨٤	٧ر٢	٥ر٤
١٩٨٥	٣	٦
١٩٨٦	٤ر٢	٨

المصدر: الحوراني ، " محمد هيثم" : **دراسة تحليلية للبطالة في الاردن** ،بحث قُدّم الى المؤتمر الاقتصادي الأول ،جامعة اليرموك ،اربد ،٥ كانون أول ، ١٩٨٨،ص ٣٢، وتحت النشر في مجلة جامعة دمشق ، العدد (١٤) .

(١) الحوراني ، " محمد هيثم " : **دراسة تحليلية للبطالة في الاردن** ، مرجع سابق ، ص٣٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي ومستوى التشغيل علاقة طردية بحيث أن زيادة الناتج القومي الاجمالي تؤدى الى زيادة مستوى التشغيل وهذا ما يمكن توضيحه بالشكل البياني رقم (١) .

شكل رقم (١) *

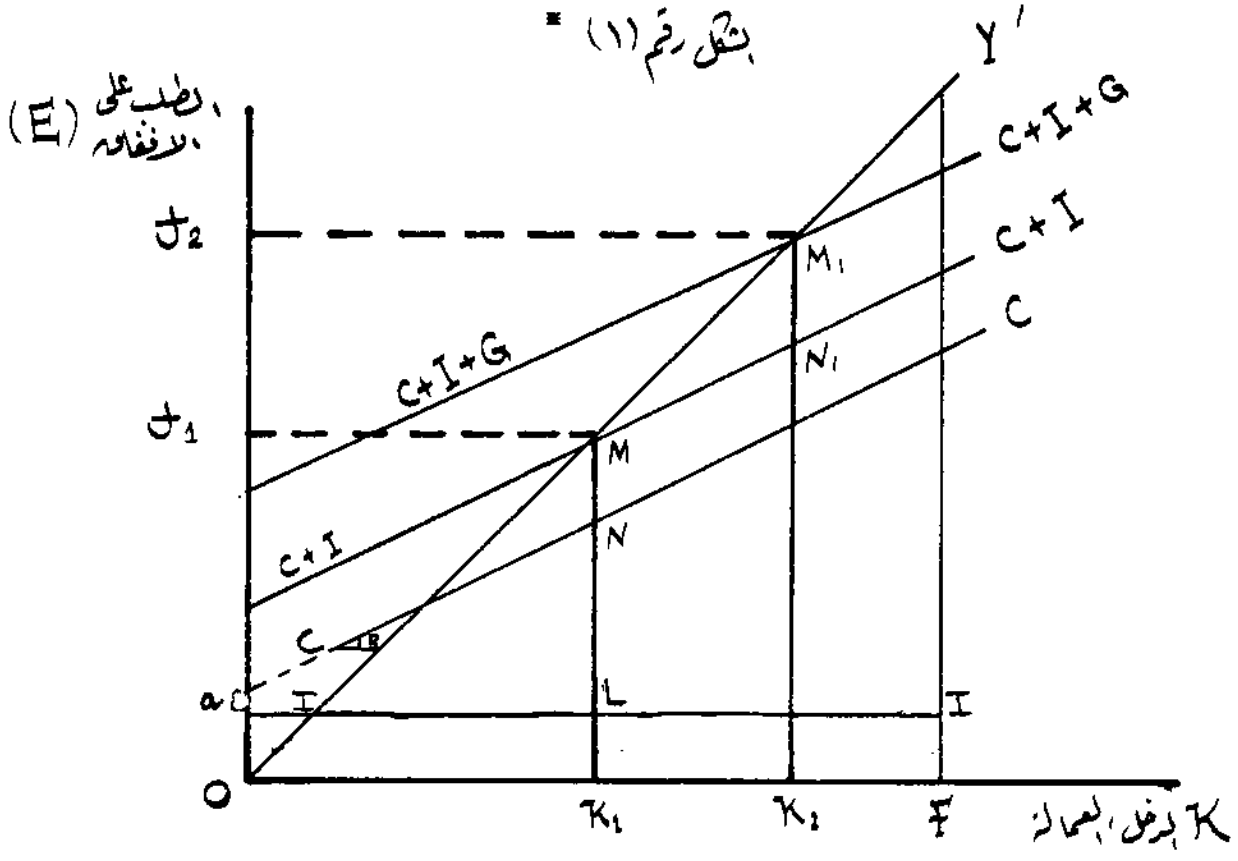

في هذا الشكل يتم قياس الدخل والعمالة على المحور الأفقي بينما يقاس الطلب الكلي (الانفاق الكلي) على المحور العمودي ويفترض أن الاستثمار يمثل بالخط (II) وهو مستقل ، أما دالة الاستهلاك c= a+BY فتمثل بالخط(cc) حيث أن (a) هي المقطع الموجب وتمثل ذلك الجزء من الاستهلاك الذى لا يعتمد على الدخل أما(B) فتمثل الميل الحدي للأستهلاك ، أما الخط(c+I) فيمثل الانفاق بدون نفقات الحكومة (G)

---

* مصدر هذا الشكل :-

Musgrave, R.A. And Musgrave, P.B.: OP. Cit., P. 521

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذهِ الحالة يتقرر مستوى الدخل والعمالة عند النقطة (K_1) أي أن (OK_1) هي كمية الدخل الناتجة عن انفاق استهلاكي واستثماري مقدارة (OJ_1) حيث أن النقطة (M) هي نقطة توازن ما بين الدخل والانفاق وفي هذهِ الحالة تكون كمية الاستهلاك الخاص (NK_1) بينما تمثل (MN) مقدار الادخار وهي تساوى كمية الاستثمار (LK_1) ، أما النقطة (F) فتمثل مستوى العمالة الكاملة والانتاج الأمثل ، فعند زيادة النفقات الحكومية بمقدار (G) يصبح خط الانفاق هو (C+I+G) وزيادة هذا الانفاق تؤدى الى زيادة الدخل من (K_1) الى (K_2) ويصبح هناك نقطة توازن جديدة هي (M_1) فكلما زاد الانفاق الحكومي يزداد الدخل ونتيجة زيادة الدخل يزداد التشغيل حتى يتم الوصول الى العمالة الكاملة (F) ، هذا مع افتراض أن الجهاز الانتاجي مرن بعدها أن أى زيادة في الانفاق الحكومي سوف تؤدى الى ارتفاع الأسعار ، ولعل الصورة تبدو واضحة أكثر للعلاقة ما بين الناتج القومي الاجمالي ومستوى التشغيل والنفقات العامة من خلال الشكل رقم (٢) حيث نقيس في الجزء (٢ ـأ) على المحور الأفقي الناتج القومي الاجمالي وعلى المحور الرأسي مستوى التشغيل ، أما في الجزء (٢ ـب) نقيس على المحور الأفقي الناتج القومي الاجمالي وعلى المحور الرأسي الأسعار ، فيلاحظ من هذا الشكل أن اجمالي النفقات يساوى قيمة الناتج القومي الاجمالي أى أن $E= O.P$ حيث أن (E) اجمالي النفقات و (O) كمية الانتاج ، (P) سعر الوحدة المنتجة فعندما كان مستوى الانفاق (E_1) فان الدخل المتولد عن هذا الانفاق هو (OB) وهذا الدخل أدى الى توليد تشغيل يساوى المسافة (OU_1) ، ولو أفترضنا أن مستوى الانفاق زاد نتيجة زيادة النفقات الحكومية (G) فان منحنى الانفاق الكلي سوف ينتقل من (E_1) الى (E_2) الأمر الذى يؤدى الى زيادة الناتج القومي الاجمالي بالمقدار (BA) ونتيجة هذهِ الزيادة في الناتج القومي الاجمالي سوف يزداد مستوى التشغيل بالمسافة (U_1 U_2) ، واذا زادت نفقات الحكومة أيضا بمقدار أكبر فانها سوف تؤدى الى انتقال منحنى الانفاق الكلي من (E_2) الى (E_3) ثم يزداد الناتج القومي بالمقدار (AC) الأمر الذى ينعكس كزيادة في مستوى التشغيل حتى نصل الى مستوى العمالة الكاملة (F) مع ملاحظة أن مستوى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأسعار في هذهِ التغيرات في النفقات العامة لم يتغير بل بقي ثابتا عند (S) ، أما بعد الوصول الى مستوى العمالة الكاملة (F) فان زيادة النفقات العامة سوف تؤدى الى نقل منحنى الانفاق الكلي من (E_3) الى (E_4) ،

شكل رقم (٢) *

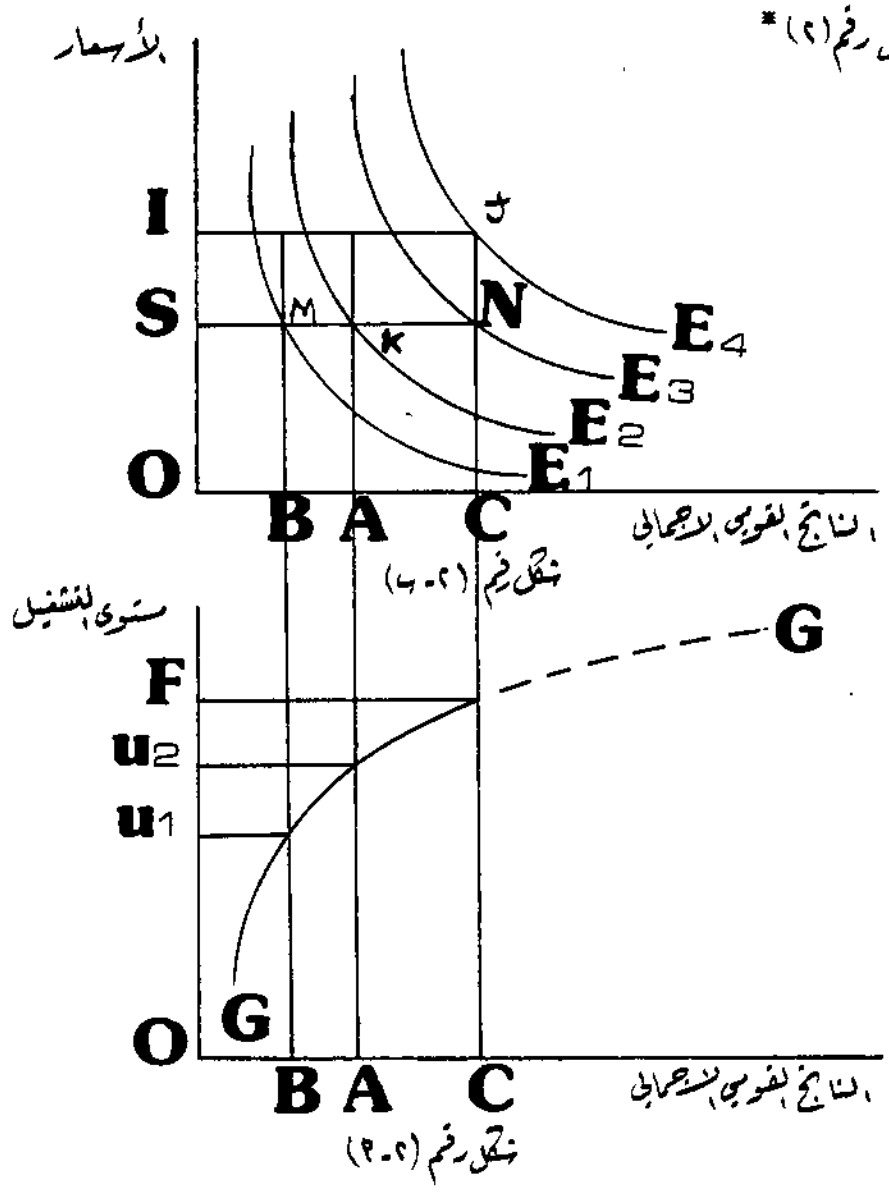

شكل رقم (٢-أ)

شكل رقم (٢-ب)

* مصدر هذا الشكل :

Musgrave, R.A. And Musgrave, P.B.: OP. Cit., P. 519 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عندها ينعكس الأثر كارتفاع في المستوى العام للأسعار من (S) الى (I) لذلك فان العلاقة طردية بين الناتج القومي الاجمالي ومستوى التشغيل كما يظهرها المنحنى (GG) في الشكل رقم(٢-أ) ، هذا التحليل البياني يفترض أن الجهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة التامة بحيث أن أي زيادة في النفقات تؤدى الى زيادة الناتج القومي الاجمالي ومن ثم مستوى التشغيل .

سوف يتم تحليل العلاقة ما بين النفقات الحكومية ومستوى العمالة من خلال نموذج مضاعف العمالة Employment Multiplier الذى وضعهُ بيكوك Peacock وشاو Shaw (١) .

نموذج بيكوك وشاو Peacock And Shaw Model

يفترض بيكوك وشاو أن مستوى العمالة هو دالة في قيمة الناتج القومي التي تعادل الطلب الكلي عند مستوى العمالة الكاملة ومعدل الانتاجية الحدية الى متوسط الانتاجية لعنصر العمل ومقلوب معدل الأجر وذلك على النحو التالي :-

$$* \quad N = P.Q \left[\frac{f'(N)}{Na} \right] \left[\frac{1}{W} \right]$$

حيث أن :

N = مستوى العمالة .

P.Q = قيمة الناتج القومي .

$f'(N)$ = الانتاجية الحدية للعمل .

Na = متوسط الانتاجية الحدية .

W = معدل الأجر .

يمكن التعبير عن P.Q عند مستوى العمالة الكاملة بـ Y والذى يعادل الانتاج الأمثل ، لذلك فان :-

---

(١) Peacock, A. And Shaw, G.K.: **The Economic Theory of Fiscal Policy**, OP. Cit., PP. 66-68

* لتوضيح هذهِ المعادلة ،أنظر الملحق الاحصائي ، رقم (١١) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$$N = Y \left[\frac{\hat{f}(N)}{Na} \right] \left[\frac{1}{W} \right] \qquad \ldots\ldots (2)$$

وبالرجوع الى نموذج مضاعف الانفاق الحكومي رقم (١) وبحل هذا النموذج أمكن الوصول الى المعادلة التالية :-

$$Y = \frac{1}{h} \left[K \right] \qquad \ldots\ldots (3)^{*}$$

وبتعويض عن قيمة (Y) في المعادلة رقم (٢) نحصل على :-

$$N = \left[\frac{1}{h} (K) \right] \left[\frac{\hat{f}(N)}{Na} \right] \left[\frac{1}{w} \right] \qquad \ldots\ldots (4)$$

حيث أن :

$$h = 1 - c_1(1-t_1) + d_1 \frac{f_1}{f_2} - d_2 + d_3 t_1 + M_1$$

$$k = Co - c_1 to - c_1 t_2 G + do + \frac{d_1 MS}{f_2} - \frac{d_1 fo}{f_2} - d_3 to$$

$$- d_3 t_2 G + G + X - Mo - M_2 EX$$

يفترض بيكوك وشاو أن : $Na = \hat{f}(N)$ ، $\epsilon = \frac{1}{W}$ قيمة ثابتة لذلك فان :

$$N = Y \left[\frac{1}{h} (K) \right] \left[\epsilon \right] \qquad \ldots\ldots (5)$$

وباجراء تفاضل جزئي ما بين (N) و(G) نحصل على مضاعف العمالة Employment Multiplier كما يلي :-

$$\frac{\delta N}{\delta G} = \left[\frac{1 - c_1 t_2 - d_3 t_2}{h} \right] \left[\epsilon \right] \qquad \ldots\ldots (6)$$

ومن خلال تحليل مضاعف الانفاق الحكومي وجد أن المقدار

$$\frac{1 - c_1 t_2 - d_3 t_2}{h} = 1.755 \qquad \ldots\ldots (7)$$

---

* هذه المعادلة هي المعادلة رقم (١٤) ، ص (١٢٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لذلك فان مضاعف العمالة :

$$\frac{\delta N}{\delta G} = 1.755 \left[\varepsilon \right] \quad \ldots\ldots \quad (8)$$

أي ان مضاعف العمالة يساوي مضاعف الانفاق الحكومي مضروبا في القيمة (ε) ، مما يعني أن أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل يتوقف على أثر هذه النفقات على الناتج القومي الاجمالي وهذا ما تم توضيحه في الشكل رقم (٢) ، ومن هنا ما دام أن أثر مضاعف الانفاق الحكومي على الناتج القومي الاجمالي منخفضا فان ذلك سوف ينعكس كأثر غير مباشر على مستوى التشغيل في الاردن .

بشكل عام يمكن القول أن نفقات الحكومة تترك أثرا مباشرا كبيرا على الاستخدام في الاردن نتيجة ارتفاع نسبة القوى العاملة التي تستوعبها أجهزة الحكومة المختلفة ، والتي بلغت حوالي ٤٦ر٧٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ كما تم الاشارة الى ذلك سابقا ، أما الأثر غير المباشر للنفقات العامة على مستوى الاستخدام فيتسم بأنه منخفضا لانخفاض قيمة مضاعف الانفاق الحكومي هذا بافتراض أن $\frac{1}{W}$ ثابتة وأن $Na = f(N)$.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٣ المبحث الثاني : أثر النفقات العامة على الاستهلاك الخاص والاستثمار

١٠٢٠٣ أثر النفقات العامة على الاستهلاك الخاص

تشكل نفقات الحكومة الاستهلاكية جزءا جيدا من اجمالي الانفاق على الاستهلاك في الاردن اذ بلغت حوالي ٤ر٢٣٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت ٥ر٢٧٪ في الفترة نفسها كما يظهر ذلك الجدول (٣ ـ ٩) ، أيضا يتبين من هذا الجدول أن حجم الانفاق الاستهلاكي الحكومي قد ارتفع من ٧ر٥٨ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٤ر٤٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٩٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦. يظهر تأثير النفقات العامة على الاستهلاك الخاص بشكل مباشر من خلال الانفاق الحكومي على الرواتب والأجور لموظفي الدولة والتي تمثل مصدر الدخل الرئيسي الذي يعتمد عليه هذا القطاع الواسع من الموظفين في قرارات الشراء والاستهلاك ، كما يظهر تأثير النفقات العامة غير المباشر على الاستهلاك الخاص من خلال عمل المضاعف ، ولذلك سوف يتم تحليل هذه الأثار عبر المحورين التاليين :ـ

المحور الأول : تحليل الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص .

المحور الثاني : تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص من خلال المضاعف .

١٠١٠٢٠٣ المحور الأول : تحليل الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص .

يظهر التأثير المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص من خلال ما تدفعهُ الحكومة من أجور ومرتبات لعمالها وموظفيها ، ويخصص هؤلاء الجزء الأكبر من هذهِ الدخول للاستهلاك اذ أن هذهِ الدخول تشكل عادة الجزء المهم من مصادر دخولهم ، الجدول (٣ ـ ١٠) يظهر تطور الانفاق الحكومي على الرواتب والأجور والعلاوات في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ * .

---

* لا تتوفر بيانات تفصيلية عن الانفاق على الأجور والرواتب والعلاوات للفترة السابقة لعام ١٩٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٣ ـ ٩)

تطور حجم نفقات الاستهلاك الحكومي النهائية وأهميتها النسبية
الى اجمالي الانفاق على الاستهلاك والناتج المحلي الاجمالي
في الاردن للفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردنـي)

البنود / السنوات	نفقات الحكومة الاستهلاكية النهائية (١)	اجمالي الانفاق على الاستهلاك (٢)	الناتج المحلي الاجمالي (٣)	نفقات الحكومة الاستهلاكية كنسبة مئوية من اجمالي الأنفاق على الاستهلاك (٤)	نفقات الحكومة الاستهلاكية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (٥)
١٩٧٠	٥٨ر٧	٢١٠ر٨	١٧٤ر٤	٢٧ر٨	٣٣ر٧
١٩٧١	٦٠ر٤	٢٢٢ر١	١٨٦ر٢	٢٧ر٢	٣٢ر٤
١٩٧٢	٦٨ر٣	٢٤٥ر٧	٢٠٧ر٢	٢٧ر٨	٣٣ر٠
١٩٧٣	٨٠ر٠	٢٦٣ر١	٢١٨ر٣	٣٠ر٤	٣٦ر٦
١٩٧٤	٩٧ر٧	٢٩٧ر٥	٢٤٧ر٣	٣٢ر٨	٣٩ر٥
١٩٧٥	١١٠ر١	٤٠٥ر٥	٣١٢ر١	٢٧ر٢	٣٥ر٣
١٩٧٦	١٥٥ر٩	٥١٨ر٥	٤٢١ر٦	٣٠ر١	٣٧ر٠
١٩٧٧	١٥٦ر٦	٦٢٧ر١	٥١٤ر٢	٢٤ر٩	٣٠ر٥
١٩٧٨	١٩٠ر٠	٧٥٠ر٤	٦٣٢ر٢	٢٥ر٣	٣٠ر٠
١٩٧٩	٢٣٥ر٣	٩٥٧ر٩	٧٥٣ر٠	٢٤ر٦	٣١ر٢
١٩٨٠	٢٤٣ر٨	١٠٧٣ر١	٩٨٤ر٣	٢٢ر٧	٢٤ر٧
١٩٨١	٢٨٥ر٩	١٣٣٧ر١	١١٦٤ر٣	٢١ر٤	٢٤ر٥
١٩٨٢	٣٢٦ر١	١٥٤٥ر٦	١٣٢١ر٢	٢١ر٠	٢٤ر٧
١٩٨٣	٣٤٨ر٣	١٦٩٥ر٤	١٤٢٢ر٧	٢٠ر٥	٢٤ر٥
١٩٨٤	٣٧٦ر٩	١٧٥١ر٨	١٤٩٩ر٤	٢١ر٥	٢٥ر١
١٩٨٥	٤٠٥ر٩	١٨٥٠ر٦	١٥٧٣ر٣	٢١ر٩	٢٥ر٧
١٩٨٦	٤٣٨ر٤	١٧٦٥ر٨	١٦١٣ر٦	٢٤ر٨	٢٧ر٢
المجموع	٣٦٣٨ر٣	١٥٥١٨ر٠	١٣٢٤٥ر٣	٢٣ر٤٪	٢٧ر٥٪

المصـدر : الحقول (١ ، ٢ ، ٣) :

ــ البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جـدول (٤٧) .

ــ البنك المركزي الاردني : بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣ ، جـدول (٤٥) .

بقيـة الحقول : تم احتسـابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ١٠)

تطور حجم انفاق الحكومة على الرواتب والأجور والعلاوات وأهميتهُ النسبية في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردنـــي)

البنـــود / السـنوات	الانفاق علـــى الأجور والرواتـب والعلاوات (١)	معدل النمـــو السنوي المركب (٪) (٢)	٪من النفقـات الجاريـــة (٣)	٪من اجمالـــي النفقات العامة (٤)
١٩٧٨	٤٣ر٧	ـ	٢٠ر٥	١٢ر١
١٩٧٩	٥٨ر٩	٢٩ر٦	١٨ر٣	١١ر٤
١٩٨٠	٦٨ر٠	١٤ر٣	٢٠ر٢	١٢ر١
١٩٨١	٨١ر٢	١٧ر٨	٢٠ر٧	١٢ر٥
١٩٨٢	٨٨ر٦	٨ر٧	٢٠ر٠	١٢ر٨
١٩٨٣	٩٥ر٨	٧ر٨	٢١ر١	١٣ر٥
١٩٨٤	١٠١ر١	٥ر٤	٢٠ر٧	١٤ر١
١٩٨٥	١١٢ر٩	١١ر١	٢٠ر٩	١٣ر٩
١٩٨٦	١٢٧ر٨	١٢ر٤	٢٢ر١	١٢ر٧
المجموع	**٧٧٨ر٠**	**١٠ر٩**	**٢٠ر٧**	**١٣ر٠**

المصـــدر : ـ الحقـل (١) : البنك المركزي الاردني **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جـــدول (٣٠) ٠

ـ بقية الحقول : تم احتســـابها ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتضح من الجدول (٣ ـ ١٠) أن الانفاق على الأجور والرواتب والعلاوات قد ارتفع من ٧ر٤٣ مليون دينار عام ١٩٧٨ الى ٨ر١٢٧ مليون دينار عام ١٩٨٦، أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركب ٩ر١٠٪ ، أما الأهمية النسبية للانفاق على الرواتب والأجور والعلاوات بلغت ٧ر٢٠٪ من اجمالي النفقات الجارية و ١٣٪ من اجمالي النفقات العامة خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ . ان هذا التزايد في حجم الانفاق العام على الرواتب والأجور والعلاوات ينعكس بشكل مباشر على الزيادة في الاستهلاك الخاص اذ يقدر أن ٨٥٪ من هذه الأجور والرواتب والعلاوات تذهب الى الانفاق الاستهلاكي الخاص ، الجدول (٣ ـ ١١) يبين مقدار ما يذهب من هذه الدخول الى الاستهلاك الخاص والأهمية النسبية لهُ بالنسبة الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص ، اذ يظهر من هذا الجدول أن مقدار ما يذهب الى الاستهلاك الخاص من الأجور والرواتب والعلاوات قد تزايد من ٢ر٣٧ مليون دينار عام ١٩٧٨ الى ٦ر١٠٨ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي تضاعف حوالي ثلاث مرات ، أما الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب الى الاستهلاك الخاص من الأجور والرواتب والعلاوات فيشير الجدول (٣ ـ ١١) الى أنها بلغت ٧ر٦٪ من اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص النهائي خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ ، من هنا يتضح أن نفقات الأجور والرواتب كأحد أنواع النفقات العامة تنعكس مباشرة على زيادة الاستهلاك الخاص .

بالأضافة الى الرواتب والأجور هناك بنود أخرى ينعكس أثرها مباشرة على زيادة الاستهلاك الخاص كالنفقات التحويلية ونفقات التقاعد وعلاوات السفر والميدان والايجارات ونفقات اغاثة النازحين . الجدول (٣ ـ ١٢) يظهر تطور هذه الأنواع من النفقات وأهميتها النسبية الى اجمالي النفقات العامة واجمالي النفقات الجارية في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ ، اذ يلاحظ من هذا الجدول أن حجم النفقات التحويلية والتقاعد قد ارتفع من ٩ر١٩ مليون دينار عام ١٩٧٨ الى ٧ر٧٧ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي تضاعف حوالي أربع مرات وقد زادت هذه النفقات بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٢ر١٣٪ ، كذلك أظهرت النفقات التحويلية والتقاعد إتجاهاً عاما نحو التزايد خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ ، لكن بصفة عامة شكلت هذه النفقات ٢ر١١٪ من اجمالي النفقات الجارية و ٧٪ من اجمالي النفقات العامة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٣ ــ ١١)

الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من الأجور والرواتب والعلاوات
الى الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	الانفاق على الرواتب والأجور والعلاوات (مليون دينار) (١)	الميل الحدى للاستهلاك MPC (٢)	مقدار ما يذهب من الأجور والرواتب والعلاوات الى الاستهلاك الخاص (مليون دينار) (٣)=(١) × (٢)	اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص (مليون دينار) (٤)	نسبة ما يخصص من الرواتب والأجور والعلاوات الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص (٪) (٥)=(٣)÷(٤)×١٠٠٪
١٩٧٨	٤٣ر٧	٠ر٨٥	٣٧ر٢	٥٦٠ر٤	٦ر٦
١٩٧٩	٥٨ر٩	٠ر٨٥	٥٠ر١	٧٢٢ر٦	٦ر٩
١٩٨٠	٦٨ر٠	٠ر٨٥	٥٧ر٨	٨٢٩ر٣	٧ر٠
١٩٨١	٨١ر٢	٠ر٨٥	٦٩ر٠	١٠٥٣ر٢	٦ر٦
١٩٨٢	٨٨ر٦	٠ر٨٥	٧٥ر٣	١٢١٩ر٥	٦ر٢
١٩٨٣	٩٥ر٨	٠ر٨٥	٨١ر٤	١٣٤٧ر١	٦ر١
١٩٨٤	١٠١ر١	٠ر٨٥	٨٥ر٩	١٣٧٤ر٩	٦ر٢
١٩٨٥	١١٢ر٩	٠ر٨٥	٩٦ر٠	١٤١٤ر٧	٦ر٨
١٩٨٦	١٢٧ر٨	٠ر٨٥	١٠٨ر٦	١٣٢٧ر٤	٨ر٢
المجموع	٧٧٨ر٠	٠ر٨٥	٦٦١ر٣	٩٨٤٩ر١	٦ر٧

المصدر : ـ الحقـول (١ ، ٤)

ــ البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، الجداول (٣٠ ، ٤٧) .

ـ بقيـة الحقول : تم احتسابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خلال الفترة نفسها . أما نفقات أجور النقل وعلاوات السفر والميدان والايجارات فقد تزايد حجمها من ١ر٥ مليون دينار عام ١٩٧٨ الى ٦ر١٥ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي تضاعف حوالي ثلاث مرات ، وبلغ معدل النمو السنوي المركب لها ٣ر١١٪ خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ ، وبشكل عام شكّلت هذهِ النفقات حوالي ٣ر٢٪ ، ٤ر١٪ من اجمالي النفقات الجارية واجمالي النفقات العامة على التوالي خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ . أما نفقات إغاثة النازحين فقد بلغ حجمها ٧ر٣ مليون دينار عام ١٩٧٨ انخفضت الى ١ر٣ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، وكذلك شكلت هذهِ النفقات حوالي ٨٤ر٠٪ و ٥٣ر٠٪ من اجمالي النفقات الجارية والنفقات العامة على التوالي في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ .

من الطبيعي أن هذهِ البنود من النفقات التي تدفعها الحكومة تمثل دخولا للأفراد المستحقين لها ، لذلك فان جزءا كبيرا من هذهِ النفقات سوف يذهب الى الاستهلاك الخاص ، الجدول (٣ ـ ١٣) يظهر مساهمة هذهِ الأنواع من النفقات في اجمالي الانفاق على الاستهلاك الخاص . حيث شكلت مساهمة هذهِ البنود حوالي ٦ر٤٪ من اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦ ، وبشكل عام يمكن القول أن مُجمل حصة هذهِ البنود من النفقات الحكومية قد شكل ٤ر١١٪ من اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص * .

هناك أنواع أخرى من النفقات العامة تترك آثارا مباشرة على الاستهلاك الخاص ، كنفقات الاعانات التي تقدمها الحكومة الى بعض الفئات الفقيرة مثل النفقات التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية وأيضا نفقات الدعم للمواد التموينية التي تقدمها الحكومة تترك آثارا على استهلاك هذهِ المواد وخاصة المواد الأساسية والضرورية ، كذلك نفقات التعليم والصحة وتوفير خدمات التعليم والصحة بالمجّان وخاصة التعليم المدرسي وخدمات الرعاية الصحية الأولية يعني توفير ما كان يفترض أن يدفعهُ الناس لو لم تكن هذهِ الخدمات بالمجّان أو بتكلفة زهيدة وبالتالي ينعكس على استهلاك القطاع الخاص ، اضافة الي ما تتركهُ نفقات الحكومة العامة من زيادة في الناتج القومي وانعكاس ذلك على الدخول المتاحة ومن ثم على الاستهلاك الخاص .

---

* ٤ر١١٪ = ٨ر٦٪ حصة الأجور والرواتب + ٦ر٤٪ حصة النفقات التحويلية وغيرها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٣ ـ ١٢)

تطور حجم النفقات التحويلية والتقاعد وأجور النقل وعلاوات السفر والميدان والايجارات واغاثة النازحين وأهميتهُ النسبية الى اجمالي النفقات الجارية والعامة في الاردن للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	النفقات التحويلية * والتقاعد			أجور النقل وعلاوات السفر والميدان والايجارات			نفقات اغاثة النازحين		
	الحجم (مليون دينار) (١)	٪ من النفقات الجارية (٢)	٪ من النفقات العامة (٣)	الحجم (مليون دينار) (٤)	٪ من النفقات الجارية (٥)	٪ من النفقات العامة (٦)	الحجم (مليون دينار) (٧)	٪ من النفقات الجارية (٨)	٪ من النفقات العامه (٩)
١٩٧٨	١٩ر٩	٩ر٣	٥ر٥	٥ر١	٢ر٤	١ر٤	٣ر٧	١ر٧	١ر٠
١٩٧٩	٢٨ر٩	٩ر٠	٥ر٦	٥ر٢	١ر٦	١ر٠	٣ر٩	١ر٢	٠ر٦٧
١٩٨٠	٢٥ر٧	٧ر٦	٤ر٦	٦ر٧	٢ر٠	١ر٢	٤ر٠	١ر٢	٠ر٧١
١٩٨١	٤٠ر٠	١٠ر٢	٦ر٢	٧ر٢	١ر٨	١ر١	٤ر٠	١ر٠	٠ر٦٢
١٩٨٢	٥٠ر٧	١١ر٤	٧ر٣	٩ر٤	٢ر١	١ر٤	٤ر٠	٠ر٩٠	٠ر٥٨
١٩٨٣	٥٣ر١	١١ر٧	٧ر٥	١٠ر٠	٢ر٢	١ر٥	٢ر١	٠ر٤٦	٠ر٣٠
١٩٨٤	٥٤ر٥	١١ر٢	٧ر٦	١٠ر٧	٢ر٢	١ر٥	٤ر٠	٠ر٨٢	٠ر٥٥
١٩٨٥	٧٠ر١	١٢ر٩	٨ر٦	١٥ر٥	٢ر٩	١ر٩	٣ر٠	٠ر٥٥	٠ر٣٧
١٩٨٦	٧٧ر٧	١٣ر٤	٧ر٧	١٥ر٦	٢ر٧	١ر٦	٣ر١	٠ر٥٤	٠ر٣١
المجموع	٤٢٠ر٦	١١ر٢	٧ر٠	٨٥ر٤	٢ر٣	١ر٤	٣١ر٨	٠ر٨٤	٠ر٥٣

المصـدر :

ـ الحقـول (١ ، ٤ ، ٧) :

ـ البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جـدول (٣٠) .

ـ بقية الحقـول : تم احتسابها .

* تشمل الاعانات والمكافأت والمساهمات وتعويضات الممتلكات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ - ١٣)

الأهمية النسبية لمقدار ما يذهب من النفقات التحويلية والتقاعد وأجور النقل وعلاوات السفر والميدان واغاثة النازحين الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص في الاردن للفترة ١٩٧٨-١٩٨٦

البنود / السنوات	النفقات التحويلية والتقاعد وأجور النقل وعلاوات السفر والميدان والايجارات واغاثة النازحين (مليون دينار) (١)	الميل الحدى للاستهلاك MPC (٢)	مقدار ما يذهب الى الاستهلاك الخاص (مليون دينار) (٣)=(٢)×(١)	مجموع الانفاق الاستهلاكي الخاص (مليون دينار) (٤)	نسبة ما يذهب الى الاستهلاك الخاص من هذه النفقات الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي الخاص (٪) (٥)=(٣)÷(٤)×١٠٠٪
١٩٧٨-١٩٨٦	٨ر٥٣٧*	٠ر٨٥	١٣ر٤٥٧	١ر٩٨٤٩	٤ر٦

المصـــدر: الحقـول (١ ، ٤) ، مـن الجـداول (٣ - ١١) ، (٣ - ١٢) .
بقية الحقول : تم احتسـابها

* ٨ر٥٣٧ =النفقات التحويلية والتقاعد (٦ر٤٢٠) +نفقات أجور النقل والسفر وعلاوات الميدان والايجارات (٤ر٨٥) +نفقات اغاثـــة النازحيـن (٨ر٣١) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بما انهُ من الصعب تتبع أثر كل نوع من أنواع النفقات العامة على الاستهلاك الخاص ، فقد وُجد من المناسب استخدام اسلوب التحليل القياسي الكمي للوقوف على الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص .

التحليل القياسي لأثر النفقات العامة المباشر على الاستهلاك الخاص

من النماذج التحليلية التي قدرت كميا أثر النفقات العامة على الاستهلاك الخاص نموذج بيلي Baily Model [١] ، ويتلخص هذا النموذج بأن الاستهلاك الخاص دالة في عدة متغيرات منها النفقات الحكومية ويكون هذا النموذج كما يلي :

$$Cp=Bo+ B_1Cp_{t-1} +B_2(Y-T-E) + B_3E$$

حيث أن :

Cp = انفاق القطاع الخاص الاستهلاكي .

Cp_{t-1} = الاستهلاك الخاص في السنة السابقة .

Y-T = الدخل المتاح .

(Y-T-E) = الدخل المتاح مطروحا منهُ اجمالي النفقات العامة (استثمارية +استهلاكية) .

E = نفقات الحكومة (الاستهلاكية +الاستثمارية) .

Bo = ثابت .

B_3, B_2, B_1 = معالم النموذج وهي معاملات الانحدار بين المتغير التابع (Cp) والمتغيرات المستقلة Cp_{t-1} , Y-T-E , E) .

وبتقدير معالم هذا النموذج للاردن في الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٦ ظهرت النتائج كما يلي :-

$$Cp= 10.258 + 0.21\, Cp_{t-1} + 0.52(Y-T-E) + 0.73E$$

(0.555) (2.206) (2.613) (2.183)

$R= 0.9982$, $R^2= 0.9964$, $\bar{R}^2= 0.9956$, $F= 1208.686$,

D.W (Ajusted)= 2.057 .

---

(١) CeReau, G. " Public Expenditure And Dicisions on private consumption", **Public Finance Review,** No. 3, Vol. XXXVII, 1982, PP. 351-357 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يشير هذا النموذج الي قوة العلاقة الارتباطية ما بين الاستهلاك الخاص والمتغيرات المستقلة الواردة في هذا النموذج حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) ٩٩٪ كذلك يشير معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) الى أن ٩٩٪ من التغيرات في الاستهلاك الخاص يمكن تفسيرها بالتغيرات في الاستهلاك الخاص في السنة السابقة ، وفي الانفاق الحكومي وصافي الدخل المتاح (الدخل المتاح مطروحا منهُ النفقات الحكومية).أما اختبار دربن - واتسن (D.W. Test)* فيشير الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في هذا النموذج ،كذلك يشير اختبار ستيودنت (t) ** الى معنوية معالم هذا النموذج ٠

أما التفسير الاقتصادي لهذا النموذج فيظهر انهُ اذا زادت نفقات الحكومة بمعدل دينارا واحدافان الانفاق على الاستهلاك الخاص سوف يزداد بمعدل ٧٣ر٠ دينارا ، وهذا يعني أن أثر النفقات العامة المباشر على الاستهلاك الخاص كبير ، كذلك يُظهر هذا النموذج أن زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص لسنة سابقة بمعدل دينارا واحدا سوف يؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي الخاص للسنة الحالية بمعدل ٢١ر٠ دينارا، أما صافي الدخل المتاح (الدخل المتاح مطروحا منهُ نفقات الحكومة) فانهُ اذا ازداد بمعدل دينارا واحدافان الاستهلاك الخاص سوف يزداد بمعدل ٥٢ر٠ دينارا، أما عن سرعة تأثير النفقات العامة على الاستهلاك الخاص فيمكن استخدام معامل بيتا Beta Coefficient*** كما يظهر ذلك الجدول (٣ - ١٤) حيث يتبين من هذا الجدول أن معامل بيتا بين الاستهلاك الخاص (Cp) والنفقات

---

* بلغت قيمة D.W الجدولية عند عدد مشاهدات (n) = ١٧ ،وعدد معالم(K) = ٣ ما يلي :- dl= 0.90 , du= 1.71 ، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ وبما أن D.W المحسوبة أكبر من قيمة du فانهُ لا يوجد ارتباط ذاتي في النموذج ٠
للمزيد من التفصيل ، أنظر :-

Maddala, G.S.: **Econometrics,** (McGraw - Hill,Inc., U.S.A.1983) P. 284

** بلغت قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ ودرجات حرية (١٥) = 1.753

*** للمزيد من التفصيل حول هذا المعامل ،أنظر :-

Poddar, A.K. And Hunking, N.J. : **OP. Cit.,** P. 463

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العامة قد بلغ (٠ر٣٤) ، بينما بلغ هذا المعامل بين الاستهلاك الخاص (Cp) ونفقات الاستهلاك الخاص في السنة السابقة Cp_{t-1} ، (٠ر٢٠) ، وبلغ هذا المعامل ما بين الاستهلاك الخاص وصافي الدخل المتاح (٠ر٤٥) ، وهذا يعني أن الاستهلاك الخاص يتأثر بصافي الدخل المتاح بمعدل أسرع من النفقات العامة واستهلاك السنة الماضية، وعند مقارنة معاملي بيتا لكل من (E) و (Cp_{t-1}) يلاحظ أن الاستهلاك الخاص يتأثر بالنفقات العامة بمعدل أسرع من استهلاك السنة السابقة (Cp_{t-1}) .

جدول (٣ - ١٤)

معاملات بيتا Beta Coefficients بين المتغير التابع (Cp) ،

والمتغيرات المستقلة (Cp_{t-1} , Y-T-E , E)

المتغيرات المستقلة / المتغير التابع	Cp_{t-1}	Y-T-E	E
Cp	0.20	0.45	0.34

المصدر : تم احتسابه وفق الصيغة التالية :

$$\text{Beta. Coeffi.} = \text{Reg. Coeffi.} \frac{S.DV(X)}{S.DV(Y)}$$

حيث أن Beta Coeffi. = معامل بيتا .

Reg. Coeff. = معامل الانحدار بين المتغير المستقل(X) والمتغير التابع(Y) .

S.DV(X) = الانحراف المعياري للمتغير المستقل (X) .

S.DV(Y) = الانحراف المعياري للمتغير التابع (Y) .

---

* بلغ الانحراف المعياري للمتغيرات كما يلي : Cp_{t-1} = 483.09

Cp= 494.96 , E= 230.11 , (Y-T-E)= 430.87

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١٠٢٠٣ المحور الثاني : تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص من خلال المضاعف

أكدت الدراسات الاقتصادية على أهمية الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص من خلال مبدأ المضاعف ، بحيث أن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج القومي الاجمالي ، الأمر الذى يؤدي الى زيادة الدخل المتاح ومن ثم زيادة الاستهلاك الخاص (١) وفي سبيل تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص سوف يتم اعتماد تحليل لوفل M.C. Lovell (٢) الذي يرى بأن أثر النفقات العامة على الاستهلاك الخاص يتوقف على مدى أثر هذه النفقات على الناتج القومي الاجمالي ومن ثم على الدخل المتاح ، ومن أجل تطبيق هذا التحليل على الاقتصاد الاردني سوف يتم اعتماد النموذج التحليلي الذى تم استخدامه في مضاعف الانفاق الحكومي ، حيث وجد أن المعادلة التي تمثل هذا النموذج هي :

$$^{*}Y = \frac{1}{h} \quad [K]$$

حيث أن :

$$h = 1 - c_1(1-t) + \frac{d_1 f_1}{f_2} - d_2 + d_3 t_1 + M_1$$

$$k = co - c_1 to - c_1 t_2 G + do + \frac{d_1 MS}{f_2} - \frac{d_1 fo}{f_2} - d_3 to - d_3 t_2 G + G + X - Mo - M_2 Ex$$

---

(١) Taylor, P.E.: **The Economics of public Finance,** (Macmillan Company, New York, 1971) PP. 89-91 .

أنظر أيضا :

المحجوب ، رفعت : **المالية العامة ، الكتاب الأول " النفقات العامة"** (دار النهضة العربية ، ١٩٦٦) ، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٢) Lovell, M.C.: **Macroeconomics: Measurement, Theory, And Policy,** (John Wiley And Sons, Inc., New York, 1975), PP. 61-69.

* هذه المعادلة هي نفسها المعادلة رقم (١٤) ، ص (١٢٨) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد وجد من التحليل السابق للأثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي من خلال مبدأ مضاعف الانفاق الحكومي أن :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-c_1t_2-d_3t_2}{h} = 1.755 \quad \ldots\ldots \quad (1)$$

أي أن زيادة النفقات الحكومية الاستهلاكية (G) بمعدل دينارا واحدا سوف يؤدي الى زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٧٥٥ر١ دينارا، أما عن تأثير هذه الزيادة في النفقات الحكومية على الاستهلاك الخاص (C) فيمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :-

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} \cdot \frac{\Delta Yd}{\Delta G} \quad \ldots\ldots \quad (2)$$

لكن

$$\frac{\Delta Yd}{\Delta G} = \frac{\Delta Yd}{\Delta Y} \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta G} \quad \ldots\ldots \quad (3)$$

وبالرجوع الى معادلات النموذج رقم (١) أي نموذج مضاعف الانفاق الحكومي وجد أن :-

$$C = Co + C_1Yd \quad \ldots\ldots \quad (4)$$

$$Yd = Y - T \quad \ldots\ldots \quad (5)$$

$$T = to + t_1Y + t_2G \quad \ldots\ldots \quad (6)$$

وباجراء تفاضل ما بين المتغيرين (C ، Yd) نحصل على :

$$\frac{\Delta C}{\Delta Yd} = C_1 \quad \ldots\ldots \quad (7)$$

وبالتعويض عن قيمة (T) في المعادلة رقم (٥) نحصل على :

$$Yd = Y - to - t_1Y - t_2G \quad \ldots\ldots \quad (8)$$

$$Yd = - to + (1-t_1)Y - t_2G \quad \ldots\ldots \quad (9)$$

وباجراء تفاضل بين المتغيرين (Yd) و (Y) نحصل على :

$$\frac{\Delta Yd}{\Delta Y} = 1-t_1 = S \quad \ldots\ldots \quad (10)$$

بافتراض أن $1-t_1 = S$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبتعويض المعادلات (٧ ، ١٠) في المعادلة رقم (٢) نحصل على :

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = (C_1)\ (S)\ \left[\frac{1-c_1t_2-d_3t_2}{h}\right] \qquad \ldots\ldots\ (11)$$

والمعادلة رقم (١١) تعبر عن مضاعف الاستهلاك الذي يعني أن زيادة الانفاق الحكومي (G) تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف الانفاق الحكومي ($\frac{\Delta Y}{\Delta G}$) ، وزيادة الناتج القومي الاجمالي سوف تؤدي الى زيادة الدخل المتاح (Yd) وما دام أن الاستهلاك الخاص دالة في الدخل المتاح فان الزيادة في الأخير سوف تنعكس على الاستهلاك الخاص، ولقد وجد من تقدير المعادلات السلوكية الواردة في النموذج التحليلي رقم (١) بطريقة التقدير على ثلاث مراحل (Three-Stage Least Squares) أن $C_1 = 0.855$ ، $t_1 = 0.133$ ، وأظهر حساب مضاعف الانفاق الحكومي أن : $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 1.755$

ومن خلال (t_1) نجد قيمة (S) كما يلي: $S = 1 - 0.133 = 0.867$

وبتعويض هذه القيم في المعادلة رقم (١١) نحصل على مضاعف الاستهلاك كما يلي :-

$$\frac{\Delta C}{\Delta G} = 0.855 \times 0.867 \times 1.755$$

$$= 1.301$$

وهذا يعني أن زيادة انفاق الحكومة (G) بمعدل دينارا واحدا سوف تؤدي الى زيادة الاستهلاك الخاص عبر ألية المضاعف بـ ١٫٣ دينارا ويمكن الحصول على قيمة مضاعف الاستهلاك بطريقة أكثر تفصيلا كما يلي :

أن زيادة الانفاق الحكومي (G) تؤدى الى زيادة الناتج القومي الاجمالي وفق مضاعف الانفاق الحكومي الذى سبقت الاشارة اليه كما يلي :-

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 1.755$$

ان هذه الزيادة في الناتج القومي الاجمالي سوف تنعكس كزيادة في الدخل المتاح وفق المعادلة التالية :-

$$\frac{\Delta Yd}{\Delta Y} = 1 - t_1 = 1 - 0.133 = 0.867$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أى أن زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينار واحد سوفه يؤدي الى زيادة الدخل المتاح بمعدل (٠ر٨٦٧) دينار ، لكن وجد أن زيادة الانفاق الحكومي بمعدل دينار واحد تؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي بمعدل (١ر٧٥٥) دينارا الأمر الذى ينعكس على الدخل المتاح كما يلي :

$$\frac{\Delta Yd}{\Delta G} = \frac{\Delta Yd}{\Delta Y} \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta G}$$

$$= 0.867 \times 1.755 = 1.522$$

أى أن الزيادة في الدخل المتاح الناتجة عن الانفاق الحكومي (G) بمعدل دينار واحد تساوي ١ر٥٢٢ دينار وهذه الزيادة في الدخل المتاح سوف تؤدى الى زيادة الاستهلاك الخاص بما يعادل الميل الحدي للاستهلاك (C_1) مضروبا في قيمة الزيادة في الدخل المتاح أي أن :

$$0.855 \times 1.522 = 1.301$$

وهي نفس القيمة التي تم الحصول عليها من خلال التعويض المباشر لقيم المتغيرات (C_1 , S , $\frac{\Delta Y}{\Delta G}$) في المعادلة رقم (١١).

بشكل عام يمكن القول أن نفقات الحكومة تترك آثارا مباشرة على الاستهلاك الخاص من خلال ما تقدمهُ الدولة من رواتب وأجور واعانات ومكافأت وأثارا غير مباشرة من خلال أثر هذهِ النفقات على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف الانفاق الحكومي الذى يتسم بأنهُ منخفض نسبيا في الاردن مقارنة مع البلدان التي يتصف الجهاز الانتاجي فيها بالمرونة التامة نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد في الاردن ومن ثم الحد من عمل مضاعف الانفاق الحكومي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٢٠٣ أثر النفقات العامة على الاستثمار في الاردن .

سوف يتم تحليل أثر النفقات العامة على الاستثمار عبر محورين رئيسين على النحو التالي :-

المحور الأول : تحليل الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستثمار في الاردن .

المحور الثاني : تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستثمار في الاردن .

١٠٢٠٢٠٣ المحور الأول : تحليل الأثر المباشر للنفقات العامة على الاستثمار .

ان التأثير المباشر للنفقات العامة على الاستثمار يظهر بصورة واضحة من خلال نفقات الاستثمار العام التي شكلّت نسبة مرتفعة من اجمالي الانفاق الاستثماري في الاردن كما يشير الجدول (٣ ـ ١٥) ، حيث أرتفع حجم الانفاق الاستثماري العام من ٩٫٥ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٢١٧ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي ازداد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١٠٫٨٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، أما الأهمية النسبية لنفقات الحكومة الاستثمارية الى اجمالي الانفاق الاستثماري فقد بلغت ٤٩٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، وشكلّت حوالي ١٦٫٧٪ من اجمالي الناتج المحلي في الفترة نفسها ، كذلك يظهر هذا الجدول أن نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي الى اجمالي الاستثمارات قد تزايدت خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، بحيث بلغت هذه النسبة حوالي ٣٧٫٧٪ عام ١٩٧٠ ثم بدأت بالتزايد الى أن وصلت اعلى نسبة ٦٤٫٨٪ عام ١٩٨٥ .

يعود السبب في تزايد الانفاق الاستثماري العام خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ الى الانخفاض الذى حصل في نفقات القطاع الخاص الاستثمارية نتيجة ظروف الركود التى أصابت الاقتصاد الاردني في هذه الفترة ، من هنا يأتي الدور المباشر للنفقات العامة الاستثمارية في التأثير على اجمالي الاستثمار عن طريق التعويض عن النقص الذى قد يحصل في استثمارات القطاع الخاص وبالتالي تحريك الفعاليات الاقتصادية في الاقتصاد الاردني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمكن النظر الى أثر النفقات العامة الاستثمارية على استثمارات القطاع الخاص من خلال الدور الذى تؤديه هذهِ النفقات في توفير المناخ الملائم للمستثمرين من القطاع الخاص عن طريق قيام الحكومة بانشاء مشاريع البنية التحتية كانشاء الطرق والمواصلات وتوفير خدمات المياة والكهرباء ، ولعل الدراسة اظهرت هذهِ الحقيقة اثناء تحليل التوزيع القطاعي للنفقات العامة *، حيث تبين من هذا التوزيع أن قطاع النقل استحوذ على ٩ر١٢٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٧٥ ارتفعت هذهِ النسبة الى ٩ر٢٧٪ عام ١٩٧٨ ، ثم أخذت بعد ذلك بالانخفاض الى أن بلغت ٧٨ر٦٪ عام ١٩٨٥ ،كذلك تزايد الانفاق على الكهرباء والمياء والغاز من ٨ر٤٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٧٥ الى ٧٨ر٦٪ عام ١٩٨٥ .

ان الانفاق على مشاريع البنية التحتية يعتبر ضروري لتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص على زيادة استثماراتهم وهذا في النهاية يؤدي الى ارتفاع اجمالي الاستثمارات.من أجل تحليل الأثر المباشر لنفقات الحكومة الاستثمارية على الاستثمار الخاص فقد تم اعتماد التحليل القياسي الكمي للفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦ كما يلي :ـ

$$Ip = \alpha + B_1 Cp_{t-1} + B_2 T + B_3 I_G \quad **$$

حيث أن :ـ

Ip = الاستثمار الخاص .

Cp_{t-1} = الاستهلاك الخاص في السنة السابقة .

T = تحويلات العاملين في الخارج .

I_G = الانفاق الاستثماري العام .

α = ثابت .

B_3, B_2, B_1 = معالم هذا النموذج .

---

* أنظر : المبحث الثالث من الفصل الثاني ، ص (١٠٨) .

** لقد تم تجربة عدد من المتغيرات الإقتصادية مع الاحتفاظ بالمتغير (IG) واثبتت المتغيرات المستقلة في هذا النموذج معنويتها وصحة التقدير القياسي لها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٣ ـ ١٥)

تطور حجم الاستثمار العام في الاردن وأهميتهُ النسبية الى اجمالي الانفاق الاستثماري والناتج المحلـي الاجمالي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنود / السنوات	نفقات الاستثمار الحكومي ** (مليون دينار) (١)	اجمالي الانفـاق على الاستثمار * (مليون دينـار) (٢)	الناتج المحلـي الاجمالـي (مليون دينـار) (٣)	انفاق الحكومـة الاستثمـاري (٪) من اجمالـي الانفـاق الاستثمـاري (٤)	انفاق الحكومـة الاستثماري (٪) من الناتج المحلي الاجمالي (٥)
١٩٧٠	٩ر٥	٢٥ر٢	١٧٤ر٤	٣٧ر٧	٥ر٤
١٩٧١	١١ر٥	٣٠ر٧	١٨٦ر٢	٣٧ر٥	٦ر٢
١٩٧٢	١٧ر٤	٣٦ر٣	٢٠٧ر٢	٤٧ر٩	٨ر٤
١٩٧٣	٢٢ر١	٤٧ر٢	٢١٨ر٣	٤٦ر٨	١٠ر١
١٩٧٤	٣٠ر٦	٦٣ر٢	٢٤٧ر٣	٤٨ر٤	١٢ر٤
١٩٧٥	٣٩ر٨	٨٧ر٩	٣١٢ر١	٤٥ر٣	١٢ر٨
١٩٧٦	٦٣ر٠	١٣٨ر٠	٤٢١ر٦	٤٥ر٧	١٤ر٩
١٩٧٧	٨٨ر٦	١٩٧ر٠	٥١٤ر٢	٤٥ر٠	١٧ر٢
١٩٧٨	١٠٣ر١	٢٢٩ر١	٦٣٢ر٢	٤٥ر٠	١٦ر٣
١٩٧٩	١٣٢ر٥	٢٩٤ر٥	٧٥٣ر٠	٤٥ر٠	١٧ر٦
١٩٨٠	١٩٣ر٩	٣٩٧ر٨	٩٨٤ر٣	٤٨ر٧	١٩ر٧
١٩٨١	٢٥٤ر٣	٥٦٤ر٨	١١٦٤ر٣	٤٥ر٠	٢١ر٨
١٩٨٢	٢٣٩ر٠	٥٩٧ر٣	١٣٢١ر٢	٤٠ر٠	١٨ر١
١٩٨٣	٢٦٨ر٧	٥٠٢ر٨	١٤٢٢ر٧	٥٣ر٠	١٨ر٩
١٩٨٤	٢٤٥ر٠	٤٨٥ر٦	١٤٩٩ر٤	٥٠ر٥	١٦ر٣
١٩٨٥	٢٧٦ر٨	٤٢٦ر٨	١٥٧٣ر٣	٦٤ر٨	١٧ر٦
١٩٨٦	٢١٧ر٠	٤١٩ر٠	١٦١٣ر٦	٥٢ر٨	١٣ر١
المجموع	**٢٢١٢ر٨**	**٤٥٤٣ر٢**	**١٣٢٤٥ر٣**	**٤٩**	**١٦ر٧**

المصدر : الحقول (١ ، ٢ ، ٣) :

- دائرة الاحصاءات العامة : **الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٠ـ١٩٨٤**، ص ٥٧ .
- دائرة الاحصاءات العامة : **الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨**، ص ص ٧٤ـ٧٨ .
- دائرة الاحصاءات العامة : **الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٢ـ ١٩٨٦**، ص ص ٤٩ ـ ٥٤ .
- دائرة الاحصاءات العامة : **الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٥ـ ١٩٨٠**، ص ٦٣ .
- البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، جدول (١) .

* يقصد باجمالي الاستثمار ، استثمار الحكومة واستثمار القطاع الخاص .

** تختلف الأرقام الواردة في هذا الجدول عن الأرقام التي سبقت الاشارة اليها اثناء تحليل تطور النفقات العامة في الاردن ، وذلك لعدم احتواء الارقام في هذا الجدول على نفقات الحكومة الاستثمارية المخصصة للاغراض العسكرية وعلى ثمن الاراضي .

أنظر : دائرة الاحصاءات العامة ، **الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦** ، ص ٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

باجـــراء انحـــدار خطـــي لهـــذا النمـــوذج ظهـــرت النتائـــج كما يلـــي :-

$$Ip = 42.71 - 0.30\,Cp_{t-1} + 0.93I + 0.71I_G$$

$$(2.316)\quad(-3.064)\quad(2.411)\quad(1.951)$$

$R = 0.93 \quad R^2 = 0.88 \quad \bar{R}^2 = 0.85 \quad F = 31.781, \quad ^{*} D.W = 1.662$

يظهـــر هـــذا النمـــوذج أن هنـــاك علاقـــة ارتباطيـــة قويـــة ما بيـــن المتغيرات المســـتقلة والمتغير التابع حيث بلـغ معامـــل الارتبـــاط المتعـــدد (R) ٩٣ر٠ ، أما معامل التحديد أو معامـل جـودة المطابقـــة(R^2) فيشـــير الى أن ٨٨ر٠ من التغيـرات فـــي الانفـاق الاســـتثماري الخاص يمكـــن تفسيرها بالتغيرات فـــي الانفـاق الاســـتهلاكي الخـــاص لـسنة سـابقة والتغيرات في الانفـاق الاستثماري العـام والتغيـرات فـي تحويـلات العـاملين في الخارج ، أما التفسـير الاقتصادي لهـذا النمـوذج فيعنـي انـهُ اذا زاد الانفـاق الاستثماري العـام بمعـدل دينـارا واحـدافان الانفـاق الاستثماري الخـاص يزداد بمعـــدل ٧١ر٠ دينـارا ، بينمـا اذا زادت تحويـلات العـاملين في الخـارج بمعـدل دينـارا واحـدافـان الاستثمار الخـاص يزداد بمعـدل ٩٣ر٠ دينـارا ، أمـا اذا زاد الانفـاق الاستهلاكي الخـاص لسـنة سـابقة بمعـدل دينـار واحـد فان الانفـاق الاستثماري الخـاص ينخفـض بمعـــدل ٣٠ر٠ دينـارا . وتفسـير ذلك انـهُ يمكـن أن ننظـر الى زيادة الانفـاق على الاســـتهـلاك الخاص على انـهُ انخفاض فـي المدخـرات لهـذا القطـاع وبالتالـي التأثير ســـلبيا علـــى الاســتثمار ٠

أما عـن سـرعة تأثير نفقـات الاسـتثمار العـام على نفقـات الاسـتثمار الخـــاص فان الاحصاء المستخدم في توضيـح ذلك هـو معامـل بيتـــا Beta Coefficient كما تظهـر نتائج حسابهِ فـي الجـدول (٣ ـ ١٦) ، حيث بلـغ معامـل بيتـا ما بيـــن الاسـتثمار الخـاص والاسـتثمار العـام ٦٧ر٠ وعنـد مقارنـة هـذا المعامـل مـع معامـــل بيتا لتحويـلات العـاملين في الخارج يلاحـظ انـهُ منخفض مما يعنـي أن تحويـلات العـاملين

---

* عند مستوى معنوية ٥ر٢٪ وجـد أن dl= 0.79 , du= 1.58 ممـا يشـــير الى عدم وجـود ارتباط ذاتي في النموذج ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الخارج ذات تأثير أسرع من نفقات الاستثمار العام على الاستثمار الخاص ، وهذا ماكان واضحا في الاردن خلال النصف الثاني من السبعينات حتى عام ١٩٨٣ حيث كان هناك تدفق كبير لتحويلات العاملين في الخارج على الاردن لازم ذلك انتعاش في استثمارات القطاع الخاص في الاردن ، وبشكل عام يمكن القول أن نفقات الحكومة الاستثمارية ذات تأثير متواضع على استثمارات القطاع الخاص ٠

جدول (٣ ـ ١٦)

معاملات بيتا Beta Coefficient بين المتغير التابع(Ip)

والمتغيرات المستقلة(I_G , T , Cp_{t-1})

I_G	T	Cp_{t-1}	المتغيرات المستقلة / المتغير التابع
0.67	1.47	- 1.34	Ip

المصدر : تم احتسابهُ وفق الصيغة التالية :

$$\text{Beta Coeffi.} = \text{Reg. Coeffi.} \frac{S.DV(X)}{S.DV(Y)} *$$

حيث أن :

Beta Coeffi. = معامل بيتا ٠

Reg. Coeffi. = معامل الانحدار بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X) ٠

S.DV(X) = الانحراف المعياري للمتغير المستقل (X) ٠

S.DV(Y) = الانحراف المعياري للمتغير التابع (Y) ٠

---

* بلغ الانحراف المعياري للمتغيرات IP , IG, T, Cp_{t-1} على التوالي ما يلي :

(102.1 , 170.85 , 483.1 , 108.22)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٢٠٢٠٣ المحور الثاني : تحليل الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستثمار

اضافة الى الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستثمار فانها تحدث آثارا غير مباشرة يمكن تحليلها على النحو التالي :-

إن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي يترتب عليه زيادة الطلب الفعلي ، الأمر الذى يعني زيادة الناتج القومي الاجمالي ومن أجل توفير وأشباع هذه الزيادة في الطلب الفعلي فان منتجي هذه السلع يسعون الى زيادة الانتاج الأمر الذى يدفعهم الى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من ألات ومعدات وهذا يؤدي الى زيادة اجمالي الاستثمار ، لكن هذا الوضع يفترض أن الجهاز الانتاجي يتمتع بالمرونة التامة بحيث أن أي زيادة في الطلب الاستهلاكي يتم اشباعها من خلال زيادة الانتاج الوطني وبالتالي زيادة التكوين الرأسمالي الوطني ، أما بالنسبة للاردن حيث يتسم الجهاز الانتاجي بعدم المرونة من ناحية ومن ناحية أخرى فانه يتم اشباع معظم الطلب الاستهلاكي عن طريق الاستيراد لذلك لا يتوقسع أن تكون لآثار غير المباشرة للنفقات على الاستثمار كبيرة،ومن أجل تحليل هذه الآثار على الاستثمار فسوف يتم استخدام نموذج مضاعف الانفاق الحكومي الذى سبقت الاشارة اليه *، وكانت معادلة الاستثمار في هذا النموذج كما يلي :-

$$I = do - d_1R + d_1Y - d_2I \quad \ldots\ldots \quad (1)$$

وباجراء تفاضل جزئي ما بين المتغيرين (I) و (G) نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta I}{\Delta G} = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \cdot \frac{\Delta Y}{\Delta G} \quad \ldots\ldots \quad (2)$$

من خلال المعادلة رقم (١) نجد أن :

$$\frac{\Delta I}{\Delta Y} = d_1 \quad \ldots\ldots \quad (3)$$

وقد اتضح من حل نموذج مضاعف الانفاق الحكومي أن

$$Y = \frac{1}{h} \quad [\cdot K \cdot] \quad \ldots\ldots \quad (4)$$

---

* أنظر : المبحث الأول من الفصل الثالث ، ص (١٢٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حيـث أن :

$$h = 1 - c_1(1-t_1) + \frac{d_1 f_1}{f_2} - d_2 + d_3 t_1 + M_1$$

$$K = co - c_1 to - c_1 t_2 G + do + \frac{d_1 MS}{f_2} - \frac{d_1 fo}{f_2} - d_3 to - d_3 t_2 G + G + X - Mo - M_2 Ex$$

ومن المعادلـة (٤) ، وجـد أن :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1 - c_1 t_2 - d_3 t_2}{h} \qquad \ldots\ldots \qquad (5)$$

وبتعويض المعادلتين (٣،٥) في المعادلـة رقـم (٢) نحصل علـى :

$$\frac{\Delta I}{\Delta G} = d_1 \frac{1 - c_1 t_2 - d_3 t_2}{h} \qquad \ldots\ldots \qquad (6)$$

ولقد أظهـر تقدير المعادلات السـلوكيـة الواردة في النموذج رقـم (١) أن $d_1 = 0.409$

كمـا وجـد من حسـاب مضاعـف الانفاق الحكومـي أن

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = 1.755$$

وبتعويض هـذهِ القيم في المعادلـة رقم (٦) نحصل على مقـدار أثـر النفقـات الحكوميـة على الاسـتثمار كما يلـي :

$$\frac{\Delta I}{\Delta G} = 0.409 \times 1.755 = 0.718$$

وهـذا يعني أن زيادة نفقات الحكومـة الاستهلاكية بمعدل دينـار واحـد يـؤدي من خـلال أثر هـذهِ النفقـات على الناتـج القومـي الاجمالـي عبر مضاعـف الانفـاق الحكومـي الى زيادة في الاستثمار بمعـدل (٧١٨ر٠) دينـار ومن الملاحـظ أن هـذا الأثـر منخفض ويعـود السـبب فـي ذلـك الى انخفـاض معامـل الانحـدار ما بيـن الاستثمار والناتج القومـي الاجمالـي من ناحيـة والانخفاض النسـبي في قيمـة مضاعـف الانفـاق الحكومـي من ناحيـة اخـرى لارتفـاع الميـل الحـدي للاسـتيراد ، اذ لو كان الميـل الحـدى للاسـتيراد في الاردن ٦٠ر٠ مثـلا لكـن أثر النفقـات العامـة على الاسـتثمار كما يلـي :

$$\frac{\Delta I}{\Delta G} = 0.409 \times {}^{*}2.160 = 0.88$$

---

* تـعنى قيمة مضاعف الانفاق الحكومي في حالة افتراض أن الميل الحدى للاستيراد = ٦٠ر٠
أنظـر الهامـش ، ص (١٣٩)٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولو انخفض الميل الحدي للاستيراد الى ٠ر٤٠ لكان أثر النفقات العامة على الاستثمار أكبر ويساوي :

$$\frac{\Delta I}{\Delta Y} = 0.409 \times {}^{*}2.440$$

$$= 1.00$$

بشكل عام يمكن القول أن النفقات العامة تترك آثارا مباشرة على الاستثمار تتمثل في مساهمة النفقات الحكومية الاستثمارية في اجمالي الاستثمارات من ناحية ومن ناحية أخرى ان هذهِ الاستثمارات تعتبر مهمة في توفير المناخ الملائم للمستثمرين في القطاع الخاص خاصة الاستثمارات الحكومية في خدمات البنية التحتية ، وتترك أيضا أثارا غير مباشرة على الاستثمار من خلال أثر هذهِ النفقات على الناتج القومي الاجمالي عبر مضاعف الانفاق الحكومي ، ويتوقف هذا الأثر على الاستثمار على مدى تأثير الناتج القومي الاجمالي على الاستثمار من ناحيةٍ وعلى قيمة مضاعف الانفاق الحكومي التي يعتبر الميل الحدى للاستيراد من أهم محدداتها،ولرفع قيمة مضاعف الانفاق الحكومي ومن ثم زيادة أثر النفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي والاستهلاك الخاص والاستثمار فانهُ يجب الحد من المستوردات من السلع والخدمات وخاصة الاستهلاكية منها .

---

* قيمة مضاعف الانفاق الحكومي في حالة افتراض أن الميل الحدي للاستيراد يساوى ٠ر٤٠ ، أنظر الهامش ، ص (١٣٩) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣٠٣ المبحث الثالث : تحليل أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار في الاردن .

ان دراسة موضوع التضخم تعتبر من الأهمية بمكان ، نظرا للأثر السلبي لارتفاع مستويات الأسعار على التنمية الاقتصادية والأجتماعية للدول العربية والدول النامية عموما ، وهذا ما يتطلب دراسات متخصصة في هذا المجال ألا انهُ نظرا لكون السياسة المالية والمتمثلة هنا في سياسة الانفاق العام احدى السياسات الاقتصادية الفعّالة في الحد من جماح التضخم عن طريق ضبط النفقات العامة ، أوكونها اداة تؤدي الى توسيع التضخم عن طريق زيادة الانفاق الحكومي خاصة في أوقات الانتعاش الاقتصادي حيث يكون البلد تقريبا في حالة توظف كامل . ان الوقوف على دور النفقات العامة في تفسير حدوث التضخم في الاردن يستحق أهمية خاصة تنبع من امكانية استخدام النفقات العامة للحد من ارتفاع مستويات الأسعار ، وسوف يتم تحليل أثر النفقات العامة على مستويات الأسعار في الاردن من خلال دراسة المحورين التاليين :-

المحور الأول : تحليل مفهوم التضخم والاتجاهات العامة للاسعار في الاردن .

المحور الثاني : تحليل أثر النفقات العامة على مستويات الاسعار في الاردن .

عبر ما يلي :-

أ. أثر النفقات العامة على احداث فجوة الطلب الكلي المحلي .

ب . أثر النفقات العامة على احداث الفجوة التضخمية النقدية .

١٠٣٠٣ المحور الأول : تحليل مفهوم التضخم والأتجاهات العامة للأسعار في الاردنُ .

١٠١٠٣٠٣ تحليل مفهوم التضخم .

ان الاجماع على تعريف معين للتضخم هو أمر غير مستطاع ، ففي الادبيات الاقتصادية تعاريف متعددة للتضخم منها ما يحاول أن يعطي أسباب الظاهرة التضخمية ومنها ما يعطي آثارها ومنها ما يعطي بعض خصائصها المميزة ، فقد عرّفهُ هارى جونسون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

H. Johnson بأنهُ الارتفاع المؤكد في الأسعار (١) ، أما بال Ball فيرى انهُ قد تتعقد مسألة تعريف التضخم بسبب عدم الوضوح في جوهر مصطلح التضخم Inflation . اذ قد تساعد في بعض الأحيان مستويات الدخل النقدي ومستويات الأسعار الى الاشارة اليه (٢) ، أما بيش Paish فيرى أن التضخم هو تلك الظاهرة التي ترتبط بارتفاع الدخول النقدية بدلا من ارتفاع الأسعار (٣)، ويوافق بيش في هذا التعريف فريدمان M. Friedman الذي يرى بأن التضخم هو العملية الناتجة عن الظاهرة النقدية (٤)، بينما هولزمان Holizman فيعّرف التضخم بانهُ تلك الحركة اللولبية في الأسعار التي تنتج عن زيادة الطلب عن عوامل الانتاج ، ومن ثم تزداد الأجور النقدية وزيادة الأجور النقدية تؤدي الى ارتفاع الأسعار (٥)، أما صندوق النقد الدولي IMF فيرى انهُ للحكم على وجود فجوه تضخمية في الاقتصاد فان ذلك ناتج عن زيادة المعروض النقدى على الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (٦) ، أما شاكرا بارتي S.K. Chakrabarti

---

(١) فاضل حسون ، ظاهر : **مصادر التضخم النقدي في العراق ، أسبابه ومعالجاته ١٩٦٠-١٩٧٥**، (وزارة الثقافة والفنون العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ١٧ .

(٢) Ball, R.J.: **Inflation And The Theory of Money,** (George Allen And Unwin, London, 1969) PP. 13-17 .

(٣) Paish, F.W.: **Studies In Inflationary Economy,**(Macmillan, London, 1962), P. 311.

(٤) Friedman, M. " The Role of Monetary Policy", **American Economic Review,** March, 1968, P.8.

(٥) هولزمان ، ف .د. " تحديد الدخل في التضخم المفتوح " ، ترجمة ابي الوتار ، **مجلة تنمية الرافدين** ، العدد (٩) ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٧٥ ــ ٢٩٨ .

(٦) محمد سليم ، حسن ، " التطورات النقدية في جمهورية مصر العربية " ، **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد ٣٤٩ ، يوليو ١٩٧٢ ، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، ص ٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو من أنصار المدرسة الهيكلية ، فيرى بأن التضخم هو دالة للتقلبات في الأسعار النسبية بين المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية وهو أمر يتناسب مع معدلات النمو في انتاج القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي (١) .

من النظريات التي تفسر حدوث التضخم ، نظرية تضخم الطلب التي تركز على أن زيادة الطلب عن مستوى العرض هي السبب في حدوث التضخم ففي حالة تضخم الطلب يزداد هذا الطلب على الناتج المتوفر في السوق الأمر الذى يؤدي الى رفع الأسعار ومن ثم تزداد فرص الربح ، وهذا يترتب عليه زيادة الطلب على العمال وبالتالي زيادة أجورهم ، أي أن الطلب الفائض على الأنتاج يرفع أسعار السلع ويسبب طلبا اضافيا على العمل وبالتالي ترتفع الأجور . تجد نظرية تضخم الطلب تفسيرها في نظريتي : كمية النقود والنظرية الكينزية ، فنظرية كمية النقود تظهر العلاقة ما بين عرض النقد والمستوى العام للأسعار ، بحيث يرى الكلاسيك أن المستوى العام للاسعار يرتفع بزيادة كمية النقود في التداول بنفس النسبة وبنفس الاتجاه وفقا للمعادلة التالية : —

$$MV = P.Y \quad *$$

حيث أن :

M = كمية النقود (عرض النقد) .

V = سرعة تداول النقود .

P = المستوى العام للأسعار .

Y = الناتج القومي الاجمالي (GNP) .

---

(١) زكي ، رمزي : " **الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة** " بحث قُدّم الى اجتماع خبراء حول التضخم في العالم العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٥٠ .

* يمكن اثبات أثر زيادة كمية النقود على المستوى العام للأسعار كما يلي :

$$MV = PY \quad ..... (1)$$

$$M = \frac{PY}{V} \quad ..... (2)$$

=

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يفترض الكلاسيك أن سرعة تداول النقود هي ثابتة في الأجل الطويل بسبب افتراض حالة التوظف الكامل ، لذلك فان أي زيادة في كمية النقود سوف تتجه الى ارتفاع الأسعار ، وبما انهُ من الفروض التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي : ان الزيادة التي تحدث في كمية النقود تذهب مباشرة نحو الانفاق أى أنهُ لا يوجد اكتناز لدى الأفراد (١) ، فان أي زيادة في كمية النقود تُترجم الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي ضوء ثبات الناتج القومي في الأجل الطويل فان هذهِ الزيادة في الطلب سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أما النظرية الكينزية فتحلّل التضخم على انهُ ناتج عن التقلبات في الانفاق القومي (المكون من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص والانفاق الحكومي) ، فالنظرية

=

فاذا كانت $L = \frac{1}{V}$ حيث أن L = مقلوب سرعة تداول النقود

فان :-

$$M = LPY \quad ..... \quad (3)$$

فاذا افترض ان كمية النقود زادت بمقدار (ΔM) فان ذلك سوف ينعكس على الأسعار وسوف تزداد بمقدار (ΔP) كما في المعادلة رقم (٤) .

$$M + \Delta M = LY\ (P+\Delta P) \quad ..... \quad (4)$$

بطرح المعادلة رقم (٣) من المعادلة رقم (٤) نحصل على المعادلة رقم (٥)

$$\Delta M = LY\ (\Delta P) \quad ..... \quad (5)$$

وبقسمة المعادلة رقم (٥) على المعادلة رقم (٣) نحصل على المعادلة رقم (٦)

$$\frac{\Delta M}{M} = \frac{LY\ (\Delta p)}{LY\ P} \quad ..... \quad (6)$$

ويتم التخلص من LY من الطرف الأيمن بالقسمة ومن ثم نحصل على المعادلة رقم (٧) كما يلي :

$$\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta P}{P} \quad ..... \quad (7)$$

ان المعادلة رقم (٧) تبين أن التّغير النسبي في كمية النقود (عرض النقد) سوف يؤدى الى تغّير نسبي بنفس النسبة وبنفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار .

للمزيد من التفصيل أنظر :

فاضل حسون ، طاهر ، **مصادر التضخم النقدى في العراق** ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(١) زكي ، رمزى : **مشكلة التضخم في مصر** ، (الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ترى أن المستوى العام للاسعار يتحدد بوسائل تختلف عن كمية النقود وأن هذه الوسائل تتبلور في النهاية بشكل تفاعل بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي وكينز يفرّق هنا بين حالتين : حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي الى مستوى التوظف الكامل وحالة ما بعد وصول الاقتصاد الى مستوى التوظف الكامل . ففي الحالة الأولى فان زيادة الطلب الكلي سوف يترتب عليها زيادة في المعروض من السلع والخدمات ، الأمر الذى يؤدي الى زيادة الأرباح والمبيعات ومن ثم زيادة الطاقات الانتاجية المعطلة ، فيزداد توظيف الأيدي العاملة لكن من المتوقع أن تظهر ضغوط تضخمية حتى وإن لم يكن الاقتصاد قد وصل بعد الى مستوى التوظف الكامل بسبب ظهور بعض الاختناقات أو المآزق في بعض قطاعات الانتاج نتيجة نقص العناصر الانتاجية مثلا ، والنتيجة هي ارتفاع الأسعار وهذا ما يطلق عليه كينز (التضخم الجزئي) (١) . أما في الحالة الثانية وهي حالة ما بعد وصول الاقتصاد الى مستوى التوظف الكامل ، فان زيادة الطلب الكلي علما بأن مرونة العرض في هذه الحالة تساوى صفرا ، سوف يؤدي الى ارتفاع مُباشر في المستوى العام للأسعار ، فالزيادة في الأسعار في رأى كينز هي ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي ، ولقد أكمل هانسن Hansen تحليل فجوة الطلب عن طريق ربط الأجور بالأسعار باعتبار أن المعدل السنوي لتغّير الأجور هو دالة لحجم الفجوة التضخمية في سوق العمل ، أي أن سعر العمل يتحدد بناء على حجم الفجوة التضخمية في سوق العمل ، وهذا يعني أن فائض الطلب في سوق السلع وسوق عوامل الانتاج سوف يؤدى الى احداث التضخم (٢) .

---

(١) زكي ، رمزى : **مشكلة التضخم في مصر** ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) Ackley, G.: **Macroeconomic : The Theory And Policy,** (Macmillan Publishing Co., Inc., New York, 1978) P. 447 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠١٠٣٠٣ الأتجاهات العامة للأسعار في الاردن .

سوف تتم دراسة الاتجاهات العامة للأسعار في الاردن باستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ . يشير الجدول (٣- ١٧) الى أن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك باعتماد أسعار سنة الأساس ١٩٧٠ ، قد ارتفعت من ١٠٠ عام ١٩٧٠ الى ٣٧١ر٧ عام ١٩٨٦ ، أي أنها تضاعفت حوالي ٣ر٧ ضعفا وبلغ معدل النمو السنوي البسيط لها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ حوالي ٨ر٧٪ ، أيضا يظهر هذا الجدول أن معدل التضخم في الاردن قد ارتفع من ٤ر٨٪ عام ١٩٧١ الى ١٩ر٩٪ عام ١٩٧٤ أي بزيادة قدرها ١٥ر١٪ خلال ثلاث سنوات ويعود ذلك الارتفاع الحاد في معدل التضخم في الاردن عام ١٩٧٤ الى أن هذا العام يمثل بداية أزمة تضخمية عالمية ، فتشير الاحصاءات كما يظهرها الجدول (٣- ١٨) الى أن معدل التضخم العالمي قد بلغ ١٥ر٢٪ عام ١٩٧٤ مقارنة مع ٩٪ عام ١٩٧٣ وهذا الارتفاع في معدل التضخم عام ١٩٧٤ شمل الدول النامية والمتقدمة حيث ارتفع معدل التضخم في الدول النامية من ١٧٪ عام ١٩٧٣ الى ٢٢ر٨٪ عام ١٩٧٤ ، أي بزيادة قدرها ٥ر٨٪ أما في الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل التضخم من ٧ر٦٪ عام ١٩٧٣ الى ١٣ر٣٪ عام ١٩٧٤ أي بزيادة قدرها ٧ر٥٪ ، وهذا الأمر يمكن مشاهدته أيضا بالنسبة لدول الشرق الأوسط ، حيث ارتفع معدل التضخم فيها من ١١ر٨٪ عام ١٩٧٣ الى ١٨ر٢٪ عام ١٩٧٤ .

بعد عام ١٩٧٤ أخذت معدلات التضخم في الاردن بالانخفاض التدريجي الا أنها شهدت ارتفاعا من جديد عام ١٩٧٧ ، بحيث بلغ معدل التضخم في هذا العام ١٤ر٠٪ مقابل ١١ر٥٪ عام ١٩٧٦ ، ويعود السبب في ذلك الى زيادة السيولة المحلية في الاقتصاد الاردني والتي يعود معظمها الى المصادر الخارجية كالمساعدات الخارجية التي شكلت ٣٦٪ من الايرادات العامة و ١٩٪ من الناتج القومي الاجمالي ، اضافة الى ذلك أن هذا العام قد شهد ارتفاعا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ــ ١٧)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦

١٩٧٠ = ١٠٠ *

البنـــــود / السنوات أو الفتـــرات	الرقم القياسي لأســعار المســتهلك (١)	معـــــدل التضخـــم ** % (٢)
١٩٧٠	١٠٠	—
١٩٧١	١٠٤ر٨	٤ر٨
١٩٧٢	١١٠ر٧	٥ر٦
١٩٧٣	١٢٢ر٨	١٠ر٩
١٩٧٤	١٤٧ر١	١٩ر٩
١٩٧٥	١٦٤ر٩	١٢ر١
١٩٧٦	١٨٣ر٨	١١ر٥
١٩٧٧	٢٠٩ر٦	١٤ر٠
١٩٧٨	٢٢٥ر٤	٧ر٥
١٩٧٩	٢٥٧ر٢	١٤ر١
١٩٨٠	٢٨٦ر٤	١١ر٤
١٩٨١	٣٠٧ر٧	٧ر٤
١٩٨٢	٣٣٠ر٧	٧ر٥
١٩٨٣	٣٤٧ر٢	٥ر٠
١٩٨٤	٣٦٢ر٧	٤ر٥
١٩٨٥	٣٧١ر٧	٢ر٥
١٩٨٦	٣٧١ر٧	٠ر٠
متوسط الفترة ١٩٧١ـ١٩٧٥		٩ر٣
متوسط الفترة ١٩٧٦ـ١٩٨٠		١١ر٧
متوسط الفترة ١٩٨١ـ١٩٨٦		٤ر٥
متوسط الفترة ١٩٧١ـ١٩٨٦		٨ر٧

المصدر : الحقل (١) ــ البنك المركزي الاردني ، نشرات احصائية متنوعة .

- International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** Year Book, (Washington, D.C., 1985), P. 107 & P. 385.
- International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** Year Book, (Washington, D.C., 1986), P. 73 & P. 294 .

* وردت الأرقام القياسية لاسعار المستهلك في المصادر المذكورة اعلاه على اعتبار أن عـــام ١٩٨٠ = ١٠٠ وقد تم تعديلها بوضع عام ١٩٧٠ = ١٠٠ .

** احتسب معدل التضخم كما يلي : $\frac{\text{أسعار المستهلك في السنة (n) ــ أسعار المستهلك في السنة (n-1)}}{\text{أســعار المســتهلك فــي الســنة (n-1)}}$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في نسبة النفقات العامة التي شكّلت ٥١٪ من الناتج القومي الاجمالي (١) علاوة على ذلك تزايد تحويلات العاملين في الخارج والتي شكّلت ٥٧٪ من انفاق القطاع الخاص الاستهلاكي و ٥ر٢٨٪ من المستوردات من السلع والخدمات و ٤ر٢٣٪ من الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق (٢). لكن ابتداء من عام ١٩٨١ أخذ معدل التضخم في الاردن بالانخفاض حيث بلغ معدل التضخم ٥ر٤ في الفترة ١٩٨١-١٩٨٦ مقابل ٧ر١١٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ كما أتضح من الجدول (٣ ـ ١٧) ، ان هذا المعدل منخفض اذا ما قورن بمعدل التضخم العالمي الذى بلغ بالمتوسط ٥ر١٠٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ومنخفض ايضا اذا ما تمت مقارنتهُ بمعدل التضخم بالدول المتقدمة الذى بلغ بالمتوسط ٣ر٦٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، وأقل بكثير اذا ما تمت مقارنتهُ بالدول النامية ودول الشرق الأوسط التي بلغ بهما معدل التضخم بالمتوسط ٢ر٣٨٪ ، ٢ر١٨٪ على التوالي خلال نفس الفترة ، وهذا ما يظهرهُ الجدول (٣ ـ ١٩) ، ويعود السبب في اتجاه معدل التضخم في الاردن نحو الانخفاض في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ الى ظهور بوادر الركود الاقتصادي في الاردن في هذهِ الفترة .

---

(١) البنك المركزى الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، الجداول (١ ، ٢٦ ، ٢٨) .

(٢) الملحق الاحصائي ، رقم (٦) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ١٨)

معدل التضخم في بعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ (٪)

** ١٩٨٠ = ١٠٠

السنوات / الدول *	اجمالي دول العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول الأسيوية	الدول الأفريقية	دول امريكا اللاتينية	دول الشرق الأوسط
١٩٧٠	٦ر٠	٥ر٦	٧ر٩	٦ر٥	٥ر٤	١٢ر٠	٣ر٠
١٩٧١	٥ر٦	٥ر٢	٨ر٠	٥ر٢	٥ر٩	١١ر١	٥ر٤
١٩٧٢	٥ر٣	٤ر٦	٨ر٩	٥ر٨	٥ر٣	١٣ر٦	٥ر٩
١٩٧٣	٩ر٠	٧ر٦	١٧ر٠	١٦ر٩	٨ر٦	٢٢ر٩	١١ر٨
١٩٧٤	١٥ر٢	١٣ر٣	٢٢ر٨	٢٨ر٥	١٢ر٩	٢٨ر٠	١٨ر٢
١٩٧٥	١٣ر٣	١١ر١	٢٢ر٦	١١ر٠	١٨ر٦	٣٧ر٣	٢٠ر٢
١٩٧٦	١١ر١	٨ر٣	٢٣ر١	١ر٨	١٥ر٨	٥١ر٠	١٨ر٠
١٩٧٧	١١ر٣	٨ر٤	٢٣ر٥	٨ر٣	١٥ر٨	٤٤ر٠	١٩ر٣
١٩٧٨	٩ر٧	٧ر٢	٢٠ر٣	٦ر١	١٦ر٢	٣٧ر٨	١٠ر١
١٩٧٩	١٢ر٥	٩ر١	٢٣ر٤	٧ر٨	١٥ر٤	٥٠ر٤	١٠ر٢
١٩٨٠	١٥ر٨	١١ر٩	٢٨ر٢	١٢ر٥	١٤ر٢	٥٥ر١	١٧ر٦
١٩٨١	١٤ر١	٩ر٩	٢٧ر٧	٩ر٢	١٩ر٧	٥٩ر٧	١٦ر٤
١٩٨٢	١٢ر٣	٧ر٥	٢٨ر٤	٥ر٦	١٢ر٥	٧٣ر٣	١٤ر٥
١٩٨٣	١٢ر٥	٥ر٠	٣٩ر٣	٦ر٢	١٨ر٧	١١٧ر٣	١٤ر٧
١٩٨٤	١٣ر٧	٤ر٨	٤٦ر٥	٧ر٠	٢١ر٣	١٤٤ر٧	١٥ر٨
١٩٨٥	١٣ر٨	٤ر٢	٤٨ر٩	٦ر١	١١ر٤	١٦٣ر٩	١٢ر٢

المصـــدر : تم احتســـابه من البيانات المنشـورة في المصادر التاليـــة :

_ International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book, (Washington, D.C., 1985). PP. 104-107.

_ International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book, (Washington, D.C., 1986), PP. 71-73.

* تشـمل هـــذه الـــدول : (٢١) دولة متقدمة و (٢١) دولة اسـيوية و (٣٩) دولة أفريقيـــــة و (٣٢) دولة من دول امريكا اللاتينية و (١٥) دولة من دول الشـرق الأوسـط من بينهـا الاردن ، أما الدول النامية فتشـمل الدول الأسـيوية والأفريقية وامريكا اللاتينيـــة ودول الشـرق الأوسـط بالاضافـة الى (٨) دول أوروبيـــة .

** تـعني أن الأرقام القياسـية لاسـعار المسـتهلك وردت على أسـاس سنة الأساس ١٩٨٠ = ١٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ١٩)

معدل التضخم (بالمتوسط) في عدد من بلدان العالم خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ *

(٪)

الجدول / الفترات	اجمالي دول العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	الدول الاسيوية	الدول الافريقية	دول امريكا اللاتينية	دول الشرق الأوسط
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٩ر١	٧ر٩	١٤ر٥	١٢ر٣	٩ر٥	٢٠ر٨	١٠ر٨
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٢ر١	٩ر٠	٢٣ر٧	٤ر٥	١٥ر٥	٤٧ر٧	١٥ر٠
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٠ر٥	٦ر٣	٣٨ر٢	٦ر٩	١٦ر٧	١١١ر٨	١٨ر٢
١٩٧٠ ـ ١٩٨٥	١١ر٣	٧ر٧	٢٤ر٨	٧ر٣	١٣ر٦	٥٧ر٦	١٣ر٣

المصـــدر : تم احتســـابه من البيانات الوارده في الجـــدول (٣ ـ ١٨) .

* تم احتساب هـذا الجدول بجمع معدلات التضخم في كل فترة وقسمتها على عدد السـنوات في كل فترة .

٢٠٣٠٣ المحور الثاني : تحليل أثر النفقات العامة على مستويات الأسعار في الاردن

١٠٢٠٣٠٣ تحليل أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار من خلال دراسة فجوة الطلب الكلـــي .

سـوف يتم تحليـل دور النفقات العامـة في التأثير على المستوى العـام للأســعار من خلال دراسـة الفجوة التضخمية الناتجـة عن اجمالـي فائض الطلـب المحلـي ، بحيث اذا زاد مجموع الانفـاق القومـي بالأسـعار الجارية على الناتـج المحلي الاجمالـي بالأســعار الثابتـة فان الفرق يتحـدد في شكل فائض طلـب اجمالـي على الصعيـد المحلـي وهـــذا الفائـض ينعكـس بدورهِ فـي ارتفـاع فـي الأسـعار الجاريـة للسـلع والخدمـــات (١).

---

(١) عبد الفضيل ، محمود : **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي** (مركز دراسات الوحـــدة العربيـة ، الطبعـة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ٣٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمكن اعتبار نسبة اجمالي فائض الطلب المحلي الى قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية ، فكلما كبّرت هذهِ النسبة دّل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية (العرض الحقيقي للسلع والخدمات) مما يعرض الأسعار للأرتفاع • لتحليل الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي في الأردن سوف يتم اعتماد مؤشر اجمالي فائض الطلب المحلي الذى يمكن التعبير عنهُ بالمعادلة التالية (١) .

$$DX = [C_P + C_G + I + E] - Y$$

حيث أن :

DX = اجمالي فائض الطلب •

C_P = الانفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الجارية •

C_G = الانفاق الاستهلاكي العام بالأسعار الجارية •

I = اجمالي الاستثمار بالأسعار الجارية •

E = التغّير في المخزون بالأسعار الجارية •

Y = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة •

بتطبيق هذهِ المعادلة على الاقتصاد الاردني خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ظهرت النتائج في الجدول (٣ ـ ٢٠) حيث ارتفع اجمالي فائض الطلب المحلي من ٢ر٥٩ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٨ر١٧٢٥ مليون دينار عام ١٩٨٦ ، أي ازداد حوالي ٢ر٢٩ ضعفا ونما بمعدل سنوي مركب بلغ بالمتوسط حوالي ١١٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، اذا اُعتبرت نسبة اجمالي فائض الطلب الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مؤشرا على وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد . فيلاحظ أن هذهِ النسبة قد ارتفعت من ٩ر٣٣٪ عام ١٩٧٠ الى ١١٦٪ عام ١٩٧٤ أى بزيادة قدرها ٤ر٨٢٪ ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤ ، وهذا يعزز النتيجة التي توصلت اليها الدراسة من خلال مؤشر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك من أن عام ١٩٧٤ يعتبر بداية زيادة معدل التضخم في الاردن ، كذلك من هذا الجدول نلاحظ أن الفجوة التضخمية آخذه بالتزايد

---

(١) زكي ، رمزى : **مشكلة التضخم في مصر** ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ٢٠)

اجمالي فائض الطلب المحلي ونسبتهُ الى الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة)

في الاردن ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردني)

البنود / السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ١٩٧٠ = ١٠٠ (١)	اجمالي الانفاق الاستهلاكي (عام + خاص) بالأسعار الجارية (٢)	اجمالي الانفاق الاستثماري * (عام + خاص) بالأسعارالجارية (٣)	الانفاق القومي الاجمالي بالأسعار الجارية (٤)=(٢)+(٣)	اجمالي فائض الطلب المحلي (٥)=(٤)ـ(١)	الفجوة التضخمية (٪) (٦)=(٥)÷(١)×١٠٠٪
١٩٧٠	١٧٤٫٤	٢١١ م	٢٢٫١	٢٣٣٫٦	٥٩٫٢	٣٣٫٩
١٩٧١	١٧٧٫٦	٢٢٢٫١	٣٥٫٢	٢٥٧٫٣	٧٩٫٧	٤٤٫٩
١٩٧٢	١٨٧٫٣	٢٤٥٫٧	٤٢٫٣	٢٨٨٫٠	١٠٠٫٧	٥٣٫٨
١٩٧٣	١٧٧٫٨	٢٦٣٫١	٣٩٫٢	٣٠٢٫٣	١٢٤ م	٧٠٫٠
١٩٧٤	١٦٨٫١	٢٩٧ م	٦٥٫٦	٣٦٣٫١	١٩٥٫٠	١١٦٫٠
١٩٧٥	١٨٩٫٣	٤٠٥ م	٨٨٫٨	٣٩٤٫٣	٣٠٥٫٠	١٦١٫١
١٩٧٦	٢٢٩٫٤	٥١٨ م	١٥٠٫٢	٦٦٨٫٧	٤٣٩٫٣	١٩١ م
١٩٧٧	٢٤٥٫٣	٦٢٧٫١	٢٠٢ م	٨٢٩٫٦	٥٨٤٫٣	٢٣٨٫٢
١٩٧٨	٢٨٠ م	٧٥٠٫٤	٢٢٣٫٠	٩٧٣٫٤	٦٩٢٫٩	٢٤٧ م
١٩٧٩	٢٩٢٫٨	٩٥٧٫٩	٢٨٠٫٠	١٢٣٧٫٩	٩٤٥٫١	٣٢٢٫٨
١٩٨٠	٣٤٣٫٧	١٠٧٣٫١	٤٠٤٫١	١٤٧٧٫٢	١١٣٣ م	٣٢٩٫٨
١٩٨١	٣٧٨٫٤	١٣٣٩٫١	٥٨٧٫٩	١٩٢٧٫٠	١٥٤٩٫٧	٤١٠٫٧
١٩٨٢	٣٩٩ م	١٥٤٥٫٦	٦١٩٫٣	٢١٦٤٫٩	١٧٦٥٫٤	٤٤١٫٩
١٩٨٣	٤٠٩٫٨	١٦٩٥٫٤	٥١٠٫١	٢٢٠٥ م	١٧٩٦٫٠	٤٣٨٫٣
١٩٨٤	٤١٣٫٤	١٧٥١٫٨	٤٨٥٫٦	٢٢٣٧٫٤	١٨٢٤٫٠	٤٤١٫٢
١٩٨٥	٤٢٣٫٣	١٨٢٠٫٦	٤٤٣٫٦	٢٢٦٤٫٤	١٨٤٠٫٩	٤٣٤٫٩
١٩٨٦	٤٣٤٫١	١٧٦٥٫٨	٣٩٤٫٠	٢١٥٩٫٨	١٧٢٥٫٧	٣٩٧ م

المصدر : ـ الحقل (١) تم احتسابهِ من البيانات المنشورة في :

البنك المركزي الاردني ، **النشرات الاحصائية الشهرية** ، اعداد متنوعة .

ـ الحقول (٢ ، ٣) : الملحق الاحصائي ، رقـــم (٧) .

ـ بقية الحقول : تم احتسابها من قبل الباحث

* تشـــمل نفقات التغيّر في المخـزون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حتى وصلت الى ٣٩٧ر٥٪ عام ١٩٨٦ . ان تتبع معدل النمو السنوي المركب للفجوة التضخمية يكشف عن الاتجاه العام لها خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٦ ، فيلاحظ من الجدول (٣ — ٢١) أن هذا المعدل قد ارتفع من ٢٨٪ عام ١٩٧١ الى ٤٩ر٥٪ عام ١٩٧٤ ، أما بعد عام ١٩٧٤ أخذ معدل النمو يتجة الى الانخفاض ، ألا أنهُ شهد ارتفاعا حادا في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، بحيث بلغ فيهما ٨ر٢٥٪ ، ٤ر٢٦٪ على التوالي ، وكان مرد ذلك كما تم الاشارة الى ذلك سابقا الى تزايد حجم تحويلات العاملين في الخارج * مما كان لهُ انعكاس ايجابي على تزايد الانفاق الاستهلاكي الخاص علاوة على تزايد الانفاق الحكومي الأمر الذى انعكس على تزايد اجمالي فائض الطلب المحلي ومن ثم تزايد نسبة هذا الفائض الى اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ،كذلك يظهر الجدول (٣ — ٢١) أن الفجوة التضخمية في الاردن أخذت تنمو بمعدلات سالبة خلال الفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٦ ، ويعود ذلك الى سببين : أولهما أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة قد شهد تزايدا طفيفا خلال هذهِ الفترة حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب لهُ ٤ر١٪ وثانيهما أن ظروف الركود التي أصابت المنطقة انعكست على الانفاق الخاص الاستهلاكي والاستثماري بحيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للانفاق الاستهلاكي الخاص — ٣٦ر٠٪ خلال الفترة ١٩٨٣ — ١٩٨٦ كذلك كان لتوجه الحكومة وجهودها أثر كبير في الحد من ازدياد معدلات التضخم في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للانفاق الاستهلاكي العام ٧ر٥٪ في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ كذلك شهد معدل النمو السنوي المركب للانفاق الاستثماري العام اتجاها سالبا بحيث بلغ — ٣ر٥٪ في الفترة نفسها **

---

* تم الاشارة في صفحة (١٨٦) الى أن تحويلات العاملين في الخارج شكلّت نسبة مرتفعة من الانفاق الاستهلاكي الخاص بحيث بلغت هذهِ النسبة ٥٧٪ ، ٢٥٪ في عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ على التوالي .

** استخرجت معدلات النمومن واقع البيانات الواردة في الملحق الاحصائي ، رقم (٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٣ ـ ٢١)

معدل النمو السنوي المركب للفجوة التضخمية في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنـــود / السـنوات	الفجوة التضخميـة % (١)	معدل النمـو السنوى المركـب % (٢)
١٩٧٠	٣٣ر٩	ـ
١٩٧١	٤٤ر٩	٢٨ر٠
١٩٧٢	٥٣ر٨	١٨ر٠
١٩٧٣	٧٠ر٠	٣٦ر٤
١٩٧٤	١١٦ر٠	٤٩ر٥
١٩٧٥	١٦١ر١	٣٢ر٦
١٩٧٦	١٩١ر٥	١٧ر٢
١٩٧٧	٢٣٨ر٢	٢٥ر٨
١٩٧٨	٢٤٧ر٥	٣ر٨
١٩٧٩	٣٢٢ر٨	٣٦ر٤
١٩٨٠	٣٢٩ر٨	٢ر١
١٩٨١	٤١٠ر٧	٢١ر٩
١٩٨٢	٤٤١ر٩	٧ر٨
١٩٨٣	٤٣٨ر٣	ـ ٠ر٩٧
١٩٨٤	٤٤١ر٢	ـ ٠ر٣٤
١٩٨٥	٤٣٤ر٩	ـ ٠ر٧٣
١٩٨٦	٣٩٧ر٥	ـ ٩ر٠

المصـدر : الحقـل (١) مـن الجـدول (٣ ـ ٢٠) .

الحقـل (٢) تم احتسـابه وفـق الصيغـة التاليـة :ـ

معدل النمو السنوى المركب = (الفجوة التضخمية في السنة(n) ـ الفجوة التضخمية في السنة(n-1)) / (الفجوة التضخمية في السنة(n) ـ الفجوة التضخمية في السنة(n-1))/٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للتعرف على تأثير النفقات العامة في رفع مستويات الأسعار يجب معرفة حجم مساهمة هذهِ النفقات في تكوين اجمالي فائض الطلب المحلي . الجدول (٣ ـ ٢٢) يظهر مساهمة النفقات العامة في اجمالي فائض الطلب المحلي ، بحيث يتضح من هذا الجدول أن حجم مساهمة النفقات العامة في فائض الطلب المحلي بلغت في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ حوالي ٤٤١٦ر٨ مليون دينار أي ما يعادل ١ر٢٩٪ من مجموع فائض الطلب المحلي خلال هذهِ الفترة . لقد كان معظم هذهِ المساهمة ناتجة عن النفقات العامة الاستهلاكية التي بلغ حجم مساهمتها في فائض الطلب المحلي ٢٧٤٦ر٤ مليون دينار أي ما يشكّل حوالي ١ر١٨٪ من مجموع فائض الطلب المحلي ، بينما شكّلت النفقات العامة الاستثمارية النسبة الباقية والبالغة ١١٪ من مجموع فائض الطلب المحلي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ .

جدول (٣ ـ ٢٢)

حجم ونسبة مساهمة النفقات العامة في اجمالي فائض الطلب المحلي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنود / الفترات	اجمالي فائض الطلب المحلي (مليون دينار)	النفقات الاستهلاكية		النفقات الأستثمارية		المجموع العام	
		حجم المساهمة (مليون دينار)	٪	حجم المساهمة (مليون دينار)	٪	حجم المساهمة* (مليون دينار)	٪
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٨٦٤ر١	٢١١ر٨	٢٤ر٥	٥٨ر٤	٦ر٨	٢٧٠ر٢	٣ر١
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٣٧٩٥ر١	٧١٨ر٢	١٨ر٩	٤٢٥ر٢	١١ر٢	١١٤٣ر٤	٠ر١
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٨٧٧٦	١٤١٦ر٦	١٦ر٢	١٠٤٣ر٣	١١ر٨	٢٤٥٩ر٩	٨ر٠
١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٥١٦٠ر٩	٢٧٤٦ر٤	١٨ر١	١٦٧٠ر٤	١١ر٠	٤٤١٦ر٨	٩ر١

المصدر : تم احتسابه من البيانات الواردة في الملحق الاحصائي ، رقم (٧) ، ومن البيانات الواردة في الجدول (٣ ـ ٢٠) .

* حجم المساهمة = $\frac{\text{مج الانفاق العام}}{\text{مج الانفاق الكلي}}$ × مج فائض الطلب المحلي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان مقارنة حجم مساهمة النفقات العامة ونسبتها الى اجمالي فائض الطلب المحلي مع حجم مساهمة ونسبة النفقات الخاصة الى اجمالي فائض هذا الطلب كما في الجدول (٣ ـ ٢٣) يبين أن حجم مساهمة النفقات الخاصة قد بلغ ٢ر١٠٧٠٦ مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ أي ما يشكل حوالي ٦ر٧٠٪ من اجمالي فائض الطلب المحلي أيضا كما هو الحال بالنسبة للنفقات العامة ، فان النفقات الاستهلاكية الخاصة شكّلت ما نسبتهُ ٥٩٪ من مجموع فائض الطلب المحلي بينما شكّلت النفقات الاستثمارية الخاصة ٦ر١١٪ خلال الفترة نفسها .

يمكن تفسير تزايد حجم فائض الطلب المحلي بالتزايد المستمر في نفقات الاستهلاك سواء كانت نفقات عامة أو خاصة ، بحيث شكّلت نفقات الاستهلاك (عامة وخاصة) ١ر٧٧٪ من مجموع فائض الطلب المحلي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، وشكّلت النفقات الاستثمارية (عامة وخاصة) ما نسبتهُ ٦ر٢٢٪ من مجموع فائض الطلب المحلي ، أما النسبة الباقية والبالغة ٣ر٠٪ فتعزى الى التغيّر في المخزون ، لذلك فان النفقات العامة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية ساهمت في احداث فائض الطلب المحلي ومن ثم المساهمة في رفع معدلات الأسعار في الاردن اذ أن مقارنة معدلات التضخم المحسوبة على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك مع معدل نمو الفجوة التضخمية تظهر أن هناك توافقا في الاتجاه العام .

لقد أثبت التحليل القياسي أن هناك علاقة قويةٍ وايجابية ما بين التغيرات في النفقات العامة والخاصة كمتغيرات مستقلة والتغيرات في فائض الطلب المحلي كمتغير تابع وفق النموذج القياسي التالي :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ٢٣)

حجم ونسبة مساهمة النفقات الخاصة في تكوين اجمالي فائض الطلب المحلي في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

البنـــود / الفتـرات	اجمالي فائض الطلـب المحلـي (مليـون دينـار)	النفقات الاستهلاكية		النفقات الاستثمارية		المجمـوع العـام	
		حجم المساهمة (مليون دينار)	٪	حجم المساهمة (مليون دينار)	٪	حجم المساهمة * (مليون دينار)	٪
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١ر٨٦٤	٦ر٥٢١	٦٠ر٤	١ر٧١	٨ر٢	٧ر٥٩٢	٦٨ر٦
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١ر٣٧٩٥	١ر٢١٥٥	٥٦ر٨	١ر٤٩٤	١٣ر٠	٢ر٢٦٤٩	٦٩ر٨
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٠ر٨٧٧٦	٧ر٥٢٠٨	٥٩ر٤	٢ر١٠٥١	١٢ر٠	٩ر٦٢٥٩	٧١ر٤
١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	٩ر١٥١٦٠	٠ر٨٩٤٧	٥٩ر٠	٢ر١٧٥٩	١١ر٦	٢ر١٠٧٠٦	٧٠ر٦

المصـــدر : تـم احتسـابه مـن البيانـات الـواردة فـي الملحـق الاحصائـي ، رقـــم (٧) ، ومن البيانات الواردة في الجـدول (٣ ـ ٢٠)

* حجـم المساهمة = $\frac{\text{مج الانفاق الخاص}}{\text{مج الانفاق الكلي}}$ × مج فائض الطلـب المحلـي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$$\Delta DX_t = \alpha + B_1 \Delta G_t + B_2 \Delta C_t$$

حيث أن :ـ

ΔDX_t = التغير في اجمالي فائض الطلب المحلي .

ΔG_t = التغير في النفقات العامة .

ΔC_t = التغير في النفقات الخاصة .

α = ثابت .

B_1 , B_2 = معالم النموذج .

وبتقدير معالم هذا النموذج عبر الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٦ ظهرت النتائج كما يلي :ـ

$$^{*}\Delta DX_t = -7.11045 + 0.9156\Delta G_t + 0.9192\Delta C_t$$

$$(-0.675) \quad (3.618) \quad (13.534)$$

$R=0.9814$, $R^2=0.9632$, $\bar{R}^2=0.9576$, $F=170.353$

$D.W=2.248$**

يلاحظ من هذا النموذج أن معامل الارتباط المتعدد (R) يشير الى علاقة قوية ما بين التغيرات في النفقات العامة والتغيرات في النفقات الخاصة كمتغيرات مستقلة والتغيرات في اجمالي فائض الطلب المحلي كمتغير تابع ، حيث بلغ هذا المعامل ٩٨٪ بينما يشير معامل التحديد أو معامل جودة المطابقة (R^2) الى أن ٩٦٪ من التغيرات في اجمالي فائض الطلب المحلي تجد تفسيرها في التغيرات في النفقات العامة والخاصة ، أما اختبار (t) ستيودنت فيشير الى معنوية المعالم B_1 , B_2 بينما اختبار دربن ـ واتسن (D.W) فيشير الى انعدام الارتباط الذاتي في النموذج .

---

* حسبت من البيانات الواردة في الملحق الاحصائي ، رقم (٧) والجدول (٣ ـ ٢٠) وذلك بأخذ التغيّر فيها .

** وجد أن قيمة D.W الجدولية عند مستوى معنوية ٥٪ وعدد مشاهدات (n) = ١٦ وعدد معالم (K) = ٣ تساوى dl= 0.86 du= 1.73 وما دام أن قيمة D.W المحسوبة أكبر من 1.73 فان ذلك يعني انهُ لا يوجد ارتباط ذاتي في النموذج (Non - Serial Correlation)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما التفسير الاقتصادي لهذا النموذج فيشير الى انهُ اذا تغيّرت النفقات العامة (استهلاكية + استثمارية) بمعدل دينار واحد ، فان اجمالي فائض الطلب المحلي يتغيّر بمعدل ٩١٥٦ر٠ دينار ، كذلك اذا تغيّرت النفقات الخاصة (استهلاكية + استثمارية) بمعدل دينار واحد فان فائض الطلب المحلي يتغيّر بمعدل ٩١٩٢ر٠ دينار ، ويلاحظ من النموذج القياسي هذا أن التغيرات في اجمالي فائض الطلب المحلي تتأثر بالتغيّرات في الانفاق الخاص بمعدل أكبر ويستدل على ذلك من كون معامل الانحدار بين التغيّر في فائض الطلب المحلي (ΔDX_t) والتغيّر في النفقات الخاصة (ΔC_t) والذى أطلق عليهِ (B_2) أكبر من معامل الانحدار بين التغيّر في فائض الطلب المحلي والتغيّر في النفقات العامة (ΔG_t) والذى أطلق عليهِ (B_1) ، أيضا يشير النموذج الي أن التغيّر في الانفاق الخاص يؤثر بشكل أكبر من التغيّر في الانفاق العام على التغيرات في فائض الطلب المحلي من خلال كون قيمة احصاء ستيودنت (t) للمتغيّر ΔC_t والتي بلغت ١٣ر٥٣٤ أكبر من قيمة (t) للمتغيّر ΔG_t والتي بلغت ٣ر٦١٨ ، ان التغيرات في الانفاق الخاص تؤثر بشكل أكبر من النفقات العامة على اجمالي فائض الطلب المحلي نتيجة كون النفقات الخاصة تفوق في حجمها النفقات العامة ٠

أما عن مدى وسرعة تأثير التغيرات في النفقات العامة على التغيرات في فائض الطلب المحلي فيستدل عليها من خلال استخدام احصاء معامل بيتا Beta Coefficient الذى تظهر نتائج حسابه في الجدول (٣ ـ ٢٤) ، بحيث يظهر هذا الجدول أن معامل بيتا للمتغيّر (ΔC_t) أكبر منهُ للمتغيّر (ΔG_t) وهذا يعني أن التغيّرات في فائض الطلب المحلي تتأثر بالتغيّرات في النفقات الخاصة بشكل أسرع من النفقات العامة ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ـ٢٤)

معامـــلات بيتـــا Beta Coefficients

بين المتغير التابع (ΔDX_t) والمتغيرات المستقلة ($\Delta Ct, \Delta Gt$)

المتغيرات المستقلة / المتغيرات التابعة	ΔG_t	ΔC_t
ΔDX_t	0.23	0.84

المصـدر : تم احتسـابه وفق الصيغـة التاليـة :ـ

$$\text{Beta Coefficients} = \text{reg. Coeffi} \times \frac{S.DV\ (\Delta X)^*}{S.DV\ (\Delta Y)^*}$$

حيث أن :

reg. coeffi. = معامل الانحدار ما بين المتغير التابع (ΔY) والمتغير المستقل (ΔX) .

$S.DV(\Delta X)$ = الانحراف المعياري للمتغير المستقل (ΔX) .

$S.DV(\Delta Y)$ = الانحراف المعياري للمتغير التابع (ΔY) .

Beta Coeff. = معامل بيتا

أما عن مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فيستدل عليها من خلال استخدام مؤشر معامل المرونة الذى تظهر نتائج حسابه في الجدول (٣ـ ٢٥) ، بحيث يظهر من هذا الجدول انهُ اذا نمت التغيرات في النفقات العامة بمعدل نمو ١٪ فان التغيرات في اجمالي فائض الطلب المحلي سوف تنمو بمعدل نمو ٤ر٢٪ وهذا يعني أن فائض الطلب المحلي حسآب

---

* بلغ الانحراف المعياري للمتغيرات الواردة في الجدول (٣ـ٢٤) كما يلي :ـ

$\Delta DX_t = 116.533,\ \Delta G_t = 28.729,\ \Delta C_t = 107.0349$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للتغيرات في النفقات العامة وأن درجة الاستجابة بينهما مرتفعة وبشكل يفوق درجة الاستجابة ما بين النفقات الخاصة وفائض الطلب المحلي حيث بلغ معامل المرونة بينهما ١٧ر١ .

جدول (٣ـ٢٥)

معاملات المرونة بين التغيرات في كل من النفقات العامة والنفقات الخاصة والتغيرات في اجمالي فائض الطلب المحلي

المتغيّرات المستقلة / المتغيّرات التابعة	ΔG_t	ΔC_t
ΔDX_t	2.40	1.17

المصدر : تم احتسابه وفق الصيغة التالية :

$$h = \text{reg. Coeffi} \times \frac{(\bar{X})}{(\bar{Y})}$$

حيث أن :

h = تشير الى معامل المرونة .

reg. Coeffi . = معامل الانحدار بين المتغيّر المستقل (X) والمتغيّر التابع (Y) .

$\bar{X}$ = الوسط الحسابي للمتغيّر المستقل .

$\bar{Y}$ = الوسط الحسابي للمتغيّر التابع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٢٠٣٠٣ تحليل أثر النفقات العامة على ارتفاع الأسعار في الاردن من خلال تحليل الفجوة التضخمية النقدية .

سيتم في هذا الجزء تحليل دور النفقات العامة في زيادة عرض النقد في الاردن ومن ثم المساهمة في وجود فجوة تضخمية نقدية تؤدى الي ارتفاع الأسعار كنتيجة مباشرة وهناك نتيجة غير مباشرة وهي تدهور ميزان المدفوعات سوف يتم الاشارة اليها في نهاية التحليل . من أجل تحليل التضخم النقدي في الاردن سوف يتم استخدام معيار معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي(١). مع الاشارة ضمنا الى بعض المؤشرات الأخرى كسرعة تداول النقود ومعيار صندوق النقد الدولي (٢) . يستند معيار الاستقرار النقدي على نظرية كمية النقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي تخلق المناخ الملائم الذي تتنفس فيه عملية التضخم ، والمنطق الكامن وراء هذا المعيار هو انهُ اذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلائم مع زيادة الناتج القومي الحقيقي فان هذا يتبلور في النهاية في شكل وجود فائض طلب ، أي اختلال حقيقي بين تيار الانفاق وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع.من أجل تطبيق هذا المعيار على الاقتصاد الاردني للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ لا بدّ من تحديد كمية النقود (عرض النقد) حيث يوجد عدة تعاريف لعرض النقد منها : أن النقد يشمل مجموع وسائل الدفع ويرمز لهُ بالرمز (M_1) وهو مفهوم ضيق يتكون من : النقد المتداول * + ودائع تحت الطلب **، وهناك تعريف آخر لعرض النقد وهو أوسع من التعريف الأول ويرمز لهُ بالرمز (M_2) ويساوى M_1 + شبة النقد (ودائع التوفير لأجل) (٣).

---

(١) زكي ، رمزي : **مشكلة التضخم في مصر** ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٢) محمد سليم، حسن : **دراسة تحليلية للتطورات النقدية في جمهورية مصر العربية** ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

(٣) البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (٤) .

* النقد المتداول = النقد المصدر ـ النقد لدى البنوك .

** ودائع تحت الطلب تشمل القطاع الخاص المقيم والبلديات والمؤسسات العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجـــدول (٣ـ ٢٦) يظهـــر التطـــور الذى حصـل في عرض النقـــد في الاردن خـــــلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦ باستخدام M_1 و M_2 ، حيث يلاحـــظ أن حجـم عـرض النقـــــد (M_1) قـــد ارتفـــع من ٥ر١٠٥ مليـــون دينـــار عام ١٩٧٠ الى ١ر٨٩٧ مليـــون دينـــار عـــام ١٩٨٦ ، أي ازداد بمعـــدل نمو ســـنوي مركـــب بلـــغ ٣ر٩٪ ، كذلـــك يشـــير هـــــذا الجـــدول الي أن معـــدل النمو الســـنوي المركـــب قد اتجـــة للارتفـــاع بالنســـبة لعـــــرض النقـــد (M_1) خـــلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٨٠ وبعـــد عـــام ١٩٨٠ أخـــذ هـــذا المعـــــــدل بالانخفـــاض التدريجـــي حتى أصبح ســـالبا عام ١٩٨٥ أى حوالـــي ــ ٥ر٣٪ وارتفـــع عـــام ١٩٨٦ الى ٦ر٥٪ ، ويعـــود الســـبب فـــي انخفـــاض معـــدل نمـــو عـــرض النقـــد (M_1) ما بيـــن عامـــي ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ الـــى انخفـــاض الودائـــع تحت الطلـــب لـــدى القطـــــاع الخاص المقيـــم ، حيث انخفض حجـم ودائـــع هـــذا القطـــاع من ٩ر٣٢٥ مليـــون دينـــــار عـــام ١٩٨٤ الى ٦ر٢٩٢ مليـــون دينـــار عـــام ١٩٨٥ (١). أمـــا بالنســـبة الـــى عـــــــرض النقـــد (M_2) فيظهـــر الجـــدول (٣ـ٢٦) أن حجمـــهُ قـــد ارتفـــع مـــــن ١ر١٢٩ مليـــون دينـــار عام ١٩٧٠ الى ٤ر٢٠٧٢ مليـــون دينـــار عـــام ١٩٨٦ أى تضاعـــف حوالـــــي ١٦ ضعفـــا وبلـــغ معدل النمو الســـنوي المركـــب لـــهُ حوالـــي ٤ر١٠٪ في الفتـــــــرة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦ ، ومـــن الملاحـــظ ان عـــرض النقـــد (M_2) قـــد نمـــا بمعـــدلات مرتفعـــــة خلال الفتـــرة ١٩٧٣ ــ ١٩٨٢ ويعـــود الســـبب فـــي ذلـــك الـــى النمـــو الكبيـــر فـــي ودائـــع التوفيـــر لأجـــل وودائع تحـــت الطلـــب للقطـــاع الخـــاص خلال هـــذهِ الفتـــــرة التي شـــهدت ازدهارا اقتصاديـــا بالاضافـــة الى زيادة النقـــد المصـــدر الـــذى كـــان لـــهُ دورا كبيـــرا في تزايـــد عـــرض النقـــد فـــي هـــذهِ الفترة اذ ارتفـــع حجـــم النقـــد المصـــدر مـــن ٥ر٩٩ مليـــون دينـــار عـــام ١٩٧٣ الى ٥ر٤٨٠ مليـــون دينـــار عـــام ١٩٨٢ (٢)، بعـــد هـــذا العـــرض الموجـــز لتطـــور عـــرض النقـــد في الاردن وجـــد مـــن المناســـب الوقـــوف على ســـرعة تـــداول النقـــود في الاقتصـــاد الاردنـــي والتي تظهـــرها معادلـــة كميـــــــة النقـــود التاليـــــة :ـ

---

(١) البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (٤).

(٢) البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (٤) .
والبنك المركزي الاردني : **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص ، جدول (٣) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ٢٦)

تطور حجم عرض النقد بمفهومه الضيق(M_1) وبمفهومه الواسع (M_2) في الاردن
خـــلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦

البنود / السنوات	عرض النقد (M_1)		عرض النقد (M_2)	
	الحجم (مليون دينار) (١)	معدل النمو السنوي المركب % (٢)	الحجم (مليون دينار) (٣)	معدل النمو السنوي المركب % (٤)
١٩٧٠	١٠٥ر٥	—	١٢٩ر١	—
١٩٧١	١٠٨ر٠	١ر٢	١٣٥ر١	٢ر٣
١٩٧٢	١١٥ر٠	٦ر٣	١٤٦ر٥	٨ر١
١٩٧٣	١٣٩ر٢	١٩ر٠	١٧٦ر١	١٨ر٤
١٩٧٤	١٧٢ر٠	٢١ر٠	٢١٩ر٨	٢٢ر١
١٩٧٥	٢٢٤ر٦	٢٦ر٥	٢٨٨ر٤	٢٧ر٠
١٩٧٦	٢٧٦ر٩	١٧ر٣	٣٧٨ر٣	٢٦ر٩
١٩٧٧	٣٣١ر٠	١٧ر٨	٤٦٧ر٦	٢١ر١
١٩٧٨	٣٧٥ر٤	١٢ر٦	٦٠٦ر٧	٢٦ر٠
١٩٧٩	٤٧٢ر٧	٢٢ر٩	٧٧٣ر١	٢٤ر١
١٩٨٠	٥٩٤ر٨	٢٢ر٩	٩٨٤ر٨	٢٤ر١
١٩٨١	٧٠١ر٧	١٦ر٥	١١٧٩ر٩	١٨ر٠
١٩٨٢	٧٨٧ر٥	١١ر٥	١٤٠٣ر٣	١٧ر٣
١٩٨٣	٨٦٩ر٤	٩ر٩	١٦١٥ر٢	١٤ر٠
١٩٨٤	٨٧٨ر٤	١ر٠	١٧٥٧ر٧	٨ر٤
١٩٨٥	٨٤٨ر٢	ــ ٣ر٥	١٨٧٤ر٨	٦ر٤
١٩٨٦	٨٩٧ر١	٥ر٦	٢٠٧٢ر٤	١٠ر٠

المصدر : الحقول (١ ، ٣)
البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ٨، ١٩٨٧، ص ٤ .
الحقول (٢ ، ٤) : تم احتسابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

$$MV = P.Q$$

حيث أن :

M = كمية النقود أو عرض النقد .

V = سرعة تداول النقود .

P = المستوى العام للأسعار .

Q = حجم المبادلات الاقتصادية .

وبتطبيق هذه المعادلة على الاقتصاد الاردني عبر الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ وباعتبار أن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ممثلا لقيمة المبادلات الاقتصادية ظهرت النتائج في الجدول (٣ ـ ٢٧)، ويلاحظ من هذا الجدول أن سرعة التداول* (V_1) قد بلغت ١ر٧ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ولكنها حسب المفهوم الثاني لعرض النقد (M_2) بلغت ٠ر٩٣ وبلغ متوسط السرعتين ١ر٣ لنفس الفترة ، ومن الملاحظ أيضا أن متوسط السرعتين (V_1 ، V_2) قد بقي ثابتا خلال الفترات الثلاث مما يعني أن ارتفاع الاسعار خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ لم يكن يُعزى الى زيادة سرعة تداول النقود ، انما يمكن القول انهُ كان لانخفاض سرعة التداول (V_2) في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ أثر محسوس في انخفاض معدلات الأسعار نتيجة لظروف الانكماش التي تعرض لها الاقتصاد الاردني وأثر ذلك على توجّه الأفراد نحو الاكتناز وتفضيل السيولة النقدية بدلا من الاستثمار مما كان لهُ دور في انخفاض سرعة تداول النقود ومن ثم انخفاض معدلات الأسعار ، فعلى ضوء مقارنة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مع معدل نمو عرض النقد (M_2) كما يظهر الجدول (٣ ـ ٢٨)، فيلاحظ أن معدلات نمو عرض النقد كانت تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي بشكل كبير واذا أفتُرض أن سرعة التداول كانت تتزايد فان معدلات الأسعار سوف تزداد بشكل أكبر

---

* تعرّف سرعة تداول النقود : على أنها متوسط عدد المرات التي انتقلت بها كل وحدة من وحدات النقد من يد الى أخرى في تسوية المبادلات خلال فترة زمنية محددة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ـ ٢٧)

قياس سـرعة تداول النقود في الاقتصاد الاردني حسب المفاهيـــم M_1 ، M_2 لعـــرض النقـد خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ *

البنـــود / الفترات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاريـــة (مليـون دينـــار) (١)	عرض النقـــد (M_1) (مليـون دينـــار) (٢)	عـرض النقـد (M_2) (مليـون دينـــار) (٣)	$V_1 = \frac{GDP}{M_1}$ (٤)	$V_2 = \frac{GDP}{M_2}$ (٥)	متوسـط السرعتيـن (V_1 ، V_2) (٦)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٣٤٥ر٥	٨٦٤ر٣	١٠٩٥ر٠	١ر٦	١ر٢	١ر٤
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	٣٣٠٥ر٣	٢٠٥٠ر٨	٣٢١٠ر٥	١ر٦	١ر١	١ر٣
١٩٨١ ـ ١٩٨٥	٦٩٨٠ر٨	٤٠٨٥ر٢	٧٨٣٠ر٩	١ر٧	٠ر٨٩	١ر٣
١٩٧٠ ـ ١٩٨٦	١٣٢٤٥ر٢	٧٩٨٧ر٢	١٤٢٠٨ر٨	١ر٧	٠ر٩٣	١ر٣

المصـــدر : الحقـل (١) البنك المركزي الاردني : نشـرات احصائية متنوعـة ٠

الحقول (٢ ، ٣) : الجـدول (٣ ـ ٢٦) ٠

بقية الحقول : تم احتسـابها ٠

* استخدمت هذه الصيغة لحساب معدل سرعة دوران النقود في بعض الدراسات النقدية ٠

للمزيد من الايضاح ، أنظـر :

زكي ، رمزي : **مشكلة التضخم في مصر** ، مرجع سـابق ، ص ١٥٦ ٠

محمد سليم ، حسـن : **التطورات النقدية في جمهورية مصر العربية** ، مرجع سابق ، ص (٧٨)٠

معا تم ملاحظته أثناء الحديث عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك كما وردت في الجدول (٣ ـ ١٧) ، ونحن هنا ليس بصدد تحليل الى أي درجة نجحت نظرية كمية النقود في تفسير التضخم في الاردن لأن ذلك يحتاج الى دراسات متخصصة .

من المعايير الأخرى المستخدمة في تحليل التضخم النقدي معيار الاستقرار النقدى الذى يمكن التعبير عنهُ بالمعادلة التالية (١) :

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن :

B = معامل الاستقرار النقدى أو الضغط التضخمي .

$\frac{\Delta M}{M}$ = معدل التغّير في كمية النقود (عرض النقد) .

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل التغّير في الناتج المحلي الحقيقي .

ان معامل الاستقرار النقدى يقوم على المقارنة ما بين معدل النمو السنوي لعرض النقد ($\frac{\Delta M}{M}$) ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي ($\frac{\Delta Y}{Y}$) ، فاذا كان معدل النمو السنوي لعرض النقد أكبر من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي فان ذلك يدل على انهُ يوجد فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد يمكن أن تُترّجم الى ارتفاع الأسعار ، وهذا المعيار لا يختلف عن معيار صندوق النقد الدولي الذى يقوم على المقارنة بين الزيادة في عرض النقد والزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي ، فاذا كانت الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أقل من الزيادة في عرض النقد فان ذلك يدل أيضا على وجود فجوة تضخمية نقديةٍ في الاقتصاد (٢) . يظهر الجدول

---

(١) زكي ، رمزي : **مشكلة التضخم في مصر** ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٢) محمد سليم ، حسن : **دراسة تحليلية للتطورات النقدية في جمهورية مصر العربية** ، مرجع سابق ، ص ٤٦٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٣ - ٢٨) معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي في الاردن للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، بحيث يلاحظ أن معدلات النمو السنوية لعرض النقد (M_2) كانت أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ، مما يعني أن هناك فائض في عرض النقد يمكن أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع ولعل ذلك يظهر بوضوح من خلال حساب معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي الذي ظهرت قيمتهُ موجبة لجميع سنوات الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٦ ، مما يشير الى أن زيادة عرض النقد كان لها أثر كبير في ارتفاع الأسعار بالاردن ، حيث بلغ هذا المعامل أعلى قيمة لهُ ٢٠ر٣٠٪ عام ١٩٧٤ وهو العام الذي شهد ارتفاعا في معدلات الأسعار في الأردن وبداية أزمة تضخمية .

من هنا يمكن القول أن زيادة عرض النقد دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الحقيقي أو قوى العرض للسلع والخدمات هي عامل جوهري في زيادة الأسعار في الاردن ، فالجدول (٣ - ٢٩) يبين أن الزيادة في عرض النقد (M_2) كانت تفوق الزيادة في الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة وطبقا لمعيار صندوق النقد الدولي فان هناك فائضا في عرض النقد من الممكن أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع .

وخلاصة ما تقدم أن معيار الاستقرار النقدي ومعيار صندوق النقد الدولي أثبتا أن هناك اختلالا في العلاقة ما بين عرض النقد والناتج المحلي الحقيقي تمثلت في وجود فائض عرض نقدي يؤدى الى ضغط تضخمي في الاقتصاد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول (٣ ـ ٢٨)

تطور معامل الاستقرار النقدي في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردني)

البنـود / السنوات	الناتج المحلـي الاجمالي باسعار ١٩٧٠ (١)	معدل النمـو السنوى للناتـج المحلـي (٪) * (٢)	عرض النقـد (M_2) (٣)	معدل النمـو السنوي لـ (M_2) (٪) ** (٤)	معامل الاستقرار النقدى (٪) (٥)=(٢)ـ(٤)
١٩٧٠	١٧٤ر٤	—	١٢٩ر١	—	—
١٩٧١	١٧٧ر٦	١ر٨	١٣٥ر١	٤ر٦	٢ر٨
١٩٧٢	١٨٧ر٣	٥ر٥	١٤٦ر٥	٨ر٤	٢ر٩
١٩٧٣	١٧٧ر٨	ـ ٥ر١	١٧٦ر١	٢٠ر٢	٢٥ر٣
١٩٧٤	١٦٨ر١	ـ ٥ر٤	٢١٩ر٨	٢٤ر٨	٣٠ر٢
١٩٧٥	١٨٩ر٣	١٢ر٦	٢٨٨ر٤	٣١ر٢	١٨ر٦
١٩٧٦	٢٢٩ر٤	٢١ر٢	٣٧٨ر٣	٣١ر٢	١٠ر٠
١٩٧٧	٢٤٥ر٣	٦ر٩	٤٦٧ر٦	٢٣ر٦	١٦ر٧
١٩٧٨	٢٨٠ر٥	١٤ر٣	٦٠٦ر٧	٢٩ر٧	١٥ر٤
١٩٧٩	٢٩٢ر٨	٤ر٤	٧٧٣ر١	٢٧ر٤	٢٣ر٠
١٩٨٠	٣٤٣ر٧	١٨ر٠	٩٨٤ر٨	٢٧ر٣	٩ر٣
١٩٨١	٣٧٨ر٤	١ر١٠	١١٧٩ر٩	١٩ر٨	٩ر٧
١٩٨٢	٣٩٩ر٥	٥ر٦	١٤٠٣ر٢	١٨ر٩	١٣ر٣
١٩٨٣	٤٠٩ر٨	٢ر٦	١٦١٥ر٢	١٥ر١	١٢ر٥
١٩٨٤	٤١٣ر٤	٠ر٨٧	١٧٥٧ر٧	٨ر٨	٧ر٩
١٩٨٥	٤٢٣ر٣	٢ر٤	١٨٧٤ر٨	٦ر٧	٤ر٣
١٩٨٦	٤٣٤ر١	٢ر٦	٢٠٧٢ر٤	١٠ر٥	٧ر٩

المصـــدر : الحقـــل (١) : الجـدول (٣ ـ ٢٠) .

الحقـــل (٢) : الجـــدول (٣ ـ ٢٦) .

بقيـة الحقـــول : تم احتســابها

* معدل النمو السـنوي البسـيط لـ $GDP = \frac{\Delta Y}{Y}$

** معدل النمو السـنوي البســيط لـ $M_2 = \frac{\Delta M_2}{M_2}$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول (٣ ــ ٢٩)

مقارنة الزيادة في الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل نموه مع الزيادة في عرض النقد M_2 ومعدل نموه في الاردن للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردني)

البنود / السنوات	الناتج القومي الاجمالي باسعار ١٩٧٠ (١)	الزيادة أو النقص (٢)	معدل النمو السنوي % (٣)	عرض النقد (M_2) (٤)	الزيادة أو النقص (٥)	معدل النمو السنوي (٦)
١٩٧٠	١٨٧ر٠	—	—	١٢٩ر١	—	—
١٩٧١	١٩٠ر٠	٣ر٣	١ر٧	١٣٥ر١	٦ر٠	٤ر٦
١٩٧٢	١٩٩ر٦	٩ر٣	٤ر٨	١٤٦ر٥	١١ر٤	٨ر٤
١٩٧٣	١٩٦ر٧	ــ ٢ر٩	ــ١ر٥	١٧٦ر١	٢٩ر٦	٢٠ر٢
١٩٧٤	١٨٩ر٨	ــ ٦ر٩	ــ٣ر٥	٢١٩ر٨	٤٣ر٦	٢٤ر٨
١٩٧٥	٢٢٨ر٠	٣٨ر٢	٢٠ر١	٢٨٨ر٤	٦٨ر٦	٣١ر٢
١٩٧٦	٣٠٥ر٩	٧٧ر٩	٣٤ر٢	٣٧٨ر٣	٨٩ر٩	٣١ر٢
١٩٧٧	٣١٤ر٩	٩ر٠	٢ر٩	٤٦٧ر٦	٨٩ر٣	٢٣ر٦
١٩٧٨	٣٤٦ر٥	٣١ر٦	١٠ر٠	٦٠٦ر٧	١٣٩ر٠	٢٩ر٧
١٩٧٩	٣٥٨ر٢	١١ر٧	٣ر٤	٧٧٣ر١	١٦٦ر٤	٢٧ر٤
١٩٨٠	٤١٥ر٥	٥٧ر٣	١٦ر٠	٩٨٤ر٨	٢١١ر٧	٢٧ر٣
١٩٨١	٤٨١ر٩	٦٦ر٤	١٥ر٩	١١٧٩ر٩	١٩٥ر١	١٩ر٨
١٩٨٢	٥٠٦ر٠	٣٤ر١	٧ر١	١٤٠٣ر٣	٢٢٣ر٤	١٨ر٩
١٩٨٣	٥٠٩ر٦	١٣ر٦	٢ر٧	١٦١٥ر٢	٢١١ر٩	١٥ر١
١٩٨٤	٥١١ر٣	١ر٧	٠ر٣	١٧٥٧ر٧	١٤٢ر٥	٨ر٨
١٩٨٥	٤٩٧ر٥	ــ ١٣ر٨	ــ٢ر٧	١٨٧٤ر٨	١١٧ر١	٦ر٧
١٩٨٦	٥١٥ر٨	١٨ر٣	٣ر٧	٢٠٧٢ر٤	١٩٧ر٦	١٠ر٥

المصـــدر: الحقـــل (١) تم احتســـابه مـــن :

البنك المركزي الاردني ، النشـرة الاحصائية الشهرية ، عـدد ٨ ، ١٩٨٧ ، الجدول (١) .

الحقل (٤) : الجـــدول (٣ ــ ٦) .

بقية الحقول : تم احتســـابها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان استعراض التطور الذى حصل في عرض النقد في الاردن بمفهومة الضيق (M_1) والواسع (M_2) والوقوف على سرعة تداول النقود التي إتسمت بأنها ثابتة طيلة فترة الدراسة ، يبين أن ارتفاع الأسعار لم يعد ناتجا عن زيادة سرعة تداول النقود بل كان ناتجا عن زيادة المعروض النقدي بمعدل يفوق الزيادة في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة مما يعني أن هناك فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد الاردني ناتجة عن زيادة المعروض النقدي ٠

أما دور النفقات العامة في خلق فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد فيكون من خلال أثر هذهِ النفقات على زيادة عرض النقد في الاردن ، ان تزايد التزامات الحكومة نحو الوفاء بمتطلبات الدفاع والأمن القومي وخطط التنمية الاقتصادية وتخفيض تكاليف المعيشة للسكان ، ترتب على كل ذلك تزايد الانفاق العام بمعدلات مرتفعة كما تم الاشارة الى ذلك عند تحليل تطور النفقات العامة في الاردن ، ومع عدم مواكبة تزايد الايرادات وخاصة المحلية منها لهذهِ المعدلات المرتفعة في تزايد الانفاق العام ،أصبح العجز المالي أى الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة هو السمة التي اتصفت بها ميزانية الحكومة الاردنية طيلة سنوات الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، ما من شك أن لهذا العجز تأثير على العرض النقدي في المجتمع ويتبلور هذا التأثير من خلال توجه الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي مما يعني التوسع في حجم الائتمان المحلي وبالتالي تزايد عرض النقد وهذا الحال يمكن مشاهدتهُ في معظم الدول النامية غير النفطية حيث يعتبر العجز في ميزانياتها العامة هو المحدد لحجم الائتمان المصرفي فيها ويرجع ذلك الى سببين :ـ

الأول : هو أن الغالبية العظمى من الدول النامية غير النفطية تعاني من عدم وجود أسواق محلية متطورة لرأس المال مما يؤدى الى عدم التمكن من بيع كميات كبيرة من الدين العام الى القطاع الخاص غير المصرفي ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثاني : هو تناقص قدرة حكومات الدول النامية غير النفطية على الاقتراض من الخارج مع تزايد حجم مديونياتها الخارجية ، سواء من حيث مقاديرها المطلقة أو بالنسبة لدخولها أو صادراتها ، فتزايد المخاطر التي يتعرض لها المُقرِض مع تزايد حجم الدين الخارجي للدولة يجعل المقرِض يحجم عن تقديم قروض لمثل هذهِ الدولة (١). لذلك تلجأ هذهِ الدول الى الاقتراض من الجهاز المصرفي ، واقتراض هذهِ الدول من الجهاز المصرفي يعني التوسع في الائتمان المصرفي الذى يُعرف على انهُ مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة وشركات القطاع العام والقطاع الخاص (٢)، حيث يعتبر التوسع في الائتمان المصرفي من المحدّدات الرئيسة لعرض النقد (٣).

من خلال نظرة الى الوضع النقدي للجهاز المصرفي في الاردن يمكن تحديد نسبة صافي ديون الحكومة الى مجموع الائتمان المصرفي الممنوح خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، فالجدول (٣ ـ ٣٠) يبين أن مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة آخذه بالازدياد ، حيث بلغ حجم هذهِ المطلوبات عام ١٩٧٠ حوالي ١٣٫٢ مليون دينار أرتفع الى ٣٨٧٫٤ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي تضاعف حوالي ٢٩ ضعفا خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، وقد زادت هذهِ المطلوبات بمعدل نمو سنوي مركب بلغ بالمتوسط ١١٪ ، واذا أخذت ديون الحكومة (مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة) كنسبة من موجودات هذا الجهاز نجد أن اجمالي ديون الحكومة بلغ بالمتوسط ١٣٫٥٪ من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي أي من اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، واذا تم طرح الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من مجمل ديون الحكومة

---

(١) الخضراوي ، فتحي " العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣" ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد (١٥)، جامعة الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٥٠ .

(٢) زكي ، رمزي : **مشكلة التضخم في مصر** ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٣) الزرري ، عبد النّافع والنجفي ، عماد " دراسة تحليلية لبيان أثر الأئتمان المصرفي على الأسعار" **مجلة تنمية الرافدين** ، العدد (١٨) ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمكن الوصول الى صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة * والتي ارتفع حجمها من ٣ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٨ر٢٢٠ مليون دينار عام ١٩٨٦ أي تضاعفت حوالي ٤ر١١٠ ضعفا وازدادت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٦ر١١٪ ، وكنسبة من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي شكّل صافي ديون الحكومة بالمتوسط ٥ر٧٪ من موجودات الجهاز المصرفي .

ان هذا التزايد في صافي ديون الحكومة لدى الجهاز المصرفي يعكس توجّه الحكومة الى تمويل نفقاتها بالعجز اذ من المعلوم أن اقتراض الحكومة خاصة من البنك المركزي يعني زيادة في موجودات هذا البنك وحتى تتساوى الموجودات مع المطلوبات فان البنك المركزي سوف يقوم باصدارات نقدية جديدة تؤدي بدورها الى زيادة عرض النقد ومن ثم احداث فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد ، علاوة على أن هذا التوسع في الائتمان الذي يمنحهُ الجهاز المصرفي للقطاع الحكومي يعكس القيود التي يواجهها هذا القطاع في تمويل نفقاتهِ خاصة اذا ما عُلِم أن الايرادات المحلية لا تزال عاجزة عن تغطية نفقات الحكومة الجارية كما تم الاشارة الى ذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني ، وترجع هذهِ القيود بصفة أساسية الى تزايد الانفاق العام والتوسع البطيء للسوق المالية في الاقتصاد وتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي بالاضافة الى انخفاض حجم المساعدات المالية للاردن ، ترتب على كل ذلك توجّه الحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي ، ولما كان صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الحكومي أحد محدّدات العرض النقدي فان تزايد عجز الميزانية الناتج عن التوسع في الانفاق العام وعدم قدرة الايرادات المحلية على مواكبتهِ وفي ضوء ما قيل عن الظروف المحيطة بوسائل تمويله يعتبر المسؤول لدرجة نسبية عن تزايد عرض النقد باعتبار

---

* صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة يعكس صافي المركز المالي للحكومة لدى الجهاز المصرفي ، أنظر :
محمد سليم ، حسن : **التطورات النقدية في جمهورية مصر العربية** ، مرجع سابق ، ص (٧٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول (٣ ـ ٣٠)

تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح للحكومة من الجهاز المصرفي* خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردني)

البنود / السنوات	ديـــون الحكومـة (١) **	ودائـــع الحكومة (٢)	موجودات الجهاز المصرفـي (٣)	ديون الحكومـة (٤)=(١)÷(٣)×١٠٠٪	صافي ديـــون الحكومة *** (٥)=(١)ـ(٢)	صافي ديـــون الحكومة (٦)=(٥)÷(٣)×١٠٠٪ من موجودات الجهاز المصرفي
١٩٧٠	١٣ر٢	١١ر٢	١٥٧ر٠	٨ر٤	٢ر٠	١ر٣
١٩٧١	٢٤ر٢	٧ر٨	١٦٤ر٨	١٤ر٧	١٦ر٥	١٠ر٠
١٩٧٢	٢٣ر٠	٨ر٦	١٧٥ر٦	١٣ر١	١٤ر٤	٨ر٢
١٩٧٣	٤٢ر١	١٢ر٨	٢١٤ر٢	١٩ر٧	٢٩ر٤	١٣ر٧
١٩٧٤	٤٢ر٤	١٢ر٦	٢٥٠ر٩	١٦ر٩	٢٩ر٨	١١ر٩
١٩٧٥	٤٨ر٧	٢٦ر١	٣٥٥ر٨	١٣ر٧	٢٢ر٦	٦ر٣
١٩٧٦	٦١ر٦	٢٤ر٨	٤٨٤ر٣	١٢ر٧	٣٦ر٨	٧ر٦
١٩٧٧	٨٢ر٩	٤١ر٥	٦١٦ر١	١٣ر٥	٤١ر٤	٦ر٧
١٩٧٨	١١٥ر١	٤٦ر٤	٨٣١ر٧	١٣ر٨	٦٨ر٧	٨ر٣
١٩٧٩	١٢٠ر٤	٦٨ر١	١٠٦٠ر٥	١١ر٤	٥٢ر٣	٤ر٩
١٩٨٠	١٦٩ر٩	٩٨ر٦	١٣٨٧ر٥	١٢ر٢	٧١ر٣	٥ر١
١٩٨١	٢٠٩ر٤	١١٦ر٥	١٦٤٥ر٦	١٢ر٧	٩٢ر٩	٥ر٦
١٩٨٢	٢٤٥ر٥	١٠١ر٩	١٨٤١ر٩	١٣ر٣	١٤٣ر٦	٧ر٨
١٩٨٣	٢٨٠ر٤	١٣٧ر٥	٢١٤٤ر٥	١٣ر٠	١٤٢ر٩	٦ر٧
١٩٨٤	٣١١ر٤	١٢٩ر٤	٢٣٤٧ر٦	١٣ر٣	١٨٢ر٠	٧ر٧
١٩٨٥	٣٢٤ر٦	١٢٨ر٠	٢٥٠٥ر٥	١٣ر٠	١٩٦ر٦	٧ر٨
١٩٨٦	٣٨٧ر٤	١٦٦ر٦	٢٧٤٣ر٠	١٤ر١	٢٢٠ر٨	٨ر١
المتوسـط				١٢ر٥		٧ر٥

المصـــدر : الحقول (١ ، ٢ ، ٣) ـ البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، الجـدول (١٢) .

ـ البنك المركزي الاردني : **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ـ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجدول (١٠) .

بقيـــة الحقـــول : تم احتســـابها

* تشمل البنك المركزي الاردني والبنوك التجارية وبنك الاسكان .

** ديون الحكومة تشمل السلف واذونات الخزينة والسـندات .

*** صافي ديون الحكومة = صافي المركز المالي للحكومة لدى الجهاز المصرفي
= ديون الحكومة ـ ودائع الحكومـة .

أنظـر : محمد سليم ، حسن : **دراسة تحليلية للتطورات النقدية في جمهورية مصر العربية** ، مرجع سابق ، ص (٧٠) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن العرض النقدي في الدولة يتحدد بمجموع حجم الائتمان المحلي أي صافي مطلوبات الجهاز المصرفي تجاه القطاعات الاقتصادية المحلية والاجنبية ومن بين هذه القطاعات القطاع الحكومي ، لذلك سوف يترتب على زيادة مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة زيادة في عرض النقد .

يمكن التحقق من أثر النفقات العامة على عرض النقد من خلال تحليل دور التغيّر في صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الحكومي (صافي ديون الحكومة من الجهاز المصرفي) في تغير عرض النقد باعتماد المفهوم الأول (M_1) ويكفي للدلالة على هذه العلاقة بأخذ الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ كما يظهر الجدول (٣ ـ ٣١) .

جدول (٣ـ٣١)

التغيّر في العوامل المؤثرة في عرض النقد (حسب المفهوم الضيق M_1)
في الاردن للفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردني)

السنوات / البنود	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
أ. القطاع عام	٨ر٥	٤٣ر٦	٣٩ر٦	٤٦ر٤
ـ حكومة مركزية *	ـ ٠ر٧	٣٩ر١	١٤ر٦	٢٤ر٢
ـ بلديات ومؤسسات عامة	٩ر٢	٤ر٥	٢٥ر٠	٢٢ر٢
ب . القطاع خاص (مقيم)	٤٣ر٩	٢٨ر٨	ـ ٧٣ر٤	ـ ٣٧ر١
جـ. القطاع الأجنبي	٣٨ر٣	ـ ٦٣ر٤	٢٤ر٣	٣٠ر٤
د. رأس المال والأحتياطيات	ـ ١١ر٢	ـ ١٨ر٥	ـ ١١ر٥	ـ ١٣ر١
هـ. العوامل الأخرى	٢ر٢	١٨ر٥	ـ ٩ر٢	٢٢ر٣
التغير في عرض النقد (M_1)**	٨١ر٩	٩ر٠	ـ ٣٠ر٢	٤٨ر٩

المصدر : البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية** ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، جدول (٥) .

* يلاحظ بأن هذا البند هو نفسه التغيّر في صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة أو صافي ديون الحكومة كما ورد ذلك في العمود (٥) من الجدول (٣ـ ٣٠) .

** يمكن حسابه من الجدول (٣ ـ ٢٦) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يلاحظ من الجدول (٣ ـ ٣١) أن للحكومة دورا كبيرا من خلال اقتراضها من الجهاز المصرفي في زيادة عرض النقد (M_1) في الاردن ، وتعتبر ديون الحكومة الواردة في البند (١) من الجدول (٣ـ ٣٠) من المحدّدات الرئيسة التي يتوقف عليها عرض النقد في الاردن ، علاوة على الآثار السلبية التي تترتب على زيادة الانفاق الحكومي من زيادة في عرض النقد تتبلور في النهاية في شكل ارتفاع في الأسعار خاصة اذا كانت الزيادة في عرض النقد لا تتناسب مع الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي ، فان هناك آثارا سلبية أخرى تتمثل في تدهور ميزان المدفوعات * ، بحيث أن زيادة عرض النقد بمعدل يفوق الطلب عليه تؤدى الى زيادة عجز ميزان المدفوعات من خلال ما يؤدى اليه فائض عرض النقد من خلق لفائض طلب على السلع التي تدخل نطاق التبادل الدولي (السلع المستوردة) ، الأمر الذى يعني نقص في صافي الأصول الأجنبية الموجودة لدى الحكومة وبالتالي زيادة عجز ميزان المدفوعات،اضافة الى أن زيادة الطلب على السلع المستوردة من الممكن أن يؤدى الى نقل التضخم من بلدان المنشأ الى الاردن ، علما بأن الاردن من البلدان التي تتسم بأن اقتصادها منكشف للخارج وبالتالي احداث ما يعرف بالتضخم المستورد .

---

* ان دراسة أثر زيادة عرض النقد على عجز ميزان المدفوعات ودور النفقات العامة في احداث هذا العجز يحتاج الى مجال أرحب مما أشارت اليه الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولا : الاستنتاجات

خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

١. نظرا للطبيعة الخاصة التي تتسم بها اقتصادات الدول النامية ، فان هدف السياسة المالية فيها يتركز على توفير التكوين الرأسمالي اللازم لتنفيذ خططها التنموية بينما تهدف السياسة المالية في البلدان المتقدمة الي تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي .

٢. أظهر التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة فى الدول النامية أن معظم هذهِ النفقات جاريةٍ اذ قُدّرت نسبتها بحوالي ٧٤٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ ، وكان معظم هذهِ النفقات متركزا على السلع والخدمات ومدفوعات الفوائد مما يُظهر أن البلدان النامية هي استهلاكية بالدرجة الاولى وتعاني من ارتفاع حجم مديونياتها الخارجية .

٣. أظهر التصنيف الوظيفي للنفقات العامة تفاوتاً في توزيع هذهِ النفقات في البلدان النامية كما يلي :-

أ. حظي قطاع الدفاع باهتمام واسع من قبل الدول النامية اذ بلغت نسبة الانفاق عليهِ حوالي ١٣٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ .

ب . احتل الانفاق العام على الادارة العامة والأمن الداخلي والادارة المالية المرتبة الأولى في الدول النامية ، اذ بلغت نسبة الانفاق على هذهِ البنود حوالي ٣٧٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ ، في حين بلغت في الدول المتقدمة ١٦٪ عام ١٩٨٤ .

ج. يتصف الانفاق على الضمان الاجتماعي والرفاه بانخفاض نسبتهِ في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة ، اذ بلغت نسبة الانفاق على هذا البند في الدول النامية ١٦٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤،بينما قُدّرت هذهِ النسبة في الدول المتقدمة بحوالي ٣٧٪ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د٠ اتسم الانفاق على التعليم والصحة في البلدان النامية بانخفاض نسبته مقارنة مع الدول المتقدمة ، حيث بلغت هذه النسبة في الدول الناميـة ٩ر٣٪ ، ٢ر٤٪ من اجمالي النفقات العامة عام ١٩٨٤ على التوالي ، في حين بلغت هذه النسبة للدول المتقدمة في العام نفسه ٨ر٩٪ ، ٥ر١١٪ على التوالي ٠ وهذا مؤشرا يحث على اعادة النظر في سياسات البلدان الناميةِ الأنفاقية ٠

٠٤ أظهرت الدراسة أن الاتجاه العام للنفقات العامة في الدول الناميةِ هو التزايد ، وتم التثبت من ذلك باستخدام عدة مؤشرات ، كذلك أمكن تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية بعدة عوامل منها تدخل الدولة في مجريات النشاط الاقتصادى والحاجة الى الاستثمارات لتحقيق النمو الاقتصادى وأرتفاع معدلات الاسعار وتزايد اعداد السكان الذى يتطلب المزيد من الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليمية والمعيشية ٠

٠٥ ان موازنة الحكومة الاردنية تعاني من عجز مستمر طيلة الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، حيث بلغت نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة ٩٣٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ انخفضت الى ٨٨٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ثم ارتفعت الى ٩١٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ٠

٠٦ كان من أهم أهداف السياسة المالية في الاردن هو زيادة الايرادات المحلية وضبط النفقات الجارية بحيث تصبح الايرادات المحلية كافية لتغطية النفقات الجارية للحكومة ، لكن هذا الهدف لم يتحقق حتى عام ١٩٨٦ ، بحيث بلغت نسبة الايرادات المحلية الي النفقات الجارية حوالي ٦٠٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، أرتفعت هذه النسبة الى ٦٥٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ والى ٨٨٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، الى تزايد الأهمية النسبية للايرادات المحلية الي اجمالي الايرادات العامةحيث بلغت نسبتها ٣ر٥٨٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ مقابل ٣ر٤٤٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٧ تعتمد الحكومة الاردنية في ايراداتها المحلية بشكل رئيسي على الايرادات الضريبية التي شكلت حوالي ٩٦٪ من الايرادات المحلية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، انخفضت الي ٨٠٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الى ٧١٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ٠

٠٨ بيّنت الدراسة أن الحكومة الاردنية تعتمد على الايرادات الخارجية بشكل كبير في تمويل نفقاتها العامة ، اذ بلغت نسبة هذه الايرادات الي اجمالي الايرادات العامة حوالي ٧ر٥٥٪ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، ١ر٥٤٪ في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، ٧ر٤١٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، وكان هذا الاعتماد بشكل واضح على المساعدات الخارجية التي أخذت نسبتها الى اجمالي الايرادات الخارجية بالانخفاض ابتداء من عام ١٩٨١ ، ففي حين شكلت المساعدات الخارجية ٣ر٨٥٪ من اجمالي الايرادات الخارجية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، انخفضت هذه النسبة الى ٦٠٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، وهذا الانخفاض في الأهمية النسبية للمساعدات الخارجية أدى الى توجّه الحكومة الى الاقتراض الخارجي ، بحيث ارتفعت نسبة القروض الخارجية من ٧ر١٤٪ من الايرادات الخارجية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ الي ٤٠٪ في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ ، وهذا التزايد في نسبة القروض الخارجية الى الايرادات الخارجية ومن ثم الي الايرادات العامة ، أدى الى ارتفاع حجم رصيد الدين العام الخارجي غير المسدد من ٨ر٣٨٥ مليون دينار عام ١٩٨٠ الى ٧ر١١١٠ مليون دينار عام ١٩٨٦ مما تترتب على ذلك ازدياد حجم مديونية الاردن الخارجية والعبء الحقيقي للدين الخارجي في الاردن ٠

٠٩ ان التوسع في النفقات العامة في الاردن وانخفاض الأهمية النسبية للمساعدات الخارجية الى الايرادات العامة ، وعدم كفاية الايرادات المحلية لتمويل النفقات الجارية وازدياد حجم الدين العام الخارجي ساعد على توجه الحكومة الاردنية الى الاقتراض الداخلي ، مما أدى الى تزايد حجم الرصيد غير المسدد لدين الحكومة الداخلي عبر الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٠٠ ان دراسة تطور حجم النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦ تظهر ارتفاع الأهمية النسبية للنفقات العامة الى الناتج القومي الاجمالي ، والناتج المحلي الاجمالي ،حيث بلغت ٤٦٪ و ٥٦٪ على التوالي في هذه الفترة .

١١٠ استأثرت القطاعات الشموليه بالمرتبة الأولى من اجمالي النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ ، اذ بلغت نسبة الانفاق على هذه القطاعات حوالي ٥ر٤٠٪ من اجمالي النفقات العامة منها : ٥ر٢٧٪ على الدفاع و ١٣٪ على الخدمات العامة (الادارة العامة والأمن الداخلي) أما الانفاق على قطاعات الخدمات الاجتماعية فقد احتل المرتبة الثالثة وبلغ ٢٨٪ من اجمالي النفقات العامة موزعة كالتالي : ١١٪ على الضمان الاجتماعي والرفاه ، ٤ر١٠٪ على التعليم ، ٤٪ على الصحة و ٦ر٢٪ على الخدمات الاجتماعية الأخرى ، أما الانفاق على قطاعات الخدمات الاقتصادية فقد احتل المرتبة الثانية اذ بلغ ٥ر٢٩٪ من اجمالي النفقات العامة خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥ موزعة كالتالي : ٩ر١٦٪ على قطاعات البنية التحتية وبالذات قطاع النقل الذي بلغت نسبة الانفاق عليه ١٤٪ من اجمالي النفقات العامة و ٦ر١٢٪ على قطاعات الانتاج السلعي منها : ٣ر٢٪ على الزراعة والغابات وصيد الأسماك و ٦٪ على الصناعة والتعدين والانشاءات و ٣ر٤٪ على الكهرباء والمياه والغاز والبخار *.

١٢٠ أثبتت الدراسة أن ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر المألوفة والملازمة لمالية الحكومة الاردنية وتم التحقق من وجود هذه الظاهرة باستخدام المؤشرات التالية :ـ

أ٠ ان مقارنة الحجم المطلق للنفقات العامة بالاسعار الجارية وبالأسعار الثابتة يؤكد أن الاتجاه العام لها هو التزايد خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦ ٠

---

* أنظر الملحق الاحصائي ، رقم (٨) ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب • ان مؤشري المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة الى الناتج القومي الاجمالي قد أثبتا ظاهرة تزايد النفقات العامة في الاردن حيث بلغ معامل المرونة للنفقات العامة ١ر٢٠ في الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٦ ، مما يشير الى ان النفقات العامة كانت تنمو بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ، أما مؤشر الميل الحدي والذي بلغ ٠ر٥٣ فيثبت أنهُ اذا ازداد الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينار واحد فان النفقات العامة سوف تزداد بمعدل ٠ر٥٣ دينار •

١٣• أظهرت الدراسة أن الأثر المباشر للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي منخفض ، حيث دلت النتائج انهُ اذا زادت النفقات العامة بمعدل دينارا واحداً فان الناتج القومي سيزداد بمعدل ١٤٤ر٠ دينارا ، بينما اذا ازداد عرض النقد بمعدل دينارا واحدا فان الناتج القومي سوف يزداد بمعدل ٢ر٠٤٦ دينارا ، أيضا أثبتت الدراسة أن عرض النقد يؤثر على الناتج القومي الاجمالي بشكل أسرع من النفقات العامة ، وأن درجة الاستجابه للتغيرات النسبية في الناتج القومي الاجمالي الناتجة عن التغيرات النسبية في عرض النقد أكبر من تلك الناتجه عن التغيرات النسبية في النفقات العامة •

١٤• قامت الدراسة بتقدير الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الناتج القومي الاجمالي من خلال نموذج اشتمل على سوقي السلع والنقود في الاقتصاد الاردني وظهرت نتائج التحليل القياسي كما يلي :-

أ• تم تقدير الميل الحدي للاستهلاك في الاردن للفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٦ وبالأسعار الثابتة بحوالي ٨٥٥ر٠ •

ب • قُدّر الميل الحدي للاقتطاع الضريبي في الاردن بحوالي ١٣٣ر٠ ، وقد بلغ معامل الانحدار ما بين الايرادات الضريبية والنفقات العامة حوالي ٣٥ر٠ مما يؤكد أن من الأسباب التي تؤدى الى زيادة الايرادات الضريبية ومن ثم العبء الضريبي في الاردن هو التوسع في النفقات العامة •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ. تم تقدير معادلة الاستثمار في الاردن على اعتبار أن الناتج القومي الاجمالي وسعر الفائدة الحقيقي والضرائب مُتغيّرات مستقلة فأظهرت نتيجة هذا التقدير انهُ اذا زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينارا واحداًفان اجمالي الاستثمار سوف يزداد بمعدل ٤٠٩ر٠ دينارا واذا انخفض سعر الفائدة الحقيقي بمعدل ١٪ فان الاستثمار سوف يزداد بمعدل ٢ر١٤ دينارابينما اذا زادت الضرائب بمعدل دينارا واحدافان الاستثمار سوف ينخفض بمعدل ٨ر٨ دينارا ،كذلك وُجد أن معامل المرونة ما بين الاستثمار وسعر الفائدة الحقيقي منخفض جدا ويساوي ١٥ر٠ ويعود السبب في ذلك الي ثبات أسعار الفائدة الاسمية في الاردن بينما بلغ معامل المرونة ما بين الاستثمار الناتج القومي الاجمالي ٥ر١ ٠

د. تم تقدير معادلة المستوردات في الاردن على اعتبار ان المستوردات من السلع والخدمات دالة في الناتج القومي الاجمالي وسعر صرف الدينار بالنسبة للدولار ، حيث ظهر من هذا التقدير أن الميل الحدي للاستيراد في الاردن مرتفع ويساوى ١٠٠٪ ، مما يؤكد ذلك أن معامل المرونة ما بين المستوردات من السلع والخدمات والناتج القومي الاجمالي مرتفع حيث بلغ ٣ر١ ، كذلك بلغ معامل الانحدار ما بين المستوردات وسعر صرف الدينار بالنسبة للدولار ٥٠٦ر١٩ أي انهُ اذا أرتفع سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار فان المستوردات من السلع والخدمات سوف تزداد ،حيث كان لاجراءات الحكومة الأخيرة في تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار أثر كبير في الحد من المستوردات من السلع والخدمات ، ومما يعزز هذهِ النتيجة أن معامل المرونة ما بين المستوردات من السلع والخدمات وسعر صرف الدينار بالنسبة للدولار ٩٧ر٠ مما يشير الى انهُ اذا زاد سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار بمعدل نمو ١٪ فان المستوردات من السلع والخدمات سوف تزداد بمعدل نمو ٩٧ر٠٪ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ. تم تقدير معادلة الطلب على النقود باعتبار ان الناتج القومي الاجمالي وسعر الفائدة الحقيقي مُتغيّرات مستقلة، حيث أظهرت نتيجة التقدير أن معامل الانحدار ما بين الطلب على النقود والناتج القومي الاجمالي (٠٠٤ر٠) ومعامل الانحدار ما بين الطلب على النقود وسعر الفائدة الحقيقي يساوى - ٠٢٣ر٠ أى أنهُ اذا أنخفض سعر الفائدة الحقيقي بمعدل ١٪ فان الطلب على النقود من أجل المضاربه سوف يزداد بمعدل ٠٢٣ر٠ دينارا بينما اذا زاد الناتج القومي الاجمالي بمعدل دينارا واحدا فان الطلب على النقود من أجل المعاملات سوف يزداد بمعدل ٠٠٤ر٠ دينارا.

و. قامت الدراسة بحساب الأثر غير المباشر للنفقات العامة الاستهلاكية على الناتج القومي الاجمالي من خلال مضاعف الانفاق الحكومي الذي وجد أنهُ يساوي ٧٥٥ر١ ، ويعني هذا المضاعف أن زيادة نفقات الحكومة الاستهلاكية بمعدل دينارا واحدا سوف يؤدي الي زيادة الطلب الكلي وهذا سوف يترتب عليهِ زيادة في الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٧٥٥ر١ دينارا، ومن الملاحظ أن هذا المضاعف منخفض نسبيا في الاردن ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد ، مما يعني أن هناك تسربا من دورة الدخل مما يحد من أثر مضاعف الانفاق الحكومي اضافة الى عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الاردن.

١٥. يظهر التأثير المباشر للنفقات العامة على الاستخدام في الاردن من خلال حجم الاستخدام الحكومي للقوى العاملة في قطاعات الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة ، ومن خلال اعداد الحكومة جداول تشكيلات الوظائف التي يتم بموجبها احداث الوظائف المطلوبة في الجهاز الحكومي سنويا وعادة ما يكون اعداد هذهِ الجداول مقرونا برصد النفقات اللازمة سنوياً ، وان هذا التأثير يتوقف على الظروف الاقتصادية حيث يتضاءل عندما يعاني الاقتصاد من الركود الاقتصادي وهذا ما حصل في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ حيث شهد عدد الوظائف انخفاضا في معدل نموهِ السنوي في الفترة نفسها وبلغ ٤٨ر٤٪ مقارنة مع ٢ر١١٪ في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وهي الفترة التي عاش فيها الاردن انتعاشا اقتصاديا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠١٦ بينت الدراسة أن الأثر غير المباشر للنفقات العامة على مستوى التشغيل يتوقف على أثر هذه النفقات غير المباشر على الناتج القومي الاجمالي الذي عُبّر عنهُ بمضاعف الانفاق الحكومي والذي اثبتت الدارسة انهُ منخفض نسبيا في الاردن ، وحيث أن مضاعف العمالة يعتمد اعتمادا كبيرا على مضاعف الانفاق الحكومي فان هذا الأثر منخفض أيضا ٠

٠١٧ أجرت الدراسة تحليلا لتأثير النفقات العامة على الاستهلاك الخاص في الاردن ، حيث وُجِد أن هناك انواعا من النفقات العامة كنفقات الأجور والرواتب والعلاوات تشكل مصدر الدخل الاساسي لموظفي الدولة ، وبالتالي فانها تنصرف مباشرة الى الاستهلاك الخاص نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي قدرتهُ الدراسة بـ (٨٥٥ر٠) ، ومن أجل تقدير الأثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك تم استخدام التحليل القياسي حيث وُجِد أن معامل الانحدار ما بين النفقات العامة ونفقات الاستهلاك الخاص يساوي ٧٣ر٠ ، ومعنى ذلك انهُ اذا زادت النفقات العامة بمعدل دينارا واحدا فان نفقات الاستهلاك الخاص سوف تزداد بمعدل ٧٣ر٠ دينارا ٠

٠١٨ قدّرت الدراسة الأثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الخاص في الاردن من خلال ما يُعرف بمضاعف الاستهلاك الذى ظهرت نتيجة حسابهِ انهُ يساوى ٣ر١ ومعنى ذلك ان زيادة النفقات العامة سوف تؤدي الى زيادة في الناتج القومي الاجمالي من خلال مضاعف الانفاق الحكومي الأمر الذي ينعكس على الدخل المتاح ومن ثم على الاستهلاك الخاص ، ومن الملاحظ أن مضاعف الاستهلاك يعتمد على مضاعف الانفاق الحكومي الذى اتسم بأنهُ منخفض نسبيا في الاردن مما انعكس ذلك على مضاعف الاستهلاك ٠

٠١٩ بينت الدراسة أن اجمالي الانفاق الاستثماري الحكومي شكل حوالي ٤٩٪ من اجمالي الاستثمارات في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٨٦ أي ما يعادل حوالي ٧ر١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، كذلك أظهرت الدراسة أن تأثير النفقات العامة على الاستثمار الخاص يظهر من خلال استثمارات الحكومة في مشاريع البنية التحتية التي تعتبر ضرورية لتوفير المناخ الملائم للمستثمرين من القطاع الخاص ، وقد قامت الدارسة أيضا بتقدير الأثر غير المباشر للنفقات العامة على الاستثمار فوجد أن زيادة نفقات الحكومة الاردنية الاستهلاكية بمعدل دينارا واحدا يؤدي الى زيادة في الاستثمار بمعدل ٧٢ر٠ دينارا ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٠٠ بيّنت الدراسة أن زيادة مجموع الانفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة يؤدي الى حدوث فائض في اجمالي الطلب المحلي يمكن أن يُترجم كارتفاع في الأسعار،وفي الاردن ارتفعت نسبة اجمالي فائض الطلب المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة والتي تعتبر مقياسًا للفجوة التضخمية من ٩ر٣٣٪ عام ١٩٧٠ الى ٥ر٣٩٧٪ عام ١٩٨٦ ، واذا تمّت مقارنة معدل النمو السنوي المركب للفجوة التضخمية الناتجة عن فائض الطلب المحلي مع معدل التضخم المحسوب على أساس الارقام القياسية للأسعار المستهلك يظهر أن هناك توافقا في الاتجاه العام٠وقد قامت الدراسة بتقدير نسبة مساهمة النفقات العامة في تكوين اجمالي فائض الطلب المحلي والتي بلغت ١ر٢٩٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ وكانت هذه النسبة ناتجة عن النفقات العامة الاستهلاكية والاستثمارية والتي بلغت نسبة مساهمتها في اجمالي فائض الطلب المحلي حوالي ١ر١٨٪ ، ١١٪ على التوالي في الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦، بينما بلغت نسبة مساهمة النفقات الخاصة ٦ر٧٠٪ من اجمالي فائض الطلب المحلي منها ٥٩٪ ناتجه عن النفقات الاستهلاكية الخاصة و ٦ر١١٪ ناتجة عن النفقات الاستثمارية الخاصة وهذا يعني أن ١ر٧٧٪ من فائض الطلب المحلي يعزى الى النفقات الاستهلاكية (عامة وخاصة)٠

٢١٠ بيّنت الدراسة أن زيادة عرض النقد في الاردن بمعدل يفوق الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أدى الى اختلال العلاقة ما بين تيار الانفاق وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات وخلق المناخ المناسب الذي تتنفس فيه عملية التضخم، اذ ظهر من خلال تتبع تطور عرض النقد بمفهومية الضيق (M_1) والواسع (M_2) في الاردن انه كان يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وحسب معيار الاستقرار النقدي الذى ظهرت قيمته موجبة طيلة السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٨٦ فان هناك فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد الاردني ، وأثبت ذلك أيضا تطبيق معيار صندوق النقد الدولي (IMF) حيث وُجد أن عرض النقد كان ينمو بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي في الاردن ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٢ . أثبتت الدراسة أن وجود الفجوة التضخمية النقدية في الاردن يعود الى زيادة عرض النقد وليس الى سرعة تداول النقود التى أظهرت نتيجة حسابها أنها أتسمت بالثبات طيلة الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ حيث بلغ متوسط سرعتي تداول النقود (V_1 ، V_2) ٣ر١ .

٢٣ . أثبتت الدراسة أن دور النفقات العامة في خلق فجوة تضخمية نقدية في الاقتصاد يكون من خلال تأثير هذهِ النفقات على عرض النقد ، اذ أن تزايد التزامات الحكومة نحو الوفاء بمتطلبات الدفاع وخطط التنمية الاقتصادية وفي ضوء عدم كفاية الايرادات المحلية لتغطية النفقات الحكومية ترتب على كل ذلك أن السمة المميزة التى لازمت ميزانية الحكومة الاردنية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ هي العجز المستمر ، وفي ضوء عدم تطور سوق رأس المال المحلي وعدم تمكن الحكومة من بيع كميات كبيرة من الدين العام الى القطاع الخاص غير المصرفي وصعوبة الاقتراض من الخارج فان الحكومة الاردنية لجأت الى تمويل نفقاتها بالعجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي ، وبما أن هذا الاقتراض يعني التوسع في حجم الائتمان المصرفي الممنوح وباعتبار أن الأخير من المحددات الرئيسة التي يتوقف عليها عرض النقد ، فان اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي يترتب عليهِ زيادة ديون الحكومة لدى الجهاز المصرفي التي تزايدت بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١١٪ خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، وشكلت هذهِ الديون حوالي ٥ر١٣٪ من موجودات الجهاز المصرفي ، واذا أخذ بعين الاعتبار ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي وبطرحها من اجمالي ديون الحكومة أمكن الوصول الى صافي ديون الحكومة التي تعكس المركز المالي للحكومة لدى الجهاز المصرفي والتي بيّنت الدراسة أنها بلغت ٥ر٧٪ من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦ ، فاقتراض الحكومة من البنك المركزي مثلا يعني زيادة في موجودات هذا البنك وحتى تتساوى موجوداتهِ مع مطلوباتهِ فانه سوف يقوم باصدارات نقدية جديدة ، وبما أن الاصدار النقد يعتبر محددا لعرض النقد M_1 فان زيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي سوف تؤدي الى زيادة عرض النقد (M_1) ولعل هذه الحقيقة كانت واضحة من خلال تحليل العوامل المؤثرة في عرض النقد (M_1) والتي بيّنت الدراسة أن التغّير في صافي ديون الحكومة يعتبر عاملا أساسيا في التغيرات في عرض النقد (M_1) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٤ . أشارت الدراسة الى أن زيادة نفقات الحكومة الاردنية وما يترتب عليها من زيادة في عرض النقد تؤدي الى تراجع ميزان المدفوعات ، اذ أن زيادة عرض النقد في ضوء ارتفاع الميل الحدي للاستيراد يترتب عليه خلق لفائض طلب على السلع المستوردة الأمر الذى يؤدي الى نقص في صافي الأصول الأجنبية الموجودة لدى الحكومة ومن ثم زيادة العجز في ميزان المدفوعات علاوة على امكانية نقل التضخم المستورد من بلدان المنشأ الي الاردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا : التوصيـــات

١٠ كـان مـن أهـم الأسـباب التي تحـد من عمـل مضاعـف الانفـاق الحكومـي فـي الاردن هـو ارتفـاع الميـل الحـدي للاسـتيراد ، وفـي سـبيل رفـع مقـدار هـذا المضاعـف وما يترتـب عليـهِ من نتائـج ايجابيـة تتمثـل فـي زيـادة النـاتـج القومـي الاجمالـي ومسـتوى التشـغيل والاسـتثمار ، فان الدراسـة توصـي باتخـاذ الاجـراءات التاليـة :-

أ٠ الحـد من اسـتيراد السـلع الكماليـة والحـد من اسـتيراد السـلع الاسـتهلاكيـة التي يوجـد بديـل محلـي لهـا وذلـك من خـلال فرض الرسـوم الجمركيـة المرتفعـة عليهـا ، لما لهـذا الاجـراء مـن آثار ايجابيـة علـى زيادة الايـرادات العامـة من جهـة ، وتخفيـض الميـل الحـدي للاسـتيراد من جهـة أخـرى ٠

ب ٠ بالنسـبة للمواد الأوليـة المسـتوردة التي تدخـل فـي الصناعـات المحليـة فان الدراسـة توصـي بتحديـد كميـات هـذهِ المـواد وترشـيد اسـتخدامهـا مع العمل على عـدم فرض ضرائـب جمركيـة عليهـا من أجـل تشـجيع الصناعـة وتوفيـر منتوجـاتهـا بأسـعار معقولـة للمسـتهلك المحلـي ٠

جـ٠ ضرورة دعـم الصناعـات التصديريـة نظـرا لما تـوديـة مـن دور فعّـال فـي توفيـر العمـلات الصعبـة وذلـك من خـلال انشـاء مؤسـسـة ضمـان الصـادرات الاردنيسة كما ينـادى البنـك المركـزى بتأسـيسـها وكذلـك دعـم الصناعـة البديلـة للمسـتوردات كالصناعـات الغذائيـة وذلـك بتوفير الحمايـة لهـذهِ الصناعـات ٠

د٠ دعـم انتـاج السـلع الغذائيـة الهامـة وزيادتـه وذلـك بتشـجيع زراعـة القمـح ودعمهـا واسـتغلال الاراضـي الصحراويـة والعمـل على تطويـر الثـروة الحيوانيـة والدواجـن وتشـجيع تربيـة الحيوانات لما لهـذا الاجـراء مـن دور فـي الحـد من المسـتوردات من ناحيـة وزيادة الانتـاج الوطنـي وتقليـل الانفـاق العـام المتمثـل فـي دعـم السـلع الاسـتهلاكيـة والتي معظمهـا مسـتوردة كاللحـوم والقمـح والارز ٠٠٠ الخ فـي الأجـل الطويـل ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ. ترشيد الاستهلاك الخاص وتوجيهه نحو المنتوجات الوطنية وذلك من خلال تبني برامج اعلامية تشجع الانتاج الوطني وتظهر ايجابياته مع العمل أيضا على تنسيق هذه البرامج مع موقف الاجهزة الاعلامية من الاعلانات على السلع المستوردة ، وهذا يتطلب أيضا توفير الثقة بالمنتوجات الوطنية عن طريق رفع جودتها واخضاعها للمواصفات والمقاييس المتعارف عليها دوليا ، اضافة الى ترشيد الانفاق الحكومي نظرا لأن هناك أنواعا من النفقات العامة تذهب مباشرة للاستهلاك الخاص كالرواتب والأجور.

٢. بما أن أقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي وخاصة البنك المركزي كان من أحد العوامل التي أدت الى زيادة عرض النقد والذى أثبتت الدراسة أنهُ يزداد بشكل يفوق الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مما أدى الى تكوين فجوة تضخمية في الاقتصاد خاصة وأن الحد من التضخم يعتبر هدفا من أهداف السياسة المالية ركزت عليه خطط التنمية المتعاقبة فالدراسة توصي أن تقوم الحكومة باعادة النظر في طريقة تمويل نفقاتها بالتقليل ما أمكن من الاقتراض من الجهاز المصرفي، وان كان ولا بدّ من الاقتراض فيجب بحث امكانية الاقتراض من القطاع الخاص غير المصرفي ومن المؤسسات العامة التي لديها فائض في أموالها كالمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

٣. نظرا للاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة من أن عبء الدين العام الخارجي للاردن أخذ بالازدياد فان الدراسة توصي باعادة النظر في القروض الخارجية والعمل على الحد من تزايدها وابقاء عبء الدين الخارجي في حدود قدرة الحكومة الاردنية على سداده.

٤. توصي الدراسة بأن تكون معدلات الزيادة في النفقات العامة وعرض النقد في حدود الزيادة في الناتج القومي الاجمالي ولا تتجاوزهُ من أجل تلافي خلق ظروف ملائمة للتضخم وهذا يقتضي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وبشكل يخدم هذا الغرض .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥. نظرا للصعوبات والمشاكل التي يخلقها زيادة الانفاق الجارى من زيادة العجز في الموازنة وهذا يدفع بالحكومة الى الاقتراض من الجهاز المصرفي ومن ثم زيادة عرض النقد الأمر الذى يؤدي الى نقص في الأصول الأجنبية الموجودة لدى الحكومة ومن ثم احداث العجز في ميزان المدفوعات ، فان الدراسة توصي بضرورة ترشيد الانفاق الجارى وتقترح في سبيل تحقيق هذا الهدف الأجراءات التالية :ـ

أ. ترشيد استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والهاتف في الوظائف الحكومية واعادة النظر في مشتريات الحكومة من الأثاث واللوازم والقرطاسية والسيارات والمعدات واستغلال الموجود منها بشكل أفضل من خلال رفع مستوى خدمات الصيانة .

ب . ترشيد سفر الموظفين والوفود الرسمية الى الخارج لما يترتب عليها من استنزاف للعملات الصعبة من ناحية ومزيد من النفقات من الناحية الأخرى ، اضافة الى اعادة النظر في أنظمة العلاوات الرسمية المتعلقة بالسفر والتنقل وأنظمة العلاوات المختلفة التي تمنحها الدولة الى موظفي الفئات العليا في الكادر الحكومي .

جـ. اعادة النظر في دعم المؤسسات المستقلة العامة وبشكل يتناسب مع قدرة هذهِ المؤسسات على تغطية نفقاتها من ايراداتها وحتى تصبح هذهِ التوصية عملية يجب اجراء دراسات متخصصة تقيمية لنشاط هذهِ المؤسسات .

د. نهجت الحكومة على أسلوب استئجار المباني لدوائرها ومؤساتها المختلفة ، وتعتقد الدراسة أنهُ من الأفضل على الحكومة أن تعيد النظر في هذا الاسلوب في الوقت الحاضر بانشاء مجمعات حكومية (خاصة وانهُ يتوفر اراض باسم الخزينة) ، بالرغم مما قد يترتب عليها من تكلفة مرتفعة في الأجل القصير ألا أنها تصبح منخفضة جدا في الأجل الطويل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هـ. ضبط الصرف من مادة " المتفرقة " في قانون الموازنة وتحديد بنود الصرف من هذا البند .

و. ضرورة التقيّد بقانون الموازنة العامة وجعل منهُ وثيقة ملزمة وذلك بعدم تجاوز أية مخصصات توضع في هذا القانون وعدم اصدار أي ملاحق للموازنة .

ز. تحقيق استخدام أفضل للموارد المتاحة لدى أجهزة الحكومة المختلفة وذلك بالمساهمة في النشاطات الانتاجية كتطوير دور وزارة الأشغال العامة وأمانة عمان الكبرى في المبادرة بتنفيذ المشروعات الانشائية .

ح. توصي الدراسة بانشاء صناعات وطنية للمعدات العسكرية ومستلزمات القطاع العسكرى كالملابس والأحذية وذلك عن طريق استغلال الامكانات المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية وهذا يساهم في توفير العملات الصعبة من خلال الحد من استيرادها ، اضافة لما يترتب عليها من تشغيل للأيدي العاملة المحلية وامكانية تطويرها للانتاج المدني .

٦. على ضوء النتيجة التي توصلت اليها الدراسة حول تفاوت توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة فانها توصي بما يلي :-

أ. ايلاء قطاعي الزراعة والصناعة مزيدا من الاهتمام في مخصصات الموازنة العامة لأهمية هذهِ القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي واستيعاب الأيدى العاملة من خلال دعم المنتجين في هذهِ النشاطات ومنح اعفاءات ضريبية للصناعات الغذائية والالات والمعدات الزراعية .

ب. رفع مستوى الخدمات الاجتماعية وأهمها التعليم والصحة من حيث توفير هذهِ الخدمات الى جميع مناطق المملكة وتقديمها بمستويات عالية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ. الحد من الانفاق على مشاريع البنية التحتية كقطاع النقل الذى يتسم بارتفاع نسبة الانفاق عليهِ والتي تساوى نسبة الانفاق على قطاعي الزراعة والصناعة معا ، وذلك بفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار بها .

٠٧ من أجل اجراء تقديرات دقيقة وموضوعية للنفقات العامة توصي الدراسة بأن يتم وضع قانون الموازنة العامة من قبل جهة رسمية مستقلة واحدة لا أن يتم تقدير النفقات الجاريةِ من قبل وزارة المالية بينما تقوم وزارة التخطيط بتقدير النفقات الرأسمالية كما هو الوضع حاليا .

٠٨ توصي الدراسة ان تبادر وزارة المالية بانشاء دائرة للدراسات والابحاث تتولى مهمة اعداد الدراسات المالية بشكل يساعد متخذى القرارات على رسم السياسات الانفاقية الملائمة ، ونظرا لأهمية الدور الذى يُنتظر منها فانها تحتاج الى قسم لاجراء الدراسات الاقتصادية ، خاصة في مجال المالية العامة .

٠٩ نظرا الى التداخل الواضح بين نتائج السياسة المالية والنقدية وارتباط وتشابك المتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض فان نضوب احتياطيات المملكة من العملات الصعبة نتج عن الضغوط التي تمثلت في زيادة المستوردات فتوصي الدراسة بأن يتم معالجة هذا الوضع عن طريق حزمّة من الاجراءات ذكر بعضها سابقا ومن المفيد الاشارة اليها :-

أ. ترشيد وتخفيض الانفاق العام .

ب . تطوير الجهاز الضريبي بما يكفل السرعة في التحصيل ومنع التهرب لما لهذا الاجراء من دور فعّال في المساهمة في تحقيق هدف السياسة المالية الذى طالما هدفت اليه خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة وهو زيادة الايرادات المحلية بحيث تصبح كافية لتغطية النفقات الجارية للحكومة وأثبتت الدراسة أن هذا الهدف حتى عام ١٩٨٦ لم يتحقق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ. تطوير السوق المالية بحيث يمكن تمويل جانب كبير من العجز المالي عن طريق القطاع الخاص غير المصرفي .

١٠. توصي الدراسة بضرورة اجراء الدراسات التالية :-

أ. اجراء دراسات متخصصة لظاهرة تزايد النفقات العامة والوقوف على أسباب زيادتها نظرا لما ترتب على هذهِ الظاهرة من أبعاد خطيرة على الاقتصاد الاردني تمثلت في ازدياد عجز الموازنة ونقص في رصيد المملكة من العملات الاجنبية اضافة الى ضرورة اجراء دراسات متخصصة لأثر زيادة النفقات العامة على عجز ميزان المدفوعات .

ب. اذ تأتي نتائج هذهِ الدراسة متوافقة مع أهداف وتوجهات الحكومة الأخيرة (بتخفيض سعر صرف الدينار اتجاه العملات الاجنبية الأخرى) وما هدفت لهُ هذهِ التوجهات من تخفيض للمستوردات وزيادة الصادرات والحد من العمالة الوافدة وتخفيض العجز في الموازنة ، مع جميع هذهِ الايجابيات فان الدراسة توصي بضرورة اجراء دراسات حول أثر هذهِ الاجراءات على أسعار مستلزمات الانتاج ومن ثم الاستثمار الخاص كذلك ضرورة اجراء دراسات تحليلية لأثر ارتفاع الأسعار (والذى كان أحد نتائج اجراءات الحكومة الأخيرة) على تزايد النفقات العامة خاصة وأن الدراسة أثبتت أن من أهم الأسباب التي أدت الى تزايد النفقات العامة في الاردن هو ارتفاع الأسعار ، كذلك ضرورة اجراء دراسات تُقيّم أثر اجراءات الحكومة الأخيرة على تحويلات العاملين في الخارج والتي تعتبر أحد المصادر التى ترفد المملكة بالعملات الصعبة وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات .

جـ. اجراء دراسات لتقدير الطلب على النقود وتوفير بيانات دقيقة عنه حتى يمكن التحكم في زيادة عرض النقد على ضوء هذا الطلب ، فالعبرة ليست بزيادة المعروض النقدى وانما بما يترتب علىهذهِ الزيادة من وجود فائض في عرض النقد عن الطلب عليهِ خاصة اذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ما عُلم أن البنك المركزي يفترض في تقديراتهِ للطلب على النقود مسبقا أن العرض النقدي يساوي الطلب عليهِ ويجري تقدير هذا الطلب بناء على البيانات المتوفرة عن عرض النقد.

د. ضرورة اجراء دراسات متخصصة لبيان أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على المستوى العام للأسعار في الاردن .

هـ. اجراء دراسات لموضوع مرونة الجهاز الانتاجي في الاردن والتعرف على أهم المشكلات التي تواجههُ خاصة وأن عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الاردن من أهم الأسباب التي تحّد من عمل مضاعف الانفاق الحكومي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١)

النفقات العامة موزعة على القطاعات المختلفة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥

(بالمليون دينار أردني)

السنوات * / القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ ***
القطاعات الشمولية	٧٠٫٧٥	١٢٤٫٩٧	١١٨٫٣١	١٢٩٫٧٩	١٧٨٫١٩	٢٣٤٫٦٩	٢٣٤٫٩٦	٢٤١٫٦٤	٢٢٥٫٦٥	٢٧٥٫٣٥
— الخدمات العامة **	٢٢٫٤٥	٣١٫٦٤	٣٥٫٧٥	٤٠٫٨٨	٦٣٫٣٢	٩١٫٦٩	٧٨٫٤٦	٧٣٫٦٤	٦٧٫٦٥	٨٦٫٣٥
— الدفاع	٤٨٫٣٠	٩٣٫٣٣	٨٢٫٥٦	٨٨٫٩١	١١٤٫٨٧	١٣٨٫٠٠	١٥٦٫٥٠	١٦٨٫٠٠	١٦٨٫٠٠	١٨٩٫٠٠
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٤٧٫١٥	٥٥٫٨	٦٣٫٤٢	٦٨٫٣٤	١٤٠٫٤٣	١٥٠٫٩٦	٢١٢٫٤١	١٩٦٫٨١	١٩١٫٨٦	١٨٦٫٥١
— التعليم	١٦٫٥٢	٢٣٫٣٦	٢٧٫٠٧	٣٠٫٩٨	٤٢٫٥٥	٤١٫٥١	٦٥٫٨٨	٧٥٫٧٣	٦٨٫٦٤	٨٦٫٦١
— الصحة	٧٫٤٤	٩٫٢٩	١٠٫٨٦	١١٫٦٩	١٨٫٤٦	٢٠٫٤٨	٢٢٫٧٩	٢٣٫٨١	٢٥٫٤٢	٢٧٫٠٠
— الضمان الاجتماعي والرفاه	١٦٫٧٩	١٥٫٩٠	١٦٫٦٦	١٦٫٤٥	٦٦٫٥٢	٧٥٫٠٤	١٠٣٫٦٦	٨٢٫١٩	٨٣٫٣٨	٥٤٫٨٥
— الاسكان والمراكز الاجتماعية	١٫٩٨	٢٫٠١	٣٫٢٣	٢٫٨٧	٤٫٥١	٤٫١٥	٨٫٧٥	٧٫٨٣	٤٫٣٢	٥٫٦٨
— خدمات أخرى	٤٫٤٢	٥٫٠٢	٥٫٦٠	٦٫٣٥	٧٫٣٤	٩٫٧٨	١٠٫٣٣	٧٫٢٥	١٠٫١٠	١٢٫٤٢
قطاعات الخدمات الاقتصادية	٦٠٫٧٢	٦١٫٩٤	١١٥٫٧٨	١٢٣٫٤٥	١٣٤٫٢٦	١٥٤٫٦٦	١٨٠٫٧٠	٢١٧٫٨٣	١٥٠٫٥٦	١٥٧٫٩٠
— الدراسات والأبحاث	٢٫٧٨	٤٫٤١	٤٫١٥	٤٫٤٤	٤٫٩٥	٦٫٦٢	—	٩٫٠٠	٢٫٠٣	١٥٫٨٧
— زراعة ، غابات وصيد الأسماك	٦٫٥١	٨٫٦٦	٥٫٧٣	٥٫١٣	٦٫٣٣	٩٫١٨	—	٢٨٫٥٨	٩٫٣٠	١٢٫٠٢
— صناعة ، تعدين ، انشاءات	١١٫٣٨	٧٫١٥	١٦٫٣٣	١٩٫٧٨	٢٨٫٧٢	٤٢٫٢٩	—	٥١٫٧٥	٣١٫٨٧	٣٢٫٣٧
— كهرباء ، مياه ، غاز	٨٫٦٥	٨٫٩٠	٢٫٩٨	٣٫٧٢	٦٫٥٤	١٧٫٣٣	—	٣٣٫١٥	٤٥٫٠٠	٤٥٫٣٦
— النقل	٢٣٫٤٤	٢٤٫٥٣	٨١٫٦	٨٧٫٩٤	٨٢٫٤٢	٦٨٫٠٧	—	٨٨٫٠٣	٥٦٫٧١	٤٧٫٤٨
— المواصلات	٥٫٢٧	٦٫٠٧	٤٫٣٨	١٫٠٦	٤٫٢٠	٢٫٤٦	—	١٫٨٩	٢٫٥٢	—
— خدمات اقتصادية أخرى	٢٫٦٩	٢٫٢٢	٠٫٦١	١٫٣٨	١٫١٠	٨٫٧١	—	٥٫٤٣	٣٫١٣	٤٫٨٠
القطاعات الأخرى	١١٫١٢	٨٫٨٦	١٧٫٠٣	١٨٫٠٠	١٧٫٨١	٢٢٫١٩	٢٦٫٥٤	١٣٫٠٧	٥١٫٨٣	٥٥٫٠٣
مجموع النفقات العامة قبل التعديل	١٨٩٫٧٤	٢٥١٫٣٥	٣١٤٫٥٤	٣٣٩٫٥٨	٤٧٠٫٦٩	٥٦٢٫٥٠	٦٥٤٫٦١	٦٦٩٫٣٥	٦٢٩٫٩٠	٦٧٤٫٧٩
التعديل حسب القاعدة النقدية	٨٫١٢ —	٣٩٫٣٦ —	١١٫٣٥ —	٢٤٫٨٤ —	٢٠٫٤٥ —	١٦٫٣٣ —	٢٢٫١٢ —	١٣٫٠٧ —	٢٣٫٦٠ —	٠٫٢٦٫٩٢
مجموع النفقات بعد التعديل	١٨١٫٥٢	٢١١٫٩٩	٣٠٣٫١٩	٣١٤٫٧٤	٤٥٠٫٢٤	٥٤٦٫١٧	٦٣١٫٩٩	٦٥٦٫٢٨	٦٠٦٫٣٠	٧٠١٫٧١

المصـــدر :

International Monetary Fund: Government Finance Statistics, Year Book, (Washington, D.C, 1980), PP. 300-302

International Monetary Fund: Government Finance Statistics, Year Book, (Washington, D.C, 1986), P. 517

* تم استثناء عام ١٩٨٠ لعدم توفر بيانات عن توزيع النفقات العامة على القطاعات المختلفة في هذا العام .

** تشمل نفقات الادارة العامة والأمن الداخلي .

*** تم احتسابها في وزارة المالية وفق نماذج خاصة لارسالها الى صندوق النقد الدولي (IMF) .

(—) غير متوفرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٢)

الأهمية النسبية للانفاق على القطاعات المختلفة كنسبة مئوية من اجمالي النفقات العامة في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

(٪)

السنوات * / القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
القطاعات الشمولية	٣٨ر٩٧	٥٨ر٩٥	٣٩ر٠٢	٤١ر٢٣	٣٩ص٥٧	٤٢ر٩٧	٣٧ر١٧	٣٦ر٨٠	٣٨ر٨٦	٣٩ر٢٤
ـ الخدمات العامة **	١٢ر٣٦	١٤ر٩٢	١١ر٧٩	١٢ر٩٨	١٤ر٠٦	١٧ر٧٠	١٢ر٤١	١١ر٢٢	١١ر١٥	١٢ر٣١
ـ الدفاع	٢٦ر١١	٤٤ر٠٣	٢٧ر٢٣	٢٨ر٢٥	٢٥ص٠١	٢٥ر٢٧	٢٤ر٧٦	٢٥ر٦٠	٢٧ر٧١	٢٦ر٩٣
قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٥ر٩٢	٢٦ر٢١	٢٠ر٩٢	٢١ر٧٠	٣١ر١٨	٣٢ر٦٤	٣٣ر٦٠	٢٩ر٩٨	٣١ر٦٤	٢٦ص٥٨
ـ التعليم	٩ر١٠	١١ر٠٢	٨ر٩٣	٩ر٨٤	٩ر٦٧	٧ر٦٠	١٠ر٤٢	١١ص٤	١١ر٣٢	١٢ر٢٤
ـ الصحة	٤ر١٠	٤ر٣٨	٣ص٩	٣ر٧١	٤ر١٠	٣ر٧٥	٣ر٧٦	٣ر٦٣	٤ر١٩	٣ر٨٥
ـ الضمان الاجتماعي والرفاه	٩ر٢٥	٧ص٠	٥ص٥٠	٥ر٢٣	١٤ر٧٧	١٣ر٧٤	١٦ر٤٠	١٢ص٢	١٣ر٧٥	٧ر٨٢
ـ الاسكان والمراكز الاجتماعية	١ر٠٩	٠ر٩٥	١ر٠٦	٠ر٩١	١ر٠١	٠ر٧٦	١ر٣٨	١ر١٩	٠ر٧١	٠ر٨١
ـ خدمات أخرى	٢ر٤٣	٢ر٣٦	١ر٨٤	٢ر٠١	١ر٦٣	١ر٧٩	١ر٦٤	١ر١٠	١ر٦٧	١ر٧١
قطاعات الخدمات الاقتصادية	٣٣ر٤٤	٢٩ر٢٢	٣٨ر١٨	٣٩ر٢٢	٢٩ر٨٢	٢٨ر٣٢	٢٨ص٩	٣٣ر١٩	٢٤ر٨٣	٢٢ص٥٠
ـ الدراسات والأبحاث	١ص٣	٢ر٠٨	١ر٣٧	١ر٤١	١ر١٠	١ر١٢	ـ	١ر٣٧	٠ر٣٣	٢ر٢٦
ـ زراعة ، غابات وصيد الأسماك	٣ص٨	٤ر٠٩	١ر٩٠	١ر٦٣	١ر٤١	١ر٦٨	ـ	٤ر٣٥	١ص٣	١ر٧١
ـ صناعة ، تعدين ، انشاءات	٦ر٢٦	٣ر٣٧	٥ر٣٨	٦ر٢٨	٦ر٣٨	٧ر٧٤	ـ	٧ص٩	٥ر٢٦	٤ر٦١
ـ كهرباء ، مياة ، غاز	٤ر٧٦	٤ر٢٠	٠ر٩٨	٦ر١٨	١ر٤٥	٣ر١٧	ـ	٥ر٠٥	٧ر٤٢	٦ر٤٦
ـ النقل	١٢ر٩١	١١ص٧	٢٦ر٩١	٢٧ر٩٤	١٨ر٣١	١٢ر٤٧	ـ	١٣ر٤٢	٩ر٣٥	٦ر٧٨
ـ المواصلات	٢ر٩٠	٢ص٨٦	١ر٤٤	٠ر٣٤	٠ر٩٣	٠ر٤٥	ـ	٠ر٢٨	٠ر٤٢	ـ
ـ خدمات اقتصادية أخرى	١ر٤٨	١ر٠٥	٠ر٢٠	٠ر٤٤	٠ر٢٤	١ر٦٠	ـ	٠ص٣	٠ص٢	٠ر٦٨
القطاعات الأخرى	٦ر١٢	٤ر١٨	٥ر٦٢	٥ر٧٢	٣ر٩٥	٤ر٠٦	٤ر٢٠	١ر٢٠	٨ص٥٥	٧ص٨٤
المجموع قبل التعديل	١٠٤ص٤	١١٨ص٦	١٠٣ر٧٤	١٠٧ص٨٧	١٠٤ص٢	١٠٢ر٩٩	١٠٣ص٦	١٠١ر١٩	١٠٣ص٨٨	٩٦ر١٦
التعديل حسب القاعدة النقدية	ـ٤ص٤	ـ١٨ص٦	ـ٣ر٧٤	ـ٧ص٨٧	ـ٤ص٢	ـ٢ر٩٩	ـ٣ص٦	ـ١ر١٩	ـ٣ص٨٨	٣ص٨٤
المجموع بعد التعديل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

تم احتسابه من الملحق رقم (١) .

* تم استثناء عام ١٩٨٠ من هذه الفترة لعدم توفر بيانات عن توزيع النفقات على القطاعات المختلفة في هذا العام .

** تشمل نفقات الادارة العامة والأمن الداخلي .

(ـ) غير متوفرة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)

الأهمية النسبية للانفاق العام على القطاعات المختلفة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن
خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥

(٪)

السنوات * / القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
القطاعات الشمولية	٢٢٫٦٨	٢٩٫٦٤	٣٣٫٠١	٢٠٫٥٣	٢٣٫٦٦	٢٠٫١٣	١٧٫٧٦	١٦٫٨٦	١٥٫٤٧	١٧٫٠٦
— الخدمات العامة **	٧٫٢٠	٧٫٥٠	٦٫٩٥	٦٫٤٧	٨٫٤١	٨٫٢٩	٥٫٩٣	٥٫١٤	٤٫٤٤	٥٫٣٥
— الدفاع	١٥٫٤٨	١٤٫٢٢	١٦٫٠٦	١٤٫٠٦	١٥٫٢٥	١١٫٨٤	١١٫٨٣	١١٫٧٢	١١٫٠٣	١١٫٧١
قطاعات الخدمات الاجتماعية	١١٫١٥	١٨٫١٣	١٢٫٣٣	١٠٫٨١	١٨٫٦٥	١٢٫٩٥	١٦٫٠٥	١٣٫٢٣	١٢٫٦١	١١٫٥٥
— التعليم	٥٫٣٠	٥٫٥٤	٥٫٢٦	٤٫٩٠	٥٫٧٨	٣٫٥١	٤٫١٨	٥٫٢٨	٤٫٥٠	٥٫٣٦
— الصحة	٢٫٣٨	٢٫٢٠	٢٫١١	١٫٨٥	٢٫٤٦	١٫٧٦	١٫٨٠	١٫٦٦	١٫٧٠	١٫٦٧
— الضمان الاجتماعي والرفاه	٥٫٣٩	٣٫٧٧	٣٫٢٣	٢٫٦٠	٨٫٨٣	٦٫٤٤	٧٫٨٣	٥٫٧٣	٥٫٤٧	٣٫٤٠
— الاسكان والمراكز الاجتماعية	٠٫٦٢	٠٫٤٨	٠٫٦٣	٠٫٤٥	٠٫١١	٠٫٣٦	٠٫٦٦	٠٫٥٥	٠٫٢٨	٠٫٣٥
— خدمات أخرى	١٫٤٢	١٫١٩	١٫١٠	١٫٠١	٠٫٩٧	٠٫٨٣	٠٫٧٨	٠٫٥١	٠٫٦٦	٠٫٧٧
قطاعات الخدمات الاقتصادية	١٩٫٤٦	١٤٫٦٩	٢٢٫٥٢	١٩٫٥٢	١٧٫٨٣	١٣٫٢٧	١٣٫٦٦	١٥٫١٩	٩٫٨٨	٩٫٧٩
— الدراسات والأبحاث	٠٫٨٩	١٫٠٥	٠٫٨١	٠٫٧٠	٠٫٦٦	٠٫٥٧	—	٠٫٦٣	٠٫١٣	٠٫٩٨
— زراعة ، غابات ، وصيد الأسماك	٢٫٠٩	٢٫٠٥	١٫١١	٠٫٨١	٠٫٨٤	٠٫٧٩	—	١٫٩٩	٠٫٦١	٠٫٧٤
— صناعة ، تعدين ، وانشاءات	٣٫٦٥	١٫٧٠	٣٫١٨	٣٫١٣	٣٫٨٠	٣٫٦٣	—	٣٫٦١	٢٫١٠	٢٫٠٠
— كهرباء ، مياه ، غاز	٢٫٧٧	٢٫١٠	٠٫٥٠	٠٫٩٠	٠٫٨٧	١٫٤٩	—	٢٫٣١	٢٫٩٥	٢٫٨١
— النقل	٧٫٥١	٥٫٨٢	١٥٫٨٧	١٢٫٩	١٠٫٩٥	٥٫٨٤	—	٦٫١٤	٣٫٧٢	٢٫٩٥
— المواصلات	١٫٦٩	١٫٤٤	٠٫٨٥	٠٫١٧	٠٫٦٦	٠٫٢١	—	٠٫١٣	٠٫١٧	—
— خدمات اقتصادية أخرى	٠٫٨٦	٠٫٥٣	٠٫١١	٠٫٢٢	٠٫١٥	٠٫٢٤	—	٠٫٣٨	٠٫٢٠	٠٫٣١
القطاعات الأخرى	٣٫٥٦	٢٫١٠	٣٫٣١	٢٫٨٥	٢٫٣٧	١٫٩٠	٢٫٠٠	٠٫٩٢	٣٫٤٠	٣٫٤١
التعديل حسب القاعدة النقدية	٢٫٦٣ -	٩٫٣٣ -	٢٫٢١ -	٣٫٩٣ -	٢٫٧٢ -	١٫٤٠ -	١٫٧١ -	٠٫٩٢ -	١٫٥٥ -	١٫٦٧ -
GDP باسعار السوق (مليون دينار)	٣١٢٫١	٤٢١٫٦	٥١٤٫٢	٦٣٢٫٢	٧٥٣٫٠	١١٦٥٫٧	١٣٢٣٫١	١٤٣٣٫٥	١٥٢٣٫٠	١٦١٣٫٦ ***
النفقات بعد التعديل (٪)	٥٨٫١٨	٥٠٫٢٨	٥٨٫٩٦	٤٩٫٧٨	٥٩٫٧٩	٤٦٫٨٥	٤٧٫٧٦	٤٥٫٧٨	٣٩٫٨١	٤٣٫٤٨

المصدر :

تم احتسابه من المصادر التالية :

— الملحق رقم (١) .

International Monetary Fund: Government Finance Statistics, Year Book, (Washington, D.C, 1985) PP. 79-80

International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book, (Washington, D.C, 1985),P.387

* تم استثناء عام ١٩٨٠ لعدم توفر بيانات عن توزيع النفقات العامة في هذا العام .

** تشمل نفقات الادارة العامة والأمن الداخلي .

*** تقديرية

أنظر : البنك المركزي الاردني : النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ٨ ، ١٩٨٧ ، ص ٥ .

(-) غير متوفرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٤)

قيم المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في حساب مضاعف الانفاق الحكومي في الاردن بأسعار ١٩٨٠

(بالمليون دينار اردني)

Year	Y	C	I	G	X	IM	T	Yd	MS	R	EX	NR	P	INF
1970	0543.6	0444.2	064.3	170.6	087.8	0223.3	062.5	0481.1	3.075	- 00.614	2.80	5.25	034.3	05.86
1971	0543.3	0440.6	096.0	164.5	084.4	0242.2	063.5	0479.8	2.992	+ 00.002	2.80	5.25	036.1	05.248
1972	0569.6	0457.2	109.0	176.0	131.0	0303.6	071.4	0498.2	2.972	- 02.202	2.80	5.00	038.7	07.202
1973	0560.3	0424.8	090.9	185.6	175.4	0316.4	079.1	0481.2	3.231	- 06.369	3.04	5.00	043.1	11.369
1974	0542.3	0387.9	127.4	189.7	218.0	0380.7	084.7	0457.6	3.340	- 14.489	3.11	5.00	051.5	19.489
1975	0651.7	0512.0	153.9	190.8	316.8	0521.8	100.7	0551.0	3.894	- 07.039	3.14	5.00	057.7	12.038
1976	0674.7	0563.9	233.6	242.5	503.3	0668.7	138.6	0736.1	4.304	- 05.938	3.01	5.50	064.3	11.438
1977	0895.7	0638.4	274.8	212.5	507.3	0737.3	159.7	0736.0	4.464	- 09.119	3.04	5.50	073.7	14.619
1978	0991.1	0711.2	283.0	241.1	524.6	0768.8	156.5	0834.6	4.696	- 01.556	3.27	5.50	078.9	07.055
1979	1023.7	0803.0	311.1	261.4	564.3	0916.1	167.9	0855.8	5.173	- 08.068	3.33	6.00	090.0	14.068
1980	1190.1	0829.3	404.1	243.8	674.6	0961.7	174.7	1015.4	5.807	- 05.111	3.36	6.00	100.0	11.111
1981	1376.7	0977.9	545.8	265.5	880.5	1293.0	216.3	1160.4	6.515	- 01.200	3.03	6.50	107.7	07.700
1982	1446.3	1054.0	535.2	281.8	881.8	1306.5	227.4	1218.9	6.806	- 00.928	3.84	6.50	115.7	07.428
1983	1456.2	1108.7	419.8	286.6	811.1	1169.5	241.6	1214.6	7.156	+ 01.237	2.75	6.25	121.5	05.012
1984	1469.5	1089.5	384.8	298.6	870.3	1173.7	242.0	1227.5	6.960	+ 02.382	2.60	6.25	126.2	03.868
1985	1422.5	1088.3	341.2	312.2	810.8	1130.7	244.1	1178.4	6.525	+ 03.239	2.53	6.25	130.0	03.011
1986	1474.9	1021.1	303.1	337.2	801.2	0987.7	242.5	1232.4	6.901	+ 06.250	2.86	6.25	130.0	00.00

المصـــــدر : - البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد (٨) ، ١٩٨٧ ، الجداول (١ ، ٤ ، ٤٦ ، ٤٧) .

- البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٣ ، عدد خاص ، الجداول (٣ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٥) .

- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٠ - ١٩٧٨ ، ص ص ٧٤ - ٧٨ .

- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، ص ص ٤٩ - ٥٤ .

- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، ص ٦٣ .

International Monetary Fund: International Financial Statistics, Year Book (Washington, D.C., 1985) P. 385

- المتغيرات (EX,R,MS,Yd,T,Im,X,G,I,C,Y) جرى تعريفها في المبحث الأول من الفصل الثالث ، ص (١٢٥) .

NR = سعر الفائدة الاسمي (سعر اعادة الخصم Rediscount Rate)

P = الرقم القياسي للأسعار المستهلك (١٩٨٠ = ١٠٠)

INF = معدل التضخم = $\frac{\Delta P}{P}$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٥)

القوى العاملة الاردنية موزعة حسب النشاط الاقتصادي خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٦

(بالألف عامل)

السنة / النشاط الاقتصادي	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
جملة القوى العاملة	٢٩٩٫٩	٣١٠٫٨	٣٢٢٫٠	٣٣٢٫٨	٣٤٣٫٩	٣٥٥٫٤	٣٦٧٫٢	٣٧٩٫٥	٣٩٢٫٢	٤٠٥٫٣	٤٢٠٫٠	٤٣٥٫٤	٤٥١٫٢	٤٦٧٫٧	٤٨٤٫٧	٥٠٢٫٤	٥٣٥٫٤
الزراعة	٥٨٫٤	٥٧٫٠	٥٥٫٦	٥٤٫٢	٥٢٫٩	٥١٫٦	٥٠٫٣	٤٩٫١	٤٧٫٩	٤٦٫٧	٤٢٫٩	٤٠٫٦	٣٧٫٤	٣٤٫٥	٣٦٫٨	٣٩٫٢	٤٠٫٧
التعدين والصناعة التحويلية	٢٧٫٩	٢٨٫٦	٢٩٫٣	٣٠٫١	٣٠٫٩	٣١٫٦	٣٢٫٤	٣٣٫٢	٣٤٫١	٣٤٫٩	٣٧٫٢	٤٠٫٩	٤٣٫٨	٤٦٫٩	٥٠٫١	٥٣٫١	٥٧٫٣
الكهرباء والماء	١٫٧	١٫٨	٢٫٠	٢٫٠	٢٫١	٢٫٢	٢٫٢	٢٫٣	٢٫٤	٢٫٥	٢٫٨	٣٫٣	٣٫٧	٤٫٣	٤٫٨	٥٫٥	٥٫٩
الانشاءات	٢٧٫٣	٢٨٫٠	٢٨٫٧	٣١٫٣	٣٤٫١	٣٧٫٢	٤٠٫٣	٤٤٫٣	٤٨٫٣	٥٢٫٧	٥٢٫٨	٥٤٫٦	٥٥٫٠	٥٥٫٤	٥٥٫٧	٥٥٫٣	٥٨٫٩
التجارة	٢٦٫٩	٢٨٫٣	٢٩٫٧	٣١٫١	٣٢٫٦	٣٤٫٣	٣٦٫٠	٣٧٫٧	٣٩٫٦	٤١٫٥	٤٢٫٦	٤٥٫٠	٤٦٫٣	٤٧٫٧	٤٩٫٢	٥٠٫٢	٥٣٫٥
النقل والمواصلات	١٩٫٧	٢١٫٩	٢٤٫٣	٢٥٫٠	٢٥٫٦	٢٦٫٢	٢٦٫٩	٢٧٫٦	٢٨٫٢	٢٩٫٠	٣١٫٢	٣٤٫٦	٣٧٫٣	٣٨٫٩	٤٣٫٥	٤٧٫٢	٥٠٫٣
الخدمات المالية	٥٫٣	٥٫٦	٥٫٩	٦٫٢	٦٫٦	٧٫٠	٧٫٣	٧٫٨	٨٫٢	٨٫٧	٩٫٦	١١٫٠	١٢٫٣	١٣٫٧	١٥٫٣	١٧٫١	١٨٫٢
الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة	١٣٢٫٧	١٣٩٫٦	١٤٦٫٥	١٥٢٫٩	١٥٩٫١	١٦٥٫٣	١٧١٫٨	١٧٧٫٥	١٨٣٫٥	١٨٩٫٣	٢٠٠٫٩	٢٠٥٫٤	٢١٥٫٤	٢٢٦٫٣	٢٢٩٫٣	٢٣٤٫٨	٢٥٠٫٦

المصـــدر :

الجمعية العلمية الملكية ، **واقع ومستقبل سوق العمل الاردني** ، دراسة غير منشورة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـق رقـم (٦)

تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ونسبتها الى الاستهلاك الخاص والمستوردات والناتج القومي خلال السنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٨٦)

(بالمليون دينار اردني)

البنـود / السنوات	تحـويلات الاردنيين العاملين في الخارج (١)	الانفاق على استهلاك القطاع الخاص (٢)	المستوردات من السلع والخدمات (٣)	الناتج القومي الاجمالي بسعر السوق (٤)	١ ÷ ٢ (٪)	١ ÷ ٣ (٪)	١ ÷ ٤ (٪)
١٩٧٠	٥ر٤	١٥٢ر٨	٧٦ر٨	١٨٧ر٠	٣ر٦	٧ر٢	٣ر٠
١٩٧١	٤ر٩٧	١٦١ر٧	٨٨ر٩	١٩٩ر٤	٣ر١	٥ر٦	٢ر٥
١٩٧٢	٧ر٤١	١٧٧ر٤	١١٧ر٨	٢٢١ر٠	٤ر٠	٦ر٣	٣ر٤
١٩٧٣	١٤ر٧٠	١٨٣ر١	١٣٦ر٤	٢٤١ر٥	٨ر٠	١٠ر٨	٦ر١
١٩٧٤	٢٤ر١٣	١٩٩ر٨	١٩٦ر١	٢٧٩ر٣	١٢ر٠	١٢ر٣	٨ر٦
١٩٧٥	٥٣ر٢٥	٢٩٥ر٤	٣٠١ر١	٣٧٦ر٠	١٨ر٠	١٧ر٧	١٤ر٢
١٩٧٦	١٢٩ر٦١	٣٦٢ر١	٤٣٠ر٠	٥٦٢ر٤	٣٥ر٧	٣٠ر١	٢٣ر٠
١٩٧٧	١٥٤ر٧٥	٤٧٠ر٥	٥٤٣ر٤	٦٦٠ر١	٥٧ر٠	٥٧ر٢	٢٣ر٤
١٩٧٨	١٥٩ر٣٨	٥٦٠ر٤	٦٠٥ر٨	٧٨١ر٠	٢٨ر٠	٢٦ر٣	٢٠ر٤
١٩٧٩	١٨٠ر٤٢	٧٢٢ر٦	٨٢٤ر٥	٩٢١ر٣	٢٥ر٠	٢١ر٩	١٩ر٦
١٩٨٠	٢٣٦ر٦٨	٨٢٩ر٣	٩٦١ر٧	١١٩٠ر١	٢٨ر٥	٢٤ر٦	١٩ر٩
١٩٨١	٣٤٠ر٨٩	١٠٥٣ر٢	١٣٩٢ر٧	١٤٨٢ر٧	٣٢ر٤	٢٥ر٥	٢٣ر٠
١٩٨٢	٣٨١ر٨٧	١٢١٩ر٥	١٥١١ر٦	١٦٧٣ر٤	٣١ر٠	٢٥ر٣	٢٢ر٨
١٩٨٣	٤٠٢ر٩٠	١٣٤٧ر١	١٤٢١ر٠	١٧٦٩ر٣	٣٠ر٠	٢٨ر٤	٢٢ر٨
١٩٨٤	٤٧٥ر٠	١٣٧٤ر٩	١٤٨١ر٢	١٨٥٤ر٥	٣٤ر٥	٣٢ر١	٢٥ر٦
١٩٨٥	٤٠٢ر٩٠	١٤١٤ر٧	١٤٦٩ر٠	١٨٤٩ر٢	٢٨ر٥	٢٧ر٤	٢١ر٨
١٩٨٦	٤١٤ر٥	١٣٢٧ر٤	١٢٨٤ر٠	١٩١٧ر٤	٣١ر٠	٣٢ر٣	٢١ر٦

المصـــدر : تم احتسابها مـــن :

١٠ دائرة الاحصاءات العامة : **النشرة الاحصائية السنوية ، عدد ٣٧ ، ١٩٨٦** ، ص ٣٢٠ .

٢٠ البنك المركزي الاردني : **النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد متنوعة .**

٣٠ البنك المركزي الاردني : **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣** ، عدد خاص الجـداول (٤٤ ، ٤٥) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـم (٧)

الانفاق العـام والخاص على الاستهلاك والاستثمار في الاردن للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦

(بالمليون دينار اردنـي)

البنـود / السنوات	النفقـــات العامـــة			النفقات الخاصـــة		
	استهلاكيـة	استثماريـة	المجموع	استهلاكية	استثمارية	المجمـوع
١٩٧٠	٥٨ر٧	٩ر٥	٦٨ر٢	١٥٢ر٨	١٥ر٧	١٦٨ر٥
١٩٧١	٦٠ر٤	١١ر٥	٧١ر٩	١٦١ر٧	١٩ر٢	١٨٠ر٩
١٩٧٢	٦٨ر٣	١٧ر٤	٨٥ر٧	١٧٧ر٤	١٨ر٩	١٩٦ر٣
١٩٧٣	٨٠ر٠	٢٢ر١	١٠٢ر١	١٨٣ر١	٢٥ر١	٢٠٨ر٢
١٩٧٤	٩٧ر٧	٣٠ر٦	١٢٨ر٣	١٩٩ر٨	٣٢ر٦	٢٣٢ر٤
١٩٧٥	١١٠ر١	٣٩ر٨	١٤٩ر٩	٢٩٥ر٤	٤٨ر١	٣٤٣ر٥
١٩٧٦	١٥٥ر٩	٦٣ر٠	٢١٨ر٩	٣٦٢ر٦	٧٥ر٠	٤٣٧ر٦
١٩٧٧	١٥٦ر٠	٨٨ر٦	٢٤٤ر٦	٤٧٠ر٥	١٠٨ر٤	٥٧٨ر٩
١٩٧٨	١٩٠ر٠	١٠٣ر١	٢٩٣ر١	٥٦٠ر٤	١٢٦ر٠	٦٨٦ر٤
١٩٧٩	٢٣٥ر٣	١٣٢ر٥	٣٦٧ر٨	٧٢٢ر٦	١٦٢ر٠	٨٨٤ر٦
١٩٨٠	٢٤٣ر٨	١٩٣ر٩	٤٣٧ر٧	٨٢٩ر٣	٢٠٣ر٩	١٠٣٣ر٢
١٩٨١	٢٨٥ر٩	٢٥٤ر٣	٥٤٠ر٢	١٠٥٣ر٢	٣١٠ر٥	١٣٦٣ر٧
١٩٨٢	٣٢٦ر١	٢٣٩ر٠	٥٦٥ر١	١٢١٩ر٥	٣٥٨ر٣	١٥٧٧ر٨
١٩٨٣	٣٤٨ر٣	٢٦٨ر٧	٦١٧ر٠	١٣٤٧ر١	٢٣٤ر١	١٥٨١ر٢
١٩٨٤	٣٧٦ر٩	٢٤٥ر٠	٦٢١ر٩	١٣٧٤ر٩	٢٤٠ر٦	١٦١٥ر٦
١٩٨٥	٤٠٥ر٩	٢٧٦ر٨	٦٨٢ر٧	١٤١٤ر٧	١٥٠ر٥	١٥٦٥ر٢
١٩٨٦	٤٣٨ر٤	٢١٧ر٠	٦٥٥ر٤	١٣٢٧ر٤	٢٠٢ر٠	١٥٢٩ر٤

المصـــدر :

١. البنك المركزي الاردني ، **النشـرة الاحصائية الشـهرية** ، اعـداد متنوعة .

٢. البنك المركزي الاردني ، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤- ١٩٨٣** ، عدد خاص ، الجدول (٤٥) .

٣. دائرة الاحصاءات العامة ، **الحسابات القومية في الاردن ، ١٩٨٠ - ١٩٨٤** ، ص ٥٧ .

٤. دائرة الاحصاءات العامة ، **الحسابات القومية في الاردن ، ١٩٧٠ - ١٩٧٨** ، ص ص ٧٤- ٨٢ .

٥. دائرة الاحصاءات العامة ، **الحسابات القومية في الاردن ، ١٩٧٥ - ١٩٨٠** ، ص ٦٣ .

٦. دائرة الاحصاءات العامة ، **الحسابات القومية في الاردن ، ١٩٨٢ - ١٩٨٦** ، ص ص ٤٩- ٥٤ .

٧. دائرة الاحصاءات العامة ، **النشرة الاحصائية السنوية** ، عدد ٣٧ ، ١٩٨٦ ، ص ٣١٧ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـق رقـم (٨)

اجمالي الانفاق على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والشمولية والقطاعات الأخرى والأهمية النسبية لهذا الانفاق من اجمالي النفقات العامة في الاردن للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ *

(بالمليون دينار اردني)

القطاعات / الانفاق	الانفاق	(٪)
القطاعات الشمولية	**١٦٠٩ر٣٤**	**٤٠ر**
ـ الخدمات العامة (الادارة العامة والامن الداخلي)	٥١٨ر٣٧	١٣ر٠
ـ الدفاع	١٠٩٠ر٩٧	٢٧ر
القطاعات الاجتماعية	**١١٠١ر٠٦**	**٢٨ر٠**
ـ التعليم	٤١٣ر٩٢	١٠ر٤
ـ الصحة	١٥٤ر٤٥	٤ر٠
ـ الضمان الاجتماعي والرفاه	٤٢٧ر٧٨	١١ر٠
ـ الاسكان والمراكز الاجتماعية	٠٣٦ر٦٣	٩ر٠
ـ الخدمات الاجتماعية الاخرى	٦٨ر٢٨	١ر٧
القطاعات الاقتصادية	**١١٧٧ر١**	**٢٩ر**
ـ الدراسات والأبحاث	٥٤ر٢٥	١ر٤
ـ الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٩١ر٤٤	٢ر٣
ـ الصناعة ، التعدين ، الانشاءات	٢٤١ر٦٤	٦ر٠
ـ الكهرباء ، المياه ، الغاز والبخار	١٧١ر٦٣	٤ر٣
ـ النقل	٥٦٠ر٢٢	١٤ر٠
ـ المواصلات	٢٧ر٨٥	٧ر٠
ـ الخدمات الاقتصادية الأخرى	٣٠ر٠٧	٨ر٠
القطاعات الأخرى	**٢١٤ر٩٤**	**٥ر٤**
مجموع النفقات قبل التعديل	**٤١٠٢ر٤٤**	**١٠٣ر٤**
التعديل حسب القاعدة النقدية	**ـ ١٣٠ر٢٥**	**ـ ٣ر٤**
مجموع النفقات العامة بعد التعديل	**٣٩٧٢ر١٩**	**١٠٠**

المصـــدر :

الملحـق رقـم (١) .

* الأعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ غير مشمولة في هذا الجدول لعدم توفر البيانات عنها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٩)

حل نموذج مضاعف الانفاق الحكومي رقم (١)

معادلات النمـــوذج :

$$Y = C+I+G+X-Im \quad ..... \quad (1)$$

$$C = Co+C_1Yd \quad ..... \quad (2)$$

$$Yd = Y - T \quad ..... \quad (3)$$

$$T = to+t_1Y+t_2G \quad ..... \quad (4)$$

$$I = do-d_1R+d_2Y-d_3T \quad ..... \quad (5)$$

$$Im = Mo+M_1Y+M_2EX \quad ..... \quad (6)$$

$$MS = Md \quad ..... \quad (7)$$

$$Md = fo+f_1Y-f_2R \quad ..... \quad (8)$$

$$X = \bar{X} \quad ..... \quad (9)$$

$$G = \bar{G} \quad ..... \quad (10)$$

$$MS = \overline{MS} \quad ..... \quad (11)$$

$$EX = \overline{EX} \quad ..... \quad (12)$$

بتعويض المعادلة رقم (٤) في المعادلة رقم (٣) نحصل على المعادلة رقم (١٣)

$$Yd = Y-to-t_1Y-t_2G \quad ..... \quad (13)$$

بتعويض المعادلة رقم (١٣) في المعادلة رقم (٢) نحصل على المعادلة رقم (١٤)

$$C = Co+C_1Y-C_1to-C_1t_1Y-C_1t_2G \quad ..... \quad (14)$$

وبتعويض المعادلة رقم (٨) في المعادلة رقم (٧) نحصل على المعادلة رقم (١٥)

$$MS = fo+f_1Y-f_2R \quad ..... \quad (15)$$

ومنها نحصل على المعادلة رقم (١٦) .

$$R = -\frac{MS}{f_2} + \frac{fo}{f_2} + \frac{f_1}{f_2}Y \quad ..... \quad (16)$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بتعويض المعادلة رقم (١٦) في المعادلة رقم (٥) يمكن الحصول على المعادلة رقم (١٧)

$$I = do+d_1\frac{MS}{f_2} - d_1\frac{fo}{f_2} - d_1\frac{f_1Y}{f_2} + d_2Y-d_3T \qquad \ldots\ldots \quad (17)$$

بالتعويض عن قيمة T الواردة في المعادلة رقم (٤) في المعادلة رقم (١٧) نحصل على المعادلة رقم (١٨)

$$I = do+d_1\frac{MS}{f_2} - d_1\frac{fo}{f_2} - d_1\frac{f_1Y}{f_2} + d_2Y - d_3to - d_3t_1Y - d_3t_2G \quad \ldots(18)$$

بتعويض المعادلات (٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٨) في المعادلة رقم (١) نحصل على المعادلة رقم (١٩) .

$$Y = Co+C_1Y-C_1to-C_1t_1Y-C_1t_2G+do+d_1\frac{MS}{f_2} - d_1\frac{fo}{f_2} \; d_1\frac{f_1Y}{f_2} +$$

$$d_2Y - d_3to - d_3t_1Y - d_3t_2G + G + X - Mo - M_1Y-M_2Ex \ldots \quad (19)$$

ومن المعادلة رقم (١٩) يمكن الحصول على المعادلة رقم (٢٠)

$$Y[(1-C_1(1-t_1)+d_1\frac{f_1}{f_2} - d_2+d_3t_1+M_1] = Co-C_1to+G(1-C_1t_2-d_3t_2)+do+d_1\frac{MS}{f_2}$$

$$- d_1\frac{fo}{f_2} - d_3to+X-Mo-M_2EX \qquad \ldots\ldots \quad (20)$$

بافتراض أن :

$$h = 1 - C_1(1-t_1) + d_1\frac{f_1}{f_2} - d_2 + d_3t_1 + M_1$$

$$K = Co - C_1to + G(1-C_1t_2-d_3t_2) + do + d_1\frac{MS}{f_2} - d_1\frac{fo}{f_2} - d_3to +$$

$$X - Mo - M_2Ex$$

فـــان :

$$Y = \frac{1}{h}\ [\ K\ ]$$

باجراء تفاضل بين المتغيرين Y و G نحصل على مضاعف الانفاق الحكومي كما يلي :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1 - C_1t_2 - d_3t_2}{1 - C_1(1-t_1) + d_1\frac{f_1}{f_2} - d_2 + d_3t_1 + M_1}$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقـــــم (١٠)

نتائج تقدير المعادلات السلوكية في نموذج مضاعف الانفاق الحكومي رقم (١) بطريقـــة المربعات الصغرى العاديـة (OLS) :

$$C = 12.777 + 0.859Yd \quad ..... \quad (\overline{2})$$

(0.4327) (26.1339)

$R= 0.9892,\ R^2= 0.9785,\ \overline{R}^2= 0.9771,\ F= 682.979,\ D.W= 2.2313$

$$T = -52.257 + 0.1426Y + 0.2790G \quad ..... \quad (\overline{4})$$

(-3.1766) (7.0955) (1.9460)

$R= 0.9919,\ R^2= 0.9840,\ \overline{R}^2= 0.9817,\ F= 430.346,\ D.W= 1.7275$

$$I = -321.980 - 13.4546R + 1.1789Y - 3.963T \quad ..... \quad (\overline{5})$$

(-5.234) (-4.462) (4.872) (-3.123)

$R= 0.9642,\ R^2= 0.9298,\ \overline{R}^2= 0.9136,\ F= 57.3975,\ D.W= 1.7344$

$$IM= -879.409 + 1.0002Y + 218.874Ex \quad ..... \quad (\overline{6})$$

(-2.8132) (16.431) (2.238)

$R= 0.9756,\ R^2= 0.9517,\ \overline{R}^2= 0.9447,\ F= 137.794,\ D.W= 1.6451$

$$Md= 0.6744 + 0.0042Y - 0.0176R \quad ..... \quad (\overline{8})$$

(4.1804) (31.1592) (-1.7433)

$R= 0.9950,\ R^2= 0.9901,\ \overline{R}^2= 0.9887,\ F= 699.681,\ D.W= 1.7992$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١١)

نموذج بيكوك Peacock وشاو Shaw

من أجل التوصل الى المعادلة :

$$N = P.Q\ [\frac{f'(N)}{Na}]\ [\frac{1}{W}]$$

يفترض بيكوك وشاو أن الاقتصاد فيه (n) من المنشآت التي تنتج في ظل منافسة تامة ، فالبنسبة للمنشآة الواحدة فان شرط تعظيم الربح هو :

$$Pj = \frac{W}{f'(N)} \qquad \ldots\ldots \quad (1)$$

أو

$$\frac{W}{P_j} = f'(N) \qquad \ldots\ldots \quad (2)$$

حيث أن :

Pj = السعر السوقي لانتاج المنشأة (j) ٠

W = معدل الأجر ٠

$f'_{(N)}$ = الانتاجية الحدية للعمل ٠

N = حجم العمالة ٠

بقسمة اجمالي الأجور المدفوعة على اجمالي الايرادات للمنشأة (j) كما يلي :

$$\frac{Wn}{P_j\ Q_j} \qquad \ldots\ldots \quad (3)$$

وهذا معناهُ أن اجمالي الأجور موزعة على اجمالي الايرادات ، حيث أن :

Qj = كميات الأنتاج المنتجة من قبل المنشأة (j) ، ولو ضربنا المعادلة رقم (٢) في $\frac{N_j}{Q_j}$ حيث أن $\frac{N_j}{Q_j}$ = مقلوب متوسط الانتاجية نحصل على المعادلة رقم (٤) ٠

$$\frac{Wnj}{Pj\ Qj} = \frac{f'(Nj)}{Qj} \cdot Nj \qquad \ldots\ldots \quad (4)$$

لو فرضنا أن N_j^a ترمز الى متوسط الانتاجية $(\frac{Qj}{Nj})$ فان المعادلة رقم (٤) تصبح كما يلي :

$$\frac{Pj\ Qj}{Wnj} = \frac{N_j^a}{f'(Nj)} \qquad \ldots\ldots \quad (5)$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للاقتصـــاد كلـــهِ فـان المعادلـــة رقـــم (٥) تكتب كالآتـــي :

$$\frac{PQ}{Wn} = \sum_{j=a}^{n} \frac{Pj\ Qj}{P.Q} \cdot \frac{N_j^a}{f'(Nj)} \qquad \ldots\ldots \qquad (6)$$

حيث أن : $P.Q$ = اجمالـي الايرادات لـ n من المنشـآت ، وبالتخلـص مـــن (j) فـــي المعادلـــة رقـم (٦) نحصـل على المعادلـة رقـم (٧) .

$$\frac{PQ}{W_N} = \frac{Na}{f'(N)} \qquad \ldots\ldots \qquad (7)$$

ومنهـــا

$$N = P.Q \left[\frac{f'(N)}{Na}\right] \left[\frac{1}{W}\right]$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ٠ المراجع العربيـــة

أولا : الكتـــب

١٠ أحمد حشيش ،عادل : **أقتصاديات المالية العامة** ، (مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية) ، ١٩٨٣ ٠

٢٠ البطريق ، يونس : **مقدمة في علم المالية العامة** ، (الاسكندرية) ، ١٩٧٧ ٠

٣٠ جامع ، أحمد : **التحليل الاقتصادي الجزئي** ، (الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، الاسكندرية) ، ١٩٨٤ ٠

٤٠ حسين عناية ، غازي : **التضخم المالي** ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية) ، ١٩٨٥ ٠

٥٠ رياض عطية ، محمود : **موجز في علم المالية العامة** ، (دار المعارف ، القاهرة) ، ١٩٦٠ ٠

٦٠ زكي ، رمزي : **مشكلة التضخم في مصر** ، (الهيئة العامة للكتاب) ، ١٩٨٠ ٠

٧٠ صادق بركات ، عبد الكريم : **دراسة في الاقتصاد المالي** ، (مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية) ، ١٩٨٣ ٠

٨٠ صدقي ، عاطف : **مبادىء المالية العامة** ، (دار النهضة العربية) ، ١٩٧٢ ٠

٩٠ الصكبان ، عبد العال : **علم المالية العامة** ، (مطبعة الارشاد ، بغداد) ، ١٩٦٦ ٠

١٠٠ عبدالله صايغ ، يوسف : **اقتصادات العالم العربي** ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت) ، ١٩٨٢ ٠

١١٠ عبد الفضيل ، محمود : **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي** ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت) ، ١٩٨٢ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٢. عزيز شريف ، عصام : **مقدمة في القياس الاقتصادي** ، (دار الطليعة ، بيروت) ، ١٩٨٣ .

١٣. علي الدين ، سليمان : **الملامح الرئيسية للمحاسبة الحكومية** ، (المنظمة العربية للعلوم الادارية) ، ١٩٧٤ .

١٤. العمري ، هشام : **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية**، (جامعة بغداد) ، ١٩٨٦ .

١٥. فرهود ، محمد : **علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية السعودية** ، (معهد الادارة العامة ، الرياض) ، ١٩٨٢ .

١٦. الفوارعة ، عبد الحليم والعلاويين ، موسى : **المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها في الاردن** ، (الطبعة الأولى ، عمان) ، ١٩٨٢ .

١٧. فوزي ، عبد المنعم : **المالية العامة والسياسة المالية** ، (الاسكندرية) ، ١٩٦٥ .

١٨. فوزي ، عبد المنعم : **دراسة مقارنة للسياسة المالية في البلاد العربية** ، (الاسكندرية) ، ١٩٦٨ .

١٩. لطفي ، علي ورضا ، محمد : **اقتصاديات المالية العامة** ، (مكتبة عين شمس) ، ١٩٨٧ .

٢٠. المالكي ، عبدالله وآخرون : **السياسة المالية في الاردن** ، (البنك المركزي الاردني ، دائرة الدراسات والأبحاث ، عمان) ، ١٩٧٠ .

٢١. المالكي ، عبدالله : **حديث الاقتصاد**، (الاردنية للتصميم والطباعة ، عمان)، ١٩٨٨ .

٢٢. محبوب ، عادل : **الاقتصاد القياسي** ، (الطبعة الأولى ، بغداد) ، ١٩٨٢ .

٢٣. مرسي ، فؤاد : **التضخم والتنمية في الوطن العربي** ، (مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت) ، ١٩٨٣ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٢٤ مرسي ، فؤاد : **التخلف والتنمية : دراسة في التطور الاقتصادي** ، (دار الوحدة للطباعة، والنشر ، بيروت) ، ١٩٨٢ ٠

٠٢٥ المحجوب ، رفعت : **المالية العامة : الكتاب الأول "النفقات العامة"** ، (دار النهضه العربية) ، ١٩٦٦ ٠

٠٢٦ المحجوب ، رفعت : **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلدان الآخذة في النمو** ، (دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية) ، ١٩٧١ ٠

٠٢٧ نايف ، عبد الجواد : **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، (مطبعة الجامعة ، بغداد) ، ١٩٨٣ ٠

٠٢٨ النجار ، عبد الهادي : **اقتصاديات النشاط الحكومي** ، (مطبوعات جامعة الكويت) ، ١٩٨٢ ٠

ثانيا : رسائل الدراسات العليا

٠٢٩ ابراهيم عبد الحق ، يوسف : **" التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن "** ، **اطروحة ماجستير منشورة** ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ ٠

٠٣٠ زهران ، حمدية : **" مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة ، اطروحة دكتوراه منشورة** ، جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ٠

٠٣١ طريف ، جليل **" قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية "** ، **اطروحة ماجستير منشورة** ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الدراسات والابحاث ، ١٩٨٤ ٠

٠٣٢ فاضل حسون ، طاهر : **" مصادر التضخم النقدي في العراق : أسبابه ومعالجاته ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ " اطروحة ماجستير منشورة** ، وزارة الثقافة والفنون العراقية ، بغداد ، ١٩٧٨ ٠

٠٣٣ محمد القاضي ، عبد الحميد : **" تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، اطروحة دكتوراة منشورة** ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٩ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٣٤ مسلم المجالي ، محمد : " **تطور التجارة الخارجية في الاردن للفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ ، اطروحة ماجستير غير منشورة** ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧ ٠

ثالثا : المنشورات الرسمية ٠

أ٠ البنك المركزي الاردني :

٠٣٥ التقرير السنوى ،للأعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ ، دائرة الدراسات والأبحاث ٠

٠٣٦ النشرة الاحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة للأعوام ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ ، دائرة الدراسات والأبحاث ٠

٠٣٧ بيانات احصائية سنوية ، عدد خاص ، ١٩٦٤ـ ١٩٨٣ ، دائرة الدراسات والأبحاث ٠

ب ٠ دائرة الاحصاءات العامة :

٠٣٨ النشرة الاحصائية ،للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ ٠

٠٣٩ الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ٠

٠٤٠ الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ ٠

٠٤١ الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ٠

٠٤٢ الحسابات القومية في الاردن ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ ٠

جـ٠ الجمعية العلمية الملكية :

٠٤٣ سعد عميرة ، محمد : القوى العاملة الاردنية ودورها في التنمية الاقتصادية ، الدائرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ٠

٠٤٤ مؤشرات التطور الاقتصادي ، الدائرة الاقتصادية ، ١٩٧٧ ٠

٠٤٥ الصمادي ، محمد وآخرون : مشكلة البطالة في الاردن ، خصائص وتوقعات ، دائرة البحوث الاقتصادية ، ١٩٨٧ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٠٤٦ مهيار ، صادق : أوجه التمويل والانفاق لمشاريع خطة التنمية الثلاثية ، دائرة البحوث الاقتصادية ، ١٩٧٧ ٠

د٠ المجلس القومي للتخطيط :

٠٤٧ خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ٠

٠٤٨ خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ٠

٠٤٩ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ٠

هـ٠ ديوان الخدمة المدنية :

٠٥٠ التقرير السنوي للأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ٠

٠٥١ التقرير الاحصائي السنوي ، ١٩٨٧ ٠

و٠ الوزارات :

٠٥٢ **وزارة المالية** ، دائرة الموازنة العامة : قوانين الموازنة للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ ٠

٠٥٣ **وزارة المالية** ، دائرة الموازنة العامة : الموازنة والسياسة المالية العامة للدولة ، ١٩٧٤ ٠

٠٥٤ **وزارة المالية** ، دائرة الموازنة العامة : الحسابات الختامية للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥٠

٠٥٥ **وزارة العمل والتنمية الاجتماعية** ، مؤتمر السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي ، دائرة الدراسات والأبحاث ، ١٩٨٦ ٠

٠٥٦ **وزارة التخطيط** ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا : المجلات والصحف والأبحـــاث ٠

أ٠ المجـــلات :

٥٧٠ حماد ، خليـل ومشعل ، زكيـة " تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج علـى السياسات الاقتصادية الداخليـة ، **مجلة أبحاث اليرمـوك** ، المجلـد (٢) ، العـدد (٢) ، جامعـة اليرمـوك ، ١٩٨٦ ٠

٥٨٠ " حـوار مـع معالـي وزير الصناعـة الاردنـي " ، **مجلـة التنمية الصناعية** ، المنظمـة العربيـة للتنمية الصناعية ، العـدد (٥) ، ١٩٨٥ ٠

٥٩٠ خليل الخضـراوي ، فتحـي : " العلاقـة بين فائض السيولة المحليـة وعجـز ميـــزان المدفوعات فـي الـدول النامية غير النفطيـة للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣ " ، **مجلـة العلـوم الاجتماعيـة** ، العـدد (١٥) ، جامعـة الكويت ، ١٩٨٧ ٠

٦٠٠ خليـل ابراهيم ، بـدوي : " قيـاس الأنفـاق المحلـي الاجمالـي السـعودي والكويتـي " ، **مجلة تنمية الرافدين** ، بغـداد ، العـدد (٩) ، ١٩٨٣ ٠

٦١٠ رشـيد محمـد ، عبد المجيـد : " السياسة الماليـة ودورها في التنمية الاقتصاديـة فـي العـراق " ، **مجلة تنميـة الرافدين** ، العـدد (٨) بغـداد ، ١٩٨٣ ٠

٦٢٠ رشـيد محمـد ، عبد المجيـد : " السياسة الماليـة وأثرهـا علـى الاسعار فـي العـراق " ، **مجلة تنمية الرافدين** ، العـدد (١٨) ، بغـداد ، ١٩٨٦ ٠

٦٣٠ الزرري ، عبد النّافـع والنجفـي ، عماد : " دراسـة تحليلية لبيـان أثـر الائتمـــــان المصرفي علـى الأسـعار " ، **مجلـة تنمية الرافـدين** ، العـدد (١٨) ، بغـداد ، ١٩٨٦ ٠

٦٤٠ فليـح علي ، عادل والكـداوي ، طـلال : " الأنفـاق الاسـتثماري فـي العـراق تطـــــوره واتجاهاته خـلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٨٠ " ، **مجلة تنمية الرافـدين** ، العـدد (١٧) ، بغـداد ، ١٩٨٦ ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٦٥. كداوي ، طلال : " الاتجاهات العامة للنفقات الاعتيادية في العراق للفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٧٧ " ، **مجلة تنمية الرافدين** ، العدد (١٠) ، بغداد ، ١٩٨٤ .

٦٦. محمد سليم ، حسن : " التطورات النقدية في جمهورية مصر العربية " ، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العدد (٣٤٩) ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٦٧. هولزمان ، ف د : " تحديد الدخل في التضخم المفتوح " ، ترجمة أبي الوتار ، **مجلة تنمية الرافدين** ، العدد (٩) ، بغداد ، ١٩٨٦ .

ب . الصحف :

٦٨. السياسة المالية ومرتكزات الموازنة ، مقابلة مع السيد أنيس المعشر ، وزير المالية آنذاك ، **صحيفة الدستور** ، عدد (١٧٥٢)، تاريخ ١٩٧٢/٦/١٠ .

٦٩. العناني ، جواد : القضية السكانية في الاردن ، **صحيفة الرأي الاردنية** ، عدد (٦٢٠٣) الثلاثاء ١٩٨٧/٦/٣٠ .

ج. الأبحاث :

٧٠. الحوراني ، "محمد هيثم": **دراسة تحليلية للبطالة في الاردن** ، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي الأول ، جامعة اليرموك ، أربد ، ٥ كانون أول ١٩٨٨ وتحت النشر في مجلة جامعة دمشق .

٧١. دهمش ، نعيم : **دراسات وأبحاث في المحاسبة الحكومية** ، معهد الادارة العامة ، عمان ، ١٩٧٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب٠ المراجـع الانجليزيـــة

First: Books

1. Ackley, G.: **Macroeconomics: The Theory And Policy,** (Macmillan Publishing Co., Inc., New York), 1978 .

2. Ball, R.J.: **Inflation And The Theory of Money,** (George Allen And Unwin, London), 1969 .

3. Bhatia, H.L.: **Public Finance (Vani Educational Book, Delhi),** 1986 .

4. Brid, R.M. And Oldman, O.R.: **Reading On Taxisation on Developing Countries,** (Johns Hopking Press, Maryland), 1967.

5. Brown, C.V. And Jackson, P.M.: **Public Sector Economics,** First Edition (Martin Robertson, Oxford), 1978.

6. Buchanan, J.M. And Flowers, M.R.: **The Public Finance,** Fifth Edition, (R.D-IRwin Inc., U.S.A.), 1980 .

7. Due, J.F.: **Government Finance, An Economic Analysis,** Third Edition (R.D-IRwin, Inc., U.S.A.), 1963 .

8. Frenkel, J.A. And Razin, A.: **Fiscal Policies And The World Economy,** (The Mit Press, Cambridge, London,), 1987 .

9. Haveman, R.H. **The Economics of The Public Sector,** Second Edition, (John Willey And Sons, Inc., New York), 1967 .

10. Haveman, R.H. And Morgolist, J.: **Public Expenditure And Policy Analysis,** (Rand Mchally College Publishing Company, U.S.A.), 1977 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

11. Heneman, H.G. And Yoder, D.: **Labor Economics,** Second Edition, (South-Western Publishing Company, U.S.A) , 1965 .

12. Johnston, J.: **Econometric Methods,** Second Edition, (McGraw-Hill Book Company, New York), 1972 .

13. Lovell, M.C.: **Macroeconomics: Measurment Theory And Policy,** (John Willey And Sons, Inc., New York), 1975.

14. Maddala, G.S.: **Econometrics,** (McGraw-Hill Company, New York), 1983 .

15. Musgrave, R.A. And Musgrave, P.B.: **Public Finance In Theory And Practice,** Second Edition, (McGraw-Hill Book, Company, NewYork),1976 .

16. Musgrave, R.A.: **The Theory of Public Finance,** (McGraw-Hill, Company New York), 1959 .

17. Morgan, R.: **Income And Employment,** Second Edition, (Prentice-Hall, Inc., New York), 1952 .

18. Paish, F.W.: **Studies In Inflationary Economy,** (Macmillan, London), 1962 .

19. Peacock, A. And Shaw, G.K.: **The Economic Theory Of Fiscal Policy ,** (George Allen And Unwin, Ltd., London), 1971 .

20 Peacock, A.: **Quantitative Analysis In Public Finance,** (Praeger Publishers Inc., London), 1969 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

21. Prest, A.R. And Barr, N.A.: **Public Finance In Theory And Practice,** Seventh Edition, (Weidfeld And Nicolson, London), 1985.

22. Smith, W.L.: **Macroeconomic,** (R.D-IRwin, Inc., U.S.A), 1970 .

23. Sanford, C.t.: **Economics of Public Finance ,** (Pergamon Press), 1969 .

24. Taylor, P.E.: **The Economic of Public Finance,** (Macmillan Company, New York), 1971 .

25. Wonncott, R.J. And Wonncott, T.H.: **Econometrics,** Second Edition, (John Willey And Sons, New York), 1979 .

Second: Articles And Periodicals

26. Asher, M.G. "Fiscal Policy Performance of The Central Government of India 1950-1951 to 1966-1967", **The Indian Economic Journal,** Vol. 24, No. 1, 1976 .

27. Bitros, G.C. "Astatistical Theory of Expenditure In Capital Maintenance And Repair", **Journal of Political Economy,** Vol. 84, No. 5, 1984 .

28. Cerea, G. "Public Expenditure And Dicision on Private Consumption", **Journal of Public Finance,** Vol, XXXVII No. 3, 1982.

29. Chow, G.C. "A Model of Chinese national Income Determination", **Journal of Political Economy,** Vol. 93, No. 4 . 1985 .

30. Dlcalogero, R.G. "Techniques of fiscal Analysis In Sweden, **International Monetary Fund Staff Papers,** No. 21, 1974 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

31. Frenkel, J.A. And Razin, A. "Fiscal Policies In The World Economy", **Journal of Political Economy,** Vol. 94, No. 3, 1986.

32. Poddor, A.K. And Hunking, N.J. "The Relative Importance of Monetary And Fiscal Policy: An Econom tric Study of Canada", **Indian Economic Journal,** Vol. XVIII, No. 4-5, 1971 .

33. Rangrajan, And Sundrarjan, V.C. "Government Expenditure And Money Supply Multipliers Under Alternative Condition", **The Indian Economic Journal,** Vol. 30, No. 1, 1982 .

34. Vasndeva murthy, N.R. "Endogenous Government Consumption Expenditure: Some Econometric Evidence for Indian Economy" **The Indian Economic Journal,** Vol. 31, No. 1, 1983 .

Third: Statistical And Report

35. International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** Year Book (Washington, D.C.), 1986.

36. International Monetary Fund: **International Financial Statistics,** Year Book, (Washington, D.C.), 1985 .

37. International Monetary Fund: **Government Finance Statistics,** Year Book, (Washington, D.C.), 1986 .

38. International Monetary Fund: **Government Finance Statistics,** Year Book, (Washington, D.C.), 1985.

39. Ahmed, Sadig. **Public Finance In Egypt, It's Structure And Trend,** (World Bank working Paper, No. 639, U.S.A.), 1984.

٢٧٨٠٧٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University of Jordan
Faculty of Economics and
Administrative Sciences
Department of Economics
and Statistice

Public Expenditures And it's Effects on Jordan Economy

By

Sami A. AL-Zyood

Supervisor

Dr. M. Haitham Hourani

This Thesis Has Been Submitted as a Partial Fulfillment of the
Requirment For Dgree of Master of Science in Economics
Faculty of Economics And Administrative Science
University of Jordan
1989

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Economic Assessment Of The Effects Of Public Expenditures On Jordan Economy

_ Summary _

This study aims at investigating the structure of public finance, and the classfications of government expenditures in Jordan. It Also, aims at analyzing the economic impact of these expenditures on a selected macroeconomic variables: the GNP, level of employment, private consumption and investment, and the general level of prices. The study has utilized a number of econometrics models to estimate these effects, and it measured the value of the government expenditure multiplier.

This thesis consists of three chapters. The First Chapter analyzes the structure of public expenditures (P.E.) in a representative sample of LDCs. The Second Chapter investigates the Jordanian public finance structure, and analyzes the causes of increasing P.E. while the Third Chapter estimates and measures statistically the economic effects of P.E. on a major macroeconomic variables. Following is a concise summary of the findings are:

I. About three-fourth (74%) of P.E. in LDCs are current expenditures which were spent on finance purchased goods & services.

II. The local government revenues in Jordan were not sufficient to finance the current expenditures through out the study period 1970-1986. This deficit situation led the Jordanian Government to seek external loans in addition to internal sources of borrowing.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

III. The relative size of P.E. is very high with respect to the GNP, It is estimated to have been 46% during 1973-1986.

IV. A considerable percentage of 40% of Jordan P.E. was channeled to national defence and public administration, while the commodity sectors received anegligable of percentage of 14.6% of the total P.E.

V. The increasing P.E. is being investigated thoroughly and were found closely related to several factors such as, the changing role of the state as being more active in executing investment projects, demographic aspects and the general price rise.

VI. The study indicates that the direct effect of P.E. on GNP is weak, as compared with the effect of money supply. The indirect effect as measured through the estimation of the P.E. Multiplier is also low. This Multiplier is estimated at 1.755 during the period 1970-1986, and was low due to the high Marginal Propensity to import (M.P to Import) and to the narrow productive base of Jordan economy.

VII. The direct effect of P.E. on employment level is reasonable good as Jordanian government employes about half 47% of the total labor force, but the indirect effect was low due to the weakness of P.E. multiplier.

VIII. The direct impact of P.E. on private consumption is estimated through the huge amount of salaries paid to government employees. These Wages in turn go to Private Consumption as the M.P.C. is estimated at 0.85, while the indirect effect is measured through the Consumption Multiplier which is estimated at 1.3 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

IX. The direct influence of P.E. on investment is analyzed by discussing the share of government investment spending with respect to the total investment expenditures, which are estimated at 49% during 1970-1986. The direct effect of P.E. on private investment is assessed by the benefits of the infrastructure which provide better environment to the investors. However, the indirect impact of P.E. on investment was found to be negligable low due to the weak P.E. multiplier.

X. The study has endeavoured to estimate the effects of P.E. on the general price level in Jordan through estimating the role of P.E. in the creation of excess domestic demand, which was considered to be responsible for 29% of the excess demand. Furthermore, the effects of P.E. on prices were measured by assessing its impact on the creation of excess money supply. This led the government to seek loans from the banking system, and therefore, increase the money supply, a matter which contributed to enhanc the inflation rate in Jordan.

XI. The study concludes that as a result of the high M.P to import and to the limited productive base of the Jordanian economy, the increase in P.E. will ultimately lead to a rise in imports, and this in turn adversely effect the size of Jordan's foreign reserves and. Consequently, Leads to adeterioration in the state of the balance of payment.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit